

## الفصل الأول :

**دراسة موجزة لسيرة الإمام (ابن  
الملقن) صاحب كتاب (عمدة المحتاج)**

**وفيه ثلاثة مباحث :**

المبحث الأول : سيرته الشخصية : ( اسمه  
ونسبه ومولده ونشأته).

المبحث الثاني : سيرته العلمية : ( طلبه  
للعلم، وشيوخه).

المبحث الثالث : آثاره العلمية : ( أهم  
تلاميذه، ومؤلفاته).

## المبحث الأول:

### سيرته الشخصية: (اسمه ونسبه ومولده ونشأته)<sup>(١)</sup>

#### اسمه ونسبه :

هو الإمام الفقيه الحافظ الشيخ عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الأنصاري، الأندلسي، المرسي، الوادي آشي، التكروري، المصري، الشافعي، الملقب بسراج الدين، والمعروف بابن النحوي؛ لأن أباه كان نحويًا معروفًا بالتقدم في ذلك، فلهذا كان يكتب بخطه عمر بن أبي الحسن النحوي، فاشتهر بذلك في بلاد اليمن<sup>(٢)</sup>، وأيضًا اشتهر بابن الملقن نسبة إلى زوج أمه الشيخ عيسى المغربي، الملقن الذي كان يلقي القرآن بالجامع الطولوني فعرف بذلك، إلا أنه كان يغضب منها ولهذا لم يكتبها بخطه ؛ لأنها تنسبه لغير أبيه الحقيقي<sup>(٣)</sup>، ويُكنى بأبي حفص وهذا هو المشهور<sup>(٤)</sup>، وقيل: يُكنى بأبي علي، باعتبار أنه ابنه الوحيد<sup>(٥)</sup>.

أما نسبه :

- فالأنصاري: نسبة إلى أنصار المدينة من بني الأوس والخزرج الذين نزلوا الأندلس بعد فتحه<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: ذيل التقييد (٢٤٦/٢-٢٤٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٣/٤، ٤٧)، الضوء اللامع (١٠٥، ١٠٠/٦)، طبقات الحفاظ (٥٤٢)، بحجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (٢٢١)، لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ (١٩٧)، كشف الظنون (٢٨٠/١)، شذرات الذهب (٤٤/٧-٤٥)، البدر الطالع، محاسن من بعد القرن السابع (٥٠٨/١)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة (١٨٠)، معجم المؤلفين (٢٩٧/٧-٢٩٨).

(٢) انظر: ابن قاضي شهبة المرجع نفسه (٤٣/٤)، ابن فهد المكي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) انظر: الضوء اللامع (١٠٠/٦)، شذرات الذهب (٤٤/٧)، البدر الطالع (٥٠٨/١) .

(٤) انظر: مصادر ترجمته السابقة نفسها والصفحات نفسها، عدا لحظ الألاحظ .

(٥) انظر: لحظ الألاحظ (١٩٧) .

(٦) انظر : اللوحة البدرية في الدولة النصرية (١٧) ، البدر المنير مقدمة المحقق جمال محمد السيد (٥٣/١) .

- والأندلسي: نسبة إلى الأندلس ؛ لأن أصل أبيه كان أندلسياً<sup>(١)</sup>.
- والمرسي: نسبة إلى مدينة مرسية، إحدى مدن الأندلس<sup>(٢)</sup>.
- والوادي آشي: نسبة إلى مدينة وادي آشي<sup>(٣)</sup> بالأندلس .
- والتكروري: نسبة إلى تكرور مدينة في أقصى جنوب المغرب<sup>(٤)</sup>، لأن والده رحل من الأندلس إليها، وأقرأ أهلها القرآن<sup>(٥)</sup> .
- والمصري: نسبة إلى مصر حيث ولد فيها ؛ لأن والده رحل من تكرور إلى مصر، ونزل القاهرة<sup>(٦)</sup>.
- والشافعي: نسبة إلى مذهبه الفقهي، فقد تفقه على مذهب الإمام الشافعي.

## مولده :

اتفق كل من أرّخ له على ولادته بالقاهرة في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة، واحتلفوا في يوم ولادته، فذهب الأكثرون إلى أنه ولد يوم الخميس في الثاني والعشرين، وذهب بعضهم إلى أنه ولد يوم السبت الرابع والعشرين<sup>(٧)</sup>، وذهب آخرون إلى

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٣/٤)، الضوء اللامع (١٠٠/٦)، لحظ الألفاظ (١٩٧)، شذرات الذهب (٤٤/٧)، البدر الطالع (٥٠٨/١) .

(٢) انظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن (٤٣٤) .

(٣) آش: بالفتح والشين مخففة وربما مدت همزته ، مدينة الأشات بالأندلس (أسبانيا حالياً) من كورة البيرة وتعرف بوادي آش، وتقع شرق غرناطة وتبعد عنها بأربعين ميلاً باتجاه مدينة مرسية، وهي بين غرناطة وبجاجة . انظر: معجم البلدان (١٩٨/١)، الموسوعة الحرة

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A\\_%D8%A7%D8%B4](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A_%D8%A7%D8%B4)

(٤) انظر: معجم البلدان (٣٨/٢) .

(٥) وهذا هو الأصح، وقيل في بعض كتب التراجم : أنه رحل إلى بلاد الترك . انظر: الضوء اللامع (١٠٠/٦)، شذرات الذهب (٤٤/٧) .

(٦) انظر: السخاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) كالحافظ ابن حجر وتبعه ابن فهد وابن العماد ، انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ (٤٢/٥)، لحظ الألفاظ

أنه ولد في الرابع عشر<sup>(١)</sup>.

والصواب من هذه الأقوال: الأول، ويؤيده ما ذكره ابن الملقن من أنه التاريخ الذي كتبه والده بخطه ولم يعترض عليه، وكذلك ما قاله السخاوي: من أنه قرأ ذلك بخطه، وهو أعلم بنفسه من كل من أرّخوا له<sup>(٢)</sup>.

## نشأته :

نشأ يتيماً حيث توفي والده وهو ابن سنة، فأوصى به إلى الشيخ شرف الدين عيسى المغربي، وكان خيراً صالحاً يُلقن القرآن العظيم بجامع ابن طولون، فتزوج بأمه وتربى في حجره، وأحسن تربيته والقيام بتعليمه وتأديبه حتى بلغ هذه المثلثة الرفيعة في ميدان العلم والمعرفة، وقد أحسن وصيه في التصرف في المال الذي خلفه والده، فأنشأ له رُبْعاً أنفق عليه قريباً من ستين ألف درهم، وكان يتحصل له من ريع الربع كل يوم مثقال ذهب فيكتفي بأجرته، ويُوفر له بقية ماله للكتب وغيرها<sup>(٣)</sup>.

(١٩٧)، شذرات الذهب (٤٤/٧).

(١) انظر: ذيل التقييد (٢٤٦/٢).

(٢) انظر: العقد المذهب (٤٣٤)، الضوء اللامع (١٠٠/٦)، شذرات الذهب (٤٤/٧).

(٣) انظر: السخاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها، لحظ الألاحظ (١٩٧ - ١٩٨).

## المبحث الثاني:

### سيرته العلمية: ( طلبه للعلم، وشيوخه)

#### طلبه للعلم<sup>(١)</sup>:

ابتدأ الشيخ شرف الدين عيسى المغربي بتحفيظه القرآن فحفظه وهو صغير، ثم حفظه «عمدة الأحكام»<sup>(٢)</sup>، وأراد أن يقرئه في مذهب مالك، فأشار عليه بعض أصدقاء أبيه بأن يقرئه «المنهاج» للنووي ففعل، وأسمعه على الحافظين أبي الفتح بن سيد الناس<sup>(٣)</sup>، والقطب الحلبي<sup>(٤)</sup>، واستجيز له من عدة من مصر ودمشق منهم: الحافظ المزي<sup>(٥)</sup>، وطلب الحديث في صغره بنفسه، فأقبل عليه وعني به، وسمع الكثير من حفاظ عصره، حتى أنه ذكر عنه أنه قال: «سمعت ألف جزء حديثية»، وأخذ العربية عن: أبي حيان<sup>(٦)</sup>، والجمال ابن هشام<sup>(٧)</sup>،

(١) انظر: مصادر ترجمته السابقة ص (١٥) من الرسالة .

(٢) وهو من الكتب المشهورة في المذهب الحنبلي لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠)، وقد شرحه ابن الملقن وسماه: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»، وهذا يدل على أن ابن الملقن لم يقتصر على دراسة المذهب الشافعي بل اتجه لدراسة المذاهب الفقهية الأخرى، ثم يتضح ذلك من خلال كتابه العمدة فهو شرح في الفقه المقارن . انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤/٤٦)، كشف الظنون (١١٦٤/٢)، الرسالة المستطرفة (١٨٠) .

(٣) ستأتي ترجمته في المبحث الثاني ص (٢٠) من الرسالة .

(٤) ستأتي ترجمته في المبحث الثاني ص (٢٠) من الرسالة .

(٥) ستأتي ترجمته في المبحث الثاني ص (٢١) من الرسالة .

(٦) ستأتي ترجمته في المبحث الثاني ص (٢١) من الرسالة .

(٧) ستأتي ترجمته في المبحث الثاني ص (٢٣) من الرسالة .

وغيرهما، والقراءات عن: البرهان الرشيدى<sup>(١)</sup>، واشتغل في فنون فبرع ودرس وأفنى وصنف وجمع، وقيل: أنه قرأ في كبره كتاباً في كل مذهب، وأذن له بالإفتاء فيه .

ولم يقتصر ابن الملقن في الأخذ عن شيوخ بلده بل قام بعدة رحلات للاستزادة في طلب العلم ومن هذه الرحلات: رحلته إلى بيت المقدس سنة خمسين وسبع مئة، وقرأ فيه على العلائي<sup>(٢)</sup> كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»<sup>(٣)</sup>(٤)، ومنها: رحلته إلى الإسكندرية سنة خمس وخمسين وسبع مئة، والتقى فيها ببعض علماء المالكية<sup>(٥)</sup>، ومنها: رحلته إلى دمشق سنة سبعين وسبع مئة، وفيها سمع الحديث من ابن أميلة<sup>(٦)</sup> وغيره، ومنها: رحلته إلى بلاد الحرمين الشريفين، ولعلها كانت للحج فالتقى بعلماء الحرمين وطلب العلم عليهم<sup>(٧)</sup>، ومنها: رحلته إلى القرافة<sup>(٨)</sup> سنة ثمان وسبعين وسبع مئة<sup>(٩)</sup>.

## شيوخه<sup>(١٠)</sup>:

(١) ستأتي ترجمته في المبحث الثاني ص (٢١) من الرسالة.

(٢) ستأتي ترجمته في المبحث الثاني ص (٢٢-٢٣) .

(٣) انظر: كشف الظنون (٥٣٨/١) .

(٤) انظر: الضوء اللامع (١٠١/٦) .

(٥) انظر: طبقات الأولياء (٥٠٠ - ٥٠١) .

(٦) ستأتي ترجمته في المبحث الثاني ص (٢٤) .

(٧) انظر: الضوء اللامع (١٠١/٦) .

(٨) القرافة: بلد بالفسطاط من مصر، تقع في جنوب القاهرة تحت جبل المقطم، وتضم ترب وأضرحة وقبب أثرية،

وقد كانت لبني غصن بن سيف بن وائل من المعافر، وقرافة بطن من المعافر نزلوها فسميت بهم، ثم أصبحت

مقبرة أهل مصر . انظر: معجم البلدان (٣١٧/٤)، انظر: الموسوعة الحرة

<http://arz.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%87>

[81%D9%87](http://arz.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%87)

(٩) انظر: طبقات الأولياء (٥٠٩) .

(١٠) رتبته حسب أقدمية وفاتهم، ونظراً لأنني لست أول من ترجم لابن الملقن، ولا من افتتح كتاب عمدة المحتاج،

وقد سبقني في إخراج هذا المخطوط أخوة وأخوات، فإني لن أطيل في إعادة ذكر جميع شيوخه، بل سأقتصر على

التعريف بأبرز شيوخه وأشهرهم في ميدان العلم والمعرفة، ومن أراد الاستزادة فليراجع الدراسات السابقة،

ومنها: مقدمة تحفة المحتاج بتحقيق اللحياني (١٦/١، ٢٢)، عمدة المحتاج رسالة ماجستير بتحقيق عائشة الزهراني

ص (٧٠) وما بعدها.

لقد قيض الله - سبحانه وتعالى - لابن الملقن علماء أفذاذاً من كبار علماء عصره، عُرِفوا بثقافتهم الواسعة في مختلف العلوم، مما كان لهم أكبر الأثر في نبوغه وتفوقه على أقرانه.

ومن أشهر شيوخه :

## ١ - أبو الفتح اليعمري:

محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، أبو الفتح اليعمري، المعروف بابن سيد الناس، ولد سنة ٦٧١هـ ، وتفقه على المذهب الشافعي، وأخذ علم الحديث عن والده وابن دقيق العيد، وأجاز له النجيب الحرائي، وسمع من: ابن القسطلاني، وغازي الحلاوي، وابن خطيب، وخلق كثير، وصنف كتباً نفيسة منها: «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير» و «النفح الشذي في شرح جامع الصحيح للترمذي»، ولم يكمله فآتمه أبو الفضل العراقي، سمع منه ابن الملقن الحديث وأجاز له ، ت ٧٣٤هـ<sup>(١)</sup>.

## ٢ - قطب الدين الحلبي:

عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي ثم المصري، قطب الدين، أبو علي، المعروف بابن أخت الشيخ نصر بن سليمان بن عمر المنبجي، ولد سنة ٦٦٤هـ ، سمع من: العز الحرائي، وغازي الحلاوي، والفخر، وغيرهم، وبلغ شيوخه الألف، وتلا بالسبع على: أبي الطاهر المليجي، وغيره، وخرج لنفسه: التسايعيات، والبلدانيات، والمتباينات، ومن تصانيفه: «القدح الملقى في الكلام على بعض أحاديث المحلى»، سمع منه ابن الملقن الحديث، ت ٧٣٥هـ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: ذيل التقييد (٢٤٧/١-٢٤٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٩٦/٢) وما بعدها، ذيل طبقات

الحفاظ (٣٥٠-٣٥١)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (١٤٩/٢) .

(٢) انظر: برنامج الوادي آشي (٧٧-٧٨)، التقي الفاسي المرجع نفسه (١٤٤/٢) وما بعدها، طبقات الحفاظ (٥٢٣)،

الذهبي المرجع نفسه (٣٤٩-٣٥٠)، شذرات الذهب (١١٠/٦-١١١) .

### ٣ - جمال الدين المزي:

يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف الحلبي المزي، أبو الحجاج، جمال الدين، الإمام العلامة والحافظ الكبير، ولد سنة ٦٥٤هـ، سمع من: ابن أبي الخير، والعز الحارثي، وابن الأنماطي، وغيرهم، من مصنفاته: كتاب «تهذيب الكمال» و«الأطراف»، أجاز لابن الملقن، ت ٧٤٢هـ<sup>(١)</sup>.

### ٤ - أثير الدين أبو حيان:

محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، الإمام المفسر النحوي الكبير، أخذ عن: أبي جعفر ابن الطباع، وأبي جعفر أحمد بن الزبير، ورضي الدين القسنطيني، وبهاء الدين ابن النحاس، من مصنفاته: كتاب «البحر المحيط في تفسير القرآن العزيز» وكتاب «الوهاب في اختصار المنهاج في مذهب الإمام الشافعي» وكتاب «التكميل شرح التسهيل» وكتاب «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»، وأخذ عنه ابن الملقن العربية، ت ٧٤٥هـ<sup>(٢)</sup>.

### ٥ - البرهان الرشدي:

إبراهيم بن لاجين بن عبدالله، برهان الدين الرشدي، ولد سنة ٦٧٣هـ، تفقه على الشيخ علم الدين العراقي، وقرأ القراءات على تقي الدين ابن الصائغ، وأخذ النحو عن الشيخين: ابن النحاس وأبي حيان، والأصول عن الشيخ تاج الدين البارنباري، وأخذ عنه ابن الملقن القراءات، ت ٧٤٩هـ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (١٤٩٨/٤-١٤٩٩)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٧٤/٣) وما بعدها، الضوء اللامع (١٠١/٦)، شذرات الذهب (١٣٦/٦).

(٢) انظر: ذيل تذكرة الحفاظ (٢٣) وما بعدها، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١٨٤-١٨٥)، ذيل التقييد (٢٨٣/١)، السخاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها، ابن العماد المرجع نفسه (١٤٥/٦) وما بعدها.

(٣) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٧-٦/٣)، السخاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها، ابن العماد المرجع نفسه (١٥٨/٦).



## ٦ - تقي الدين السبكي:

علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري، تقي الدين، أبو الحسن الشافعي، ولد سنة ٦٨٣هـ، وتفقه في صغره على والده ثم على جماعة آخرهم ابن الرفعة، وأخذ التفسير عن علم الدين العراقي، وقرأ القراءات على الشيخ تقي الدين ابن الصائغ، والحديث عن الحافظ الدمياطي، وسمع من الجهم الغفير، وتفقه به خلق كثير ومنهم ابن الملقن، وقرظ له على جزء من تخريج أحاديث الرافعي، وكذا على تخريج أحاديث المنهاج، وصنف التصانيف الكثيرة المفيدة ومنها: «الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم» و «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» و «السيف المسلول على من سب الرسول» و «الإبهاج في شرح المنهاج للنووي»، ت ٧٥٦هـ<sup>(١)</sup>.

## ٧ - شرف الدين المناوي:

إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، شرف الدين المناوي، أخذ عن عمه الشيخ ضياء الدين وغيره، وشرح فرائض الوسيط شرحاً جيداً، قرأ عليه ابن الملقن في الأصول، ت ٧٥٧هـ<sup>(٢)</sup>.

## ٨ - صلاح الدين العلائي:

خليل بن كيكليدي العلائي، صلاح الدين، أبو سعيد الشافعي، ولد سنة ٦٩٤هـ، أخذ علم الحديث عن المزي وغيره، وأخذ الفقه عن الشيخين برهان الدين الفزاري، وكمال الدين ابن الزمكاني، وسمع الكثير حيث بلغ عدد شيوخه بالسماع سبع مئة، وجمع فهرست مسموعاته في كتاب سماه: «الفوائد المجموعة في الفرائد المسموعة»، وصنف التصانيف في الفقه والأصول والحديث ومنها: «القواعد» و «تحفة الرائض بعلوم آيات الفرائض» و «الأربعين في أعمال المتقين» و «شرح حديث ذي اليمين» قرأ ابن الملقن عليه في بيت

(١) انظر: ذيل تذكرة الحفاظ (٣٩-٤٠)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٣٩) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن

قاضي شهبة (٣/٣٧) وما بعدها، لحظ الألفاظ (١٩٨).

(٢) انظر: العقد المذهب (٤٠٥)، ابن قاضي شهبة المرجع نفسه (٣/٥-٦)، كشف الظنون (٢/٢٠٠٨).

المقدس كتابه: «جامع التحصيل»، ووصفه بالشيخ الإمام الحافظ، ت ٧٦١هـ وقيل: ٧٦٠هـ<sup>(١)</sup>.

## ٩ - جمال الدين ابن هشام:

عبد الله بن يوسف بن عبد الله، جمال الدين، أبو محمد النحوي، المشهور بابن هشام، ولد سنة ٧٠٨هـ، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتفقه للشافعي ثم تحبل، وأتقن العربية، من مصنفاته: كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و «التوضيح على الألفية» و «شرح اللوحة لأبي حيان»، أخذ عنه ابن الملقن العربية، ت ٧٦١هـ<sup>(٢)</sup>.

## ١٠ - علاء الدين مغلطاي:

مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، الحافظ علاء الدين، أبو عبد الله، سمع من: الدبوسي والختني وغيرهما، بلغت مصنفاته المائة ومنها: «التلويح في شرح الجامع الصحيح للبخاري» و «ذيل على التهذيب» و «زوائد ابن حبان على الصحيحين» و «الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم»، وغيرها، ولازمه ابن الملقن وتخرج به، وأفاد من كتبه وخاصة «شرح البخاري»، ت ٧٦٢هـ<sup>(٣)</sup>.

## ١١ - جمال الدين الإسني:

عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسني الدمشقي المصري الشافعي، جمال الدين، أبو محمد، ولد سنة ٧٠٤هـ، أخذ الفقه عن: الزنكلوني والسنباطي والسبكي وغيرهم، صنف التصانيف النافعة المشهورة ومنها: كتاب «المهمات» و «جواهر البحرين في تناقض

(١) انظر: ذيل التقييد (٥٢٥/١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩١/٣) وما بعدها، الدرر الكامنة في أعيان

المائة الثامنة (٢١٣/٢)، الضوء اللامع (١٠١/٦)، ذيل طبقات الحفاظ (٣٦٠).

(٢) انظر: السخاوي المرجع نفسه (١٠٠/٦)، شذرات الذهب (١٩١/٦-١٩٢).

(٣) انظر: السخاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها، طبقات الحفاظ (٥٣٨)، لحظ الألفاظ (١٣٣) وما بعدها، هدية

العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٤٦٧/٢-٤٦٨).

الحبرين» و «شرح المنهاج للبيضاوي» و «الهداية في أوهام الكفاية» و «كافي المحتاج في شرح منهاج النووي» وغيرها، أخذ عنه ابن الملقن الفقه، ت ٧٧٢هـ<sup>(١)</sup>.

## ١٢ - عماد الدين ابن كثير:

إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي الدمشقي، عماد الدين، أبو الفداء، المعروف بابن كثير، ولد سنة ٧٠٢هـ، تفقه على الشيخين: برهان الدين الفزاري، وكمال الدين ابن قاضي شعبة، ثم صاهر الحافظ المزي ولازمه وأخذ عنه، وأقبل على علم الحديث، وأخذ الكثير عن ابن تيمية، وقرأ الأصول على الأصفهاني، وسمع الكثير، وصنف التصانيف المفيدة ومنها: كتاب «الأحكام على أبواب التنبيه» و «البداية والنهاية»، و «التفسير»، أخذ عنه ابن الملقن الحديث، ت ٧٧٤هـ<sup>(٢)</sup>.

## ١٣ - شهاب الدين القسطلاني:

أحمد بن محمد، أبو العباس، شهاب الدين بن قطب الدين محمد القسطلاني، سمع «صحيح البخاري» وغيره على الرضي الطبري، وعلى جماعة من بعده، أجاز لابن الملقن وابنه علي، ت ٧٧٦هـ<sup>(٣)</sup>.

## ١٤ - ابن أميلة :

عمر بن حسن بن مزيد بن أميلة الحلبي الدمشقي المزي، المشهور بابن أميلة، ولد سنة ٦٧٩، مسند عصره، أخذ عنه ابن الملقن في رحلته إلى دمشق، ت ٧٧٨هـ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٩٨/٣) وما بعدها، الضوء اللامع (١٠٠/٦)، شذرات الذهب (٢٢٣/٦).

(٢) انظر: ذيل التقييد (٤٧١/١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٨٥/٣-٨٦)، بحجة الناظرين (٢٢٣)، كشف الظنون (١٥٢١/٢).

(٣) انظر: ذيل التقييد (٤٠١/١)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣٥٥/١).

(٤) انظر: التقي القاسي المرجع نفسه (٢٣٧/٢)، الضوء اللامع (١٠١/٦).

## المبحث الثالث:

### آثاره العلمية: (أهم تلاميذه، ومؤلفاته)

#### أهم تلاميذه<sup>(١)</sup>:

إمامٌ بذل الغالي والنفيس في سبيل تحصيل العلم، ورحل لمختلف البلدان وتكبد عناء السفر للتعلم على كبار العلماء في مختلف الفنون ، لا عجب إذا اشتهر اسمه وذاع صيته ، وتوافد طلاب العلم من مختلف البلدان والأمصار؛ للنهل من علمه والأخذ من سمته، وكيف لا يتعلم عليه الكثير ! وقد قيل عنه: أنه من أعذب الناس لفظاً، وأحسنهم خلقاً، وأفكهم محاضرة<sup>(٢)</sup>، بل لم يكن تلاميذه من المذهب الشافعي فحسب، بل تتلمذ عليه تلامذة المذاهب الأخرى ، بل حتى النساء كان لهن حظ في التعلم عليه .

ومن أهم تلاميذه:

#### ١ - أبو البقاء الدميري:

محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، كمال الدين، أبو البقاء المصري الشافعي، كان اسمه أولاً كمالاً بغير إضافة، وكان يكتبه كذلك بخطه في كتبه، ثم هجره ؛ لتضمنه نوعاً من التزكية، وتسمى محمداً وصار يكشط الأول، ولد سنة ٧٤٢هـ ، أخذ عن: بهاء الدين

(١) رتبهم حسب أقدمية وفاتهم، ونظراً لأني لست أول من حقق كتبه، ولا أول من افتح كتاب «عمدة المحتاج»، فإني سأقتصر على التعريف بأهم تلاميذه وأشهرهم، ومن أراد الاستزادة فليراجع الدراسات السابقة، حيث قد سبق لحققي كتب ابن الملقن ذكر تلاميذه ومن هؤلاء: الشيخ عبد الله اللحاني في تحقيقه لكتاب «تحفة المحتاج» قد عددهم ١٩٥ تلميذاً وتلميذة ، وكذلك الأخت عائشة الزهراني في تحقيقها لكتاب «عمدة المحتاج» من أول الكتاب إلى كتاب الطهارة، وقد عددهم ١٣٨ تلميذاً .

(٢) انظر: لحظ الألفاظ (٢٠٠) .

السبكي، والشيخ جمال الدين الإسنوي، وابن الملقن، صنف التصانيف المفيدة ومنها: «النجم الوهاج لشرح المنهاج للنووي» و «شرح المعلقات السبع» و «الديباجة في شرح سنن ابن ماجه»، ت ٨٠٨هـ<sup>(١)</sup>.

## ٢ - جمال الدين ابن ظهيرة:

محمد بن عبد الله بن ظهيرة، جمال الدين أبو حامد، ويُعرف بابن ظهيرة، ولد سنة ٧٥١هـ، سمع من الكثير، وتفقه على الشيخ سراج الدين البلقيني، وأجازه بأربعة علوم: الحديث، والفقه وأصوله، والعربية، وبالشيخ سراج الدين ابن الملقن، وأجازه بالفتوى والتدريس، وأفقي وتصدى للتدريس نحو أربعين سنة ثم ولي قضاء مكة، وكان يلقب بعلم الحجاز، من مصنفاته: «شرح الحاوي الصغير للقزويني»، ت ٨١٧هـ<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - شهاب الدين القلقشندي:

أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي الشافعي، شهاب الدين، أبو العباس، تفقه ومهر وتعالى الأدب وكتب في الإنشاء، ومن مصنفاته: «صبح الأعشى في معرفة الإنشاء»، ت ٨٢١هـ<sup>(٣)</sup>.

## ٤ - ولي الدين ابن العراقي:

أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، ولي الدين، أبو زرعة، ويُعرف كأبيه بابن العراقي، ولد سنة ٧٦٢هـ، لازم البلقيني، وأخذ عن: ابن الملقن والضياء القزويني وغيرهما، وبرع في الفنون، وصنف التصانيف الكثيرة الشهيرة النافعة ومنها: «مختصر المذهب» و «تحرير

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٦١/٤-٦٢)، الضوء اللامع (١٠/٥٩-٦٠)، شذرات الذهب (٧٩/٧).

(٢) انظر: ابن قاضي شهبة المرجع نفسه (٥٤/٤) وما بعدها، البدر الطالع (١٩٦/٢)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (١٨٢/٢).

(٣) انظر: شذرات الذهب (١٤٩/٧).

الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي» و «شرح البهجة الوردية» و «الذيل على الكاشف للذهبي» وغيرها، ت ٨٢٦هـ<sup>(١)</sup>.

## ٥ - ابن حجي:

عمر بن حجي بن موسى السعدي الحسباني الدمشقي الشافعي، ويُعرف بابن حجي، ولد سنة ٧٦٧هـ ، أخذ العلم عن: ابن الشريشي والزهرري وابن الملقن والبدر الزركشي، وأذن له ابن الملقن بالإفتاء والتدريس، ت ٨٣٠هـ<sup>(٢)</sup>.

## ٦ - البرماوي :

محمد بن عبد الدائم بن موسى، شمس الدين، أبو عبد الله العسقلاني البرماوي، ولد في سنة: ٧٦٣هـ ، أخذ عن: البلقيني وابن الملقن وابن جماعة وغيرهم، وكان إماماً في الفقه وأصوله والعربية وغير ذلك، وصنف التصانيف ومنها: شرح البخاري، وألفية في أصول الفقه وله شرحها، سماها «النبذة الألفية في الأصول الفقهية» ومنظومة في الفرائض، سماها «منهج الرائض بضوابط في الفرائض» وجمع شرحاً على العمدة، سماه «جمع العدة لفهم العمدة»، ت ٨٣١هـ<sup>(٣)</sup>.

## ٧ - التقي الفاسي :

محمد بن أحمد بن علي بن محمد الفاسي ثم المكي المالكي، الحافظ تقي الدين، أبو عبد الله وأبو الطيب، ويُعرف بالتقي الفاسي، ولد سنة ٧٧٥هـ ، قرأ على ابن الملقن وغيره، وبلغ

(١) انظر: الضوء اللامع (٣٣٦/١) وما بعدها، ذيل طبقات الحفاظ (٣٧٥-٣٧٦)، لحظ الألاحظ (٢٨٤) وما بعدها، شذرات الذهب (١٧٣/٧) .

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٩٥/٤-٩٦)، السخاوي المرجع نفسه (٧٨/٦)، ابن العماد المرجع نفسه (١٩٣/٧) .

(٣) انظر: ابن قاضي شعبة المرجع نفسه (١٠١/٤) وما بعدها، كشف الظنون (١٥٧/١، ١٨٨١/٢)، ابن العماد المرجع نفسه (١٩٧/٧)، البدر الطالع (١٨١/٢) .

عدة شيوخه بالسماع والإجازة نحو الخمسمئة، من مصنفاته: «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام» و «العقد الثمين في تأريخ البلد الأمين» و «ذيل التقييد»، وغيرها، ت ٨٣٢هـ<sup>(١)</sup>.

## ٨ - ابن ناصر الدين :

محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الحموي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، أبو عبد الله، ويُعرف بابن ناصر الدين، ولد سنة ٧٧٧هـ ، سمع من الكثير وأجاز له زين الدين العراقي وابن الملّق وغيرهما، صنف التصانيف الكثيرة ومنها: «إتحاف السالك برواية الموطأ عن مالك» و «عرف العنبر في وصف المنبر» و «برد الأكباد عن موت الأولاد» و «نفحات الأخيار في مسلسلات الأخبار»، وغيرها، ت ٨٣٧هـ<sup>(٢)</sup>.

## ٩ - سبط ابن العجمي :

إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي، برهان الدين، أبو الوفاء، المعروف بسبط ابن العجمي، ولد سنة ٧٥٣هـ ، قرأ الحديث على: الشيخ كمال الدين عمر بن العجمي، والظاهر بن العجمي وغيرهما، وقرأ النحو على الشيخين: أبي جعفر وأبي عبد الله الأندلسيين وغيرهما، وأخذ الفقه عن ابن الملّق وغيره ، من مصنفاته: «الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث» و «التبيين لأسماء المدلسين» و «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط» و «تلخيص المبهمات لابن بشكوال» و «نهاية السؤل في رواية الستة الأصول» وغيرها، ت ٨٤١هـ<sup>(٣)</sup>.

## ١٠ - ابن نصر الله :

أحمد بن نصر الله بن أحمد المصري الحنبلي، المعروف بابن نصر الله، شيخ المذهب

(١) انظر: الضوء اللامع (١٨/٧-١٩)، ذيل طبقات الحفاظ (٣٧٧-٣٧٨)، لحظ الألاحظ (٢٩١) وما بعدها، شذرات الذهب (١٩٩/٧) .

(٢) انظر: السخاوي المرجع نفسه (١٠٢/٨) وما بعدها، ابن العماد المرجع نفسه (٢٤٣/٧) وما بعدها .

(٣) انظر: السخاوي المرجع نفسه (١٣٨/١-١٣٩)، ابن العماد المرجع نفسه (٢٣٧/٧-٢٣٨) .

الحنبلي، سمع من والده واعتنى بالحديث وأخذ عن مشايخ منهم: سراج الدين البلقيني، وزين الدين العراقي، وابن الملقن وغيرهم، وكان متضلعا بالعلوم الشرعية من تفسير وحديث وفقه وأصول، فناظر وأفتى وانتفع به الناس، ت ٨٤٤ هـ<sup>(١)</sup>.

## ١١ - المقريري:

أحمد بن علي بن عبد القادر المقريري، تفقه على مذهب الحنفية ثم تحول شافعيًا بعد مدة طويلة، وسمع الكثير من البرهان النشأوري، والبرهان الآمدي، والسراج البلقيني، ومن مصنفاته: «إمتاع الأسماع فيما للنبي - صلى الله عليه وسلم - من الحفدة والمتاع» و «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار» و «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» و «مجمع الفرائد ومنبع الفوائد»، ت ٨٤٥ هـ<sup>(٢)</sup>.

## ١٢ - ابن حجر العسقلاني:

أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، شهاب الدين، أبو الفضل، المعروف بابن حجر، ولد سنة ٧٧٣ هـ، تفقه على البلقيني وابن الملقن والعراقي وأخذ عنهم الحديث أيضًا، وصنف التصانيف الكثيرة والمشهورة النافعة ومنها: «تعليق التعليق» و «لسان الميزان» و «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» و «الإصابة في تمييز الصحابة» و «التميز في تخريج أحاديث الوجيز» وغيرها، ت ٨٥٢ هـ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الضوء اللامع (٢/٢٣٣)، شذرات الذهب (٧/٢٥٠-٢٥١).

(٢) انظر: ابن العماد المرجع نفسه (٧/٢٥٤-٢٥٥).

(٣) انظر: ذيل التقييد (١/٣٥٢) وما بعدها، الضوء اللامع (٢/٣٦) وما بعدها، ابن العماد المرجع نفسه (٧/٢٧٠).

وما بعدها.



## مؤلفاته:

لقد كان ابن الملقن أعجوبة عصره بكثرة التصانيف، كما ذكر هذا تلميذه ابن حجر<sup>(١)</sup>، وانتشرت في الدنيا وانتفع الناس منها قديماً وحديثاً، حتى قيل: أن مصنفاته بلغت ثلاث مئة مصنف، وإليك قائمة بأسماء بعض مؤلفاته مرتبة ترتيباً أبجدياً :

(١) أدلة الحاوي<sup>(٢)</sup>.

(٢) إرشاد النبيه إلى تصحيح التنبيه<sup>(٣)</sup>: وهو مختصر في جزء ؛ ليسهل حفظه ، وقد قال عنه مؤلفه: بأنه غريب في بابه يتعين على طالب التنبيه حفظه.

(٣) أسماء رجال الكتب الستة<sup>(٤)</sup>.

(٤) الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والمعاني واللغات<sup>(٥)</sup>: وهو مختصر لكتابيه نهاية المحتاج إلى ما يستدرك على المنهاج.

(٥) الأشباه والنظائر<sup>(٦)</sup>: في الفقه وأصوله.

(٦) الإشراف على الأطراف<sup>(٧)</sup>: ويسمى «الإشراف على أطراف الكتب الستة»<sup>(٨)</sup>.

(٧) الاعتراضات على المنهاج<sup>(٩)</sup>: ويقع في مجلد واحد .

(٨) الاعتراض على مستدرك الحاكم<sup>(١٠)</sup>.

(٩) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام:

وهو - كما أسلفت - شرح لعمدة الأحكام لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد

(١) انظر: البدر الطالع (٥١١/١).

(٢) انظر: العقد المذهب (٤٣٢) .

(٣) انظر: الضوء اللامع (١٠٢/٦)، كشف الظنون (٤٩١/١-٤٩٢).

(٤) انظر: العقد المذهب (٤٣٢)، كشف الظنون (٨٨/١) .

(٥) انظر: ابن الملقن المرجع نفسه والصفحة نفسها، الضوء اللامع (١٠١/٦)، حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٧٣/٢).

(٦) انظر: ابن الملقن المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: كشف الظنون (١٠٣/١).

(٨) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤٧/٤).

(٩) انظر: العقد المذهب (٤٣٢)، المرجع نفسه والصفحة نفسها، الضوء اللامع (١٠١/٦).

(١٠) انظر: ابن قاضي شعبة المرجع نفسه والصفحة نفسها .

المقدسي (ت ٦٠٠هـ) ، ويعتبر من أحسن مصنفات ابن الملقن وأجلها، ويقع في ثلاث مجلدات (١) .

١٠) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢) :

ذكر فيه تراجم رجال الكتب الستة وهم: أحمد وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم .

١١) أمنية النبیه فيما يرد على التصحيح والتنبيه (٣) :

ويقع في مجلد واحد .

١٢) إيضاح الارتباب في معرفة ما يشبهه ويتصحف من الأسماء والأنساب والألفاظ والكنى والألقاب الواقعة في «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (٤) .

١٣) البدر المنير في تخریج أحاديث الشرح الكبير (٥) :

و«الشرح الكبير» للإمام الرافعي (ت ٦٢٣هـ) وهو شرح لكتاب «الوجيز» للإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) وسماه: «العزیز شرح الوجيز» وقد تورع البعض عن إطلاق لفظ العزیز مجرداً على غير كتاب الله، فقال: «فتح العزیز» ولم يصنف في المذهب مثله ، أما كتاب «البدر المنير» فيقع في ست مجلدات، وقيل: سبع، وقد أجاد فيه مؤلفه حيث يُعد من أكبر الموسوعات الحديثية في مجال التخریج، ومعرفة طرق الأحاديث وعللها والحكم عليها .

١٤) البلغة في أحاديث الأحكام (٦) .

١٥) تاريخ بيت المقدس .

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤/٤٦)، كشف الظنون (٢/١١٦٤)، الرسالة المستطرفة (١٨٠) .

(٢) و«تهذيب الكمال» للحافظ أبي الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ) ويقع في اثني عشر مجلدًا .

انظر: الضوء اللامع (٦/١٠٢)، حاجي خليفة المرجع نفسه (٢/١٥١٠)، ابن جعفر الكتاني (٢٠٨-٢٠٩) .

(٣) انظر: السخاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها، حاجي خليفة المرجع نفسه (١/٤٩١)، البدر الطالع (١/٥٠٩) .

(٤) انظر: تحفة المحتاج مقدمة المحقق اللحاني (١/٧٢)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٤/٥٨٧) .

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/٢٨١)، ذيل التقييد (٢/٢٤٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤/٤٦)،

الضوء اللامع (٦/١٠١)، لحظ الألفاظ (١٩٩)، كشف الظنون (٢/٢٠٠٣)، الرسالة المستطرفة (١٨٩) .

(٦) انظر: العقد المذهب (٤٣٢)، السخاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها، حاجي خليفة المرجع نفسه (٢/١٨٧٣) .

- ١٦) تاريخ الدولة التركية<sup>(١)</sup>.
- ١٧) التبصرة في شرح «التذكرة في علوم الحديث»<sup>(٢)</sup>:  
وكتاب التذكرة لابن الملقن أيضاً.
- ١٨) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج<sup>(٣)</sup>.
- ١٩) تخريج أحاديث «مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل»<sup>(٤)</sup>.
- ٢٠) تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار<sup>(٥)</sup>:  
ويقع في مجلد ، وكتاب «الوسيط» للإمام الغزالي.
- ٢١) تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج<sup>(٦)</sup>: والمنهاج هو منهاج الوصول إلى علم الأصول  
للقاضي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، والتذكرة تخريج للأحاديث والآثار الواقعة فيه.
- ٢٢) التذكرة في علوم الحديث<sup>(٧)</sup>:  
لخصه من كتابه المقنع في الحديث<sup>(٨)</sup>.
- ٢٣) التذكرة في الفروع على مذهب الشافعي<sup>(٩)</sup>، جمعها لولده علي ورتبها على فصول.
- ٢٤) تصحيح الحاوي<sup>(١٠)</sup>:  
والمراد به الحاوي الصغير للقزويني (ت ٦٦٥هـ) وهو في الفروع، ويقع في مجلد واحد.
- ٢٥) تصحيح المنهاج<sup>(١١)</sup>:

- 
- (١) انظر: العقد المذهب (٤٣٢)، كشف الظنون (٢٨٠/١).
- (٢) انظر: العقد المذهب (٤٣٢)، حاجي خليفة المرجع نفسه (٣٩٢/١).
- (٣) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٧٣/٢)، الرسالة المستطرفة (١٨٧/١).
- (٤) والمنتهى والمختصر كلاهما للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ). انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٥٣/٢، ١٨٥٦).
- (٥) انظر: الضوء اللامع (١٠١/٦).
- (٦) انظر: العقد المذهب (٤٣٢)، المرجع نفسه والصفحة نفسها، كشف الظنون (١٨٧٩/٢).
- (٧) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (٣٩٢/١).
- (٨) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٠٩/٢).
- (٩) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (٣٩٢/١).
- (١٠) انظر: ذيل التقييد (٢٤٧/٢)، الضوء اللامع (١٠٢/٦)، حاجي خليفة المرجع نفسه (٦٢٦/١).
- (١١) انظر: كشف الظنون (١٨٧٤/٢).

والمراد به: المنهاج للنووي، وهو في الفروع، ويقع في مجلد واحد.

(٢٦) تلخيص الوقوف على الموقوف<sup>(١)</sup>.

(٢٧) تلخيص مسند أحمد<sup>(٢)</sup>.

(٢٨) تلخيص كتاب «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب»<sup>(٣)</sup>.

(٢٩) التلويح برجال الجامع الصحيح<sup>(٤)</sup>

(٣٠) التوضيح لشرح الجامع الصحيح<sup>(٥)</sup>:

وهو شرح لصحيح البخاري، يقع في نحو عشرين مجلدًا، اعتمد فيه على شرح شيخه القطب ومغلطاي، وزاد فيه قليلًا.

(٣١) ثلاثة فنون: ألغاز، وتخريج فروع على أصول، وتخريج فروع على العربية<sup>(٦)</sup>.

(٣٢) جمع الجوامع<sup>(٧)</sup>:

وهو في الفروع، جمع فيه بين كلام الرافعي في شرحه ومحرره، والنووي في شرحه للمهذب ومنهاجه وروضته، وابن الرفعة في كفايته ومطلبه، والقمولي في بحره وجواهره، وغير ذلك مما أهملوه وأغفلوه، ومما وقف عليه من التصانيف في المذهب نحو المئتين.

(٣٣) حقائق الحقائق<sup>(٨)</sup>:

(١) وكتاب «الموقوف» لابن بدر الموصلي الحنفي (ت ٦٢٣هـ). انظر: الضوء اللامع (١٠٣/٦)، كشف الظنون (٤٧٩/١).

(٢) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٣) وكتاب «المغني» لابن بدر الموصلي الحنفي (ت ٦٢٣هـ)، وقد ورد في «البدر المنير» وغيره بهذا المسمى، أما حاجي خليفة فذكره باسم: «المغني في تلخيص كتاب ابن بدر في قوله: ليس يصح شيء في هذا الباب». انظر: البدر المنير (٤٥/٦)، كشف الظنون (١٧٥٠/٢).

(٤) انظر: ثبت أبي جعفر أحمد بن علي (٥٤٣).

(٥) انظر: ذيل التقييد (٢٤٧/٢)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٤٥/٤)، كشف الظنون (٥٤٧/١).

(٦) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٧) وذكر حاجي خليفة بأنه يقع في مئة مجلد، ثم قال في موضع آخر بأنه يقع في نحو ثلاثين مجلدًا احترق غالبه.

انظر: الضوء اللامع (١٠٢/٦)، كشف الظنون (٥٩٨/١)، (١٨٧٣/٢).

(٨) انظر: تحفة المحتاج بتحقيق اللحياني (٧٩/١)، حاجي خليفة المرجع نفسه (٦٣٣/١).

وهو مؤلف في الحديث، ويسمى «بحدائق الأولياء» ، ويشتمل على نحو ألفي حديث، ومن حكايات الصالحين نحو ستمئة، خلاف الآثار والأشعار والنوادر .

(٣٤) خلاصة البدر المنير<sup>(١)</sup>: وهو مختصر للبدر المنير، ويقع في مجلدين، وقيل: أربع مجلدات.

(٣٥) الخلاصة في أدلة التنبيه<sup>(٢)</sup>، ويقع في مجلد.

(٣٦) خلاصة الفتاوى في تسهيل أسرار الحاوي<sup>(٣)</sup>:

وهو شرح للحاوي الصغير للقزويني، ويقع في مجلدين ضخمين .

(٣٧) درر الجواهر في مناقب الشيخ عبد القادر<sup>(٤)</sup>:

وهي رسالة صغيرة في مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني (ت ٥٦١هـ).

(٣٨) الذيل على كتاب الإسني في التقطه من كتاب التاج السبكي<sup>(٥)</sup>.

(٣٩) الرائق من «حدائق الحقائق»:

وهو مختصر لحدائق الحقائق الذي سبق ذكره<sup>(٦)</sup>.

(٤٠) رسالة في تتبع أوهام ابن حزم<sup>(٧)</sup>.

(٤١) زوائد على تحرير التنبيه<sup>(٨)</sup>.

(٤٢) شرح أحاديث منهاج الوصول إلى علم الأصول<sup>(٩)</sup>.

(٤٣) شرح الألفية<sup>(١٠)</sup>:

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤٦/٤)، الضوء اللامع (١٠١/٦)، كشف الظنون (٢٠٠٣/٢)، الرسالة المستطرفة (١٨٩).

(٢) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (٤٩١/١).

(٣) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤٥/٤)، الضوء اللامع (١٠٢/٦)، المرجع نفسه (٦٢٦/١).

(٤) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (٧٤٧/١).

(٥) انظر: الضوء اللامع (١٠٢/٦).

(٦) انظر: كشف الظنون (٦٣٣/١).

(٧) انظر: تحفة المحتاج بتحقيق اللحاني (٨٢/١).

(٨) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٩) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤٥/٤).

(١٠) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٤٥/٤)، كشف الظنون (١٥٣/١).

- أي ألفية ابن مالك في النحو.
- ٤٤) شرح التنبيه، «له شروح كثيرة»<sup>(١)</sup>.
- ٤٥) شرح زوائد جامع الترمذي<sup>(٢)</sup>:
- وهو شرح لزوائده على الصحيحين وسنن أبي داود.
- ٤٦) شرح زوائد سنن أبي داود على الصحيحين<sup>(٣)</sup>، ويقع في مجلدين.
- ٤٧) شرح زوائد سنن النسائي<sup>(٤)</sup>:
- وهو شرح لزوائده على الصحيحين، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، ويقع في مجلد.
- ٤٨) شرح زوائد الكتب الخمسة<sup>(٥)</sup>.
- ٤٩) شرح زوائد مسلم على البخاري<sup>(٦)</sup>، ويقع في أربعة مجلدات .
- ٥٠) شرح صحيح ابن حبان<sup>(٧)</sup>.
- ٥١) شرح الغاية<sup>(٨)</sup>.
- ٥٢) شرح فرائض الوسيط<sup>(٩)</sup>.
- ٥٣) شرح فصيح ثعلب<sup>(١٠)</sup>.
- ٥٤) شرح مختصر التبريزي<sup>(١١)</sup>:
- ومختصر التبريزي في فروع الشافعية، لأمين الدين مظفر بن أحمد التبريزي (ت ٦٢١هـ)،  
لخصه من «الوجيز» للغزالي.

---

(١) انظر: العقد المذهب (٤٣٢)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٤٧/٤)، الضوء اللامع (١٠١/٦).

(٢) انظر: ابن قاضي شهبه المرجع نفسه (٤٥/٤)، السخاوي المرجع نفسه (١٠٢/٦)، كشف الظنون (٥٥٩/١).

(٣) انظر: ابن قاضي شهبه المرجع نفسه والصفحة نفسها، حاجي خليفة المرجع نفسه (١٠٠٥/٢).

(٤) انظر: الضوء اللامع (١٠٢/٦)، حاجي خليفة المرجع نفسه (١٠٠٦/٢).

(٥) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٦) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٤٥/٤)، الضوء اللامع (١٠٢/٦)، كشف الظنون (٥٥٨/١).

(٧) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٠) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١١) انظر: الضوء اللامع (١٠٢/٦)، كشف الظنون (١٦٢٦/٢) .

- ٥٥) شرح مختصر الحاوي<sup>(١)</sup>.
- ٥٦) شرح مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل<sup>(٢)</sup>.
- ٥٧) شرح المنتقى في الأحكام<sup>(٣)</sup>: والمنتقى لمجد الدين ابن تيمية أبي البركات جد شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (ت ٦٥٢هـ)، ولم يكمله المؤلف بل كتب منه قطعة.
- ٥٨) شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول<sup>(٤)</sup>.
- ٥٩) طبقات الأولياء<sup>(٥)</sup>:
- وهو في طبقات الصوفية.
- ٦٠) طبقات القراء<sup>(٦)</sup>.
- ٦١) طبقات المحدثين<sup>(٧)</sup>:
- ذكر فيه طبقات المحدثين من زمن الصحابة إلى زمنه.
- ٦٢) ظنا العجالة<sup>(٨)</sup>:
- وهو مختصر كتاب «الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والمعاني واللغات» الذي سبق ذكره.
- ٦٣) عجالة التنبيه<sup>(٩)</sup>.
- ٦٤) عجالة المحتاج في شرح المنهاج<sup>(١٠)</sup>:

---

(١) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٢) انظر: الضوء اللامع (١٠٣/٦)، كشف الظنون (١٨٥٦/٢).

(٣) انظر: السخاوي المرجع نفسه (١٠١/٦)، حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٥١/٢).

(٤) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٧٨/٢-١٨٧٩).

(٥) انظر: الضوء اللامع (١٠٣/٦)، المرجع نفسه (١٠٩٦/٢).

(٦) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٤٧/٤)، السخاوي المرجع نفسه (١٠٢/٦-١٠٣)، حاجي خليفة المرجع نفسه (١١٠٥/٢).

(٧) انظر: السخاوي المرجع نفسه (١٠١/٦)، حاجي خليفة المرجع نفسه (١١٠٦/٢).

(٨) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٧٣/٢).

(٩) انظر: المرجع نفسه (١١٢٤/٢).

(١٠) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٤٧/٤)، كشف الظنون (١٨٧٤/٢).

وهو شرح مختصر للمنهاج اختصره من كتابه «عمدة المحتاج»، ويقع في ثلاث مجلدات .  
٦٥) عدد الفرق<sup>(١)</sup>.

٦٦) العدة في معرفة رجال العمدة<sup>(٢)</sup>:

أي: عمدة الأحكام للمقدسي، وهو في مجلد غريب في بابه.

٦٧) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب<sup>(٣)</sup>:

ترجم فيه لعلماء الشافعية من زمن الشافعي إلى سنة ٧٧٠ هـ، ورتبه على ستة وثلاثين طبقة ، ويسمى بطبقات الفقهاء الشافعية<sup>(٤)</sup>.

٦٨) عقود الكمام في متعلقات الحمام<sup>(٥)</sup>:

وهو جزء لطيف مشتمل على جمل من الفوائد.

٦٩) عمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج<sup>(٦)</sup>، ويقع في ثمان مجلدات .

٧٠) غاية السؤل في خصائص الرسول<sup>(٧)</sup>.

٧١) غنية الفقيه في شرح التنبيه<sup>(٨)</sup>، ويقع في أربع مجلدات.

٧٢) الكافي في الفقه<sup>(٩)</sup>.

٧٣) الكفاية في شرح التنبيه<sup>(١٠)</sup>:

وهو شرح كبير للتنبيه.

٧٤) الكلام على سنة الجمعة قبلها وبعدها<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: الضوء اللامع (١٠٣/٦).

(٢) انظر: السخاوي المرجع نفسه (١٠١/٦)، كشف الظنون (١١٢٩/٢).

(٣) انظر: معجم المؤلفين (٥٦٦/٢)، حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٤٠/٢)، الأعلام (٥٧/٥).

(٤) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٧/٤)، الضوء اللامع (١٠١/٦)، حاجي خليفة المرجع نفسه (٢٨٠/١)، (١١٠١/٢).

(٥) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (١١٥٦/٢).

(٦) وهو موضوع دراستنا وسيأتي الكلام عنه . انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٧/٤) .

(٧) انظر: ابن قاضي شهبة المرجع نفسه والصفحة نفسها، كشف الظنون (١١٩٢/٢).

(٨) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (٤٩١/١).

(٩) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(١٠) انظر: كشف الظنون (٤٩١/١).



(٧٥) ما أهمله النووي في تصحيحه<sup>(٢)</sup>.

(٧٦) ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه<sup>(٣)</sup>:

شرح فيه زوائد ابن ماجه على الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، ويقع في ثلاث مجلدات .

(٧٧) المحرر المذهب في تخريج أحاديث المذهب<sup>(٤)</sup>، ويقع في مجلدين.

(٧٨) مختصر تهذيب الكمال<sup>(٥)</sup>.

(٧٩) مختصر دلائل النبوة<sup>(٦)</sup>:

ودلائل النبوة للبيهقي.

(٨٠) مختصر صحيح ابن حبان<sup>(٧)</sup>:

وقد رتبته على الأبواب .

(٨١) مختصر مسند ابن حنبل<sup>(٨)</sup>.

(٨٢) المعين على تفهم الأربعين<sup>(٩)</sup>:

وهو شرح للأربعين النووية.

(٨٣) المقنع في علوم الحديث<sup>(١٠)</sup>:

ويقع في مجلد وهو من أهم مؤلفات ابن الملقن في علوم الحديث.

(٨٤) المنتقى في مختصر الخلاصة<sup>(١١)</sup>:

(١) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٢) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٣) انظر: الضوء اللامع (١٠٢/٦)، كشف الظنون (١٠٠٤/٢).

(٤) انظر: السخاوي المرجع نفسه (١٠١/٦).

(٥) انظر: العقد المذهب (٤٣٢).

(٦) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٧/٤).

(٧) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كشف الظنون (١٠٧٥/٢).

(٨) انظر: ابن قاضي شهبة المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) انظر: الضوء اللامع (١٠١/٦)، كشف الظنون (٦٠/١).

(١٠) انظر: السخاوي المرجع نفسه (١٠٢/٦)، طبقات الحفاظ (٥٤٢/١)، حاجي خليفة المرجع نفسه (١٨٠٩/٢) .

(١١) انظر: الضوء اللامع (١٠٢/٦)، كشف الظنون (٢٠٠٢/٢) .

وهو مختصر خلاصة البدر المنير.

٨٥) منسك الحج، وآخر لطيف، وكذلك ثالث<sup>(١)</sup>.

٨٦) المؤتلف والمختلف<sup>(٢)</sup>.

٨٧) الناسك لأم المناسك<sup>(٣)</sup>.

٨٨) نزهة النظار في قضاة الأمصار<sup>(٤)</sup>:

وسماه حاجي خليفة بـ«أخبار قضاة مصر».

٨٩) نهاية المحتاج فيما يستدرك على المنهاج<sup>(٥)</sup>.

٩٠) هادي النبیه إلى تدريس التنبيه<sup>(٦)</sup>، ويقع في مجلد .

(١) انظر: العقد المذهب (٤٣٢) .

(٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) انظر: الضوء اللامع (١٠٣/٦)، كشف الظنون (١٩٢١/٢) .

(٤) انظر: حاجي خليفة المرجع نفسه (٢٨٠/١) .

(٥) انظر: لحظ الألاحظ (٢٠٠) .

(٦) انظر: الضوء اللامع (١٠١/٦)، كشف الظنون (٤٩١/١)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٧١٦/٤) .

## الفصل الثاني :

التعريف بكتاب ( عمدة المحتاج إلى  
كتاب المنهاج )

□ وفيه سنة مباحث:

المبحث الأول : التحقق من اسم الكتاب ( عمدة المحتاج )  
وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ( ابن الملقه ) .

المبحث الثاني : منهج المؤلف ( ابن الملقه ) في الكتاب .

المبحث الثالث : المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في هذا  
الجزء من الكتاب .

المبحث الرابع : قيمة الكتاب العلمية وما فيه من مزايا، و  
ما عليه من مآخذ .

المبحث الخامس : ذكر النسخ الخطية للكتاب، ووصفها،  
وبيان أماكن وجودها .

المبحث السادس : نماذج من الصور الخطية للكتاب .

## المبحث الأول:

### التحقق من اسم الكتاب ( عمدة المحتاج ) وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ( ابن الملّقن )

#### أ) التحقق من اسم الكتاب :

عنوان الكتاب الذي قامت الباحثة بتحقيق جزء منه هو (عمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج)، ويدل على ذلك ما يلي:

١ - هذا المسمى نص عليه المؤلف في خطبته لهذا الكتاب حيث قال: ( فإن كمل هذا التعليق كان جديرًا بأن يُلقب بـ «عمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج»... )<sup>(١)</sup>.

٢ - ورد في بعض نسخه الخطية بهذا المسمى كما في غلاف النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٨٢٤٦/ب) .

٣ - ذكره المؤلف بهذا الاسم في بعض كتبه كما في مقدمة كتابه (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج)<sup>(٢)</sup>.

٤ - هذا الاسم نص عليه بعض من ترجم له كابن قاضي شهبه في طبقاته حيث قال: ( «عمدة المحتاج إلى كتاب المحتاج» في ثمان مجلدات )<sup>(٣)</sup>.

#### ب) توثيق نسبته إلى مؤلفه:

هذا الكتاب صحيح النسبة لمؤلفه سراج الدين عمر بن علي الأنصاري الأندلسي

(١) انظر: عمدة المحتاج ص (٢٢٦) رسالة ماجستير بتحقيق عائشة الزهراني .

(٢) انظر: تحفة المحتاج (١/١٣١) .

(٣) انظر: طبقات الشافعية لابن شهبه (٤/٤٧) .

النحوي الشهير بابن الملقن وذلك للأسباب التالية :

١ - صرح المؤلف بنسبته له في خطبته<sup>(١)</sup> كما أشرت سابقاً، ولو لم يوجد إلا هذا السبب لكفى في إزالة الشك وتأكيد صحة نسبته له.

٢ - نص المؤلف على نسبته إلى نفسه في كتابه «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج»، حيث قال: «فلما يسر الله الكريم الفراغ من شرحي لمنهاج العلامة محيي الدين أبي زكريا النووي...»<sup>(٢)</sup>.

٣ - صرح المؤلف بنسبته إلى نفسه في بعض إجازاته العلمية<sup>(٣)</sup>.

٤ - إحالة المؤلف فيه إلى كتب أخرى له كـ «البدر المنير»، و«الخلاصة»، و«تخريج أحاديث المذهب والوسيط»، و«التحفة»، وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

٥ - أحال إليه المؤلف في بعض كتبه الأخرى<sup>(٥)</sup>.

٦ - وردت نسبته له على أغلفة النسخ الخطية للكتاب، وكذلك أشار النساخ في نهاية النسخ إلى نسبة هذا الكتاب لابن الملقن.

٧ - كل من ترجم للمؤلف ذكر أنه شرح المنهاج في عدة شروح وأكبرها في ستة مجلدات، ومنهم من قال: في ثمانية مجلدات، والبعض منهم نص على اسمه ونسبه له<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: عمدة المحتاج ص (٢٢٦) رسالة ماجستير بتحقيق عائشة الزهراني .

(٢) انظر: عجالة المحتاج (٥٧/١).

(٣) انظر: العقد المذهب (٤٢٣) ، الضوء اللامع (١٠١/٦).

(٤) انظر: ص (١٨٨) من الرسالة .

(٥) ومنها: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، والعقد المذهب، والمقنع في علوم الحديث، وغيرها .

انظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١ / ٩١ ، ١٠٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٨٤ ، ٣١١ ، ٣٧٧ ، ٥٤١ ، ٦٧٣

ومواضع أخرى)، العقد المذهب (٢٦ ، ٣١ ، ٩٢ ، ١٧١ ، ٢٠٩ ، ٣٨٨)، المقنع في علوم الحديث (٤٦٧/٢).

(٦) انظر: مصادر ترجمته السابقة ص (١٥) من الرسالة

## المبحث الثاني :

### منهج المؤلف ( ابن الملّقن ) في الكتاب

لقد كفانا المؤلف مؤنة استنباط منهجه، وذلك لأنه بين منهجه بالتفصيل في خطبة كتابه، وإليك ما بينه :

١ - ذكر أن شرحه هذا ملخص من كلام الإمام الرافعي في شرحه (الكبير والصغير) ومن كلام النووي في شرح المذهب، وروضة الطالبين، وغير ذلك من كتبهما، وما زاده عليهما ابن الرفعة في «كفاية النبيه» و«المطلب العالي»، وأضاف عليها العديد من كلام الأصحاب<sup>(١)</sup>.

٢ - ذكر أنه حصر الكلام في شرحه للمنهاج في ثلاثة أقسام :

القسم الأول في دليل المسألة<sup>(٢)</sup>:

(أ) إن كانت المسألة متفقاً عليها أو مختلفاً فيها فيذكرها بدليلها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، مقتصرًا على دليل واحد في المسألة غالباً، سالماً من النزاع، أو آيلاً إليه.

(ب) يُبين درجة الحديث المستدل به من حيث الصحة والضعف، وهذا من الأمور المهمة التي قل من يتصف به.

(ت) حرص ألا يذكر في المسألة إلا حديثاً صحيحاً.

(ث) إن لم يجد حديثاً صحيحاً ذكر الحديث الضعيف، مبيناً حاله بأخصر العبارات، عاضداً له إما بقياس جلي أو غيره وهذا إذا لم يتضح ضعفه .

(ج) إذا اتضح ضعفه اكتفى بالقياس الجلي، وربما قال مع ذلك: وفيه حديث ضعيف.

(١) انظر: عمدة المحتاج خطبة المؤلف (١٧٦-١٧٧) رسالة ماجستير بتحقيق عائشة الزهراني .

(٢) انظر: المرجع نفسه (١٧٨).

ح) أحال إلى كتبه التي خرج فيها أحاديث بعض الكتب الفقهية ومنها : «البدر المنير»، و«خلاصة البدر المنير»، و«المنتقى»، و«تخريج أحاديث الوسيط»، و«تخريج أحاديث المذهب».

خ) إذا أورد الحديث بعد المسألة فإنه يقتصر في الحكم عليه بأرجح المقالات فيه، وقد يُنبه على من خالف في ضعفه إذا كانت صحته أو حسنه راجحة.

د) يعزو الحديث إلى من أخرجه، وقد كانت مصطلحاته في التخريج على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

- إذا قال (متفق عليه) : فهو لما في صحيح البخاري ومسلم .
- إذا قال (رواه الأربعة) : فهو لما في السنن الأربعة، أي: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.
- إذا قال (رواه الثلاثة) : فهو لما في تلك السنن خلا ابن ماجه.
- ما عدا ذلك يوضح من أخرجه كابن حبان، وابن خزيمة، والحاكم، وغيرهم.

### القسم الثاني في بيان ما يتعلق بألفاظ المنهاج:

فقد كان يبين ما فيه من لغات، ويوضح غريبه، ويضبط لفظه، ولكنه كان يذكر هذا باختصار شديد ؛ لأنه جمع فيه مصنفاً سماه: «الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والمعاني واللغات»<sup>(٢)</sup>.

### القسم الثالث في بيان ما على كلام الإمام النووي من الإيرادات:

وقد ذكر ابن الملقن في ذلك ستّة عشر وجهاً، ومثل لكل وجه بمثال أو أكثر، وإليك هذه الأوجه مختصرة<sup>(٣)</sup>:

(١) انظر: عمدة المحتاج، خطبة المؤلف ص (١٨١) رسالة ماجستير بتحقيق عائشة الزهراني .

(٢) انظر: المرجع نفسه ص (١٨٣).

(٣) لم تتعرض الباحثة لذكر الأمثلة ومن أراد الاطلاع عليها فليراجع مقدمة الكتاب . انظر: عمدة المحتاج، خطبة المؤلف ص (١٨٤) رسالة ماجستير بتحقيق عائشة الزهراني .

- ١- في مواضع أطلقها في الكتاب، وهي مقيدة في غيره من كتبه.
- ٢- فيما صححه في الكتاب، وخالفه في غيره من كتبه، قال: «وأفعل بالحرر كما أفعل بهذا الكتاب فأبين ما صححه، أو جزم به وخالفه في غيره من كتبه» .
- ٣- في مواضع كثيرة ذكر الخلاف فيها على نمط، كقولين، أو وجهين، أو طريقين، وذكر ما يخالف ذلك في غيره من كتبه.
- ٤- فيما صرح فيه بأن الخلاف في المسألة للأصحاب، وإنما هو تصرف إمام الحرمين في نهايته.
- ٥- في مواضع كثيرة يقول فيها: (على المذهب)، فيجزم الناظر بأن المسألة ذات طريقين أو طرق، وليس كذلك، وإنما تكون ذات وجهين أو قول أو وجه، وربما لم يذكر هو في المسألة خلافاً أصلاً في غيره من كتبه.
- ٦- في مسائل صحح المصنف فيها في أصل الكتاب، أو جزم ولم يصحح الرافعي في «الحرر» فيها شيئاً بل أرسل الخلاف إرسالاً.
- ٧- فيما صحح في أصل الكتاب ما خالف الرافعي في «الحرر» من غير تنبيه عليه.
- ٨- فيما خالف اصطلاحه في الأصح والصحيح والأظهر والمشهور لبيان قوة الخلاف وضعفه بين هذا الكتاب و«الروضة» و«التحقيق».
- ٩- فيما خالف اصطلاحه في قوله: (وقيل: كذا).
- ١٠- فيما خالف اصطلاحه في إطلاق النص، وأنه في مقابله وجه ضعيف.
- ١١- فيما إذا خالف اصطلاحه في قوله: وحيث أقول: الجديد، فالقديم خلافه، فإن ظاهره أن يكون قديماً صرفاً، لكن هناك مسائل يقول فيها: (على الجديد)، ويكون مقابله على الجديد أيضاً.
- ١٢- فيما أتى به في الكتاب زائداً على «الحرر» ولم ينبه عليه فيه، ولا في «دقائقه».
- ١٣- فيما أتى به زائداً على «الحرر»، وهو مأخوذ من كلامه.



١٤ - فيما وقع في عبارته من الإيهام، ونسب إلى التصحيف.

١٥ - فيما خالف فيه عبارته عبارة المحرر أو عكسه.

١٦ - فيما وقع فيه من التكرار.

٣ - ذكر أن هذا الكتاب وإن كان شرحاً للمنهاج فهو شرح للمحرر أيضاً، وافٍ بجميع ما فيه، حتى أنه يشرح الآيات التي يستفتح بها الأبواب، ويبين الأحاديث والآثار التي في أوائلها.

٤ - قد يذكر بعد ذكر الأقسام الثلاثة بقية أقوال المذاهب الأربعة.

٥ - يُصرح بأسماء أئمة المذاهب في أغلب المسائل .

٦ - ذكر أنه اعتمد في نقل مذاهب الأئمة الثلاثة على «الشرح الصغير» للرافعي؛ لأنه آخر الشرحين، خلا الربع الأول فإنه اعتمد فيه على «شرح المذهب» للنووي؛ لأنه حرره من كتب أصحاب المذاهب.

٧ - ذكر أنه إذا ذكر فرعاً غريباً أو مسألة مهمة ذكرها مختصرة، وربما أحال على ما جمعه في كتابه «غنية الفقيه في شرح التنبيه» وقد يحيل إلى غيره.

## المبحث الثالث :

### المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في هذا الجزء من الكتاب

لقد اعتمد المؤلف في شرحه على كثيرٍ من المصادر في مختلف الفنون، وإن كان أكثر نقولاته من مصادر فقهاء الشافعية، وقد بين بعضها في خطبته وبين بعضها الآخر أثناء شرحه، وقد تنوع أسلوبه في ذكره لهذه المصادر ففي بعض الأحيان يذكر اسم الكتاب مع مؤلفه، وأحياناً يذكر اسم الكتاب فقط، وتارة يذكر اسم المؤلف فقط، وتارة أخرى يذكر كلمة (صاحب) مع اسم الكتاب، وهذه قائمة مصادره التي ذكرها في الجزء المحقق مرتبة حسب حروف المعجم وقد رمزت للمطبوع منها بـ (ط) وللمخطوط بـ (خ):

#### ١- الإبانة للفوراني. (خ)

وهي لأبي القاسم، عبد الرحمن بن محمد بن فوران المروزي، المتوفى سنة (٤٦١)، لكن صاحب البيان يقول فيه: (قال المسعودي) ويكثر من هذا، ويريد به (صاحب الإبانة) وهذا غلط، فحيث وقع في البيان نقل عن المسعودي فالمراد به الفوراني، كذا نبه عليه ابن الصلاح في طبقاته، وتبعه النووي في تلخيصها، إلا أن السبكي في طبقاته نقض ما قاله ابن الصلاح حيث ذكر أن العمراني اطلع على كتاب المسعودي ووقعت له الإبانة منسوبة للمسعودي فصار ينسب إلى المسعودي تارة من الإبانة وتارة من كتابه فليس كل ما ذكر المسعودي يكون هو الفوراني، وسبب هذا الغلط: لأن الإبانة وقعت في اليمن، واختلفوا بعد الديار في نسبتها، فنسبها بعضهم إلى المسعودي، وبعضهم إلى الفوراني<sup>(١)</sup>.

#### ٢- الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي. (ط)

#### ٣- إحياء علوم الدين للغزالي. (ط)

#### ٤- الأسرار للقاضي حسين (لم أقف عليه)

#### ٥- إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك. (ط)

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٥٥٩/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٦٤/١٨)، طبقات الشافعية الكبرى (١١٢/٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢١٧/١).

- ٦- الأم للشافعي. (ط)
- ٧- الإيضاح للصيمري. (لم أقف عليه)
- لأبي القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري، ويقع في سبع مجلدات، وهو كتاب نفيس، كثير الفوائد، قليل الوجود<sup>(١)</sup>.
- ٨- البحر المحيط في شرح الوسيط للقمولي. (خ)
- ٩- بحر المذهب للرويان. (ط)
- ١٠- البسيط للغزالي. (خ)
- ١١- البيان للعمرائي. (ط)
- ١٢- تنمة الإبانة للمتولي. (خ)
- لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون المعروف، بالمتولي المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، وسمى كتابه بالتنمة ؛ لأنه تنمة للإبانة وشرح لها وتفريع عليها، لكنه لم يكمله، وعاجلته المنية قبل إكماله، وكان قد انتهى فيه إلى كتاب الحدود، وأتمه من بعده جماعة منهم: أبو الفتوح أسعد العجلي، لكنهم لم يأتوا فيه بالمقصود، ولا سلكوا طريقه، فإنه جمع في كتابه الغرائب من المسائل والوجوه الغريبة التي لا تكاد توجد في كتاب غيره<sup>(٢)</sup>.
- ١٣- تثقيف اللسان لابن مكي. (ط)
- ١٤- تحرير ألفاظ التنبيه للنووي. (ط)
- ١٥- تخريج أحاديث الرافعي المسمى بالبدر المنير لابن الملقن (ط)
- ١٦- تخريج أحاديث المهذب المسمى بالحرر المذهب لابن الملقن. (لم أقف عليه)
- ١٧- تخريج أحاديث الوسيط المسمى بتذكرة الأخيار لابن الملقن. (لم أقف عليه)
- ١٨- تصحيح التنبيه للنووي. (ط)
- ١٩- التعليقة للإسفرائيني. (لم أقف عليه)
- ٢٠- التعليقة للقاضي حسين. الجزء الأول مطبوع، أما الثاني والباقي مفقود .
- ٢١- التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري. (ط)

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٥٤٢/٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/١٧) .

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٤٩/١)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١٣٣/٣-١٣٤) .

- ٢٢- التقريب لأبي الحسن القاسم محمد بن علي القفال الشاشي<sup>(١)</sup>. (لم أقف عليه)
- ٢٣- التنبيه للشيرازي. (ط)
- ٢٤- تهذيب الأسماء واللغات للنووي. (ط)
- ٢٥- التهذيب للبغوي. (ط)
- ٢٦- تهذيب اللغة للأزهري. (ط)
- ٢٧- جامع الترمذي. (ط)
- ٢٨- الحاوي الصغير للقزويني. (ط)
- ٢٩- الحاوي الكبير للماوردي. (ط)
- ٣٠- دقائق المنهاج للنووي. (ط)
- ٣١- الذخائر لمجلي بن جميع. (لم أقف عليه)
- ٣٢- الرسالة للشافعي (ط).
- ٣٣- روضة الطالبين للنووي. (ط)
- ٣٤- زوائد العمراني. (لم أقف عليه)
- ٣٥- سنن ابن ماجه. (ط)
- ٣٦- سنن أبي داود. (ط)
- ٣٧- سنن البيهقي. (ط)
- ٣٨- سنن الدارقطني. (ط)
- ٣٩- سنن النسائي. (ط)
- ٤٠- الشافي للجرجاني. (خ)
- ٤١- الشامل لابن الصباغ. (خ)
- ٤٢- الشرح الصغير للرافعي. (خ)
- ٤٣- الصحاح للجوهري. (ط)
- ٤٤- صحيح البخاري. (ط)
- ٤٥- صحيح مسلم. (ط)

(١) انظر: ص (٢٢١) من الرسالة .

- ٤٦- فتاوى ابن الصلاح. (ط)  
 ٤٧- فتاوى النووي. (ط)  
 ٤٨- الفصيح لثعلب. (ط)  
 ٤٩- العزيز شرح الوجيز (المعروف بالشرح الكبير) للرافعي. (ط)  
 ٥٠- الكافي للخوارزمي<sup>(١)</sup>. (لم أقف عليه)  
 ٥١- كفاية النبيه في شرح التنبيه لابن الرفعة<sup>(٢)</sup>. (ط)  
 ٥٢- المجموع شرح المذهب للنووي. (ط)  
 ٥٣- المحرر للرافعي. (ط)  
 ٥٤- المحلى بالآثار لابن حزم. (ط)  
 ٥٥- المحكم لابن سيده. (ط)  
 ٥٦- مختصر المزني. (ط)  
 ٥٧- المراسيل لأبي داود. (ط)  
 ٥٨- المستدرک على الصحيحين للحاكم. (ط)  
 ٥٩- مسند مالك. (ط)  
 ٦٠- المطلب العالي لابن الرفعة. (خ)  
 ٦١- معرفة السنن والآثار للبيهقي. (ط)  
 ٦٢- المذهب للشيرازي. (ط)  
 ٦٣- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. (ط)  
 ٦٤- نهاية المطلب في دراية المذهب لأبي المعالي الجويني. (ط)  
 ٦٥- الوجيز للغزالي. (ط)  
 ٦٦- الوسيط للغزالي. (ط)  
 ٦٧- وفاق الاستعمال لابن مالك. (لم أقف عليه)

(١) انظر: ص (١١٢) من الرسالة .

(٢) انظر: ص (٧٣) من الرسالة .

## المبحث الرابع :

### قيمة الكتاب العلمية وما فيه من مزايا، و ما عليه من مآخذ

#### قيمة الكتاب العلمية وما فيه من مزايا:

- ١ - أنه شرح لكتاب «المنهاج» الذي يعتبر من أهم المتون العلمية في المذهب الشافعي.
- ٢ - أن قيمة الكتاب ترجع لمؤلفه، وما له من مكانة علمية فقد كان إماماً ملماً بالفقه والحديث والتفسير واللغة، وإن كان هو أكثر براعة في الفقه والحديث، هذا بالإضافة إلى ملازمته للنووي حفظاً وبحثاً وإشتغالاً كما أشار إلى ذلك في بداية خطبته.
- ٣ - ثناء العلماء على الكتاب :

فقد قال الدميري في خطبة شرحه للمنهاج: «وأول من شرحه الشيخ الإمام العلامة تقي الدين السبكي... ثم العلامة شيخنا سراج الدين بن أبي الحسن، فبين من أدلته الصحيح والغريب والحسن، ونفى بشرحه ولغاته عن الطرف الوسن»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو البركات الغزي العامري: «وصنف قديماً في حياة مشايخه، واشتهر شرح المنهاج الكبير بالعمدة له، وسمعه عليه من أقرانه وكتبه بعضهم واشتهر صيته، وصنف التصانيف الكبيرة النافعة في الفنون، قال بعضهم: ووقف الأذرع على شرحه للمنهاج، واستفاد منه، ونقل منه في مواضع»<sup>(٢)</sup>.

٤ - استفادة الفقهاء منه، ونقلهم منه في مواضع متعددة من كتبهم ، وخاصة في شروح المنهاج التي أتت بعد هذا الشرح كما في «النجم الوهاج» لتلميذه الدميري فقد أتى شرحه للمنهاج قريباً جداً من العمدة، فكثيراً ما ينقل عنه بالنص، حتى أن المحقق لكتاب العمدة إذا أمعن النظر في شرح الدميري يجد نفسه أمام مرجع من المراجع الأولية التي سئعته على معرفة نص ابن الملقن، وتصحيح ما نسخه أو التأكيد على صحة نسخه ، مما يجعل النفس مطمئنة

(١) النجم الوهاج (١٨٦/١).

(٢) بهجة الناظرين (٢٢١).

في إخراج الكتاب كما أراد المؤلف.

٥ - قراءته على مؤلفه، ومن قرأ عليه: تلميذه ابن حجر، فقد قرأ عليه قطعة كبيرة منه وأجازه<sup>(١)</sup>.

٦ - كثرة نسخه الخطية المنتشرة في أنحاء العالم الإسلامي، والتي كتبت في عصور متفاوتة، وما على بعضها من تصحيحات وتعليقات، وكل هذا يدل على مدى اهتمام العلماء وطلاب الفقه به، وعنايتهم بما حواه.

٧ - غزارة المادة العلمية وتنوعها، فقد رجع لمئات الكتب وأفاد منها، فأسدى إلينا معروفاً في جمع هذه النصوص وحفظها في شرحه، مما تيسر لنا الاطلاع عليها ؛ لأن بعضها لازال مخطوطاً يصعب الحصول عليه، وبعضها الآخر مفقوداً .

٨ - ما حواه من درر ونفائس وفوائد في الفقه والحديث والتفسير واللغة وغير ذلك من الفنون مما أكسب الشرح ميزة عن بقية شروح المنهاج.

٩ - تفصيله عند شرح المسائل فقد كان يورد جميع الطرق والأوجه والأقوال في المذهب ويبين الراجح منها، بل أنه لم يقتصر في شرحه على أقوال المذهب الشافعي فنجد في كثير من المسائل يقارن بين المذاهب الأربعة، وكل هذا قل توفره في بقية شروح المنهاج، مما جعل لهذا الشرح العلو والصدارة على غيره من كتب المذهب الشافعي، ولا عجب إن وصف بأنه موسوعة فقهية في الفقه الشافعي<sup>(٢)</sup>.

١٠ - ما حواه من أقوال الإمام الشافعي - رحمه الله - في القديم والجديد .

١١ - ظهور شخصية المؤلف فيه بكثرة إيراداته واستدراكاته على كلام الإمام النووي في «منهاجه» والرافعي في «محرره» ، مما جعل لهذا الشرح أهمية بالغة وميزة قل توفرها في غيره، فلا عجب إن كان من أفضل شروح المنهاج.

**أما ما عليه من مآخذ:**

فمهما وجدت عليه من مآخذ فأنها لا تنقص من قيمته ولا من قيمة

(١) انظر: الجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٣٢٠/٢).

(٢) انظر: عمدة المحتاج، قسم الدراسة ص (١١١) رسالة ماجستير بتحقيق نوال العبيدان.

مؤلفه :

وهذه بعضها :

١- ورد في الكتاب نصوص كثيرة للعلماء لكن ابن الملقن غفل عن نسبة بعضها إليهم .

٢- اعتماده في نقل أقوال مذاهب الأئمة الثلاثة على «الشرح الصغير» ، وكان الأولى أن يرجع بنفسه لكتب المذاهب فلربما غفل الإمام الرافعي في نقل أقوال مذاهب الأئمة الثلاثة .



## المبحث الخامس :

### ذكر النسخ الخطية للكتاب، ووصفها، و بيان أماكن وجودها

النسخ التي اعتمدت عليها في الجزء المحقق هي:

#### □ ١ / النسخة الأولى :

- هي نسخة مكتبة برلين بألمانيا ومنها صورة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض رقم (٤٥٣٦-١٤٢٨ We. و)
- النسخ : لم يذكر.
- تاريخ النسخ : (٨٥٠هـ).
- عدد الألواح : (٢٦٣) لوحًا.
- مسطرتها : (٢٧) سطر.
- وخطها متوسط وأغلب الحروف غير منقوطة ؛ لأن هذه النسخة أقدم من النسخة الثانية.
- يوجد بها دوائر هكذا (٥) في نهاية بعض الفقرات وهذه العلامة تدل على أن النسخة مقابلة .
- يوجد بها علامة الإلحاق في مواضع السقط مع إثبات هذا السقط في الهامش وغالبًا يكتب في آخره كلمة (صح).
- يذكر (والله أعلم) في نهاية كل كتاب .
- ميز كلمة (قال) التي كان المؤلف يصدرها عند ذكر متن النووي وكذلك كلمة (فصل) بلون غامق وعريض.
- وقد حصلتُ على المجلد الثالث الذي يبدأ من أول كتاب الهبة إلى آخر كتاب الحضانة وهو ناقص.
- وقد رمزت لها بالرمز (أ).

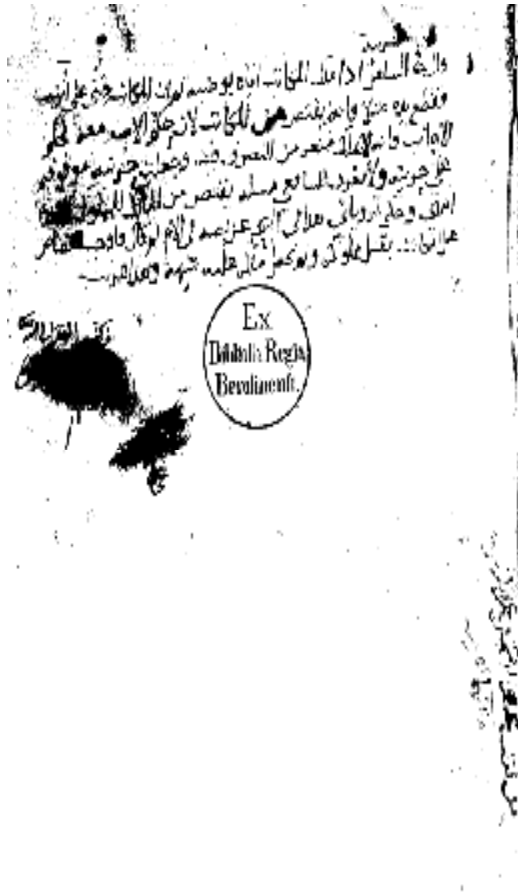
## ٢ / النسخة الثانية :

- وهي نسخة المكتبة الأهلية بباريس - فرنسا، ومنه صورة بمركز الملك فيصل للبحوث
- والدراسات الإسلامية بالرياض رقم (١٠٠٩)، وأخرى بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة .
- النسخ : محمد بن عمر بن محمد الحموي .
- تاريخ النسخ : (٨٥٥هـ) .
- عدد الألواح : (٢١٦) لوحًا.
- مسطرتها : (٢٥) سطر.
- وخطها نسخي واضح وأغلب الحروف منقوطة.
- يوجد بها علامة الإلحاق في مواضع السقط مع إثبات هذا السقط في الهامش وغالبًا يكتب في آخره كلمة (صح).
- في نهاية الوجه الأول من كل لوح يكتب بجهة اليسار الكلمة التي توجد في بداية الوجه الثاني من كل لوح.
- ميز كلمة (قال) التي كان المؤلف يصدرها عند ذكر متن النووي وكذلك كلمة (فصل) بلون غامق وعريض.
- وقد حصلتُ على المجلد السابع الذي يبدأ من أول كتاب العدد إلى آخر كتاب الجزية . وقد رمزت لها بالرمز (ب) .
- ولا يفوتنا أن ننوه بأن جميع النسختين فيهما سقط إلا أن كل واحدة مكملّة للأخرى وقل أن أجد بهما سقطاً في الموضع نفسه .
- بالإضافة لوجود كلمات مصحفة ومحرّفة ولكنه يسير جدًا .
- أيضًا وجود بعض السواد والبياض فيهما، ولكنه يسير جدًا ويمكن الاستعانة بالنسخة الأخرى في معرفة النص .

- كذلك حجم الخط بالنسختين متفاوت، ففيهما ألواح كتبت بحجم كبير، وأخرى كتبت بحجم متوسط، وبعضها الآخر كُتِبَ بحجم صغير، وكذلك نفس الشيء في مقاسات الألواح .

## المبحث السادس :

### نماذج من الصور الخطية للكتاب



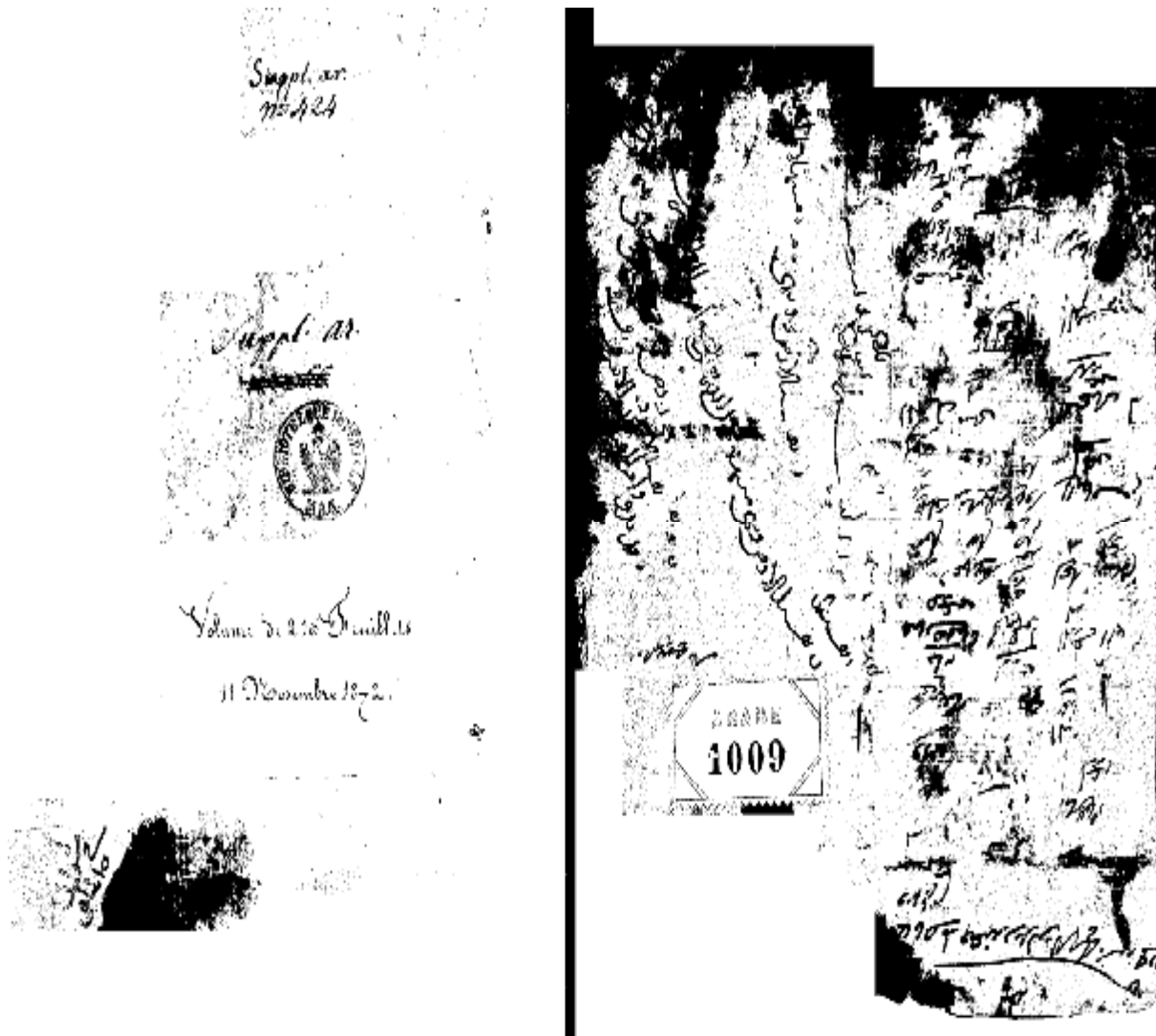
بداية المخطوط من النسخة (أ)

[illegible]

اللوحة رقم (٢٢٠) من النسخة (أ) و بداية التحقيق من الوجه الثاني، السطر (١٣)

[illegible]

رسول الله تعالى لا تسوي الله في هذه الهمة التي يملك الله إياها فانها استكوا الى الله سبحانه  
 وتعالى واحرجه واحرجوا له في هذا الحيز في كتابه جامع المساند امره بلحرجه  
 سئل وهو علق فلم يخرج وكان هذا اللفظ أصلاً لم يخرج قطعه من ذلك الأسناد وليس  
 إذكرها أنا واحرجه أيضاً سئل في شرايته طوره والدمري في النعمان مخرجه  
 ما سئل في إمام الله العبد لله اللام ما طبعها الهمة من غير دينه وحديثه  
 وما سئل بها علقها غلظاً وهو من الوجبات والاسكان في سطح المصنف بخطه ووردت  
 ذلك أيضاً في ما سئل من الأحكام والرد عليه في كتابه في سطح المصنف بخطه ووردت  
 سئل أيضاً في إمام الله في سطح المصنف بخطه أيضاً أو دعي في سطح المصنف بخطه ووردت  
 لما علق في ذلك في سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 لا تخليها لخوف الرب وعنه فان لم يكن له ما يقع الخطأ أراد به أو جزأ منها أو ثلثها  
 فان لم يربح فيها لم يربحها في سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 على العلف ولا يربح ما له فيه والآن الأمر على سبيل الأمر المعروف في كتابه ولا تخليها  
 ما صرنا له في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 ابن الأروبر قال اهتديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فخره في امره في سطح المصنف بخطه ووردت  
 حديثه فقال لا تخليها في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 فليس وما ذكرنا ما ولا نعقوبه ذكرنا ما في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 بها ويعقوب لا يعرف من ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 ذكره الهمة بالله أعلم ولا تخليها في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 أهل الفتح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 في علم الإسلام في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 والمراد أن بعضنا بغيره حتى لا نعرف في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 بهذا وذكر في الهمة أنه لا يجوز الخطأ إذا كان بعضنا بغيره في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 بل في الخطأ أصوارها ما منه من قسح المال والآن في بعض الخطأ في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 وليك ذلك حديث سواد في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 فامر في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 لا تخليها في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت  
 جمع ربح وهو الفصيل يربح في الربح ويعطوا بعثوا في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه في ذلك الحيز من سطح المصنف بخطه ووردت



بداية المخطوط من النسخة (ب)



هو جرح عن كمال الأذى قالوا وأصلها من العود وثبت في اللغة عام الخسود  
تترس فيها الزمان لغيره من الأجر ودلك على العهد بالأمور وسيلها والآخر  
والأشهر على استنارة الأصحاب فقرأ الجمع الكناية عن الغل والغلبان تترس  
بأعصابه لانه في ذلك حسن الخصر من سائر أركان الترس وهو في الأمان  
لأنه لا يحسن وأولئك أهل الشيطان بمعنى جلس والذين يتوفون سكر موت  
أرضها من غير أن يفسد أعضائهم وعثر أركان ملة العرب في سنة الإسلام  
على ما قاله في الذين يتوفون سكر موتهم وأنها جرحه وأجره منه في الأول  
شرفه ومن السنة استنارة في قوله قال لما تركه وأول من تركه من العدد  
أول الأول فارتاب ناس المينة في عنة العمار والوشاة ودون الحرافات  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره ذلك فارتاب والذين سبوا الخوارج  
عنه الخوارج حين خلق عرق في ملاقى أوضى وذكر الرافعي والخوارج الثقات  
أضواء وغوسر جرح في سبب الكذب والراء في سبب الضغينة والرافعي يفتي  
في بؤس بني وقطوع استنارة من قوله يغالي وظنوه من قبل أن تسوحن  
فأفهم على من سبوا بعدت وهاهنا أو استنارة من سبوا في الجمع لا في الأول  
الخلق من سبب الضغينة ولا اعتبار بقوله الآية التي ذكرها فيه في الأول  
مقتدر من قوله لا يقول الظن لا يأتي إلا بالآمن ووجه قطعه جرحه من سبوا  
قال في التكميل وعلق الرافعي القول بوجوب العنة من غير تفصيل من كان ما  
المؤخر من سبوا وبما سبوا أم لا ذلك في المذهب أن المذهب الأول قال وعلى  
قوله الرافعي عوب عليه وأول من عنبه ذلك كما لو لم يرحل عن طريقه أن رايها  
وذلك ما ذكره في الجمع من سبوا وجوب العنة ولمنع السبب استنارة  
ما أخرج من سبوا في الآية الاستنارة في العاقبة الوجه قال سبوا من  
بؤس التمر كاستنارة من سبوا عليه حق سبوا لغيره لا سبوا وللشيخون  
سبب سبوا لغيره لأن الآية التي عنبه بغيره لا في التمر وفي التمر أحد

[illegible]

اللوحة رقم (٢) من النسخة (أ) وهو بداية التحقيق

وَأَنزَلْنَا الْحَبْلَ الْأَخْضَرَ لِلْعَلَاكِ حَبْلًا مُّصْبُغًا ۚ وَاللَّهُ يَخْتَارُ ۝

وَقَدْ

اللوحة رقم (٣٥) ونهاية التحقيق إلى السطر (٧) من الوجه الثاني

وذلك بقرار الشايع في العشر الك شرب شعبان المكون من دور عظيم  
 خمس وخمسين واثلاث مئة عشرين جزءا المكون من ثلثه انشاكين عتبات  
 والجزء الذي يليه وهو الاخير كان في المصنف والديان  
 في المصنفين المصنفين في المصنفين المصنفين  
 في المصنفين المصنفين في المصنفين المصنفين  
 في المصنفين المصنفين في المصنفين المصنفين

وارتفع عننا في الخلا في المصنفين المصنفين  
 في المصنفين المصنفين في المصنفين المصنفين



نهاية النسخة (ب)

# القسم الثاني:

## التحقيق

[ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ]

وبه نستعين [ (\*) ]

## كتاب<sup>(١)</sup> العدد

هو جمع عدة كما قاله الأزهرى<sup>(٢)</sup>، قال: وأصلها من العدَّ<sup>(٣)</sup>، وهي في الشرع: اسم لمدة معدودة تتربص فيها المرأة لتُعرف براءة الرحم، وذلك يحصل بأحد ثلاثة أمور: وضع الحمل<sup>(٤)</sup>، والأقراء<sup>(٥)</sup>، والأشهر<sup>(٦)</sup> - على ما سنذكره - .

(\*) ابتداءً بالبسملة والاستعانة بالله في نسخة (ب) لأن بداية النسخة من أول (كتاب العدد) أما نسخة (أ) (كتاب العدد) بالوسط .

(١) الكتاب لغة: الجمع والضم . انظر: لسان العرب (٧٠١/١)، مادة (كتب) .

واصطلاحاً: اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول ومسائل غالباً . سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (٦٥٩) وهو مطبوع مع كتاب « المنهاج » ط. دار المنهاج .

(٢) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى، أبو منصور، الإمام المشهور في اللغة، ولد سنة: اثنتين وثمانين ومئتين، وروى عن: أبي القاسم البغوي ونفطويه وابن السراج وغيرهم، وروى عنه: أبو يعقوب القراب وأبو ذر عبد بن أحمد وأبو عثمان سعيد القرشي وغيرهم، ومن مصنفاته: « التهذيب » و « شرح ألفاظ مختصر المزني » و « الانتصار للشافعي »، توفي سنة: سبعين وثلاث مئة، وقيل: سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة .

انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١١٢/٥)، وفيات الأعيان (٣٣٤/٤) وما بعدها، طبقات الشافعية الكبرى (٦٤/٣-٦٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (١٤٤/١)، شذرات الذهب (٧٢/٣) .

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٦٩/٢)، مادة (عد) .

(٤) وهو: أقواها، والاستبراء فيه أقوى من التعبد . انظر: الحاوي الكبير (١٦٣/١١) .

(٥) وهو: أوسطها، ويستوي فيه التعبد والاستبراء . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

والأقراء: جمع قرء، بفتح القاف وضمها والجمهور على الفتح، وهو مشترك يُطلق على الطهر والحيض، وتُسميه أهل اللغة من الأضداد، والأصل في القرء الوقت المعلوم، ولذلك وقع على الضدين؛ لأن لكل منهما وقتاً، وأقرأت المرأة إذا طهرت وإذا حاضت، واختلف الفقهاء في المراد به في آية العدة فمذهب الشافعية وأهل الحجاز أنه الطهر، ومذهب أبي حنيفة وأهل العراق أنه الحيض . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٦٥-٢٦٦)، لسان العرب (١٣١/١-١٣٢) مادة (قرأ) .

(٦) وهو أضعفها، فإن كانت بمدخول بها ممن يجوز حبسها كانت تعبدًا واستبراء، وإن كانت في غير مدخول بها من

والأصل<sup>(١)</sup> فيها - قبل الإجماع -<sup>(٢)</sup>، الكتاب<sup>(٣)</sup> قال [الله]<sup>(٤)</sup> [تعالى]<sup>(٥)</sup>: { وَالْمُطَلَّاتُ

وفاة كانت تعبدًا محضاً . انظر: الحاوي الكبير (١٦٣/١) .

(١) الأصل لغة: أساس الشيء . انظر: معجم مقاييس اللغة (١٠٩/١) .

واصطلاحاً: كل ما يثبت دليلاً في إيجاد حكم من أحكام الدين . قواطع الأدلة في الأصول (٢٢/١)، وانظر:

شرح الأصول من علم الأصول للشرقي (٢٥) .

واختلف في عدد الأصول، والصحيح الذي عليه عامة الفقهاء أنها أربعة أصول: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وهي من المتفق عليها بين الجمهور، أما التي هي محل خلاف فهي: شرع من قبلنا، وقول الصحابي الذي لا مخالف له، والاستحسان، والاستصلاح، والاستصحاب، وسد الذرائع . انظر: السمعاني، المرجع نفسه والصفحة نفسها، البحر المحيط في أصول الفقه (٣٢٠/٤) وما بعدها، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (١٩٦) .

(٢) الإجماع لغة: العزم والاتفاق . انظر: تهذيب اللغة (٢٥٣/١-٢٥٤)، مادة (جمع)، لسان العرب (٥٣/٨) وما

بعدها، مادة (جمع) . واصطلاحاً هو: اتفاق مجتهد عصر من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - على أمر شرعي . تيسير التحرير (٢٢٤/٣) .

وهو الأصل الثالث من أصول التشريع، وينقسم باعتبارات متعددة أهمها:

أ - أقسامه من جهة تصريح المجتهدين بالحكم، وله من هذه الجهة ثلاثة أقسام:

- ١ - الإجماع الصريح: وهو ما صرح فيه أهل الإجماع بالحكم، وهذا نادر الوجود .
- ٢ - الإجماع السكوتي: وهو أن يصرح بعض المجتهدين بالحكم ويشتهر قوله ويسكت الباقيون عن إنكاره .
- ٣ - الإجماع الضمني: وهو المستنتج من اختلاف أهل العصر على قولين أو أكثر .

ب - تقسيمه من حيث قوة دلالة:

وله بهذا الاعتبار قسمان:

- ١ - قطعي، وهو ما تحقق فيه شرطان وهما: التصريح بالحكم من أهل الإجماع، ونقله إلينا بطريق قطعي .
- ٢ - ظني، وهو ما احتل فيه أحد هذين الشرطين . انظر: روضة الناظر (١٣٠) وما بعدها، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للسلمي (١٢٦) .

(٣) الكتاب: هو القرآن .

والقرآن لغة: من قرأ وهو بمعنى الجمع . انظر: لسان العرب (١٢٨/١)، مادة (قرأ) .

واصطلاحاً: كلام الله المنزل للإعجاز بآية منه المتعبد بتلاوته، وهو أصل الأصول . انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٣٥٦/١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (١٩٦) .

وسمي القرآن الكريم كتاباً؛ لجمعه أنواع العلوم والقصص والأخبار على أبلغ وجه . انظر: الإتيقان في علوم القرآن

(١٤٣/١) .

(٤) سقط في (ب) .

(٥) زيادة في (ب) .

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ }<sup>(١)</sup> ، {وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ }<sup>(٢)</sup> وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ }<sup>(٣)</sup> ، {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا }<sup>(٤)</sup> ، وكانت مدة العدة في ابتداء الإسلام سنة، على ما قال تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ }<sup>(٥)</sup> ، ثم نسخت<sup>(٦)(٧)</sup>.

(١) سورة البقرة ، آية رقم: ٢٢٨ .

(٢) سقط في (أ) .

(٣) سورة الطلاق ، آية رقم: ٤ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم: ٢٣٤ .

(٥) سورة البقرة ، آية رقم: ٢٤٠ .

(٦) انظر: كفاية النبيه (٢٥/١٥) .

(٧) أجمع أكثر العلماء على أن هذه الآية منسوخة بالآية التي قبلها . انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢٣٩)، نواسخ

القرآن لابن الجوزي (٩٠-٩١)، ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (٢٧) .

والنسخ لغة: الرفع، والإبطال، والإزالة، وقد يطلق على النقل . انظر: تهذيب اللغة (٨٤/٧)، مادة (نسخ).

وهو في اصطلاح الأصوليين: رفع الحكم الثابت بخطابٍ متقدّم، بخطابٍ متراخٍ عنه . روضة الناظر (٦٩)،

وانظر: شرح الأصول من علم الأصول للشري (٢٠٤) وما بعدها.

وللنسخ فائدتان:

أحدهما: رعاية الأصلح للمكلفين تفضلاً من الله تعالى لا وجوباً .

ثانيهما: امتحان المكلفين بامتناعهم الأوامر والنواهي، خصوصاً في أمرهم بما كانوا منهيين عنه، ونهيهم عما كانوا

مأمورين به، فإن الانقياد له أدل على الإيمان والطاعة . المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٢١٤) .

ونسخ القرآن بالقرآن قد أجمع القائلون بالنسخ من المسلمين على جوازه ووقوعه، أما جوازه ؛ فلأن آيات

القرآن متساوية في العلم بها، وفي وجوب العمل بمقتضاها، وأما وقوعه فللآيات الناسخة والمنسوخة، والنسخ

الواقع في القرآن يتنوع إلى أنواع ثلاثة: نسخ التلاوة والحكم معاً، ونسخ الحكم دون التلاوة، ونسخ التلاوة دون

الحكم . انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١٥٤/٢، ١٧٠) .

ومن السنة<sup>(١)</sup> ما سنذكره في موضعه .  
 قال<sup>(٢)</sup> أبي بن كعب<sup>(٣)</sup>: (( وأول ما نزل من العدد الآية الأولى<sup>(٤)</sup> فارتاب ناس  
 بالمدينة<sup>(٥)</sup> في عدة الصغار والمؤسسات وذوات الحمل فأتيت رسول الله - صلى الله عليه  
 وسلم - فأخبرته بذلك فأنزل الله : {وَاللَّائِي يَسْنَنَ }<sup>(٦)</sup> إلى آخرها ))<sup>(٧)</sup>.

- (١) السنة هي: الأصل الثاني من أصول التشريع .  
 وتعريفها في اللغة: الطريقة والسيرة . انظر: لسان العرب (٢٢٥/١٣-٢٢٦) .  
 واصطلاحاً: ما نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قولاً أو فعلاً أو إقراراً على فعل، وهذا معناها باعتبار  
 العرف الخاص باصطلاح العلماء ، وأما معناها باعتبار العرف العام فهو: ما نقل عن النبي - صلى الله عليه  
 وسلم - أو عن السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة المقتدى بهم . المدخل إلى مذهب الإمام أحمد  
 بن حنبل (١٩٩) .  
 (٢) في (أ) عن .  
 (٣) كُتِبَتْ في (ب) ابن وهو خطأ نحوي .  
 (٤) { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } [البقرة ، ٢٢٨] .  
 (٥) سقط في (أ) .  
 (٦) صلة الآية { وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ  
 الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ } [الطلاق: ٤] .  
 (٧) انظر: الإتيقان في علوم القرآن (٨٨/١)  
 ولم أستطع الوقوف على هذا الحديث بنفس اللفظ في كتب الحديث، لكنني وجدت ما يُقارب هذا اللفظ في  
 كتاب « الحاوي الكبير » (١٦٣/١١) و « كفاية النبي » (٢٥/١٥)، « كفاية الأخيار » (٥٦١)، أما كتب  
 الحديث بلفظ آخر « لما نزلت الآية التي في سورة البقرة في عدد من عدد النساء ، قالوا : قد بقي عدد من عدد  
 النساء لم يذكرن الصغار والكبار، ولا من انقطعت عنهن الحيض، وذوات الأحمال، فأنزل الله عز وجل الآية التي  
 في سورة النساء ، { وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ  
 وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ } » .  
 أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره « (١٤١/٢٨)، وابن أبي حاتم في « تفسيره » (٣٣٦٠/١٠)، والحاكم  
 في « مستدركه »، كتاب التفسير — باب تفسير سورة الطلاق، بسم الله الرحمن الرحيم (٥٣٤/٢) برقم  
 (٣٨٢١) وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » والبيهقي في « سننه الكبرى »، كتاب العدد - باب عدة التي  
 يسنت من الحيض والتي لم تحض (٤٢٠/٧) برقم (١٥١٩٣) .



قال: عِدَّةُ النِّكَاحِ ضَرْبَانِ : [الأَوَّلُ] <sup>(١)</sup> مُتَعَلِّقٌ بِفُرْقَةٍ حَيٍّ بِطَلَاقٍ <sup>(٢)</sup> أَوْ فُسْخٍ، وذكر الرافعي <sup>(٣)</sup> في «المحرر» <sup>(٤)</sup> معهما اللعان <sup>(٥)</sup> أيضًا، وهو موجود في بعض نسخ الكتاب <sup>(٦)</sup>، ولم أراه في نسخة المصنف <sup>(٧)</sup>(٨).

- (١) قد تكون سقطت من النسختين (أ، ب) ؛ لأنها مثبتة عند المصنف . انظر : منهاج الطالبين (١١٥) .
- (٢) الطلاق لغة : حل القيد والإرسال . انظر: لسان العرب (٢٢٧/١٠) مادة (طلق) .
- وشرعاً: حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، وعرفه النووي في « تهذيبه »: بأنه تصرف مملوك للزوج يحدّثه بلا سبب فيقطع النكاح . الإقناع للشريبي (٤٣٧/٢)، وانظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٧٨/٣) مادة (طلق) .
- (٣) هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني ، أبو القاسم، قرأ على أبيه وروى عنه، وعن عبد الله بن أبي الفتوح بن عمران، وأبي العلاء العطار، وغيرهم ، سمع منه الحافظ عبد العظيم وأجاز لأبي الثناء محمود بن أبي سعيد الطاووسي، وعبد الهادي بن عبد الكريم، وابن السكري، من مصنفاته: « العزيز في شرح الوجيز » و «المحرر» و «شرح مسند الشافعي» و «التذنيب» وغير ذلك، توفي في سنة: ثلاث وعشرين وست مئة، وقيل: سنة أربع وعشرين وست مئة .
- انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٥٢/٢٢)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٧٥/٢) وما بعدها، شذرات الذهب (١٠٨/٥ - ١٠٩) .
- (٤) ص (٣٦٠) .
- (٥) اللعان لغة: التباعد، يقال: لعنه يلعنه لعناً، أي: طرده وأبعده، والتلاعن: التشائم والتماجن، ولاعن امرأته ملاعنة ولعناً وتلاعناً . انظر: لسان العرب (٣٨٧/١٣)، مادة (لعن)، القاموس المحيط (١٥٨٨/١ - ١٥٨٩) مادة (لعنه) .
- وشرعاً : كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطم فراشه وألحق العار به أو إلى نفي ولد . مغني المحتاج (٣٦٧/٣) .
- (٦) المنهاج للإمام النووي .
- (٧) لدخوله في الفسخ، ولثلا يوههم أن فرقته ليست فرقة فسخ، لكن يرد عليهما وطء الشبهة . النجم الوهاج (١٢٣/٨) .
- (٨) وهو: الشيخ الإمام العلامة محيي الدين، يحيى بن شرف النووي، أبو زكريا، صاحب كتاب «المنهاج»، ولد سنة: إحدى وثلاثين وست مئة، سمع من: ابن البرهان، وابن عبد الدائم، وابن الصيرفي، حدث عنه: ابن أبي الفتح وابن العطار وغيرهما، ومن مصنفاته الأخرى: «روضة الطالبين»، وشرح المذهب سماه «المجموع» وقد وصل فيه إلى أثناء الربا، و «المنهاج في شرح مسلم»، و «الأذكار»، و «رياض الصالحين»، و «تحرير ألفاظ التنبيه»، توفي في سنة: ست وسبعين وست مئة .
- انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١٤٧٠/٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١٥٣/٢) وما بعدها، شذرات الذهب (٣٥٤/٥ - ٣٥٥) .

قال: وَإِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ وَطْءٍ<sup>(١)</sup>، أي: ولو من صبي ومقطوع أنثيين<sup>(٢)</sup>؛ لفهوم قوله تعالى: { ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا }<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

(١) في نكاح صحيح أو فاسد أو في شبهة . السراج الوهاج (٤٤٨) .

والوطء لغة: يُطلق على النكاح والجماع . انظر: لسان العرب (٦٢٥/٢-٦٢٦) مادة (نكح) ، المصباح المنير (٦٢٤/٢) مادة (نكح) .

أما الفقهاء فيستعملونه بمعنى الجماع . انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٩٤) .

(٢) الأنثيين: الخصيتان والأذنان أيضاً، والمراد بها هنا الخصيتان . انظر: مختار الصحاح (١١)، مادة (أنث)

(٣) سورة الأحزاب ، آية رقم: ٤٩ .

(٤) انظر: كفاية النبيه (٢٥/١٥-٢٦) .

قال: **أَوْ اسْتَدْخَالَ مَنِيَّ**<sup>(١)(٢)</sup>، أي: على الأصح<sup>(٣)</sup>؛ لأنه أقرب إلى العلق<sup>(٤)</sup> من تغيب

الحشفة<sup>(٥)(٦)</sup>، ولا اعتبار بقول الأطباء أن المني إذا ضربته الهواء لا ينعقد منه الولد؛ لأنه

(١) المني: هو السائل الذي تفرزه الغدد التناسلية عند الرجل والمرأة بعد البلوغ، وغالب ما يُطلق على ماء الرجل. وهناك اختلافات جوهرية بين مني الرجل ومني المرأة، فمني الرجل: سائل تشتبك بإنتاجه وإفرازه الخصيتان والحويصلان المنويان وغدة الموثة، وهو في حال صحته أبيض ثخين، يتدفق في خروجه دفعة بعد دفعة، ويخرج بشهوة، ويتلذذ بخروجه، ويعقب خروجه فتور، ورائحته كرائحة طلع النخل، قريبة من رائحة العجين، وإذا بيس كانت رائحته كرائحة البيض، وقد يفقد بعض هذه الصفات، أما مني المرأة فهو: ماء لزج أصفر رقيق وقد يبيض؛ لفرط قوتها، وهو يسيل سילًا، ولا يتدفق بقوة مثل مني الرجل. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٣٨-٣٩)، الموسوعة الطبية الفقهية (٨٦٧-٨٦٨).

والمراد من قول المصنف: **(أَوْ اسْتَدْخَالَ مَنِيَّ)** أي: المني المحترم وقت إنزاله وهو الذي خرج على وجه جائر كأن خرج بالاحتلام، أو بمعنى ألا يكون حال خروجه محرماً لذاته في ظنه، أو في الواقع؛ فشمل الخارج بوطء زوجته في الحيض مثلاً، أو باستمنائه بيدها، أو بوطء أجنبية يظنها حليته، أو عكسه، أو بوطء شبهة ككنكاح فاسد، أو بوطء الأب أمة ولده ولو مع علمه بها. انظر: حاشية قليوبي (٤/٤١)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٤/٤٤١).

(٢) وهو ما يُعرف في الطب الحديث باسم (التلقيح الاصطناعي الداخلي) وإن كان يُخالفه في بعض صورهِ فالمراد بالاستدخال عند الفقهاء القدماء: أن تأخذ الزوجة مني الزوج وتدخله بأصبعها أو بقطنه إلى فرجها، أما التلقيح الاصطناعي الداخلي فالمراد به: إدخال السائل المنوي المستخرج من الرجل في المسالك التناسلية للمرأة عن طريق آلة يحقن بها، ويتم ذلك بواسطة طبيب. انظر: موسوعة المرأة الطبية لفاخوري (٢٠٢)، فقه القضايا الطبية المعاصرة (٥٦٩)، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي (٧٧).

(٣) من المذهب الشافعي.

والأصح: من صيغ الترجيح بين الأوجه للأصحاب، وحيث يكون الوجه الآخر قوي الدليل يصل إلى درجة الصحيح، إلا أن الذي قيل عنه أصح أقوى دليلاً. مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧١). قال النووي في «منهاج الطالبين» ص (٢): ((وحيث أقول: «الأصح» أو «الصحيح» فمن الوجهين أو الأوجه، فإن قوي الخلاف قلت: «الأصح» وإلا «الصحيح»)).

(٤) العلق لغة: من علق بالشيء، إذا نشب فيه، يقال: علقَت المرأة بالولد، أي: حبلت. انظر: المصباح المنير (٢/٤٢٥)، مادة (علقت).

أما اصطلاحاً فلا يخرج عن معناه اللغوي. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٩٤/٣٠) مادة (علق).

(٥) كفاية النبيه (٢٦/١٥).

(٦) الحشفة لغة: ما فوق الختان، وقيل: رأس الذكر. انظر: تهذيب اللغة (١١١/٤)، مادة (حشف)، لسان العرب (٤٧/٩)، مادة (حشف).

قول (\*) بالظن<sup>(١)</sup> لا ينافي الإمكان<sup>(٢)</sup>، ووجه مقابله: عدم صورة الوطاء<sup>(٤)</sup>.  
قال في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>: وأطلق الرافي<sup>(٦)</sup> الجواب بوجوب العدة من غير تفصيل بين أن

واصطلاحًا: ما تحت الجلد المقطوعة من الذكر في الختان . المطلع على أبواب المقنع (٢٨) .  
(\*) (٢٢٠/ب/أ) .

(١) الظن لغة: شك ويقين، إلا أنه ليس بيقين عيان، إنما هو يقين تدبر، فأما يقين العيان فلا يُقال فيه إلا علم .  
الحكم والمحيط الأعظم (٨/١٠)، مادة (ظنن) .  
واصطلاحًا : تردد بين شيئين، أحدهما أرجح من الآخر، فإدراك الأمر الأرجح يسمى ظنًا . شرح الأصول في  
علم الأصول للشثري (٧٨)، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف (٤٩٢)، المذهب في علم أصول الفقه  
المقارن (١٠٦/١) .  
وينقسم إلى خمسة أقسام :

أولها: العلم الحاصل عن أمور مسلمة، وهو العلم الظني الذي مستنده قضية أو قضايا مسلمة بأنفسها .  
ثانيها: العلم الحاصل عن أمور مشهورة، وهو ظن مطابق مستند إلى أمور مشهورة بالتصديق عند الجَم الغفير .  
ثالثها : العلم الحاصل عن أمور مقبولة في العقل ، بسبب حسن الظن بمن أخذت عنه .  
رابعها: العلم الحاصل عن قرائن الأحوال الظاهرة، وهو ظن مطابق مستند إلى قرائن أحوال ظاهرة  
خامسها: ما كان عن وهم في غير محسوس، وهو ما أوجب التصديق به قوة الوهم وجعله من العلم الظني .  
انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٥٩/١) .

(٢) انظر: روضة الطالبين (٣٦٥/٨) .

(٣) وقد ثبت لنا خطأ قول هؤلاء الأطباء مع وجود ( التلقيح الاصطناعي ) في عصرنا الحاضر، بل لقد أثبتت  
الدراسات الحديثة بأن تحفيف المني - لا مجرد تعرضه للهواء - لا يضر بخصوبته .  
انظر: الموقع الإلكتروني : خصوبة دوت كوم

<http://www.khosba.com/articles/٠٤٠٧١٥x٠١-sperms-at-home.htm>، البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية  
(٣٨١، ٣٩٧) .

(٤) وهذا الوجه شاذ وضعيف كما ذكر ذلك النووي، وقد حكاه المتولي في «التتمة» ونقله عنه الرافي والنووي.  
انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٢٤/٩)، روضة الطالبين (٣٦٥/٨) .  
(٥) انظر: كفاية التنبيه (٢٦/١٥) .

ومن اصطلاحات الشافعية في أسماء الكتب أنهم إذا ذكروا اسم الكتاب بلفظ مطلق دون تعريف فإنهم يقصدون به  
كتاب معين، وهنا المؤلف يقصد بإطلاقه الكفاية كتاب « كفاية النبيه شرح التنبيه » لأبي العباس نجم الدين  
أحمد بن محمد المعروف بابن الرفعة، المتوفى سنة ٧١٠هـ ، وهو شرح كبير للتنبيه لأبي إسحاق الشيرازي المتوفى  
سنة ٤٧٦ هـ ، ويقع في نحو عشرين مجلدًا، ولم يُعلق على التنبيه مثله ، مشتمل على غرائب وفوائد كثيرة .  
انظر: كشف الظنون (٤٨٩/١، ٤٩١)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٤٦) .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٢٣/٩) .

يكون ماء الزوج صدر عن وطء شبهة<sup>(١)</sup> أم لا ؟ ، والذي في «التهذيب»<sup>(٢)</sup>: أن المذهب<sup>(٣)</sup> الأول .

قال<sup>(٤)</sup>: ولعل كلام الرافعي محمول عليه، وأبدى من عند نفسه الثاني، كما لو وطئ زوجته على ظن أنه زنى بها .

وحكى الماوردي<sup>(٥)</sup> عن الأصحاب<sup>(٦)</sup> أن شرط وجوب العدة ولحقوق النسب باستدخال ماء الزوج أن يوجد الإنزال والاستدخال معاً في الزوجية<sup>(٧)</sup>.

(١) وطء الشبهة: كل ما لم يُوجب حدًا على الواطئ، وإن أوجبه على الموطوءة، كما لو زنى المراهق ببالغة أو المجنون بعاقلة . انظر: إعانة الطالبين (٣٩/٤) .

(٢) ويقصد بإطلاقه للتهذيب هنا كتاب «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، المتوفى سنة ٥١٦هـ، لخصه من تعليق شيخه القاضي حسين، وهو كتاب متين محرر مهذب، مجرد عن الأدلة غالبًا . انظر: كشف الظنون (٥١٧/١)، الخزانة السنية من مشاهير الكتب الفقهية (٤١) .

(٣) المذهب : لفظ المذهب يستعمل للترجيح بين الطرق في حكاية أقوال الإمام، أو وجوه الأصحاب، فيقول أحدهم: في المسألة الواحدة قولان أو وجهان، فما عبر عنه النووي بالمذهب هو ما كان طريقه أصح، وقد يكون أيضًا طريقه الخلاف فيعبر عن المسألتين بالمذهب؛ للدلالة على الاختلاف . مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧٣)، وانظر: مختصر الفوائد المكية (١٠٨) .

(٤) أي: ابن الرفعة . انظر: كفاية التنبيه (٢٦/١٥) . ومن اصطلاحات الشافعية أن الناقل متى قال : (قال فلان) كان بالخيار بين أن يسوق عبارته بلفظها أو بمعناها من غير نقلها، لكن لا يجوز له تغيير شيء من معاني ألفاظها ، قاله ابن حجر . انظر: مختصر الفوائد المكية (٩٩) .

(٥) هو: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، أحد أئمة أصحاب الوجوه، تفقه على: أبي القاسم الصيمري، وأبي حامد الإسفراييني، حدث عن: الحسن بن علي الجبلي، ومحمد بن عدي المنقري وجعفر بن محمد بن الفضل، وغيرهم، حدث عنه: أبو بكر الخطيب ووثقه، ومن تصانيفه: «الحاوي الكبير» وكتاب «الأحكام السلطانية»، وكتاب «الإقناع»، وكتاب «أدب الدين والدنيا»، توفي في سنة: خمسين وأربع مئة . انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦٤/١٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٢٣٠/١) وما بعدها، شذرات الذهب (٢٨٥/٣) وما بعدها .

(٦) الأصحاب في اصطلاح الشافعية المراد به: «المتقدمون»، وهم أصحاب الأوجه غالبًا، وضبطوا بالزمن وهم من كانوا قبل الأربع مئة، ومن عداهم لا يسمون بالمتقدمين . انظر: مختصر الفوائد المكية (١٠٨) .

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣٧٧/٩) .

قال: **وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ الرَّحِمِ**، أي: لا يشترط لوجوب العدة تحقق شغل الرحم ولا توهمه، ولكن يكفي جريان سبب شغل الرحم؛ لأن الإنزال خفي يختلف باختلاف الأشخاص، وفي الشخص الواحد<sup>(\*)</sup> باعتبار ما يعرض له من الأشغال، ويعسر تتبعه ويقبح، فأعرض الشرع عنه، واكتفى بسبب الشغل وهو الوطاء، ومن الوطاء بتغييب الحشفة، وهذا كما أن الاعتقاد الصحيح سبب النجاة لكنه خفي مستكن في الضمير فأدار الشرع الأحكام<sup>(١)</sup> على الكلمة الظاهرة حتى لو توفرت القرائن على أن الباطن يُخالف الظاهر، كما إذا أكره على الإسلام فتكلم بالكلمة يُحكم بإسلامه<sup>(٢)</sup>.

واعلم<sup>(٣)</sup> أن قول المصنف: **(وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ الرَّحِمِ)** هو ما اختصره في عبارة<sup>(٤)</sup> «المحرر» حيث قال: «ولا فرق بعد الدخول بين أن يكون شغل الرحم موهوماً أو لا يكون، حتى لو علق الطلاق على براءة الرحم يقيناً، وحصلت الصفة، وجبت العدة إذا كانت مدخولاً بها»<sup>(٥)</sup>، هذا لفظه، وهذه مسألة<sup>(٦)</sup> حسنة حذفها اختصاراً.

(\*) (٢/أ/ب).

(١) الحكم لغة: المنع. انظر: المصباح المنير (١/١٤٥).

واصطلاحاً: خطاب الشرع المتعلق بفعل المكلف بالاعتناء أو التخيير. البحر المحيط في أصول الفقه (١/٩١).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/٤٢٤)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/٩٩)، التقرير والتحجير (٢/١٤٩)، تيسير التحرير (٢/١٨١).

(٣) اعلم: كلمة يؤتى بها؛ لشدة الاعتناء بما بعدها، والمخاطب بذلك كل من يتأتى منه العلم مجازاً؛ لأنه موضوع لأن يُخاطب به. سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (٦٦١)، وانظر: الفوائد المكية (٤٢).

(٤) العبارة: ما قصد به الإفادة من لفظ أو غيره. سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (٦٦١).

(٥) الرافعي (٣٦٠).

(٦) المسألة لغة: السؤال. انظر: لسان العرب (١١/٣١٨)، مادة (سأل).

واصطلاحاً: مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم. سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (٦٥٩).

قال: لَا بِخُلُوةٍ<sup>(١)</sup> فِي الْجَدِيدِ<sup>(٢)</sup> ؛ لقوله تعالى : { ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ  
فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا }<sup>(٣)</sup> ، ولأن القصد من العدة البراءة ، وهي محققة مع  
انتفاء مظنتها، والقديم<sup>(٤)</sup> نعم<sup>(٥)(٦)</sup>، إتباعاً لقول عمر وعلي<sup>(٧)</sup>، ولا فرق في جريان القولين  
بين أن [تجر]<sup>(٨)</sup> مباشرة فيما دون الفرج [أو لا]<sup>(٩)(١٠)</sup>.

(١) مجردة عن وطء . مغني المحتاج (٣/٣٨٤) .

والخلوة لغة: بفتح الخاء لها عدة معان ، أشهرها : الخلاء، والإنفراد، والعزل، والفراغ، والاقتصار . انظر: لسان  
العرب، (١٤/٢٣٧-٢٣٨) مادة (خلا)، (٣/٣٣٢) مادة (فرد)، (١١/٤٤٠) مادة (عزل) ، (٤/٣٤٤)  
مادة (ستر) .

واصطلاحاً: اجتماع الزوجين في مكان تُغلق أبوابه وترخى ستوره . انظر: الأم (٧/٢٣٣) .

(٢) الجديد: ما قاله الإمام الشافعي بمصر ، وأشهر رواته : البويطي، والمزني، والربيع المرادي، والربيع الجيزي،  
وحرملة، ويونس بن عبد الأعلى، وعبد الله بن الزبير المكي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأبو ه . مختصر  
الفوائد المكية (١١١) وما بعدها .

(٣) سورة الأحزاب ، آية رقم: ٤٩ .

(٤) القديم: ما قاله الشافعي بالعراق أو قبل انتقاله إلى مصر، وأشهر رواته أحمد بن حنبل، والزعفراني، والكرائسي،  
وأبو ثور، وقد رجح الشافعي عنه وقال: « لا أجعل في حل من رواه عني » . مختصر الفوائد المكية (١١١).  
وقال النووي في « منهاج الطالبين » ص (٢) : « وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه، أو القديم أو في قول قديم  
فالجديد خلافه » .

(٥) لأن الخلوة تُقام مقام الوطء . انظر : مغني المحتاج (٣/٣٨٤) .

(٦) والقول الثاني من القديم: ألما توجب ترجيح قول مدعي الوطء . انظر: النجم الوهاج (٨/١٢٥) .

(٧) عن الأحنف بن قيس أن عمر وعلياً رضي الله عنهما قالاً: « إذا أرخى سترًا وأغلق بابًا فلها الصداق كاملاً  
وعليها العدة » .

أخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه»، كتاب النكاح - باب من قال إذا أغلق الباب وأرخى الستر فقد وجب  
الصداق، (٣/٥١٩) برقم (١٦٦٩٠) ، والبيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب الصداق - باب من قال من أغلق  
باباً أو أرخى سترًا فقد وجب الصداق وما روي في معناه، (٧/٢٥٥) برقم (١٤٢٥٩) .

(٨) هكذا كتبت في النسختين، وأرى أن الصواب (تجري) كما في «الكفاية» . انظر: (١٥/٢٧) .

(٩) سقط في (أ) .

(١٠) انظر: كفاية النبيه (١٥/٢٦ - ٢٧) .

قال: وَعِدَّةٌ حُرَّةٍ ذَاتِ أَقْرَاءٍ ثَلَاثَةٌ ؛ لقوله تعالى : {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} <sup>(١)</sup>.

قال: وَ[الْقُرْءُ] <sup>(٢)</sup>: الطُّهُرُ ؛ لأنه المراد في الآية <sup>(٣)</sup> كما قال إمامنا <sup>(٤)</sup> تبعاً لزيد بن ثابت <sup>(٥)</sup>،

(١) سورة البقرة ، آية رقم: ٢٢٨ .

(٢) في النسختين (القروء) وهو ممتن المصنف (القرء) . انظر: منهاج الطالبين (١١٥) .

(٣) {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: ٢٢٨] .

(٤) انظر : الأم (٢٠٩/٥) .

(٥) عن سليمان بن يسار: « أن الأحوص - يعني ابن حكيم - هلك بالشام، حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة، وقد كان طلقها، فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك، فكتب إليه زيد: إنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة ، فقد برئت منه وبرئ منها، ولا ترثه ولا يرثها ».

أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض، (٥٧٧/٢) برقم (٥٦)، والشافعي عنه في « الأم »، كتاب العدد - باب عدة المدخول بها التي تحيض (٢٠٩/٥)، وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان معاداً، (١٦٥٩/٢) برقم (١٤٥٠)، والبيهقي عن الشافعي عنه في « السنن الكبرى »، كتاب العدد - باب ما جاء في قوله عز وجل: {والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء}، (٤١٥/٧)، برقم (١٥١٦٢) من طريق نافع وزيد بن أسلم .

وذكر ابن الملقن في كتابه «البدر المنير»، وكذلك ابن حجر في «التلخيص»، أن الحاكم رواه من حديث ابن عيينة عن الزهري، بلفظ: «إذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة، فقد برئت منه»، ولكن لم أحده في مستدركه إلا أن البيهقي رواه عنه في «السنن الكبرى»، كتاب العدد - باب ما جاء في قوله عز وجل: {والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء}، (٤١٥/٧)، برقم (١٥١٦٣) ورواه الشافعي بهذا الوجه في «الأم»، كتاب العدد - باب عدة المدخول بها التي تحيض (٢٠٩/٥) وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان معاداً، (١٦٥٩/٢) برقم (١٤٥١) . وانظر: البدر المنير (٢٢٠/٨)، تلخيص الحبير (٤٦٧/٣) ح (١٨٠٢).



وابن عمر<sup>(١)</sup>، و ابن عباس<sup>(٢)</sup>، وعائشة<sup>(٣)</sup> - رضوان الله عليهم -<sup>(٤)</sup>؛ لأوجه<sup>(٥)</sup>:

أحدها: قوله تعالى: {فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ} <sup>(٦)</sup>، أي: في زمان<sup>(١)</sup> عدتهن<sup>(٢)</sup>؛ لقوله تعالى:

(١) عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يقول: «إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها» .

أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض، (٥٧٨/٢)، برقم (٥٨)، والشافعي عنه في «الأم»، كتاب العدد - باب عدة المدخول بها التي تحيض (٢١٠/٥)، وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان معاداً، (١٦٦٠/٢) برقم (١٤٥٢) بزيادة «ولا ترثه ولا يرثها»، ورواه البيهقي من هذا الوجه في «السنن الكبرى»، كتاب العدد - باب ما جاء في قوله عز وجل: {والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء}، (٤١٥/٧) برقم (١٥١٦٤)، ومن طريق أيوب عن نافع برقم (١٥١٦٥)، ولفظه: عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا رجعة له عليها» .

(٢) عن ابن عباس قال: «إذا حاضت المطلقة الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها». التمهيد لابن عبد البر (٩٧-٩٦/١٥).

(٣) عن عائشة - رضي الله عنها - : «أما انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب: فذكرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق عروة، وقد جادلها في ذلك ناس وقالوا إن الله تعالى يقول: {ثلاثة قروء}، فقالت عائشة: صدقتم، وهل تدرون ما الأقراء؟ الأقراء الأطهار» . أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض، (٥٧٧/٥٧٦/٢) برقم (٥٤)، والشافعي عنه في «الأم»، كتاب العدد - باب عدة المدخول بها التي تحيض (٢٠٩/٥) وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان معاداً، (١٦٥٧/٢) برقم (١٤٤٧) من طريق ابن شهاب عن عروة، ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري (١٦٥٨/٢) برقم (١٤٤٩)، ورواه البيهقي من هذا الوجه في «السنن الكبرى»، كتاب العدد - باب ما جاء في قوله عز وجل: {والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء}، (٤١٥/٧)، برقم (١٥١٦١) ولفظه: عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه» .

(٤) انظر: كفاية النبيه (٣١/١٥) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٢٦/٩) .

والأوجه: آراء أصحاب الشافعي المخرجة على أصوله وقواعده، وقد تكون اجتهاداً لهم أحياناً، غير مبني على أصوله وقواعده، وهذه لا تكون من المذهب، وإنما تنسب لصاحبها . مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه الرموز (٢٦٧)، وانظر: السراج الوهاج (٥/١)، مختصر الفوائد المكية (١٠٩)، سلم المتعلم المحتاج (٦٤٦)، الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين (١٢٦) .

(٦) سورة الطلاق، آية رقم ١ .

{ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }<sup>(٣)</sup>، أي: في يوم القيامة<sup>(٤)</sup>، وإذا كان المعنى فطلقوهن في زمن عدتهن؛ كانت الآية إذنًا في الطلاق في زمان العدة، ومعلوم أن الطلاق في الحيض<sup>(٥)</sup> محرم، فيصرف [إذن]<sup>(٦)</sup> في زمان الطهر، ويكون زمان الطهر زمان العدة<sup>(٧)</sup>، ويُقال: أن الشافعي كان يقول: إنه الحيض ثم هجره؛ لما ناظر<sup>(٨)</sup> أبا عبيد<sup>(٩)</sup> فيه، الذي كان يقول: إنه الطهر، وانتحل<sup>(١٠)</sup> كل منهما مذهب صاحبه<sup>(١١)</sup>.

- (١) في (أ) زمن .
- (٢) لأن اللام تأتي بمعنى في . كفاية الأختيار (٣٩٢)، وانظر: التفسير الكبير (٧٦/٦)، أحكام القرآن للخصاص (٦٣/٢)، التبيان في إعراب القرآن (٩١٩/٢)، مع الهوامع (٤٥٤/٢)، الجامع لمسائل أصول الفقه (٢١٣) .
- (٣) سورة الأنبياء، آية رقم: ٤٧ .
- (٤) وحذف لفظ ((الزمان))؛ لأن العدة تستعمل مصدرًا، والمصادر يُعبر بها عن الزمان، يقال: آتيتك خفوق النجم أي: زمان طلوعه وإشراقه، وفعلت كذا مقدم الحجيح أي: زمان قدومهم . العزيز شرح الوجيز (٤٢٦/٩)، وانظر: الأصول في النحو (١٩٣/١) .
- (٥) الحيض لغة: السيلان، يقال: حاض السيل إذا فاض . انظر: لسان العرب (١٤٢/٧) مادة (حيض) .  
وشرعًا: دم حبل - أي : تقتضيه الطباع السليمة - يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها، على سبيل الصحة من غير سبب، في أوقات معلومة . مغني المحتاج (١٠٨/١) .
- (٦) هكذا كتبت في النسختين، وأرى أن الصواب (الإذن) كما في الشرح الكبير وغيره . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٢٦/٩)، مغني المحتاج (٣٨٥/٣) .
- (٧) انظر : الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .
- (٨) ناظر من المناظرة وهي لغة : من النظر أو النظر بالعين . انظر: مختار الصحاح (٢٧٨)، مادة (نظر) .  
واصطلاحًا: النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهارًا للصواب . التوقيف على مهمات التعاريف (٦٧٨)، وانظر: الفقيه والمتفقه (٥٥١/١) .
- (٩) هو: القاسم بن سلام البغدادي، أبو عبيد، الأديب الفقيه المحدث، صاحب التصانيف الكثيرة في القراءات والفقه واللغة والشعر، قرأ القرآن على: الكسائي، وإسماعيل بن جعفر، وشجاع بن أبي نصر، وسمع الحديث من إسماعيل بن عياش، وإسماعيل بن جعفر، وهشيم بن بشير، وغيرهم، روى عنه: الدارمي، ووكيع، وابن أبي الدنيا، وآخرون، وتفقه على الشافعي رضي الله عنه، توفي سنة : أربع وعشرين ومئتين .  
انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى (١٥٣/٢) وما بعدها، شذرات الذهب (٥٤/٢ - ٥٥) .
- (١٠) انتحل: أي انتسب إليه . انظر: لسان العرب (٦٥١/١١)، مادة (نحل)، سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (٦٥٧) .
- (١١) انظر: كفاية النبيه (٣٢/١٥)، العزيز شرح الوجيز (٤٢٦/٩)، طبقات الشافعية الكبرى (١٥٩/٢) .

قال الرافعي<sup>(١)</sup>: وهذا يقتضي أن يكون للشافعي قول أنه الحيض، هذا دليل الأصحاب.  
 الثاني: وبه تمسك الماوردي<sup>(٢)</sup> أن الله تعالى أثبت الهاء فيها، والهاء إنما تثبت في جمع  
 المذكور دون جمع (\*) المؤنث<sup>(٣)</sup>.  
 والأطهار جمع طهر، والطهر<sup>(٤)</sup> مذكر، والحيض لو قدرت جمع حيضة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال تاج الدين السبكي في المرجع نفسه (١٥٩/٢-١٦٠) : « وليس ذلك بلازم فقد يُناظر المرء على ما لا يراه؛ إشارة للفائدة، وإبرازاً لها، وتعليماً للجدل، فلعله لما رأى أبا عبيد يعتقد أنه الحيض انتصب عنه مستدلاً عليه؛ لينقطع معه فيعلم أبو عبيد ضعف مذهبه فيه، ولهذا يتبين أن الشافعي لم يرجع إلى أبي عبيد في الحقيقة » .  
 (٢) انظر : الحاوي الكبير (١٦٧/١١)، كفاية النبيه (٣٢/١٥) .  
 (\*) (١/٢٢١) .

(٣) كقولهم: ثلاثة رجال وثلاث نسوة .

فإن قال قائل: فلم أثبتوا الهاء في المذكر ونزعوها من المؤنث؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن الثلاث من المؤنث إلى العشر مؤنثات الصيغة، فالثلاث مثل: عناق، والأربع مثل: عقرب، وكذلك إلى العشر قد صيغت ألفاظها للتأنيث مثل: عناق وأتان وعقرب وقدر وفهر ويد ورجل، وأشبه لذلك كثيرة، فصيغت هذه الألفاظ للتأنيث، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التأنيث، وغير جائز أن تدخل هاء التأنيث على مؤنث تأنيثها بعلامة أو غيرها، وهذا القول يوجب أنه متى سمي رجل بثلاث، لم يضاف إلى المعرفة؛ لأنه قد صار محلها محل عناق إذا سمي بها رجل .

فأما الثلاثة إلى العشرة في المذكر فإنما أدخلت الهاء فيها؛ لأنها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، والثلاث من قولنا: ثلاثة مذكر، فأدخلت الهاء عليه لتأنيث الجماعة، ولو سمي رجل بثلاث من قولك: ثلاثة، لانصرف في المعرفة والنكرة؛ لأنه يصير محلها محل سحابة وسحاب، وإذا سمي بسحاب رجل انصرف في المعرفة والنكرة .  
 والقول الثاني: أنه فصل بين المؤنث والمذكر بالهاء ونزعها؛ لتدل على تأنيث الواحد وتذكيره، فإن قال قائل: فهلا أدخلوا الهاء في المؤنث ونزعوها من المذكر؟

فالجواب في ذلك: أن المذكر أخف في واحد من المؤنث فنقل جمعه بالهاء، وخفف جمع المؤنث ليعتدلا في الثقل . العدد في اللغة (٢٤-٢٥)، وانظر: إعراب القرآن (٣١٢/١-٣١٣)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٦٧/٤-٦٨)، همع الهوامع (٢٥٣/٣) .

(٤) في (أ) الأطهر .

(٥) كفاية النبيه (٣٢/١٥) .

قال الماوردي: فوجب أن يكون جمع المذكر متناولاً للطهر المذكر دون الحيض المؤنث . الحاوي الكبير (١٦٧/١١) .

والثالث: أن القراء مشتق من الجمع، يُقال: قرأت الطعام في فيه، وقرأت الماء في فيه إذا جمعته<sup>(١)</sup>، ولذلك سُمي القرآن<sup>(٢)</sup> قرآنًا؛ لاجتماعه، قال تعالى: {فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ} <sup>(٣)</sup> يعني إذا جمعناه فاتبع اجتماعه<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان القراء هو الجمع، كان بالطهر أحق من الحيض ؛ لأن الطهر اجتماع الدم في الرحم<sup>(\*)</sup>، والحيض خروجه منه، وما وافق الاشتقاق<sup>(٥)</sup> كان اعتباره أولى بالمراد من

(١) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٤٣) .

(٢) وقد اختلف في تسمية القرآن قرآنًا، فقال جماعة: هو اسم علم غير مشتق خاص بكلام الله فهو غير مهموز، وبه قرأ ابن كثير وهو مروي عن الشافعي، أخرج البيهقي والخطيب وغيرهما عنه أنه كان يهمز قرأت ، ولا يهمز القرآن ، ويقول: القرآن اسم وليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأت ، ولكنه اسم لكتاب الله ، مثل: التوراة والإنجيل .

وقال قوم منهم الأشعري: هو مشتق من قرنت الشيء بالشيء، إذا ضمنت أحدهما إلى الآخر، وسمي به لقران السور والآيات والحروف فيه .

وقال الفراء: هو مشتق من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضا ، ويشابه بعضها بعضا ، وهي قرائن، وعلى القولين هو بلا همز أيضًا ونونه أصلية .

وقال الزجاج: هذا القول سهو والصحيح أن ترك الهزمة فيه من باب التخفيف، ونقل حركة الهزمة إلى الساكن قبلها .

واختلف القائلون بأنه مهموز، فقال قوم منهم اللحياني: هو مصدر لقرأت كالرححان والغفران، سمي به الكتاب المقروء من باب تسمية المفعول بالمصدر .

وقال آخرون منهم الزجاج: هو وصف على فعالان مشتق من القراء بمعنى الجمع ومنه قرأت الماء في الحوض أي: جمعته .

وقال أبو عبيدة: وسمي بذلك؛ لأنه جمع السور بعضها إلى بعض .

وقال الراغب: لا يقال لكل جمع قرآن، ولا لجمع كل كلام قرآن ، قال: وإنما سمي قرآنًا ؛ لكونه جمع ثمرات الكتب السالفة المتزلة، وقيل: لأنه جمع أنواع العلوم كلها .

وحكى قطرب قولاً: إنه إنما سمي قرآنًا ؛ لأن القارئ يُظهره ويُبينه من فيه، أخذًا من قول العرب: ما قرأت الناقة سلاقط، أي: ما حملت قط ، والقرآن يلفظه القارئ من فيه ، ويلقيه فسمي قرآنًا .

والمختار عند السيوطي في هذه المسألة ما نص عليه الشافعي . انظر: الإتقان في علوم القرآن (١٤٤/١) .

(٣) سورة القيامة ، آية رقم : ١٨ .

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن (٤٠٢)، العزيز شرح الوجيز (٤٢٥/٩)، كفاية النبيه (٣٢/١٥).

(\*) (٢/ب/ب) .

مخالفته<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: المراد بها الحيض، ووافقنا مالك<sup>(٣)</sup>، وعن أحمد<sup>(١)</sup> روايتان كالمذهبيين.

(٥) الاشتقاق لغة: الأخذ من الكلام أو الحرف . انظر: لسان العرب (١٨٥/١٠) مادة (شقق) .

واصطلاحاً: رد لفظ إلى آخر ؛ لموافقته له في الحروف الأصلية ومناسبته في المعنى . التحبير شرح التحرير (٥٤٤/٢)، وانظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤٤٥/١) وما بعدها، المذهب في علم أصول الفقه المقارن (١٠٨٥/٣) .

وهو نوعان: أكبر وأصغر

فالأكبر هو: عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد .

والأصغر هو: إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه . انظر: همع الهوامع (٤٥٠/٣) .  
وأركانها أربعة:

أحدها: اسم موضوع لمعنى .

وثانيها: شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى .

وثالثها: مشاركة بين هذين الاسمين في الحروف الأصلية .

ورابعها: تغيير يلحق الاسم في حرف فقط، أو حركة فقط، أو فيهما معاً . المحصول (٣٢٥/١ - ٣٢٦) .

قال أبو حيان: واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة:

الأول: زيادة حركة، كضرب من ضرب .

الثاني: زيادة حرف، كطالب من طلب .

الثالث: زيادة حركة وحرف، كضارب من ضرب .

الرابع: نقص حركة، كفرس من الفرس .

الخامس: نقص حرف، كنبت من النبات .

السادس: نقص حركة وحرف، كترأ من التروات .

السابع: نقص حركة وزيادة حرف، كغضبي من الغضب .

الثامن: نقص حرف وزيادة حركة، كحرم من الحرمان .

التاسع: زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف، نحو: استنوق من الناقة، فالعين في الناقة ساكنة ، وفي

استنوق متحركة، والفاء في الناقة متحركة، وفي استنوق ساكنة، والتاء في الناقة موجودة ، وفي استنوق

مفقودة، والسين في الناقة مفقودة، وفي استنوق موجودة . انظر: همع الهوامع (٤٥٠/٣ - ٤٥١)، المذهب في

علم أصول الفقه المقارن (١٠٨٦/٣ - ١٠٨٧) .

(١) انظر: الحاوي الكبير (١٦٩/١١)، العزيز شرح الوجيز (٤٢٥/٩)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٦٥/٣)، كفاية النبيه (٣٢/١٥).

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١٣/٦)، بدائع الصنائع (١٩٣/٣) .

(٣) انظر: شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل (١٣٧/٤)، الشرح الكبير (٤٦٩/٢)، حاشية الدسوقي (٤٦٩/٢).

**فائدة<sup>(٢)</sup>: القراء - بفتح القاف وضمها<sup>(٣)</sup>(٤) - : اسم<sup>(٥)</sup> مشترك<sup>(٦)</sup> بين الحيض والطمهر يقع على كل واحد منهما حقيقة عند الأكثرين من أهل اللغة<sup>(٧)</sup>، وقيل<sup>(٨)</sup>: أنه حقيقة<sup>(٩)</sup> في**

(١) أي: مذهب أبي حنيفة والشافعي، وأصحهما وأظهرهما أن المراد بها الحيض . انظر: المغني (٨١/٨)، العزيز شرح الوجيز (٤٢٦/٩)، المبدع (١١٧/٨).

(٢) الفائدة لغة: ما استفيد من علم أو مال . انظر: مختار الصحاح (٢١٦) مادة (فيد) . واصطلاحاً: المسألة المترتبة على الفعل من حيث هي كذلك، وعُرِّفَتْ بأنها كل نافع ديني أو دنيوي، ويقال: هي حصول مهم يؤثر في الفؤاد . سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (٦٦٠) .

(٣) في (أ) وكسرها، والصحيح ما أثبت . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٦٥) .

(٤) لغتان حكاهما القاضي عياض، وأبو البقاء في إعرابه، وغيرهما، أشهرهما: الفتح وهو الذي قاله جمهور أهل اللغة واقتصروا عليه، ومن حكى اللغتين في (قراء وقراء) الخطابي في «معالم السنن» في كتاب الحيض في أول أبواب المستحاضة، وجمعه في القلة (أقراء)، وفي الكثرة (قروء) . تهذيب الأسماء واللغات (٢٦٤/٣) .

(٥) الاسم: ما دل على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان . هـم الهوامع (٢٥/١)، وانظر: مسائل خلافية في النحو (٤٥)، الإحكام للآمدي (٣٩/١) .

(٦) المشترك لغة: اسم تشترك فيه معاني كثيرة كالعين . انظر: لسان العرب (٤٤٩/١٠) مادة (شرك) . واصطلاحاً هو: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين أو أكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة . الإجماع في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي (٢٤٨/١)، وانظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤٨٨/١)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢٩٢/١)، المذهب في علم أصول الفقه (١٠٩٣/٣) .

(٧) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٤٣)، تهذيب اللغة (٢٠٩/٩-٢١٠) مادة (قر)، المحكم والمحيط الأعظم (٤٧٠/٦)، مختار الصحاح (٢٢٠) مادة (قرأ)، لسان العرب (١٣٠/١-١٣١) مادة (قرأ)، المصباح المنير (٥٠١/٢) .

(٨) من اصطلاحات فقهاء الشافعية (قيل) وهو للدلالة على وجود اختلاف كما هنا، وأحياناً للدلالة على ضعف الرأي كما سيأتي . انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه الرموز (٢٥٦) .

(٩) الحقيقة لغة: مأخوذة من الحق . انظر: لسان العرب (٤٩/١٠) مادة (حقق) .

واصطلاحاً: اسم لكل لفظ هو موضوع في الأصل لشيء معلوم، مأخوذ من قولك: حق يحق فهو حق وحقا وحقيق، ولهذا يسمى أصلاً أيضاً ؛ لأنه أصل فيما هو موضوع له . أصول السرخسي (١٧٠/١)، وانظر: أسرار البلاغة (٣٥٠)، التلخيص في أصول الفقه (١٨٤/١)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (٧٤/١) . وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حقيقة لغوية وضعية وهو اللفظ المستعمل فيما وضع له في اللغة كالأسد .

القسم الثاني: حقيقة عرفية وهو اللفظ المستعمل فيما وضع له بعرف الاستعمال اللغوي كالدابة .

القسم الثالث: حقيقة شرعية وهو اللفظ المستعمل في الشريعة على غير ما كان عليه في وضع اللغة كالصلاة . انظر: الإحكام للآمدي (٥٢/١)، شرح الأصول في علم الأصول للشثري (٩٥)، المذهب في علم أصول الفقه

الطهر مجاز<sup>(١)</sup> في الحيض، وقيل: عكسه، وقيل: أنه حقيقة في الانتقال من معتاد إلى معتاد فتناول الانتقال من الحيض إلى الطهر وعكسه، وقيل: أن القرء بالفتح الطهر، وبالضم الحيض، والصحيح أنه لا فرق<sup>(٢)</sup>.

وأما المصنف فضبط القرء في الأصل بالفتح كذا رأيته بخطه<sup>(٣)</sup>، وكذا ضبطه بالفتح بعد ذلك في قوله: ومن فيها رق بقرءين<sup>(٤)</sup>، وكذا في باب الاستبراء أيضًا.

قال: فَإِنْ طَلَّقَتْ طَاهِرًا، أي: قبل جماع فيه أو بعده<sup>(٥)</sup>، انْقَضَتْ بِالطَّعْنِ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ، أَوْ حَائِضًا فِي رَابِعَةٍ؛ لأن الظاهر أن الذي ظهر دم حيض، فيكون الطهر قبله قد كمل، فانقضت العدة بثلاثة أقراء<sup>(٦)</sup>، وقد روي عن عائشة وزيد بن ثابت - رضي الله عنهما - أنهما قالوا: «إذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه»<sup>(٧)</sup>، وعن عثمان وابن عمر - رضي الله عنهما - أنهما قالوا: «إذا طعنت في الحيضة الثالثة فلا رجعة له»<sup>(٨)</sup>، فإن قيل: إذا كان الطلاق في الطهر لم يكمل بذلك [ثلاثة]<sup>(٩)</sup> أقراء، وإنما حصل

المقارن (١١٤٨/٣) وما بعدها.

(١) المجاز لغة: مأخوذ من الجواز، يقال: جرت الطريق أي: عبرته. انظر: لسان العرب (٣٢٦/٥) مادة (جوز). واصطلاحًا: اسم لكل لفظ هو مستعار لشيء غير ما وضع له، وسمي مجازًا؛ لتعديه عن الموضع الذي وضع في الأصل له إلى غيره، ومنه قول الرجل لغيره: حبك إياي مجاز، أي: هو باللسان دون القلب الذي هو موضع الحب في الأصل. انظر: أصول السرخسي (١٧٠/١)، التمهيد للأسنوي (١٨٥)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢٨٢/١).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٦٤/١١-١٦٥)، العزيز شرح الوجيز (٤٢٥/٩-٤٢٦)، روضة الطالبين (٣٦٦/٨)، كفاية النبيه (٣١/١٥).

(٣) لكونه اللغة المشهورة. مغني المحتاج (٣٨٥/٣).

(٤) انظر: مغني المحتاج (٣٨٦/٣).

(٥) كفاية النبيه (٣٣/١٥).

(٦) وهذا ما رواه الربيع والمزني. انظر: الحاوي الكبير (١٧٥/١١)، العزيز شرح الوجيز (٤٢٨/٩).

(٧) سبق تخريجه في ص (٧٧-٧٨) من الرسالة.

وقال ابن الملقن: «هذا صحيح عنهما». انظر البدر المنير (٢١٨/٨).

(٨) أما أثر عثمان قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٢٠/٨): «غريب لم أعثر عليه بعد البحث عنه، وكذلك قال

ابن حجر العسقلاني في «تلخيص الحبير» (٤٦٧/٣): «لم أقف عليه».

أما أثر ابن عمر فقد سبق تخريجه في ص (٧٨) من الرسالة.

قراءان وبعض الثالث، والله تعالى أوجب الاعتداد بثلاثة أقراء، فالجواب<sup>(٢)</sup>: أنه قد يُطلق اسم الثلاث على الاثنين وبعض الثالث<sup>(٣)</sup>، قال الله تعالى: { الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ }<sup>(٤)(٥)</sup> وهو شهران وبعض الثالث، فإن قيل: ذلك مجاز، والأصل في الإطلاق<sup>(٦)</sup> الحقيقة، قيل: الحمل هنا على المجاز متعين؛ لأمرين:

أحدهما: أنها لو لم تعتد به عن الطلاق لكانت عدتها بأكثر من ثلاثة أقراء، والله تعالى أمرها أن تعتد بثلاثة أقراء .

والثاني: أنه منع من الطلاق في الحيض؛ لثلاث تطول عدتها؛ لفوات<sup>(٧)</sup> الاعتداد بحيضها، وترك الاعتداد بما ذكره أبعد لعدتها، وأسوأ حالاً من الطلاق في الحيض، فلو لم تعتد به لكان المنع من الطلاق فيه أولى .

واعلم أنا إنما نبهنا على أنه<sup>(٨)</sup> لا فرق في بقية الطهر بين أن يكون قبل الجماع أو لا ؛

(١) سقط في (أ) .

(٢) في (أ) فالواجب والصحيح ما أثبت . انظر: كفاية النبيه (٣٣/١٥) .

(٣) أما الجواب الثاني فقد قاله الماوردي في «الحاوي الكبير» (١٧٠/١١): «أن القراء ما وقع الاعتداد به من قليل الزمان وكثيره ؛ لأنه لا فرق بين قليل الطهر وكثيره عندنا، ولا فرق بين قليل الحيض وكثيره عندهم، فصار الطهر الذي طلقت فيه قرءاً كاملاً وإن كان زمانه قليلاً .

والجواب الثالث: أن الطهر وإن أفضى إلى نقصان الثالث إذا طلقت فيه فالحيض مفض إلى الزيادة على الثالث إذا طلقت فيه، فصار النقصان عندنا مساوياً للزيادة عندهم في مخالفة الظاهر، ثم عندهم أسوأ حالاً من النقصان؛ لأن الزيادة عندهم نسخ » .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم: ١٩٧ .

(٥) «وقد اختلف في (الأشهر المعلومات) فقال ابن مسعود، وابن عمر، وعطاء، والربيع، ومجاهد، والزهري، هي: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة كله، وبه قال مالك، وقال ابن عباس، والسدي، والشعبي، والنخعي، هي: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، وقد روي أيضاً عن مالك» . فتح القدير (٢٠٠/١)، وانظر: أحكام القرآن للشافعي (١١٤/١) مختصر المزني (٩١، ٢٨٧)، تحفة الفقهاء (٣٩٠/١)، المبدع (١١٤/٣)، مواهب الجليل (١٥/٣) .

(٦) في (ب) الطلاق والصحيح ما أثبت . انظر: كفاية النبيه (٣٣/١٥) .

(٧) في (ب) بفوات .

(٨) في (ب) أن .



لأننا رأينا الجيلي<sup>(١)</sup> قد جزم القول بأنه إذا كان الطلاق بعد جماع فيه أن عدتها لا تنقضي إلا بالطنن في الحيضة الرابعة، وهذا خلاف نص «المختصر»<sup>(٢)</sup>، وتصريح الأصحاب<sup>(٣)</sup> كما نبه عليه في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

قال<sup>(٥)</sup>: « ولم أرَ ما قاله لأحد من أصحابنا، نعم، حكوه عن أبي عبيد القاسم بن سلام<sup>(\*)</sup>، فلعله اعتقد أنه من أصحابنا، فاقصر على حكاية<sup>(\*)</sup> مذهبه ». .

قال: **وَفِي قَوْلٍ<sup>(٦)</sup>: يُشْتَرَطُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ بَعْدَ الطَّغْنِ، أَي: فِي الْحِيْضَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَالرَّابِعَةِ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ دَمٌ فَسَادٌ فَلَا يُحْكَمُ بَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِالشَّكِّ<sup>(٧)</sup>، وَالْأَطْهَرُ<sup>(٨)</sup> الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ دَمٌ حَيْضٌ، وَلِئَلَّا تَزِيدَ الْعِدَّةُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءَ، وَقِيلَ: إِنْ**

(١) هو: عبد العزيز بن عبد الكريم الجيلي ، وهو شارح التنبيه، وكان ابن الرفعة ينقل عنه في «الكفاية»، ومن تصانيفه: «الإعجاز في الألغاز» ، توفي في سنة : اثنتين وثلاثين وست مئة .  
انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٧٥-٧٤/٢) .

(٢) انظر : مختصر المزني (٢٨٧) .

ومن اصطلاحات الشافعية في أسماء الكتب أهم إذا ذكروا اسم الكتاب بلفظ مطلق دون تعريف فهو يقصدون به كتاب معين، وهنا المؤلف يقصد بإطلاقه المختصر « مختصر المزني في فروع الشافعية » لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المتوفى سنة (٢٦٤)، وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة بين الشافعية، التي يتداولونها أكثر تداول، وهي سائرة في كل الأمصار. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣٤/١)، كشف الظنون (١٦٣٥/٢)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٤٦) .

(٣) كالماوردي، والإمام، وغيرهما. انظر: الحاوي الكبير (١٧٤/١١)، نهاية المطلب (١٤٧/١٥) .

(٤) انظر: ابن الرفعة (٣٤-٣٣/١٥) .

(٥) أي: ابن الرفعة في كفاية النبیه (٣٤/١٥) .

(\*) (٣/أ/ب) .

(\*) (٢٢١/ب/أ) .

(٦) في قول: مصطلح من اصطلاحات النووي الدالة على القول المرحوح، وأن الراجح خلافها، وهو بهذه الصياغة يدل على ضعفه، لكنه لم يذكر ذلك تأدباً مع الإمام الشافعي . انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧٨) .

قال النووي في « منهاج الطالبين » ص (٢): « وحيث أقول: في قول كذا فالراجح خلافه » وقال في «التحقيق» ص (٢٩): « وحيث أقول: في قول فهو قسيم الأظهر » .

(٧) وهذا ما رواه البويطي وحرمله . انظر: الحاوي الكبير (١٧٥/١١)، العزيز شرح الوجيز (٤٢٨/٩) .

(٨) الأظهر: يستعمل هذا الاصطلاح للترجيح بين أقوال الشافعي، سواء كان بين قولين قديمين أو ، أو قول قديم

رأت الدم لعدتها انقضت برؤيته، وإن رآته على خلافها اعتُبر يوم وليلة؛ لأنه لا يعلم أنه حيض بيقين، والقائل بهذه الطريقة حمل النصين<sup>(١)</sup> على هذين الحالين<sup>(٢)</sup>.

**خاتمة<sup>(٣)</sup>:** قول المصنف: ( فَإِنْ طُلِّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ بِالطَّعْنِ فِي حَيْضَةٍ ثَلَاثَةٍ ) محمول على ما إذا بقي من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية<sup>(٤)</sup>، أما إذا لم يبق بأن انطبق آخر لفظ الطلاق على آخر الطهر، ويتصور ذلك بأن يقول: أنت طالق في آخر أجزاء من طهرك، أو يقع ذلك اتفاقاً، فـ<sup>(٥)</sup>الأصح أنه لا يعتد بذلك قرءاً<sup>(٦)</sup> نبه عليه في « الكفاية »<sup>(٧)</sup>

وآخر جديد، أو قالهما في وقت واحد أو وقتين مختلفين، ولفظ الأظهر يدل على ظهور مقابله، ولذلك لا يأتي به النووي إلا حينما تكون الأقوال المخالفة قوية من حيث الدليل، لكن الذي عبر عنه بالأظهر أقوى دليلاً منها وأظهر . مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٦٩)، وانظر: الفوائد المكية (٤٦)، مختصر الفوائد المكية (١٠٩)، مصطلحات المذهب عند الشافعية (٢١) .

قال النووي في « منهاج الطالبين » ص (٢): « فحيث أقول: في الأظهر أو المشهور فمن القولين أو الأقوال، فإن قوي الخلاف قلت: الأظهر » .

(١) في (ب) النص .

(٢) انظر: روضة الطالبين (٣٦٧/٨)، كفاية النبيه (٣٤/١٥) .

(٣) الخاتمة لغة: آخر الشيء . انظر: مختار الصحاح (٧١)، مادة (ختم) .

واصطلاحاً: اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة جعلت آخر كتاب أو باب أو فصل . انظر: سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (٦٥٩) .

(٤) وذلك بأن يطلقها في الطهر، ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرءاً، ثم تحيض يوماً ثم تطهر خمسة عشر يوماً، وهو القرء الثاني، ثم تحيض يوماً ثم تطهر خمسة عشر يوماً، وهو القرء الثالث، فإذا طعت في الحيضة الثالثة انقضت عدتها، وهو مذهب الشافعي . انظر: الحاوي الكبير (١٧٦/١١)، المهذب (١٤٣/٢) .

(٥) في (أ) و .

(٦) وهو مذهب الشافعي، وخرج ابن سريج وجهاً آخر : أنه يجعل الزمان الذي صادفه الطلاق من الطهر قرءاً، وهذا لا يصح؛ لأن العدة لا تكون إلا بعد وقوع الطلاق، فلم يجوز الاعتداد بما قبله . انظر: الماوردي المرجع نفسه (١٧٤/١١-١٧٥)، الشيرازي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: كفاية النبيه (٣٥/١٥) .

قال: وَهَلْ يُحْسَبُ طَهْرُ مَنْ لَمْ تَحِضْ قَرَأًا؟ قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْقَرَأَ انْتِقَالَ مِنْ طَهْرٍ إِلَى حَيْضٍ، أَمْ طَهْرٌ مُحْتَوَشٌ<sup>(٢)</sup> بِدَمِينٍ<sup>(٣)</sup>، وَالثَّانِي: أَظْهَرُ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَرَأْتَ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ<sup>(٥)</sup>، أَيْ: جَمَعْتَهُ، فَزَمَانَ الطَّهْرِ يَجْمَعُ الدَّمُ فِي الرَّحِمِ، وَزَمَانَ الْحَيْضِ يَجْمَعُ شَيْئًا، وَيُرْسَلُ شَيْئًا إِلَى أَنْ يَدْفَعَ الْكُلَّ، فَحَصَلَ مَعْنَى الْجَمْعِ فِيهِمَا<sup>(٦)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٧)</sup>: «لَكِنَّهُ يَخَالِفُ مَا حَكَيْنَاهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ<sup>(٨)</sup> أَنْ أَكْثَرَهُمْ حَكَمُوا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ، إِذَا قَالَ لِلَّتِي لَمْ تَحِضْ قَطُّ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي كُلِّ قَرَأٍ طَلَقَةٌ»، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْآخَرِ: أَنَّهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْحَيْضِ، أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: «قَرَأَ النِّجْمُ» إِذَا طَلَعَ، وَ«قَرَأَ» إِذَا غَابَ، وَقَدْ يُقَالُ: إِذَا انْتَقَلَ مِنْ بَرَجٍ إِلَى بَرَجٍ<sup>(٩)</sup>.

- (١) القولان: الأقول هي كلام الشافعي وذلك حينما يكون له في المسألة أكثر من قول، وقد تكون هذه الأقوال مما قاله قبل استقراره في مصر، أي قديمة، وقد تكون جديدة، أو أن يكون بعضها قديمًا وبعضها جديدًا، وحينما يقول الشافعية قولين، فإنهم يعنون أن لديهم قولين عن الشافعي في مسألة ما. مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٦٦).
- قال النووي في «المجموع» (٦٥/١-٦٦): «فَالْأَقُولُ لِلشَّافِعِيِّ...، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْقَوْلَانِ قَدِيمَيْنِ، وَقَدْ يَكُونَانِ جَدِيدَيْنِ، أَوْ قَدِيمًا وَجَدِيدًا، وَقَدْ يَقُولُهُمَا فِي وَقْتٍ، وَقَدْ يَقُولُهُمَا فِي وَقَتَيْنِ، وَقَدْ يَرِجِحُ أَحَدُهُمَا وَقَدْ لَا يَرِجِحُ»
- (٢) محتوش - بفتح الواو - : أي: مكتنف، يقال: احتوش القوم بالصيد، أي: أحاطوا به، وقد يتعدى بنفسه، فيقال: احتوشوه، واسم المفعول (محتوش) ومنه: احتوش الدم الطهر، كأن الدماء أحاطت بالطهر، واكتنفته من طرفيه، فالطهر محتوش بدمين. انظر: المصباح المنير (١٥٦/١)، مغني المحتاج (٣٨٥/٣).
- (٣) أي: دمي حيض، أو حيض ونفاس، أو دمي نفاس، كما صرح به المتولي. مغني المحتاج (٣٨٥/٣).
- (٤) وهو الجديد، والأصح عند البغوي والرويان وغيرهما. انظر: التهذيب (٢٣٥/٦)، روضة الطالبين (٣٦٦/٨)، كفاية النبيه (٣٣/١٥).
- (٥) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١٠١/٢)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٤٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٦٥/٣).
- (٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٢٥/٩).
- (٧) كفاية النبيه (٣٣/١٥)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٢٧/٩).
- (٨) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٠٠/٨).
- (٩) وهذا القول قدم، وقد ذكره الشافعي في «الرسالة». انظر: الرسالة (٥٦٢) وما بعدها، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٤٣)، نهاية المطلب (١٤٦/١٥)، العزيز شرح الوجيز (٤٢٧/٩)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٦٥/٣)، كفاية النبيه (٣٢/١٥).

قال الرافعي<sup>(١)</sup>: « وقد يقتضي الاشتقاق وقوع الاسم على الانتقال من الحيض إلى الطهر، [كوقوعه على الانتقال من الطهر إلى الحيض] ».

قال المتولي<sup>(٢)</sup>: الانتقال من الحيض إلى الطهر<sup>(٣)</sup> لا يدل على براءة الرحم ، فإنها قد تحبل من الوطء في زمان الحيض ثم ينقطع فيه ، والانتقال من الطهر إلى الحيض يدل على البراءة ؛ لأن الغالب أن الحامل لا ترى الدم، فاعتبر الشرع هذا الانتقال، ولم يعتبر ذلك الانتقال إذا عرفت ذلك<sup>(٤)</sup>.

فإذا طلق من لم تحض أصلاً، فإن قلنا: الطهر الانتقال، حسب طهرها قرأاً ، وإن قلنا: الطهر هو المحتوش بدمين، فلا<sup>(٥)</sup>.

(١) العزيز شرح الوجيز (٤٢٧/٩) ، كفاية النبيه (٣٢/١٥) .

(٢) هو: عبد الرحمن بن مأمون المتولي، يكنى بأبي سعد، ولد بنيسابور، سنة: ست، وقيل: سبع وعشرين وأربع مئة، شيخ الشافعية، تفقه: على الفوراني، والقاضي الحسين، وأبي سهل الأبيوردي، وغيرهم، وهو أحد أصحاب الوجوه في المذهب، صنف «التتمة» الذي تتم به «الإبانة» لشيخه الفوراني ، ولم يكلمه، وله كتاباً في أصول الدين ، وكتاباً في الخلاف، ومختصراً في الفرائض، توفي سنة: ثمان وسبعين وأربع مئة .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٤٧/١ - ٢٤٨)، شذرات الذهب (٣٥٨/٣) .

(٣) سقط في (ب) .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٢٧/٩)، كفاية النبيه (٣٢/١٥) .

(٥) انظر : الرافعي المرجع نفسه (٤٢٨/٩)، روضة الطالبين (٣٦٧/٨) .

قال الرافعي<sup>(١)</sup> : واعلم أن قولهم: القراء<sup>(٢)</sup> هو المحتوش أو الانتقال، ليس مرادهم الطهر بتمامه؛ لأنه لا خلاف أن بقية الطهر تُحسب قرءاً ، وإنما مرادهم هل يعتبر من الطهر المحتوش شيء أم يكفي الانتقال ؟

والمكتفون بالانتقال قالوا: الانتقال وحده قرء ، فإن وجد قبله شيء من الطهر ادخلوه في القراء ، ولهذا قالوا: لو قال للتي لم تحض: أنت طالق في كل قرء طلبة؛ طلقت في الحال؛ تفريعاً على هذا القول، ولم يُؤخروا الوقوع إلى الحيض للانتقال<sup>(\*)</sup> .

وقول المصنف: (مُحتَوَشٌ) هو بفتح الواو، وكذا رأيته بخطه .

قال: وَعِدَّةٌ مُسْتَحَاضَةٌ<sup>(٣)</sup>، بِأَقْرَائِهَا الْمَرْدُودَةِ إِلَيْهَا<sup>(٤)</sup> أي: من العادة أو الأقل أو الغالب إن كانت مبتدأة كما مر في الحيض<sup>(٥)</sup>، والأظهر<sup>(\*)</sup> رد المبتدأة إلى الأقل<sup>(٦)</sup>، وعلى القولين إذا مضت ثلاثة أشهر فقد انقضت عدتها؛ لاشتمال كل شهر على حيض وطهر غالباً، وشهرها ثلاثون يوماً، والحساب من أول رؤية الدم<sup>(٧)</sup> .

قال الرافعي<sup>(٨)</sup>: كذا أطلقوه ، ويمكن أن يُعتبر بالأهلة ، وقد أشار إليه مشيرون .

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٢٩/٩)، روضة الطالبين (٣٦٧/٨) .

(٢) في (أ) القروء .

(\*) (٣/ب/ب) .

(٣) المستحاضة: المرأة التي استمر بها الدم بعد أيام حيضها المعتادة . انظر: مختار الصحاح (٦٩)، مادة (حيض) .

(٤) حيضاً وطهراً، فترد معتادة لعادتها فيهما، وميزة لتمييزها كذلك، ومبتدأة ليوم وليلة في الحيض، وتسع وعشرين في الطهر، فعدتها تسعون يوماً من ابتداء دمها إن كانت حرة . انظر : إعانة الطالبين (٤٠/٤) .

(٥) انظر: انظر: عمدة المحتاج (ب/٧٦) نسخة أم القرى

(\*) (٢٢٢/٢/أ) .

(٦) وكذلك هو الأظهر في «الروضة»، والأصح في «الشرح الكبير» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٢/٩)، روضة الطالبين (٣٦٩/٨) .

(٧) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال: وَمُتَحَيِّرَةٌ<sup>(١)</sup> بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ<sup>(٢)</sup>؛ لثلاثا تبقى معطلة طول عمرها، وليس كالاحتياط في العبادات فإن المشقة فيها لا تعظم عظم مشقة الانتظار إلى سن اليأس<sup>(٤)</sup>، ولأنها مرتابة قد دخلت في الآية { إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ }<sup>(٦)</sup>.

(١) وقد اتفق أصحاب الشافعية المتقدمون والمتأخرون على أن ناسية الوقت والعدد تسمى متحيرة، قال الدارمي والقاضي حسين وغيرهما: وتسمى أيضاً محيرة بكسر الياء؛ لأنها تحير الفقيه في أمرها، ولا يُطلق اسم المتحيرة إلا على من نسيت عادتها قدرًا ووقتًا ولا تمييز لها، وأما من نسيت عددًا لا وقتًا وعكسها فلا يسميها الأصحاب متحيرة، وسموها الغزالي متحيرة، والأول هو المعروف، ثم إن النسيان قد يحصل بغفلة أو إهمال أو علة متطاوله؛ لمرض ونحوه أو لجنون وغير ذلك، وإنما تكون الناسية متحيرة إذا لم تكن مميزة، فإن كانت مميزة فالذهب أنها ترد إلى التمييز.

أما حكم المتحيرة ففيها ثلاثة طرق:

أصحها وأشهرها والذي قطع الجمهور به: أن فيها قولين، أحدهما عند الأصحاب: أنها تؤمر بالاحتياط، والثاني: أنها كالمبتدأة؛ وهو نصه في باب العدد، والطريق الثاني: القطع بأنها كالمبتدأة؛ وبه قطع القاضي أبو حامد في جامعته، والثالث: تؤمر بالاحتياط قطعًا، وهو اختيار الدارمي وصاحب الحاوي وغيرهما. انظر: الحاوي الكبير (١٨٥/١١) وما بعدها، الرافعي المرجع نفسه (٤٣٢/٩-٤٣٣)، المجموع (٤٢٠/٢) وما بعدها.

(٢) حكى إمام الحرمين في الحيض، والغزالي في العدد، وغيرهما عن صاحب «التقريب» أنه حكى وجهًا أنه يلزمها القعود إلى اليأس ثم تعتد بثلاثة أشهر؛ لأنه الأحوط، قال الإمام: وهذا الوجه بعيد في المذهب والذي عليه جماهير الأصحاب الإكتفاء بثلاثة أشهر، وهذا هو الصحيح، وبه قطع الأصحاب في معظم الطرق، وحكى الدارمي عن كثير من الأصحاب أنها تعتد بثلاثة أشهر كما حكيناه عن الجمهور، ثم أنكر الدارمي على الأصحاب قولهم: تعتد بثلاثة أشهر، وغلطهم في ذلك، وبالغ في إبطال قولهم، وإيضاح الصواب عنده وذكر فيه نحو كراسة مشتملة على نفائس وأشار النووي في مجموعته إلى مقصوده باختصار. انظر: النووي المرجع نفسه (٤٢٣/٢) وما بعدها.

(٣) فإن بقي من الشهر الذي طلقت فيه أكثر من خمسة عشر يومًا عد قرءًا؛ لاشتغالها على طهر لا محالة، وتعتد بعده بهلالين، فإن بقي خمسة عشر يومًا فأقل لم تحسب تلك البقية؛ لاحتمال أنها حيض، فتبتدىء العدة من الهلال؛ لأن الأشهر ليست متأصلة في حق المتحيرة، وإنما حسب كل شهر في حقها قرءًا؛ لاشتغالها على حيض وطهر غالبًا كما مر، بخلاف من لم تحض والآيسة حيث يكملان المنكسر. مغني المحتاج (٣٨٥/٣-٣٨٦) وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٣/٩-٤٣٤).

(٤) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٤٣٣/٩).

(٥) ولأن الغالب أن المرأة تحيض وتطهر في كل شهر فحمل أمرها على ذلك. انظر: المجموع (٤٢٣/٢).

(٦) سورة الطلاق، آية رقم: ٤.

قال: وَقِيلَ: بَعْدَ الْيَأْسِ<sup>(١)</sup>؛ لأنها قبل سن اليأس متوقعة الحيض المستقيم<sup>(٢)(٣)</sup>.  
واعلم أن الدارمي<sup>(٤)</sup> قال: إذا علمت مقدار دورها فإنها تعتد بثلاثة من تلك الأدوار؛  
لاشتمالها على ثلاثة أطهار، وهو ظاهر<sup>(٥)</sup>.  
قال: ولو شكت في مقدارها، ولكن قالت: أعلم أنه لا يزيد مثلاً على سنة، جعلت السنة  
دورها<sup>(٦)(٧)</sup>، وقد ذكر المصنف<sup>(٨)</sup> في الحيض عن الدارمي طريقة طويلة في عدتها مشتملة  
على نفائس، غلط الجمهور في قولهم: أنها تعتد بثلاثة أشهر، ثم قال: - أعني المصنف -  
والعمل على ما قالوه<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) تنبيه: محل الخلاف المذكور في المتحيرة بالنسبة لتحريم نكاحها، أما الرجعة وحق السكنى فإلى ثلاثة أشهر فقط قطعاً. مغني المحتاج (٣/٣٨٦).
- (٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (٣) وقيل: بعد أربع سنين، وقيل: بعد تسعة أشهر، وهذا مفرع على وجوب الاحتياط عليها، وهو الصحيح. النجم الوهاج (٨/١٢٨-١٢٩).
- (٤) هو: محمد بن عبد الواحد بن محمد، أبو الفرج الدارمي، ولد في سنة: ثمان وخمسين وثلاث مئة، تفقه على: أبي الحسين الأردبيلي، وعلى الشيخ أبي حامد الإسفراييني، حدث عنه: الخطيب، وأبو علي الأهوازي، والكتاني، من مصنفاته: كتاب «الاستذكار» وهو مختصر، وصنف أيضاً كتاباً مطولاً مشتملاً على غرائب كثيرة سماه: «جامع الجوامع ومودع البدائع»، وله مصنف في المتحيرة نقل عنه النووي في الروضة في مواضع كثيرة، توفي سنة: ثمان وأربعين وأربع مئة، وقيل: سنة تسع وأربعين وأربع مئة.
- انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٨/٥٢) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شبة (١/٢٣٤-٢٣٥).
- (٥) الظاهر هو: القول أو الوجه الذي قوي دليله، وكان راجحاً على مقابله، وهو الرأي الغريب، إلا أن الظاهر أقل رجحاناً من الأظهر. مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧٤).
- (٦) وهو المعتمد. انظر: نهاية المحتاج (٧/١٣٠).
- (٧) قال الرملي الشهير بالشافعي الصغير: «وبما تقرر عُلم أن الأشهر ليست متأصلة في حق المتحيرة، ولكن يُحسب كل شهر في حقها قرناً بخلاف من لم تحض والآيسة حيث يكملان المنكسر». المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (٨) انظر: المجموع (٢/٤٢٣، ٤٢٦).
- (٩) أي: الجمهور من الاعتداد بثلاثة أشهر إلا أن يُعلم من عاداتها ما يقتضي زيادة أو نقصاناً. المرجع نفسه (٢/٤٢٦).
- وعليه العمل: صيغة ترجيح عند الرافي والنووي، فإذا تعارض الترجيح من حيث دليل المذهب والترجيح من حيث العمل، يسوغ العمل بما عليه العمل. انظر: سلم المتعلم المحتاج (٦٥٧).

قال: وَأُمُّ وَلَدٍ<sup>(١)</sup> وَمُكَاتِبَةٍ<sup>(٢)</sup> وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ بَقْرَائِنٌ؛ لَأَنَّ الْآيَةَ<sup>(٣)</sup> وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْمَطْلَقَاتِ فَقَدْ خَصَصْتُهَا السَّنَةُ صَحَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَمَرَ<sup>(٤)</sup>، وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٥)</sup> رَفَعَهُ عَنْهُ<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>،

- (١) أم ولد هي: الأمة التي ولدت من سيدها في ملكه . انظر: المغني (٤١١/١٠) .
- (٢) مكاتب لغة : مأخوذة من كتب الشيء يكتبه كتباً وكتاباً وكتابة وكتبه خطه، وأصلها من الكتب الجمع؛ لأنها تجمع نجومًا، وهي: الأمة التي اشترت نفسها من مال سيدها من المكاتب . انظر: المطلع على أبواب المقنع (٣١٦/١)، لسان العرب (٦٩٨/١)، مادة (كتب) .
- والكتابة أو المكاتب شرعاً : عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر . الإقناع للشريبي (٦٥١/٢)
- (٣) { وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } [البقرة : ٢٢٨] .
- (٤) وهو ما رواه نافع عنه موقوفاً أنه قال: « إذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، حرة كانت أو أمة ، وعدة الحرة ثلاث حيضٍ ، وعدة الأمة حيضتان » .
- أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب ما جاء في طلاق العبد (٥٧٤/٢) برقم (٥٠)، والشافعي عنه في «الأم»، كتاب العدد - باب طلاق المولى عليه والعبد (٢٥٧/٥) .
- والمواردي أخرجه من حديث عطية عنه مرفوعاً : « يطلِّق العبد تطليقتين، وتعتد الأمة حيضتين »، كما قاله ابن الملقن في البدر المنير (٩٩/٨)، وانظر: الحاوي الكبير ، كتاب العدد - باب في عدة الأمة، (٢٢٤/١١) .
- (٥) هو: الحافظ الكبير، محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، يُكنى بأبي عبد الله، مصنف: «السنن» و «التاريخ» و «التفسير»، ولد سنة: تسع ومئتين، وسمع من: علي الطنافسي، وجبارة بن المغلس، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وغيرهم، وحدث عنه: محمد الأهمري، وعلي بن إبراهيم القطان، وسليمان بن يزيد الفامي، وغيرهم، توفي في سنة: ثلاث وسبعين ومئتين، وقيل: سنة خمس ، والأول أصح .
- انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٧٧/١٣) وما بعدها، تقريب التهذيب (٥١٤) .
- (٦) بلفظ آخر في سننه، كتاب الطلاق - باب في طلاق الأمة وعدتها (٦٧٢/١)، برقم (٢٠٧٩) .
- (٧) كما رواه الدارقطني في «سننه»، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء (٣٨/٤)، برقم (١٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الرجعة - باب ما جاء في عدد طلاق العبد، (٣٦٩/٧)، برقم (١٤٩٤٣) من طريق عمر بن شبيب المسلي عن عبد الله بن عيسى عن عطية عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «طلاق الأمة اثنتان، وعدتها حيضتان » .
- قال الدارقطني في المرجع نفسه (٣٩/٤): « منكر غير ثابت من وجهين أحدهما: أن عطية ضعيف، وسالم ونافع أثبت منه، وأصح رواية، والوجه الآخر: أن عمرو بن شبيب ضعيف الحديث، لا يحتج بروايته » .
- وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩٩/٨): « وهو حديث ضعيف أيضاً؛ بسبب عُمر بن شبيب الكوفي الواهي، وعطية العوفي الواهي أيضاً، المذكورين في إسناده » .
- وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٦٩/٧) : تفرد به عمر بن شبيب المسلي هكذا مرفوعاً، وكان ضعيفاً، والصحيح ما رواه سالم ونافع عن ابن عمر موقوفاً أنه قال: « إذا طلق العبد امرأته اثنتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، حرة كانت أو أمة ، وعدة الحرة ثلاث حيضات، وعدة الأمة حيضتان » .



ورواه د (١)(٢) ت (٣)(٤)(٥)، والدارقطني (٦) (٧) من حديث عائشة مرفوعاً<sup>(٨)</sup> وضعفه<sup>(٩)</sup>.

(١) اختصاراً لأبي داود وهو: الإمام، شيخ السنة، سليمان بن الأشعث بن شداد، وقيل: سليمان بن الأشعث بن بشر بن شداد، وقيل: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد، الأزدي، السجستاني، ولد في سنة: اثنتين ومئتين، سمع من: مسلم بن إبراهيم، وعبد الله بن رجاء، وأبي الوليد الطيالسي، وغيرهم، حدث عنه: الترمذي، والنسائي، وإبراهيم بن حمدان، وأحمد الخلال، وغيرهم، صنف التصانيف المشهورة ومنها: «السنن» و «المراسيل»، توفي في سنة: خمس وسبعين ومئتين .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣) وما بعدها، شذرات الذهب (١٦٧/٢ - ١٦٨) .

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطلاق - باب في سنة طلاق العبد (٢٥٧/٢)، برقم (٢١٨٩) .

(٣) اختصاراً للترمذي وهو: الإمام الحافظ، محمد بن عيسى بن سورة الضحاك، أبو عيسى الترمذي، ولد في حدود سنة: عشر ومئتين، حدث عن: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وإسماعيل بن موسى الفزاري، وغيرهم، حدث عنه: أبو بكر السمرقندي، وأبو حامد المروزي، وأحمد المقرئ، وغيرهم، صنف كتاب: «الجامع» و «العلل»، توفي في سنة: تسع وسبعين ومئتين .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣) وما بعدها، شذرات الذهب (١٧٤/٢ - ١٧٥) .

(٤) أخرجه الترمذي في «سننه»، كتاب الطلاق - باب أن طلاق الأمة تطليقتان (٤٨٨/٣)، برقم (١١٨٢) .

(٥) أيضاً أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الطلاق - باب في طلاق الأمة وعدتها (٦٧٢/١)، برقم (٢٠٨٠) .

(٦) هو: الإمام الحافظ الكبير، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، أبو الحسن، ولد في سنة: ست وثلاث مئة، وسمع من: أبي القاسم البغوي، والحسن بن علي العدوي البصري، ويوسف بن يعقوب النيسابوري، وغيرهم، حدث عنه: الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني، والفقير أبو حامد الإسفراييني، صنف التصانيف المفيدة ومنها: كتاب «السنن» و «العلل»، توفي في سنة: خمس وثمانين وثلاث مئة . انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٦١/١ - ١٦٢)، شذرات الذهب (١١٦/٣) .

(٧) في سننه، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره (٣٩/٤)، برقم (١١٣)، من طريق مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً، بلفظ: «طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان»، ولفظ الترمذي: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان» .

(٨) والحديث المرفوع هو: ما أضيف إلى النبي خاصة من قول أو فعل أو تقرير، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، بسقوط الصحابي منه أو غيره، فالمتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوعاً، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل، والمسند متصل مرفوع . قواعد التحديث (١٢٣) . أما الحديث الموقوف هو: عند الإطلاق ما روي عن الصحابي من قوله، أو فعله، أو نحو ذلك، متصلاً كان، أو منقطعاً كالمرفوع، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً، مثل: وقفه معمر على همام، ووقفه مالك على نافع، وبعض الفقهاء يسمي الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وأما أهل الحديث فيطلقون الأثر عليهما . المنهل الروي لابن جماعة (٤٠) .

(٩) قال أبو داود في «سننه» (٢٥٧/٢): «وهو حديث مجهول» .

وقال الترمذي في «سننه» (٤٨٨/٣): «حديث عائشة حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن

قال الماوردي: وحديث ابن عمر أثبت ؛ لأن في الثاني مظاهر بن أسلم<sup>(١)</sup>، وفيه التواء<sup>(٢)</sup>(٣).

قلت<sup>(٤)</sup>: هو متروك الحديث<sup>(٥)</sup> عند الجمهور، وليس حديث ابن عمر أثبت ؛ لأن فيه عطية

أسلم، ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث، والعمل على هذا عند أهل العلم، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٢٦/٧): «هذا حديث تفرد به مظاهر بن أسلم، وهو رجل مجهول يُعرف بهذا الحديث، والصحيح عن القاسم بن محمد أنه سئل عن عدة الأمة فقال: الناس يقولون حيضتان» .

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٢٧٠/١): «ولكن مظاهر هذا ضعيف بالكلية» .

وقال القرطبي في «تفسيره» (١١٨/٣): «مظاهر بن أسلم انفرد بهذا الحديث وهو ضعيف» .

وقال ابن العربي في «أحكام القرآن» (٢٦١/١): «ضعيف» .

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (١٠١/٨): «قال العقيلي: هذا حديث لا يُحفظ إلا عن مظاهر، وقال أبو عاصم النبيل: ليس بالبصرة حديث أنكر من هذا، وكذا قال أبو حاتم الرازي، وقال عبد الحق: ذكر عن ابن القاسم أنه قيل له: أبلغك من هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء، قال: لا، ونقله البيهقي في «سننه» أيضاً، وقال المزني في «أطرافه»: رفعه غير محفوظ» .

أما الحاكم في «مستدركه» (٢٢٣/٢) قال: «مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة، لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح فإذا الحديث صحيح ولم يُخرجاه» .

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (١٠١/٨-١٠٢): «عجيب منه ! فقد ضعفه أبو حاتم ، وقال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء مع أنه لا يُعرف، ووهَمَ ابن الجوزي في «تحقيقه» فعزاه إلى يحيى بن سعيد فاجتنبه ، وقال فيه الرازي: منكر الحديث، فأما ابن حبان فذكره في «الثقات» من أتباع التابعين» .

(١) هو: مظاهر بن أسلم، ويقال: بن محمد بن أسلم المخزومي المدني، روى عن: القاسم بن محمد، وسعيد المقبري، وعنه: ابن جريح، وسليمان بن موسى، والثوري، وسعيد بن سنان، وأبو عاصم النبيل .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٩٦/٢٨ - ٩٧)، تهذيب التهذيب (١٦٦/١٠) .

(٢) ولأنه إجماع الصحابة . انظر: الحاوي الكبير (٢٢٤/١١) .

(٣) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩٩/٨): «والآخر قد قيل: إنه منقطع، ومن العجب أن الغزالي في «بسيطه» تبعاً للإمام قال: وقد صحَّ أن رسول الله قال: "تعتد الأمةُ بحيضتين"» .

(٤) أي: ابن الملقن، و(قلت): مصطلح من مصطلحات الشافعية يستعمل لما هو خاص بالقائل . انظر: سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (٦٥٦) .

(٥) والحديث المتروك هو: ما يرويه متهم بالكذب، ولا يعرف إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، أو معروفاً بالكذب في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو الغفلة . قواعد التحديث (١٣١) .

العوفي<sup>(١)</sup> وهو واه؛ ولأن الأمة على النصف من الحرية في الحد<sup>(٢)</sup>، والقسم<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> فكذلك هنا، إلا أنه لا يمكن أن يُجعل قرءاً ونصفاً، فكُمل النصف قرءاً، كما كملنا طلاق العبد كذلك<sup>(٥)</sup>، وما ذكرناه من القياس<sup>(٦)</sup> يعضد قول ابن<sup>(٧)</sup> عمر فيكفي حجة ويطرح الباقي.

(١) هو: عطية بن سعد العوفي الكوفي، أبو الحسن، تابعي شهير، روى عن: ابن عباس، وأبي سعيد، وابن عمر، وروى عنه: مسعر، وحجاج بن أرطاة، والأعمش، وابنه الحسن، وطائفة، قال الذهبي: مجمع على ضعفه، توفي سنة: إحدى عشرة ومئة. انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١٠٠/٥-١٠١)، المغني في الضعفاء (٤٣٦/٢)، تهذيب التهذيب (٢٠١/٧) وما بعدها، شذرات الذهب (١٤٤/١).

(٢) راجع المسألة في كتاب الحدود من المهذب (٢٦٧/٢).  
والحد لغة: المنع، وجمعها حدود. انظر: مختار الصحاح (٥٣)، مادة (حدد).  
وشرعاً: عقوبة مقدرة وجبت زجراً عن ارتكاب ما يوجبه. الإقناع للشريبي (٥٢٠/٢)، وانظر: مغني المحتاج (١٥٥/٤).

(٣) راجع المسألة في كتاب القسم من مغني المحتاج (٢٥٥/٣)، حاشية قليوبي (٣٠٤/٣).  
والقسم لغة: بفتح القاف وسكون السين: مصدر قَسَمْتُ قَسْماً، وبكسر القاف وفتح السين: الحظ والنصيب. انظر: تهذيب اللغة (٣١٩/٨).

وشرعاً: العدل بين الزوجات. السراج الوهاج (٣٩٨).  
(٤) في (ب) كتبت (في القسم والحد).  
(٥) انظر: كفاية النبيه (٤٦/١٥).

(٦) القياس لغة هو: التقدير، والمقياس: المقدار، يقال: قايست بين شيئين: إذا قادت بينهما. انظر: لسان العرب (١٨٧/٦)، مادة (قيس).

واصطلاحاً هو: رد الفرع إلى الأصل بعلّة تجمعهما في الحكم، وعرفه الشافعي في كتابه «الرسالة» بأنه بمعنى الاجتهاد.

وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس دلالة، وقياس شبه. فقياس العلة: ما كانت العلة فيه موجبة للحكم. وقياس الدلالة هو: الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر، وهو أن تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم.

وقياس الشبه هو: الفرع المتردد بين أصليين ولا يصار إليه مع إمكان ما قبله. انظر: الرسالة (٤٧٧)، الورقات (٢٦).

(٧) في (ب) بن، والصحيح ما أثبت.

قال: وَإِنْ عَتَقْتُ<sup>(١)</sup> فِي عِدَّةِ رَجْعَةٍ<sup>(٢)</sup>، كَمَلْتُ عِدَّةَ حُرَّةٍ فِي الْأَظْهَرِ، أي: وهو الجديد، وأحد قولي القديم، كما صرح به في «المحرر»<sup>(٣)</sup> أيضاً، [ومقابله: أنها تتم عدة أمة<sup>(٤)</sup>، أو بَيِّنُونَةَ فَأَمَّةٍ فِي الْأَظْهَرِ، أي: وهو الجديد، وأحد قولي القديم، كما صرح به في «المحرر»<sup>(٥)</sup> أيضاً]<sup>(٦)</sup>، ومقابله: أنها تتم عدة الحرائر.

وقد تحصل من مجموعها ثلاثة أقوال كما صرح بها في «الشرح»<sup>(٧)</sup> و «الروضة»<sup>(٨)</sup>: أحدها<sup>(٩)</sup>: أنها تتم عدة حرة؛ لأن ما اختلفت<sup>(١٠)</sup> به العدة المعتبر فيها الانتهاء دون الابتداء كالشهور والأقراء، ولأن الاحتياط للعدة أولى من الاحتياط للمعتدة كالمستريية. والثاني: أنها تعتد عدة الإمام<sup>(١١)</sup>؛ لأن الاستبراء في الرق لا يتغير بحدوث العتق كأم الولد فكذلك [هنا]<sup>(١٢)</sup>؛ ولأن ما يتبع بعض المعتبر فيه حال الوجوب بدليل الحدود<sup>(١٣)</sup>.

(١) العتق لغة: خلاف الرق وهو الحرية، يقال: عتقت الفرس: إذا سبقت الخيل فنجت، ويقال: هذا فرخ قطاة عاتق: إذا كان قد استقل وطار. تهذيب اللغة (١٤٢/١)، لسان العرب (٢٣٤/١٠)، مادة (عتق).

وشرعاً: إزالة الرق عن آدمي. مغني المحتاج (٤٩١/٤).

(٢) الرجعة: بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح، مأخوذة من رجع يرجع رجعاً ورجوعاً، فهي لغة: المرأة أي: الرجوع. انظر: لسان العرب (١١٤/٨)، مادة (رجع).

وشرعاً: رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص. مغني المحتاج (٣٣٥/٣).

(٣) انظر: الرافعي (٣٦١).

(٤) نظراً لوقت الوجوب. النجم الوهاج (١٢٩/٨).

(٥) انظر: الرافعي (٣٦١).

(٦) سقط في (ب).

(٧) أي: العزيز شرح الوجيز. انظر: (٤٣٠/٩).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٣٦٨/٨).

وإذا قال فقهاء الشافعية كذا في «الروضة»: فهذا دلالة على عدم تأكدهم من نسبة القول إلى الروضة أو زوائدها

أي: ما زيد فيها على العزيز شرح الوجيز. انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٤٩).

(٩) وهو اختيار المزي، والأصح عند المحاملي وصاحب «المهذب» وغيرهما. انظر: المختصر (٢٩١)، المهذب

(١٤٥/٢)، العزيز شرح الوجيز (٤٣٠/٩)، كفاية النبيه (٤٧/١٥).

(١٠) في (ب) ما اختلف، والصحيح ما أثبت.

(١١) وبه قال مالك. انظر: المدونة الكبرى (٤٣٥/٥)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (١٧١/٦).

(١٢) سقط في (أ).

(١٣) انظر: كفاية النبيه (٤٧/١٥ - ٤٨).

وأصحها<sup>(١)</sup>: أنها تتم عدة حرة في الطلاق الرجعي، وعدة أمة في الطلاق البائن؛ لأن البائن<sup>(\*)</sup> كالأجنبية؛ لقطع الميراث، وسقوط النفقة، والرجعية كالزوجة<sup>(٢)</sup>؛ لاستحقاق التوارث، ووجوب النفقة، فافتراقا في العدة؛ لافتراقهما في الزوجية، ولأن الرجعية لما انتقلت من عدة الطلاق إلى عدة<sup>(\*)</sup> الوفاة، ولم تنتقل إليها البائن، وجب أن تنتقل الرجعية من عدة الإماء إلى عدة الحرائر، ولا تنتقل إليها البائن.

قال: وَحُرَّةٌ لَمْ تَحْضْ أَوْ يَنْسَتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، أي: هالالية؛ لقوله تعالى: {وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ} <sup>(٣)</sup>، ومعنى قوله [تعالى] <sup>(٤)</sup>: {إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ} <sup>(٥)</sup>، أي: لم تعرفوا ما تعتد به التي أيسست من ذوات [الأقراء] <sup>(٦)</sup>(٧). قال في «الدقائق» <sup>(٨)</sup>: وقولي لم تحض: تدخل فيه الصغيرة، والكبيرة التي لم تحض، ولم تبلغ سن اليأس كبنت ثلاثين سنة، وعدتها بالأشهر بلا خلاف <sup>(٩)</sup>.

(١) وهو الأصح عند القاضي الحسين والبعثي وجماعة، وبه قال أبو حنيفة وأحمد. انظر: مختصر الخرقى (١١٠)، التهذيب (٢٤٩/٦)، بدائع الصنائع (٢٠١/٣)، المغني (٨٨/٨)، كفاية النبيه (٤٨/١٥)، الفروع (٤١٤/٥)، شرح الزركشي (٥٣٤/٢)، الدر المختار (٥١٤/٣).

وقد وضع ما يُشير إليهما فوق كلمة (أصحها) في (أ/٢٢٢ب) فرمز لأبي حنيفة بـ (ح) وأحمد بـ (أ).  
(\*) [٤/أ/ب].

(٢) في (ب) كالزوجة.

(٣) سورة الطلاق، آية رقم: ٤.

(\*) [٢٢٢ب/أ].

(٤) زيادة في (ب).

(٥) سورة الطلاق، آية رقم: ٤.

(٦) سقط في (أ).

(٧) انظر: كفاية النبيه (٣٨/١٥).

(٨) الإمام النووي في دقائق المنهاج. انظر: (٧١ - ٧٢).

(٩) بلا خلاف: من الألفاظ الدالالة على ترجيح الرأي باتفاق أهل المذهب، وجزمهم أنه لا يوجد مخالف بينهم لهذا الاتفاق. انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧٥).

قال<sup>(١)</sup>: وقد أهملها «المحرر» وكثيرون، ففي عبارة الكتاب<sup>(٢)</sup> ثلاث فوائد: موافقة القرآن، والاختصار، وبيان مسألة مهمة .

وعن أحمد<sup>(٣)</sup> رواية: أن التي بلغت سن الحيض تتربص تسعة أشهر هي غالب مدة الحمل؛ لتظهر براءة الرحم ثم تعد بثلاثة أشهر .

قال: فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ فَبَعْدَهُ هَلَالَانِ وَتُكْمَلُ الْمُنْكَسِرُ، أي: وهو الأول ثلاثين، أي: سواء كان ذلك الشهر كاملاً أو ناقصاً<sup>(٤)</sup>، وقال ابن بنت الشافعي<sup>(٥)</sup>: إذا انكسر شهر انكسر الجميع ؛ لأن المنكسر يتم ما يليه فينكسر أيضاً، والصحيح<sup>(٦)</sup> الأول<sup>(٧)</sup>، وعن أبي حنيفة<sup>(٨)</sup>: أن الشهرين بعد المنكسر يعتبران بالهلال، وتندارك من الرابع قدر ما فات من

(١) أي: النووي في دقائق المنهاج ص (٧٢) .

(٢) أي: المنهاج .

(٣) والرواية الثانية: تعد بثلاثة أشهر، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي . انظر: الكافي لابن عبد البر (٢٩٣)، المغني (٨٧/٨)، العزيز شرح الوجيز (٤٣٥/٩)، البحر الرائق (٤١١/٤) .

(٤) انظر: النجم الوهاج (١٣١/٨)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣٩١/٣) .

(٥) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن العاص، أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو بكر، المعروف بابن بنت الشافعي وابن عمه، تفقه بأبيه وروى الكثير عنه وعن الشافعي، توفي في سنة : خمس وتسعين ومئتين . انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٧٥/١) .

(٦) الصحيح: مصطلح يستعمل للترجيح بين وجوه الأصحاب، ويستعمل حين يكون المقابل وجهاً ضعيفاً أو واهياً، وذلك لضعف مدركه . انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧٢) .

قال النووي في «التحقيق» ص (٢٩): «وحيث أقول: الأصح أو الصحيح أو الصواب فمن وجهين ، فإن قوي الخلاف قلت: الأصح، وإن ضعف وتماسك قلت: الصحيح، وإن وهي قلت : الصواب » فالصحيح مقابله الضعيف الفاسد، والصواب مقابله وجهاً واهياً، أي: شديد الضعف .

وقال أحمد العلوي: «والصحيح: ما صح أصلاً وجامعاً، أو واحداً منهما كذلك من الوجهين، ومقابله الفاسد» . الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (٦٧٦) وهو ملحق بكتاب المنهاج (ط. دار المنهاج) .

(٧) وهو الظاهر في «الشرح الكبير» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٦/٩)، روضة الطالبين (٣٧٠/٨) .

(٨) وهو الأثبت عن أبي حنيفة، وعنه مثل ما عن ابن بنت الشافعي كما في «الشرح الكبير»، إلا أنه بعد الرجوع لكتب المذهب الحنفي تبين أن هذا القول هو قول محمد بن الحسن، أما مذهب أبي حنيفة كمثل ما قاله ابن بنت الشافعي وهو: أنها تعتبر بالأيام، فتعد بتسعين يوماً، وقد صرح بهذا الخطيب الشربيني، ولأبي يوسف روايتان: الأولى: مثل قول أبي حنيفة، والثانية: مثل قول محمد، وهو قوله الأخير ، والله أعلم . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٦/٩)، تحفة الفقهاء (٢٤٦/٢ - ٢٤٧)، البحر الرائق (١٤٤/٤)، مغني المحتاج (٣٨٦/٣) .

المنكسر .

قال: فَإِنْ حَاضَتْ فِيهَا، وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ، أي: في أثناء الشهور، وجبت الأقراء<sup>(١)</sup>؛ لأنها قدرت على الأصل قبل الفراغ من البدل، فانتقلت إليه، كالمتميم إذا وجد الماء [في]<sup>(٢)</sup> خلال التيمم<sup>(٣)</sup>، ولأن الله تعالى جعل لها الاعتداد بالأشهر إذا كانت من اللائي لم يحضن، ولم تكن كذلك في جميع الأشهر فلم تنقض عدتها بالأشهر، وذلك إجماع<sup>(٤)</sup>، قاله ابن الصباغ<sup>(٥)(٦)</sup>.

(١) انظر: المذهب (١٤٤/٢)، العزيز شرح الوجيز (٤٣٦/٩)، روضة الطالبين (٣٧٠/٨-٣٧١)، شرح المنهج (٤٤٥/٤).

(٢) زيادة في (أ) .

(٣) راجع المسألة في باب التيمم من كتاب «الحاوي الكبير» (٢٥١/١-٢٥٢) .

والتيمم لغة: القصد . انظر: مختار الصحاح (٣١٠)، مادة (يتم) .

وشرعاً: إيصال التراب إلى الوجه واليدين، بدلاً عن الوضوء والغسل، أو عضو منهما، بشرائط مخصوصة . مغني المحتاج (٨٧/١) .

(٤) أي عند جميع المذاهب الفقهية الأربعة: المذهب الحنفي، والمذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي . انظر: الإجماع لابن المنذر (٨٧)، الكافي لابن عبد البر (٢٩٣)، بدائع الصنائع (٢٠٠/٣)، الكافي في فقه ابن حنبل (٣٠٧/٣)، ملتقى الأبحر (١٤٦)، مغني المحتاج (٣٨٦/٣)، الفواكه الدواني (٥٨/٢)، مطالب أولي النهى (٥٦٦/٥-٥٦٧)، إعانة الطالبين (٤١/٤) .

(٥) هو: الإمام العلامة، شيخ الشافعية، عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، أبو نصر، المعروف بابن الصباغ، ولد سنة: أربع مئة، أخذ عن: القاضي أبي الطيب الطبري، سمع من: محمد بن الحسين القطان، وأبي علي بن شاذان، حدث عنه: ولده أبو القاسم علي، وأبو نصر الغازي، وغيرهم، صنف كتاب «الشامل» وكتاب «الكامل» وغيرهما، توفي في سنة: سبع وسبعين وأربع مئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٦٤/١٨-٤٦٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٢٥١/١-٢٥٢) .

(٦) كفاية النبیه (٤٤/١٥) .

فرع<sup>(١)</sup>: هل يحسب ما مضى قرءاً<sup>(٢)</sup> [في حق الصغيرة]<sup>(٣)</sup> ؟  
فيه وجهان<sup>(٤)</sup>:

أقربهما<sup>(٥)</sup> إلى النص<sup>(٦)</sup>: المنع ، كذا قاله الرافعي<sup>(٧)</sup> في «الشرح»<sup>(٨)</sup>، والمصنف في «الروضة»<sup>(٩)</sup>، وصرح بتصحيحه في «تصحيح التنبيه»<sup>(١٠)</sup> ، مستدرکاً على تصحيح

- 
- (١) الفرع لغة: ما يبنى على غيره . انظر: المعجم الوسيط (٦٨٤/٢) .  
واصطلاحاً: اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالباً . سلم المتعلم المحتاج (٦٥٩) .
- (٢) في (أ) قروء ، والصحيح ما أثبت ؛ لمناسبته للسياق وتبعاً لما في «الشرح الكبير» و «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٦/٩)، روضة الطالبين (٣٦٩/٨) .
- (٣) زيادة في (ب) .
- (٤) الوجهان: يستفاد منه: الخلافية، وانحصارها في وجهين، وكون الخلاف للأصحاب، وكون مقابل الضعيف منهما (الأصح) أو (الصحيح) . سلم المتعلم المحتاج (٦٤٦) .
- (٥) الأقرب: مصطلح من مصطلحات الشافعية، يطلق على الوجه الذي يكون أقرب إلى نص الشافعي بالقياس إلى غيره، وأطلقه الرافعي على القول أو الوجه الذي يكون أقرب إلى نص الإمام . انظر: مصطلحات المذهب عند الشافعية (٢٢) ، القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي (١٣٦) .
- (٦) انظر: الأم (٢١٤/٥) .
- والنص: هذا اللفظ من اصطلاحات الإمام النووي في «المنهاج»، فهو يخص كلام الشافعي بقوله النص، زيادة في رفع القدر بتنصيب الإمام عليه، فيكون في مقابله غالباً إما وجه ضعيف أو قول مخرج . مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٥٠) .
- قال النووي في «منهاج الطالبين» ص (٢): «وحيث أقول: النص فهو نص الشافعي رحمه الله، ويكون هناك وجه ضعيف أو قول مخرج» .
- (٧) كذا قاله فلان: صيغة من صيغ التبري عند الشافعية، فإذا دُيِّلَت بما العبارة ؛ فإنها تدل على أن هذا القول ليس قولهم، بل يتبرعون منه، خاصة إذا لم يُحكم عليه من حيث الترجيح أو التضعيف، وإن كان البعض يقول: ليس في هذه الصيغة أو غيرها من صيغ التبري ما يدل على الضعف، بل هم ينسبون القول إلى قائله . انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧٧) .
- (٨) وإليه ذهب أبو سعيد الاصطخري وأبو إسحاق، كما أن ذات الأقرء إذا يئست قبل تمام الأقرء تعتد بثلاثة أشهر، ولا يُحسب ما مضى شهراً، والثاني : نعم ؛ لأنه طهر يعقبه حيض، وهذا قول ابن سريج . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٦/٩ - ٤٣٧)، كفاية التنبيه (٤٤/١٥) .
- (٩) انظر: روضة الطالبين (٣٦٩/٨) .
- (١٠) أي: النووي . انظر: (٣٦٧/٣) .



الشيخ<sup>(١)</sup> الإحتساب .

قال: **وَأَمَّةٌ<sup>(٢)</sup> بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ<sup>(٣)</sup>**؛ لأن الأصل [فيما]<sup>(٤)</sup> يتبعض بالرق من الأعداد التنصيف، والشهر قابل للتنصيف، بخلاف الأقراء ، فصار كما أنها تعتد عن الوفاة بشهرين وخمس ليالٍ<sup>(٥)</sup>.

قال في « المحرر »<sup>(٦)</sup>: وهذا أولى<sup>(٧)</sup> الأقوال<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: أبو إسحاق الشيرازي في «التنبيه» . انظر: (٢٠٠) .

(٢) ومن فيها رق ولو مكاتبة لم تحض أو يئست . مغني المحتاج (٣/٣٨٦)

(٣) وبه قال أبو حنيفة . انظر: بدائع الصنائع (٣/١٩٨)، الهداية شرح بداية المبتدي (٢/٢٨٨) .

وقد وضع رمز يشير إليه فوق كلمة (أمة) في (ب/٤/ب)، فرمز له بـ (ح) .

(٤) في (أ) فيها ، والصحيح ما أثبت ؛ لمناسبته للسياق وتبعاً لما في «العزیز شرح الوجيز» . انظر: (٩/٤٣٧)

(٥) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، مغني المحتاج (٣/٣٨٦ - ٣٨٧) .

(٦) انظر : الرافعي (٣٦١) .

(٧) الأولى: هذا المصطلح أورده الرافعي في «المحرر» مع الطرق والأقوال، ولم يرد عند النووي، لكن لم أقف له على

تعريف علمي عند الفقهاء . انظر: القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي (١٣٩) .

(٨) الأقوال: هي كلام الإمام الشافعي، ويستفاد من هذا المصطلح ثلاث مسائل: الخلافية في المسألة، وكون الخلاف

أقوالاً للشافعي، أكثر من اثنين، وأرجحية أحدها بترجيح الأصحاب له أو بالنص، وقد تكون هذه الأقوال مما

قاله قبل استقراره في مصر، أي: قديمة، وقد تكون جديدة، أو أن يكون بعضها قديماً وبعضها جديداً . انظر:

سلم المتعلم المحتاج (٦٤٤)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٦٦) .

قال: وفي قول شهران ، أي: بدلاً عن قرئين ، كما كانت الأشهر الثلاثة في حق الحرة بدلاً عن ثلاثة أقراء ، وقد روي عن عمر أنه قال: (( تعتد الأمة بحيضتين فإن لم تحض فشهران أو شهر ونصف ))<sup>(١)</sup>، فمنهم من قال هو: شك من الراوي، ومنهم من قال هو: ترديد<sup>(٢)</sup> به [من]<sup>(٣)</sup> قول عمر، وهو ظاهر الراوية<sup>(٤)</sup>، قال الإمام<sup>(٥)</sup>: وهو شاهدٌ بين في أن ترديد<sup>(٦)</sup> به القول ليس بدعاً<sup>(٧)</sup>(\*) .

(١) رواه الشافعي في «الأم»، كتاب العدد - باب عدة الأمة، (٢١٧/٥)، وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان منه معاداً، (١٦٦٦/٢)، برقم (١٤٥٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب الطلاق - باب عدة الأمة، (٢٢١/٢)، برقم (١٢٨٧٢) وما بعده، والبيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب عدة الأمة، (٤٢٥/٧)، برقم (١٥٢٢٨) من طريق الشافعي بسندٍ صحيح متصل إليه ، ورواه من وجه آخر برقم (١٥٢٢٩)، كما رواه الشافعي من وجه آخر عن رجل من ثقيف أنه سمع عمر يقول: « لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً»، فقال له رجل: « فاجعلها شهراً ونصفاً، فسكت عمر » كما قاله الحافظ ابن حجر . انظر : تلخيص الحبير (٤٦٨/٣ ح ١٠٨٣) .

قال الألباني في «إرواء الغليل» (١٥٠/٧): «وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم» .

(٢) في (ب) تريد، والصحيح ما أثبت؛ لاستقامة الكلام به ومناسبته للسياق، وتبعاً لما في «نهاية المطلب» . انظر: (١٩٨/١٥) .

(٣) سقط في (ب) .

(٤) انظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (٤٧/١٥) .

(٥) الإمام: وحيث أُطلقَ «الإمام» في كتب الفقه الشافعي، فالمراد به: إمام الحرمين . انظر: الخزانة السنية من مشاهير الكتب الفقهية (١١٥) .

وهو: عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، ولد في: أول سنة تسع عشرة وأربع مئة، سمع من: أبيه، وأبي سعد النصروي، وأبي حسان محمد بن أحمد المزكي، وغيرهم، روى عنه: أبو عبدالله الفراوي، وزاهر الشحامى، وأحمد بن سهل المسجدي، وآخرون، ومن تصانيفه: «النهاية»، وكتاب «الأساليب في الخلاف» وكتاب «البرهان في أصول الفقه» وكتاب « غنية المسترشدين في الخلاف»، توفي في سنة: ثمان وسبعين وأربع مئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨ - ٤٦٩) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٢٥٥/١-٢٥٦)، شذرات الذهب (٣٥٨/٣) .

(٦) في (ب) تريد، والصحيح ما أثبت . انظر : نهاية المطلب (١٩٨/١٥) .

(٧) انظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(\*) [٤/ب/ب] .

قال: **وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثَةٍ؛** لقوله تعالى: { **فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ** }<sup>(١)</sup>؛ ولأنه أقل زمان يظهر فيه استبراء الرحم؛ فإن الولد يتخلق في ثمانين يوماً ثم يتبين الحمل بعد ذلك<sup>(٢)</sup>، وما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية، وصححه المحاملي<sup>(٣)</sup> وسليم<sup>(٤)</sup>(٥)، وعن أحمد ثلاث روايات كالأقوال<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة الطلاق، آية رقم: ٤ .

(٢) لقوله صلى الله عليه وسلم: « إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً، ثم علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك»، وهو متفق عليه .

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب القدر، (٢٤٣٣/٦)، برقم (٦٢٢١) .

ومسلم في «صحيحه»، كتاب القدر - باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، (٢٠٣٦/٤)، برقم (٢٦٤٣) .

(٣) هو : أحمد بن محمد الضبي، أبو الحسن المحاملي، ولد في سنة : ثمان وستين وثلاث مئة، تفقه على: الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وسمع من: علي البكائي وغيره، تتلمذ عليه: أبو بكر الخطيب وروى عنه، من مصنفاته: «المجموع» و «المقنع» و «اللباب»، وغير ذلك، توفي سنة: خمس عشرة وأربع مئة .  
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٤٠٣/١٧) وما بعدها ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١٧٤/١ - ١٧٥)، شذرات الذهب (٢٠٢/٣) .

(٤) هو: سليم بن أيوب، أبو الفتح الرازي، ولد في سنة: نيف وستين وثلاث مئة، حدث عن: محمد الجعفي، وأبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي، وأبي أحمد الفرضي، وأبي حامد الإسفراييني، وغيرهم، حدث عنه: أبو بكر الخطيب، وأبو محمد الكتاني، والفقيه نصر المقدسي، وآخرون، ومن تصانيفه: كتاب التفسير سماه : «ضياء القلوب»، وكتاب «المجرد» و كتاب «الفروع»، توفي سنة: سبع وأربعين وأربع مئة .  
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦٤٥/١٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢٢٥/١ - ٢٢٦)، شذرات الذهب (٢٧٥/٣ - ٢٧٦) .

(٥) واختاره الروياني، وقال القاضي الحسين: ربما يُخَرَّج من أحد قولي الشافعي في المستولدة إذا عتقت: أنها تعتد بثلاثة أشهر، وعلى ذلك جرى الإمام وصاحب «التهذيب» تصرُّحاً بالتخريج، وفيها قول آخر: أنها تعتد بشهر بدلاً عن قرء، وهو كقول الشهرين هاهنا، ولا مجال للشهر والنصف . انظر: نهاية المطلب (١٩٨/١٥)، التهذيب (٢٤٩/٦)، العزيز شرح الوجيز (٤٣٧/٩)، كفاية النبيه (٤٦/١٥) .

(٦) إحداهن: عدتها شهران ؛ لأن كل شهر مكان قرء ، وعدتها بالأقراء قرآن، فتكون عدتها بالشهور شهرين، والثانية عدتها : شهر ونصف ؛ لأن عدتها نصف عدة الحرة، وعدة الحرة ثلاثة أشهر، فنصفها شهر ونصف، وإنما كملنا الأقراء ؛ لتعذر تنصيفها، وتنصيف الأشهر ممكن، والثالثة أن عدتها : ثلاثة أشهر؛ لعموم الآية، ولأن اعتبار الشهور لمعرفة براءة الرحم، ولا يحصل بأقل من ثلاثة . الكافي في فقه ابن حنبل (٣٠٦/٣)، وانظر: المغني (٨٦/٨) .

قال: وَمَنْ انْقَطَعَ دُمُّهَا<sup>(١)</sup> لِعِلَّةٍ<sup>(٢)</sup>، كَرَضَاعٍ وَمَرَضٍ<sup>(٣)</sup>، [تَصْبِرُ]<sup>(٤)</sup> حَتَّى تَحِيضَ، أَي:

- (١) أي: دم حيضها من حرة أو غيرها . مغني المحتاج (٣/٣٨٧)، وانظر : نهاية الزين (٣٢٩) .
  - (٢) تُعرف عند الأطباء ، ومن أسباب التوقف الفجائي للدورة وانقطاع الحيض ما يلي:
  - ١ - عوامل نفسية وعصبية: حيث يعود سبب التوقف الفجائي للدورة وانقطاع الحيض، في أكثر من ٥٠% من الحالات إلى عوامل نفسية وعصبية واضطرابات عاطفية تحدث عند المرأة على أثر فشل غرامي، أو فقدان حبيب أو قريب، أو إحباط عائلي أو اجتماعي، أو طلاق يقع بين الأب والأم، أو غير ذلك ، وباختصار إن كل ما يمكن أن يسبب للفتاة أو للسيدة صدمة نفسية شديدة الوطأة يترك أثره على انتظام الدورة، وذلك بسبب وجود مركز خاص في المخ يتأثر بمنبهات خارجية شديدة لها طابع الصدمات النفسية، فيعطل انتظام الدورة ويوقفها بصورة مفاجئة .
  - ٢ - سوء التغذية: فإن سوء التغذية، واتباع نظام حمية شديد ( رجيم ) مع ما يُرافقه من قلة غذاء وضعف عام وفقر دم، له تأثير كبير على انتظام الدورة الشهرية لدى الفتاة، وكذلك الإفراط في الأكل والسمنة وزيادة الوزن تُعطل إفراز الغدد، وتؤدي إلى خلل في انتظام الدورة الشهرية .
  - ٣ - الحمل: فيجب أن لا ننسى أن من أسباب الانقطاع الفجائي للدورة الشهرية حدوث حمل عند الفتاة بالرغم من سلامة الغشاء والبكارة .
  - ٤ - الرضاعة الطبيعية: - كما صرح بها المصنف - حيث تعمل على منع إفراز الهرمونات الطبيعية المسؤولة عن حدوث الإباضة .
  - ٥ - استخدام بعض العقاقير مثل: الكورتيكوستيرويدات، والتي تؤدي إلى الإخلال بتوازن الهرمونات التي تتحكم في الحيض، مما يؤدي إلى انعدام الحيض، وهذا يمكن أن يعوق الخصوبة، وتؤدي الأدوية المحتوية على كورتيزون، والأدوية المضادة للاكتئاب، والأدوية المعالجة للسرطانات إلى توقف الحيض .
  - ٦ - النساء اللاتي يقتربن من سن اليأس من الحيض غالباً ما يحدث لهن غياب لبعض فترات الحيض .
  - ٧ - الاضطرابات الهرمونية مثل: نقص نشاط الغدة الدرقية، وأورام الغدة النخامية، ومتلازمة المبيض متعدد الأكياس، يمكن أيضاً أن تسبب غياب فترات الحيض، وكذلك ارتفاع هرمون الحليب .
  - ٨ - حبوب منع الحمل: حيث تتوقف الدورة عند بعض السيدات نتيجة تناول هذه الحبوب، وتبدأ الدورة في التزول مرة أخرى بعد إيقاف الحبوب من ٣ - ٦ أشهر .
  - ٩ - ممارسة الرياضة العنيفة أو التدريبات الرياضية القاسية .
- انظر: الجاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها، موسوعة المرأة الطبية لفاخوري، الموقع الإلكتروني صحتنا <http://www.sehetna.com/pages/SyncedjoLAM.aspx?ls=٥&m=٥٨>
- وطبيب دوت كوم: <http://www.tbceb.net/a-٧٥٨.htm>
- (٣) وإن لم يرج برؤه . الجاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها .
  - (٤) سقط في (أ) .
  - (٥) اتفاقاً . انظر: نهاية الزين (٣٢٩) .

تعتد بالأقراء ، أَوْ تَيَّاسٌ<sup>(١)</sup> فَبِالْأَشْهُرِ ، أي: ولا تبالي بطول مدة الانتظار<sup>(٢)(٣)</sup>.

قال: أَوْ لَا لِعِلَّةٍ<sup>(٤)</sup> فَكَذًا فِي الْجَدِيدِ<sup>(٥)</sup>، أي<sup>(\*)</sup>: أنها تصبر إلى أن تحيض فتعتد بالأقراء أو تبلغ سن اليأس فتعتد بالأشهر<sup>(٦)</sup>؛ لأن الله تعالى لم يجعل الاعتداد بالشهور إلا [لتي]<sup>(٧)</sup> لم تحض والآيسة، وهذه ليست بواحدة منهما، ولأنها مطلقة ترجو عود الدم فلم تعتد بالشهور قبل سن اليأس، كما لو انقطع لعارض معروف<sup>(٨)(٩)</sup>.

(١) أي: تصل إلى سن اليأس، وأقصاه: اثنان وستون سنة . مغني المحتاج (٣٨٧/٣) .

(٢) لما رواه البيهقي أن حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح، وهي ترضع ابنته، فمكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض، يمنعها الرضاع أن تحيض، ثم مرض حبان بعد أن طلقها سبعة أشهر أو ثمانية، فقليل له: إن امرأتك تريد أن ترث، فقال لأهله: احمّلوني إلى عثمان - رضي الله عنه - فحملوه إليه، فذكر له شأن امرأته، وعنده علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت - رضي الله عنهما - فقال لهما عثمان - رضي الله عنه - : ما تريان ؟ فقالا: نرى أنها ترثه إن ماتت، ويرثها إن ماتت، فإنها ليست من القواعد اللاتي قد يئسن من الحيض، وليست من الأوبار اللاتي لم يبلغن الحيض، ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير، فرجع حبان إلى أهله، فأخذ ابنته، فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان قبل أن تحيض الثالثة، فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثت . السنن الكبرى، كتاب العدد - باب عدة من تباعد حيضها، (٤١٩/٧)، برقم (١٥١٨٧) .

قال الشيخ أبو محمد - أي: والد إمام الحرمين - : وهو كالإجماع من الصحابة رضي الله عنهم . مغني المحتاج (٣٨٧/٣) .

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٧/٩-٤٣٨)، روضة الطالبين (٣٧١/٨) .

(٤) ففيها خلاف . نهاية الزين (٣٢٩) .

(٥) وهو القول المعتمد . الجاوي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(\*) [أ/٢٢٣] .

(٦) وبه قال أبو حنيفة . انظر: بدائع الصنائع (١٩٥/٣) .

و قد رُمز له بـ (ح) فوق كلمة (الجديد) في (أ/٢٢٣) و (ب/٥) .

(٧) في (ب) بالتي ، والصحيح ما أثبت . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٨/٩) .

(٨) انظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها ، كفاية النبيه (٣٩/١٥) .

(٩) لما رواه البيهقي عن علقمة بن قيس: « أنه طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين، ثم حاضت حيضة أو حيضتين، ثم ارتفع حيضها سبعة عشر شهراً أو ثمانية عشر شهراً، ثم ماتت، فجاء إلى ابن مسعود - رضي الله عنه - ، فسأله، فقال: حبس الله عليك ميراثها، فورثه منها » . السنن الكبرى، كتاب العدد - باب عدة من تباعد حيضها ، (٤١٩/٧)، برقم (١٥١٨٨) .

قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢٠٢/٧): «وهذا إسناد صحيح» ، وكذا قال ابن حجر . انظر: تلخيص

قال: **وَفِي الْقَدِيمِ<sup>(١)</sup> تَتَرَبَّصُ<sup>(٢)</sup> تِسْعَةَ أَشْهُرٍ<sup>(٣)</sup>**؛ لِيُعرف فراغ الرحم ، لأن الحمل لا يكون في البطن أكثر من ذلك غالباً، ثم تعتد [بثلاثة]<sup>(٤)</sup> أشهر<sup>(٥)</sup>(٦)، واستدل له الشافعي في القديم بأن أمير المؤمنين عمر قضى به بين المهاجرين والأنصار<sup>(٧)</sup>، ولم ينكر [عليه]<sup>(٨)</sup> أحد، فكيف يجوز لنا أن نخالفه؟!<sup>(٩)</sup>.

فائدة :

التربص: الانتظار، يقال: ربصت به ، وتربصت، أي: انتظرت<sup>(١٠)</sup>.

- 
- الحبير (٤٦٩/٣) ح (١٨٠٦) .
- (١) وهو مذهب مالك وأحمد . انظر: المغني (٩٠/٨)، حاشية العدوي (١٥٥/٢)، الشرح الكبير (٤٧٠/٢)، مطالب أولي النهى (٥٦٧/٥).
- وقد أشير إليهما فوق كلمة القديم في (ب/٥/أ) فرمز لملك بـ (م) و لأحمد (ح) .
- (٢) إذ هي غالب مدة الحمل . نهاية المحتاج (١٣٣/٧) .
- (٣) وهو الأظهر . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣٨/٩) .
- (٤) في (ب) ثلاثة .
- (٥) قال الرافعي في كتابه «العزيز شرح الوجيز» (٤٣٨/٩) : « وذلك لأن الانتظار إلى سن اليأس مما يشتد ضرره؛ أما في حق الزوجة: فلأنها تبقى محبوسة إلى سن اليأس، ولا يكاد يُرغب فيها بعد تلك الغاية، وبتقدير أن يرغب راغب، فلا يمكن تدارك ما فات، ولا يعود الشباب، وأما في حق الزوج: فلأنه يلزمه النفقة إن كانت رجعية، وكذلك السكنى » .
- (٦) وهذا موافق لقول الإمام مالك تصير سنة بيضاء، أي: خالية عن الدم؛ لأن ضم الثلاثة أشهر للتسعة، سنة كاملة. نهاية الزين (٣٢٩/١)، وانظر: حاشية الدسوقي (٤٧٠/٢) .
- (٧) « أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضة فإنها تنتظر تسعة أشهر، فإن بان بها حمل فذلك، وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر، ثم حلت » .
- رواه مالك في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب جامع عدة الطلاق، (٥٨٢/٢)، برقم (٧٠)، والشافعي عنه في «مسنده» - ومن كتاب العدد إلا ما كان معاداً، (١٦٦٣/٢) برقم (١٤٥٥)، السنن الكبرى، كتاب العدد - باب عدة من تباعد حيضها، (٤١٩/٧)، برقم (١٥١٨٩) .
- (٨) سقط في (أ) .
- (٩) انظر: كفاية النبيه (٤١/١٥)، نهاية المحتاج (١٣٣/٧) .
- (١٠) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٣١)، لسان العرب (٣٩/٧-٤٠)، مختار الصحاح (٩٧)، مادة (ربص) .

قال: **وَفِي قَوْلٍ<sup>(١)</sup> أَرْبَعَ سِنِينَ<sup>(٢)</sup> ثُمَّ تَعْتَدُ بِالشَّهْرِ** ؛ لأنه لو جاز الاقتصار على براءة الرحم في الظاهر، لجاز الاقتصار على حيضة واحدة ؛ لأنه يعلم بها براءة الرحم في الظاهر فوجب أن تعتبر أكثر مدة الحمل ؛ لتعلم براءة الرحم بيقين<sup>(٣)</sup> .

وفي قول رابع مخرج:<sup>(٤)</sup> أنها تتربص ستة أشهر<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه تظهر أمارات الحمل<sup>(٦)</sup> في هذه

(١) من القديم تتربص أكثر مدة الحمل . مغني المحتاج (٣/٣٨٧) .

(٢) لتعلم براءة الرحم بيقين . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) المذهب (٢/١٤٣)، كفاية النبيه (١٥/٤١-٤٢) .

(٤) من القديم على ما حكاه أبو الفرج السرخسي المعروف بالزاز . انظر: كفاية النبيه (١٥/٤٢) .

والقول المخرج: هو ما خرج أصحابه المجتهدون في المذهب، وكيفية التخريج: أن يُجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة منهما إلى الأخرى، فيحصل في كل صورة منهما قولان: منصوص ومخرج، المنصوص في هذه هو المخرج في تلك، والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه، فيقال: فيهما قولان بالنقل والتخريج . انظر: الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (٦٧٨-٦٧٩)، المذهب عند الشافعية (٤٠٤)، مصطلحات المذهب عند الشافعية (٢٦) .

(٥) أقل مدة الحمل . كفاية النبيه (١٥/٤٢) .

(٦) وهذا قديماً لكن مع تطور الطب في عصرنا بوجود اختبارات الحمل الحديثة، فإن هذه الاختبارات سريعة وحساسة جداً تعطي نتائجها بعد دقيقتين فقط، ويمكن من خلالها اكتشاف حدوث حمل في أسابيعه الأولى، والطبيب يعتمد في تشخيصه للحمل على أربعة أنواع من الأدلة :

١ - ملاحظات الحامل:

أ - انقطاع الطمث .

ب - القيء والغثيان .

ج - تكاثر البول .

د - تضخم الثديين وتلوّهما

إلى جانب ذلك، تظهر على الجسد علامات أخرى للحمل منها تلون الخط المتوسط الذي يصل السرة بالعانة بلون أسمر، واصطبغ الجبين .

هـ - التبدلات النفسية والعصبية (الوحام) .

و - حركات الجنين : وهي من علامات الحمل الأكيدة ولكنها تظهر متأخرة عن غيرها من الأعراض حيث تشعر الحامل بحركة الجنين في حوالي الشهر الخامس .

ز - انتفاخ البطن .

٢ - الفحص الطبي : عن طريق المس المهبل، أو عن طريق قياس مستوى الرحم من فوق البطن .

والطريقة الثانية التي يلجأ إليها الطبيب لتأكيد الحمل هي : سماع دقات قلب الجنين، إما بواسطة سماعة الإذن

المدة فإذا لم تظهر اعتدت بالأشهر، وقيل<sup>(١)</sup>: أنه رجع عما قاله في القديم صريحاً، وخرج عن أن يكون قولاً له<sup>(٢)</sup>.

قال: **فَعَلَى الْجَدِيدِ<sup>(٣)</sup> لَوْ حَاضَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ<sup>(٤)</sup> وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ<sup>(٥)</sup>**؛ لأن ما تراه حيض، ولا اعتداد بالأشهر مع الأقراء، ويحسب ما مضى قرءاً بلا خلاف<sup>(٦)(٧)(٨)</sup>.

الطبية العادية، أو باستعمال جهاز الكتروني يعمل على نظام (DOPPLER) وذلك يكون بدءاً من الأسبوع الثامن من الحمل.

٣- الفحص المخبري: وذلك بإرسال كمية من البول إلى المختبر؛ لإجراء التحاليل المخبرية اللازمة لاكتشاف الحمل، ويرتكز هذا الفحص على التأكد من وجود هرمون الحمل «الجوناډو تروفين» في بول الحامل أو دمها، ويظهر بكميات كبيرة حالما يحدث الحمل، وذلك من أجل تقوية الحمل والحفاظ عليه، ثم يطرحه جسم المرأة مع البول بعد تأدية مهمته، ويمكن أيضاً اختبار دم الحامل لوجود هرمون «الجوناډو تروفين» ولكنه أكثر تعقيداً وأعلى ثمناً، أيضاً صُنع عود الاختبار الذي يسمى Discover Clear Blue Test، وقد أمسى هذا الفحص يباع في الصيدليات على نطاق واسع؛ لأن النساء لا يمتلن الانتظار عدة أيام بعد انقطاع الطمث، ليرتفع معدل هرمونات الحمل في البول.

٤- التصوير الصوتي (Utrasound): حيث أحدث العلماء مؤخراً جهازاً حديثاً يمكن بفضل اكتشاف الحمل لدى المرأة بواسطة التصوير الصوتي في أسابيعه الأولى، ويعمل بطريقة التموجات أو الذبذبات ما فوق الصوتية، ويدعى هذا الجهاز سونوغراف أو إيكوغراف. انظر: طفلك من الحمل إلى الولادة لفاخوري (١٢) وما بعدها، موسوعة المرأة الطبية لفاخوري (١٠٨) وما بعدها.

(١) في «جمع الجوامع» للقاظمي الروياني وغيره، كذا أشار إليه الرافعي في كتابه العزيز شرح الوجيز (٤٣٩/٩).

(٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبیه (٤٢/١٥).

(٣) وهو التربص لسن اليأس. مغني المحتاج (٣٨٧/٣).

(٤) الثلاثة. نهاية المحتاج (١٣٣/٧).

(٥) للقدرة على الأصل قبل الفراغ من البذل. مغني المحتاج (٣٨٧/٣).

(٦) العزيز شرح الوجيز (٤٤٢/٩).

(٧) لأنه طهر محتوش بدمين. مغني المحتاج (٣٨٧/٣).

(٨) وعلى القديم: إذا حاضت في أثناء التربص أو الأشهر انتقلت إلى الأقراء، أو بعد ذلك فأوجه: أصحابها: الثالث:

إن كان بعد أن نكحت استمر النكاح، أو قبله انتقلت إلى الأقراء، فهو قريب من تفريع الجديد، غير أن

الخلافاً هنا وجوه. النجم الوهاج (١٣٣/٨).



قال: **أَوْ بَعْدَهَا<sup>(١)</sup> فَأَقْوَالٌ: أَظْهَرُهَا: إِنْ نُكِحَتْ<sup>(٢)</sup> [فَلَا]<sup>(٣)</sup> شَيْءٌ<sup>(٤)</sup>؛** لتعلق حق الزوج، وللشروع في المقصود ، وكالمتميم إذا رأى الماء بعد الشروع في الصلاة<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

قال: **وَاللَّ<sup>(٧)</sup> فَالْأَقْرَاءُ<sup>(٨)</sup>؛** لأنه تبين أنها ليست من اللائي يئسن، بخلاف الصغيرة إذا رأت الدم بعد الأشهر فإن رؤيته لا يمنع صدق القول بأنها لم تحض<sup>(٩)</sup>.  
قال في « المحرر »<sup>(١٠)</sup>: وهذا أشبه<sup>(١١)</sup> الأقوال بالترجيح، والقول الثاني: تنتقل إلى الأقراء مطلقاً ؛ لأنه بان أنها ليست آيسة ، بخلاف الصغيرة فإنها برؤية الحيض لا تخرج عن كونها وقت الاعتداد من اللائي لم يحضن،<sup>(١٢)</sup> والثالث: المنع مطلقاً؛ لانقضاء العدة طاهراً كما لو حاضت الصغيرة بعد الأشهر<sup>(١٣)</sup>.

(١) أي : الأشهر الثلاثة . نهاية المحتاج (١٣٣/٧) .

(٢) بضم أوله بخطه ، أي: من زوج غير صاحب العدة . مغني المحتاج (٣٨٧/٣) .

(٣) في (ب) بلا ، والصحيح ما أثبت . انظر : منهاج الطالبين (١١٥)

(٤) يجب عليها من الأقراء وصح النكاح . مغني المحتاج (٣٨٧/٣) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٣/٩) .

(٦) قال الحصني في «كفاية الأخيار» (٦١-٦٢) : « إذا رأى الماء في أثناء الصلاة، نظر؛ إن كانت الصلاة تغنيه عن القضاء كصلاة المسافر فظاهر المذهب ونص عليه الشافعي أنه لا تبطل صلاته ولا تيممه ؛ لأنه متميم دخل في الصلاة لا يعيدها ، فأشبه ما لو رآه بعد الفراغ منها، ولأن فيه إبطال عبادة مجزئة ، ولأنه بالشروع في الصلاة قد تلبس بالمقصود، ووجد أن الأصل بعد التلبس بمقصود البدل لا يبطل حكم البدل، كما لو شرع المكفر في الصيام ثم وجد الرقبة لا يلزمه إخراج الرقبة، وإن كانت الصلاة لا تغنيه عن القضاء كصلاة الحاضر بالتيمم بطلت على الصحيح؛ لأنها لا يعتد بها إذا تمت ويجب قضاؤها ، فلا حاجة إلى إتمامها وإعادة، وقيل: يتمها ويعيدها، والله أعلم »

(٧) بأن لم تنكح من غيره . مغني المحتاج (٣٨٧/٣) .

(٨) واجبة في عدتها . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٣/٩) .

(١٠) انظر: الرافعي (٣٦١) .

(١١) الأشبه: هو الحكم الأقوى شبهاً بالعلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، ويستعمل هذا اللفظ حينما يكون للمسألة حكمان قياسيان، تكون العلة في أحدهما أقوى شبهاً بالأصل . مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧٤) .

(١٢) وهذا القول اختاره البغوي . انظر: التهذيب (٢٤٢/٦) .

(١٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٣/٩)، مغني المحتاج (٣٨٧/٣) .

قال: وَالْمُعْتَبَرُ<sup>(١)</sup> يَأْسُ<sup>(٢)</sup> عَشِيرَتَهَا أَي: من الأبوين نص عليه في « الأم » ؛ لتقاربهن<sup>(\*)</sup> في الطبع والخلق والخلق ونزوع بعضهن إلى بعض، فإذا بلغت السن الذي ينقطع فيه حيضهن، ولم ترَ دماً فقد بلغت سن اليأس<sup>(٣)</sup>، ولم يجزم في « المحرر » بتصحيح هذا، بل قال: أنه أقرب إلى الترجيح<sup>(٤)</sup>.

(١) في اليأس على الجديد . مغني المحتاج (٣٨٧/٣) .

(٢) نساء . العزيز شرح الوجيز (٤٤١/٩) .

(\*) [٥/١/ب] .

(٣) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (٣٩/١٥) .

(٤) انظر: الرافعي (٣٦١) .

نعم، قال صاحب «الكافي»<sup>(١)(٢)</sup>: هو المذهب، واختاره ابن أبي عصرون<sup>(٣)</sup>، وقيل: الاعتبار بنسباء العصبات<sup>(٤)</sup> كمهر المثل<sup>(٥)(٦)</sup>، وقيل: بنسباء البلدة ؛ لأن للأهوية تأثيراً في

(١) وحيث أطلق فقهاء الشافعية «الكافي»، أو اكتفوا بذكر الكتاب مقروناً بكلمة (صاحب)، دون التصريح باسم المؤلف، فهم يقصدون به كتاب بعينه لشخص معين أشتهر بهذا الكتاب وعُرف به، وهنا كتاب «الكافي» لظهير الدين الخوارزمي، ويقع في أربعة أجزاء كبار، عارٍ غالباً عن الاستدلال والخلاف على طريقة التهذيب، وفيه زيادات عليه غريبة . انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٩/٢)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٤٦) .

وصاحب الكافي هو: محمود بن محمد بن العباس، أبو محمد الخوارزمي، ولد في سنة: اثنتين وتسعين وأربع مئة، تفقه على: البغوي، وسمع من: أبيه، وجده عباس بن رسلان، وإسماعيل بن أحمد البيهقي، وطائفة، سمع منه: يوسف بن مقلد، وأحمد بن طارق، من مصنفاته: «الكافي» و «تاريخ خوارزم»، توفي في سنة: ثمان وستين وخمس مئة . انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٣٢٥/٣٩-٣٢٦)، ابن قاضي شعبة المرجع نفسه (١٩/٢-٢٠) .

(٢) لم تقف عليه المحققة، وقد قامت بالبحث عمن نقل عنه من فقهاء المذهب الشافعي، إلا أنها لم تعثر في جميع الكتب المطبوعة على ما نقله ابن الملقن عنه .

(٣) عبد الله بن محمد بن أبي عصرون، أبو سعد، ولد في سنة: اثنتين، وقيل: ثلاث وتسعين وأربع مئة، أخذ عن: أبي علي الفارقي، وأسعد الميهني، وآخرون، وله مصنفات كثيرة منها: «صفوة المذهب في نهاية المطلب» و «الانتصار» و «فوائد المهذب»، وغير ذلك، توفي في سنة: خمس وثمانين وخمس مئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٢٥/٢١) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن شعبة (٢٧/٢) وما بعدها، شذرات الذهب (٢٨٣/٤) .

(٤) العصبات: جمع عصبية، ويسمى به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، قاله المطرزي، وتبعه النووي، وأنكر ابن الصلاح إطلاقه على الواحد ؛ لأنه جمع عاصب، ومعنى العصبية لغة : قرابة الرجل لأبيه، وسموا بذلك لأنهم عصبوا به، أي: أحاطوا به، والأب طرف، والابن والعم جانب، والأخ جانب . انظر: المغرب في ترتيب المعرب (٦٤/٢)، منهاج الطالبين (٨٧)، مختار الصحاح (١٨٣) مادة (عصب)، الإقناع للشريبي (٣٨٦/٢) .

وشرعا: من ليس له حال التعصيب بجهة التعصيب سهم مقدر من الورثة، المجمع على توريتهم من ذوي الأرحام، فيرث التركة إذا انفرد، أو ما فضل بعد الفروض . انظر: مغني المحتاج (١٩/٣)، الخطيب الشريبي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

والعصبية ثلاثة أقسام: عصبية بأنفسهم هم: أبو الإنسان وابنه والذكور المدلون بهما بحيث لا يتخلل أنثى، وعصبية بغيره وهن: البنت وبنت الابن والأخت لأبوين أو لأب مع إخوتن، وعصبية مع غيره وهن: الأخوات لأبوين أو الأب مع البنات وبنت الابن . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٤٧-٢٤٨)

(٥) إلا أن مهر المثل يتعلق بالرغبات، والنسب من أركان الرغبة، فاختص مهر المثل بالعصبات، وهاهنا بخلافه . العزيز شرح الوجيز (٤٤١/٩) .

(٦) مهر المثل عرفته الشافعية: بأنه ما يرغب به في مثلها، وركنه الأعظم النسب، ويعتبر سن، وعقل، ويسار،

الأمزجة والطباع<sup>(١)</sup> فلو اختلفت عادتهن اعتُبر أقصاهن كما حكاها الإمام<sup>(٢)</sup> عن بعض المصنفين<sup>(٣)</sup>، وعلى الأول لو اختلفت عادة أقاربها [اعتبرنا]<sup>(٤)</sup> [أقل]<sup>(٥)</sup> عادة امرأة منهن<sup>(٦)</sup>، وقيل: تُعتبر أكثرهن عادة<sup>(٧)(٨)</sup>.

- 
- وبكارة، وثبوبة، ما اختلف به غرض، فإن اقتصت بفضل أو نقص زيد، أو نقص لائق في الحال، ولو ساحت واحدة لم تجب موافقتها، ولو خففت للعشيرة فقط اعتبر. انظر: الأم (٢٧٣/٨)، معني المحتاج (٣٨٧/٤).
- (١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤١/٩).
- (٢) انظر: نهاية المطلب (١٦٥/١٥).
- (٣) وحيث قال الإمام: وفي بعض التصانيف، أو قال بعض المصنفين: فمراده الفوراني وذلك لأنه قيل: أن إمام الحرمين كان يحضر حلقاته وهو شاب يومئذ، وكان أبو القاسم لا ينصفه ولا يصغي إلى قوله؛ لكونه شاباً فبقي في نفسه منه شيء. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١٣٢/٣)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٢٤٩/١).
- (٤) في (ب) اعتُبر.
- (٥) في (ب) بأقل.
- (٦) قاله ابن الرفعة في «كفاية النبيه» (٣٩/١٥)، وفي «المطلب» ونقله عنه الدميري في كتابه «النجم الوهاج»، انظر: (١٣٣/٨).
- (٧) ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (٨) قال في «الذخائر»: وهو القياس. النجم الوهاج (١٣٣/٨).

قال: **وَفِي قَوْلٍ: كُلُّ النِّسَاءِ ؛ لِلْإِخْوَانِ وَطَلَبُ الْيَقِينِ**<sup>(١)</sup>، قال الإمام: ولا يمكن [طرف]<sup>(٢)</sup> العالم والتفحص عن سكان الأقاليم، وإنما المراد ما يبلغ خبره ويُعرف<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فالأشهر<sup>(٤)</sup> أن سن اليأس: اثنان وستون سنة<sup>(٥)</sup>.

والثاني: ستون<sup>(٦)</sup>.

قال في «الكفاية»<sup>(٧)</sup>: ويعضده ما رواه ثابت بن قرة الحراني<sup>(٨)</sup> في كتاب «الذخيرة»<sup>(\*)</sup> في [الطب]<sup>(٩)</sup>: «أن أقل سن اليأس وانقطاع الحيض خمسة وثلاثون سنة، وأكثره ستون سنة.

والثالث: خمسون<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤١/٩).

(٢) هكذا كتبت في النسختين (طرف)، وأرى أن الصواب (طوف) كما في «نهاية المطلب». انظر: (١٦٥/١٥).

(٣) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كما نقله عنه الرافعي والنووي وابن الرفعة. انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤١/٩)، روضة الطالبين (٣٧٢/٨)، كفاية النبيه (٤٠/١٥).

(٤) الأشهر: هو القول الذي زادت شهرته على الآخر، وذلك لشهرة ناقله، أو مكانته عن المنقول عنه، أو اتفاق الكل على أنه منقول منه. مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٧٥).

(٥) روضة الطالبين (٣٧٢/٨).

(٦) وهو ما ذهب إليه ابن القاص والشيخ أبو حامد. انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤١/٩)، كفاية النبيه (٤٠/١٥).

(٧) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) هو: ثابت بن قرة الحراني، أبو الحسن، برع في الطب، من تلامذته: عيسى بن أسيد النصراني المشهور، وله تصانيف مشهورة بالجودة منها: كتاب «أصناف الأمراض»، وكتاب «وجع المفاصل والنقرس»، توفي في سنة: ثلاث وستين وثلاث مئة.

انظر ترجمته في: عيون الأنباء في طبقات الأطباء (٢٩٥) وما بعدها، سير أعلام النبلاء (٤٨٥/١٣)، شذرات الذهب (٤٤/٣).

(\*) [٢٢٣/ب/أ].

(٩) في (ب) الطلب، وهذا تحريف، والصحيح ما أثبت. انظر: كفاية النبيه (٤٠/١٥).

(١٠) وينسب هذا القول إلى رواية أبي الحسين بن خيران في «اللطيف». انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

والرابع: سبعون، قاله السرخسي<sup>(١)</sup>، وحكى أن امرأة حاضت لسبعين سنة<sup>(٢)</sup>، ويقرب [مما]<sup>(٣)</sup> حكاها الماوردي: أن امرأة من بني تميم، ذات حفر<sup>(٤)</sup> وخشوع، أخبرته بجامع البصرة أن الدم عاودها بعد الإياس، كما كان يعتادها في زمن الشباب منذ سنة، وكان سنّها نحو سبعين سنة<sup>(٥)</sup>.

والخامس: خمسة وثمانون، حكاها الجيلي<sup>(٦)</sup>.

والسادس حكاها في «البيان»<sup>(٧)</sup> عن بعضهم أنه قال: غير العربية لا تحيض بعد خمسين سنة، والعربية تحيض بعدها، ولا تحيض بعد ستين سنة إلا قرشية . قال الماوردي<sup>(٨)</sup>: وهذا قول لا يتحقق .

(١) هو: عبدالرحمن بن أحمد السرخسي، أبو الفرج، المعروف بالزاز، ولد في سنة: إحدى أو اثنتين وثلاثين وأربع مئة، تفقه على القاضي حسين، وسمع الأستاذ أبا القاسم القشيري، حدث عنه: أحمد بن محمد بن إسماعيل النيسابوري، وأبو طاهر السنجي، وغيرهما، ومن تصانيفه: كتاب «الأمالي»، وقد أكثر الرافعي النقل عنه، توفي في سنة: أربع وتسعين وأربع مئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٩/١٥٤-١٥٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢٦٦/١)، شذرات الذهب (٤٠٠/٣) .

(٢) انظر: كفاية النبيه (٤٠/١٥) .

(٣) في (أ) ما، والصحيح ما أثبت ؛ ليستقيم به الكلام .

(٤) الحفر: الخاء والفاء والراء أصلان أحدهما الحياء، والآخر المحافظة أو ضدها، ويقصد به هنا الحياء، يقال: خفرت المرأة خفراً وخفرت، أي: اشتد حيائها، وامرأة خفرة، أي: حَيَّةٌ . انظر: تهذيب اللغة (١٥٣/٧)، مقاييس اللغة (٢٠٣/٢)، لسان العرب (٢٥٣/٤) .

(٥) انظر: الحاوي الكبير (١٨٩/١١)، كفاية النبيه (٤٠/١٥) .

(٦) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: العمراني (٢٦/١١)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الحاوي الكبير (١٨٩/١١) .

وعن أبي علي الطبري<sup>(١)</sup> تخريج وجه<sup>(٢)</sup>: اليأس غالباً، ولا يعتبر الأقصى كما أن المستحاضة المبتدأة تُرد في قول [إلى الغا]<sup>(٣)</sup> لب<sup>(٤)</sup>.

قال في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>: والذي في «الإبانة» و «التنبيه» و «تعليق القاضي حسين»<sup>(٦)</sup> أن المعتبر في ذلك زمن نسائها ، لا نساء أي زمن كان .

قال: قُلْتُ: ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قد عرفت دليله، وصححه الرافعي في «شرحيه»<sup>(٧)</sup> فإنه قال: أنه أرجح<sup>(٨)</sup> القولين عند الأكثرين .

فرع: لو لم يعلم لها عشيرة؛ فالاعتبار [بيأس]<sup>(٩)</sup> جميع النساء، قاله صاحب «الكافي»<sup>(١٠)</sup>.

(١) هو: الحسن، وقيل: الحسين بن القاسم، أبو علي الطبري، تفقه على أبي علي بن أبي هريرة، من تصانيفه: «الإفصاح» ، و «المحرر في النظر» ، توفي في سنة: خمسين وثلاث مئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦٢/١٦)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١٢٧/١) .

(٢) ومعنى (تخريج الوجوه): استنباطها من كلام الإمام؛ كأن يقيس ما سكت عنه على ما نص عليه ؛ لوجود معنى ما نص عليه فيما سكت عنه ، سواء نص إمامه على ذلك المعنى، أو استنبطه من كلامه ، أو يستخرج حكم المسكوت عنه بعد دخوله تحت عموم ذكره أو قاعدة قررها . الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (٦٧١) .

(٣) شبه بياض في (ب) .

(٤) انظر : انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٢/٩) .

(٥) انظر : ابن الرفعة (٤٠/١٥) .

(٦) وهو: حسين بن محمد بن أحمد القاضي، أبو علي المروذي، ويقال له أيضاً: المروذي، شيخ الشافعية بخرسان، وأحد أصحاب الوجوه، أخذ عن: الففال وغيره، وأخذ عنه: المتولي، والبغوي، وعبد الرزاق المنيعي، وإمام الحرمين الجويني، ومن مصنفاته : «التعليقة الكبرى»، و «الفتاوى»، وكتاب «أسرار الفقه»، توفي في سنة: اثنتين وستين وأربع مئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٦٠/١٨) ومابعداها ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢٤٤/١-٢٤٥)، شذرات الذهب (٣١٠/٣) .

(٧) أي : الشرح الكبير والشرح الصغير . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٢/٩) .

(٨) الأرجح: ما كان رجحانه أكثر من غيره، ومقابله الراجح الذي تعضد بأحد أسباب الترجيح ؛ كقوة الدليل أو مناسبته للزمان أو ما اقتضاه العرف أو لشهرته . مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه الرموز (٢٧٤) .

(٩) في (أ) بها سن ، والصحيح ما أثبت .

(١٠) كذا نقله عنه الدميري . انظر: النجم الوهاج (١٣٤/٨) .

## فصل (١) :

عِدَّةُ الْحَامِلِ<sup>(٢)</sup> بِوَضْعِهِ بِشَرَطِ نِسْبَتِهِ إِلَى ذِي الْعِدَّةِ<sup>(٣)</sup> وَلَوْ اِحْتِمَالًا كَمَنْفِيٍّ بِلِعَانِ<sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ }<sup>(٥)(٦)</sup>، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ كَوْنُهُ مِنْهُ ، كَمَا إِذَا مَاتَ الصَّبِيُّ الَّذِي لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْإِنْزَالُ وَالْجَمَاعُ وَامْرَأَتُهُ حَامِلٌ فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ<sup>(٧)(٨)</sup>، كَمَا سَيَأْتِي بِأَنَّ الْوَلَدَ غَيْرُ لَا حَقَّ بِهِ .

قال: وَأَنْفِصَالَ كُلِّهِ حَتَّى ثَانِي تَوَأْمَيْنِ<sup>(٩)</sup>، أي: ويشترط أيضاً في انقضاء العدة بوضع الحمل، أن ينفصل الحمل بتمامه ، فلا تنقضي العدة بخروج بعض الولد<sup>(\*)</sup>؛ لأنه لا يحصل به

(١) الفصل لغة: الحاجز بين الشيئين . لسان العرب (٥٢١/١١)، مادة (فصل) .

واصطلاحاً: اسم لجملة مختصة من الباب، مشتملة على مسائل غالباً . سلم المتعلم المحتاج (٦٥٩) .

(٢) من حرة وأمة عن فراق حي أو ميت بطلاق رجعي أو بائن . مغني المحتاج (٣٨٨/٣) .

(٣) زوجاً كان أو غيره . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) لأنه لا ينافي إمكان كونه منه ، ولهذا لو استلحقه لحقه . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) سورة الطلاق ، آية رقم : ٤ .

(٦) فهو مخصص لقوله تعالى : { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } ، ولأن المعتبر من العدة براءة الرحم

وهي حاصلة بالوضع . مغني المحتاج (٣٨٨/٣) .

(٧) ولا تنقضي عدتها بوضع الحمل على المذهب . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٤/٩)، كفاية النبيه (٢٧/١٥)،

كفاية الأخيار (٤٢٤) .

(٨) وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : إن مات وحملها ظاهر انقضت عدتها بوضع الحمل ، وإن ظهر الحمل

بعد موته لم تنقض العدة . العزيز شرح الوجيز (٤٤٤/٩)، وانظر: المبسوط للسرخسي (٥٢/٦)، الهداية شرح

البداية (٢٩/٢)، كفاية الطالب (١٥٦/٢)، الروض المربع (٢٠٧/٣)، الفواكه الدواني (٥٨/٢)، مطالب أولي

النهى (٥٦٠/٥) .

(٩) توأمين: تثنية توعم ، يقال: توعم للذكر، وتوعمة للأنثى، فإذا جمعوها، قالوا: هما توعمان وهما توعم . انظر:

لسان العرب (٦٢/١٢-٦٣)، مادة (تأم) .

والتوعم هو: كل واحد من ولدين مجتمعين في حمل واحد ، فلا تنقضي بوضع الأول منهما ، بل له الرجعة بعده

قبل وضع الباقي ؛ لبقاء العدة . مغني المحتاج (٣٨٨/٣) .

(\*) [٥/ب/ب]



براءة الرحم، ولو كانت حاملاً بتوأمين لم تنقض العدة ، حتى ينفصل الثاني بتمامه<sup>(١)</sup>؛ لظاهر قوله تعالى: { حَتَّى يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ }<sup>(٢)</sup>.

قال: وَمَتَى تَخَلَّلَ<sup>(٣)</sup> دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَتَوَّأَمَانِ ، أي: فإن كان بينهما ستة أشهر فصاعداً فالثاني حمل آخر<sup>(٤)</sup>.

قال: وَتَنْقُضِي بِمَيِّتٍ<sup>(٥)</sup>؛ لإطلاق الآية<sup>(٦)</sup>.

قال: لَا عَلَقَةً<sup>(٧)</sup>؛ لأنها لا تسمى حملاً<sup>(٨)</sup>.

قال: وَبِمُضْغَةٍ<sup>(٩)</sup> فِيهَا صُورَةُ آدَمِيٍّ خَفِيَّةٌ أَخْبَرَ بِهَا<sup>(١٠)</sup> الْقَوَابِلُ<sup>(١١)</sup>، هذا معطوف على

(١) انظر: المحرر (٣٦٢)، العزيز شرح الوجيز (٤٤٦/٩ - ٤٤٧).

(٢) سورة الطلاق ، آية رقم : ٦ .

(٣) بين وضعهما . مغني المحتاج (٣٨٨/٣) .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٦/٩ - ٤٤٧)، السراج الوهاج (٤٥٠/١) .

(٥) أي: بوضع ولد ميت كالحي . مغني المحتاج (٣٨٨/٣) .

(٦) قال الرملي الشهير بالشافعي الصغير في نهاية المحتاج (١٣٦/٧): « ولو مات في بطنها، واستمر أكثر من أربع سنين، لم تنقض إلا بوضعه ؛ لعموم الآية » .

(٧) العلقه : مني يستحيل في الرحم فيصير دمًا غليظًا ، والجمع علق ، والعلقه طور من أطوار الجنين وهي قطعة الدم التي يتكون منها وفي التزويل العزيز {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ} [غافر: ٦٧].

انظر: مختار الصحاح (١٨٩)، مادة (علق) ، السراج الوهاج (٤٥٠/١)، المعجم الوسيط (٦٢٢/٢) .

(٨) وإنما هي دم . مغني المحتاج (٣٨٩/٣)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٧/٩) .

(٩) المضغة: إذا صارت العلقه التي خلق منها الإنسان لحمه فهي مضغة ، قال الزمخشري : سميت بذلك لأنها صغيرة كقدر ما يمضغ . انظر: تهذيب اللغة (٥٧/٨) مادة (مضغ)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٠) بطريق الجزم أهل الخبرة ومنهم القوابل ؛ لأنها حينئذ تسمى حملاً وعبروا بأخبر ؛ لأنه لا يشترط لفظ شهادة إلا إذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم ، وإذا اكتفى بالإخبار بالنسبة للباطن، فليكتف بقابلة، كما هو ظاهر، أخذًا من قولهم: لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تتزوج باطنًا . نهاية المحتاج (١٣٦/٧) .

وهذه الوسيلة الوحيدة التي كانت تُعرف قديمًا ، لكن مع تطور الطب في عصرنا ظهرت وسائل حديثة وأجهزة طبية يمكن من خلالها معرفة هذا، ومنها جهاز التصوير الصوتي (Sonography-Ultrasound) . انظر: موسوعة المرأة الطبية لفاخوري (١٢٧) .

(١١) القوابل: جمع قابلة، وهي: التي تتلقى الولد عند الولادة، والقابلة من النساء معروفة، وهي المرأة، يقال: قبلت القابلة الولد، بكسر الباء، (تقبله) بفتحها (قبالة) بكسر القاف، قال الجوهري: ويقال للقابلة أيضًا: قبيل وقبول. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٤٥)، مختار الصحاح (٢١٧)، مادة (قبل) .

قوله: وَتَنْقُضِي بِمَيِّتٍ، أي: وتنقضي أيضاً بإسقاط المضغة إن ظهرت فيها صورة الآدميين إما بيّنه كيدٍ أو أصبع يراها كل من ينظر إليها، أو خفية تختص<sup>(١)</sup>. بمعرفتها القوابل، وهذا كله لفظ «المحرر»<sup>(٢)</sup>.

وترك<sup>(٣)</sup> المصنف [منه الأولى]<sup>(٤)</sup> لأخذها<sup>(٥)</sup> من المفهوم<sup>(٦)</sup> من باب أولى .

قال: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صُورَةً، أي: بينة ولا خفية، وَقُلْنَ - أي القوابل - : هِيَ أَصْلُ آدَمِيٍّ انْقَضَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ ؛ لأن القصد من العدة معرفة براءة الرحم، وهي تحصل برؤية الدم، فمثل هذا أولى<sup>(٧)</sup>، هذا نصه<sup>(٨)</sup> هنا<sup>(٩)</sup>، والطريق الثاني، فيه قولان: أحدهما: أنها تنقضي لما ذكرناه، والثاني: لا، وهو مخرج من نصه في الجنائيات<sup>(١٠)</sup>، فيما إذا جنى على امرأة ألفت مثل ذلك، أنه لا يجب على الجاني الغرة<sup>(١١)</sup>، ومن نصه في أمهات الأولاد<sup>(١٢)</sup> أن الاستيلاد لا

(١) في (أ) مختص .

(٢) الرافعي (٣٦٢) .

(٣) في (أ) تركه .

(٤) سقط في (أ) .

(٥) في (أ) لأخذها .

(٦) المفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، وينقسم لقسمين: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة . انظر: إرشاد الفحول (٣٠٢) .

(٧) كفاية النبيه (٣٠/١٥) .

(٨) أي: الإمام الشافعي .

(٩) أي: في كتاب العدد . انظر: الأم (٢٢١/٥) .

(١٠) انظر: الأم (١٠٧/٦) . والجنائيات: جمع جنابة، يقال: جنى على قومه جنابة، أي: أذنب ذنباً يؤاخذ به، وغلبت الجنابة في السنة الفقهاء على الجرح والقطع . انظر: المصباح المنير (١١٢/١) .

وشرعاً: التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً أو مالاً . مطالب أولى النهي (٣/٦) .

(١١) الغرة - بالضم - لغة: بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، يقال: فرس أغر، ورجل أغر أيضاً، أي: شريف، وفلان غرة قومه، أي: سيدهم، وغرة كل شيء أوله وأكرمه .

قال ابن قتيبة: وسميا بذلك ؛ لأنهما غرة ما يملك الرجل، أي: أفضله وأشهره . انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٢٢٢/١)، مختار الصحاح (١٩٧)، مادة (غرر) .

وشرعاً: التي تحب في الجنين رقيق ولو أمة مميز بلا عيب مبيع وهرم يبلغ عشر دية الأم . انظر: مناهج الطلاب (١٢١) .

(١٢) انظر: الأم (١٠١/٦) .

يُحصل به<sup>(١)</sup>.

ووجهه: أن هذه الأحكام منوطة بالولد، واسم الولد لا يقع عليه، فصار<sup>(\*)</sup> كما لو أُلقت علقه<sup>(٢)</sup>.

والقائل بالأول فرق ؛ بأن الغرة<sup>(٣)</sup> الأصل براءة الذمة منها، فلا تجب بالشك، وأمومة الولد منوطة باسم الولد، وهذا لا يسمى ولدًا، والعدة منوطة باسم الحمل، وهذا يسمى حملًا، بخلاف العلقه فإنها لا تسمى حملًا، وفي المسألة طريقة أن العدة لا تنقضي بذلك<sup>(٤)</sup>. وحاصل<sup>(٥)</sup> ما في هذه النصوص الثلاثة، أربع طرق<sup>(٦)</sup>:

أحدها: إثبات قولين في الجميع:

أحدهما: أنه يثبت به هذه الأحكام .

والثاني: لا .

وثانيها: تقرير النصين<sup>(٧)</sup>.

وثالثها: القطع بنفي هذه الأحكام، وحمل ما نقل في الغرة على ما إذا كانت فيه صورة خفية.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٧/٩-٤٤٨)، كفاية النبيه (٣٠/١٥) .

(\*) [ ٢٢٤/أ ] .

(٢) ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الرافعي المرجع نفسه (٤٤٨/٩) .

(٣) في (ب) الغر ، والصحيح ما أثبت . انظر : عجلة المحتاج (١٤٣٤/٣) .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٧/٩-٤٤٨)، كفاية النبيه (٣٠/١٥) .

(٥) حاصل: من الألفاظ التي تستعمل للإشارة إلى قصور في الأصل، أو اشتماله على حشو، وحاصل الكلام: يقال للتفصيل بعد الإجمال . انظر: سلم المتعلم المحتاج (٦٥٦)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه الرموز (٢٦٢) .

(٦) الطرق: هي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب، فيقول بعضهم مثلاً: في المسألة قولان أو وجهان، ويقول الآخر: لا يجوز قولاً واحداً أو وجهاً واحداً، أو يقول أحدهما: في المسألة تفصيل، ويقول الآخر: فيها خلاف مطلق، وقد يستعملون الوجهين في موضع الطريقتين وعكسه . انظر: الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (٦٧٦)، مريم الظفيري المرجع نفسه (٢٦٧) .

(٧) في (ب) النصوص .

ورابعها: القطع بثبوت الجميع، وحمل المنع على ما إذا شكت القوابل [أنه]<sup>(١)</sup> هل هو أصل آدمي؟<sup>(٢)</sup>

والمذهب على الجملة : انقضاء العدة ومنع الآخرين، كما صرح به المصنف هنا<sup>(٣)</sup>، وفي الثانيين الباقيين<sup>(٤)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٥)</sup>: ويُشبهه أن تُرجح طريقة القولين في مسألة الكتاب هذه، وصحح البغوي<sup>(٦)</sup> والخوارزمي الثالثة .

فرع: لو شكت القوابل في أن هذا لحم آدمي لم يثبت شيء من هذه الأحكام بلا خلاف كذا قاله الرافعي<sup>(٧)</sup>، لكن حكى القاضي<sup>(٨)</sup> وجهاً في انقضاء العدة به

(١) زيادة في (ب) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٨/٩) .

(٣) أي: النووي في كتاب العدد . انظر: منهاج الطالبين (١١٥) .

(٤) أي: كتاب الجنائيات وكتاب أمهات الأولاد . انظر: منهاج الطالبين (١٢٩، ١٦٢) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٨/٩) .

(٦) انظر: التهذيب (٢٤٣/٦) .

والبغوي هو: محيي السنة، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، أبو محمد، يُعرف بابن الفراء تارة، وبالفراء تارة أخرى، تفقه على: القاضي حسين المروزي «صاحب التعليقة»، وسمع منه، ومن أبي عمر عبد الواحد المليحي، وأبي الحسن محمد الشيرازي، وغيرهم، له مصنفات كثيرة منها: «شرح السنة» و «التهذيب» و معالم التنزيل» و «الجمع بين الصحيحين»، توفي سنة: ست عشرة وخمس مئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٩) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢٨١/١)، شذرات الذهب (٤٨/٤-٤٩) .

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٨/٩) .

(٨) القاضي: حيث أُطلق في كتب المتقدمين من الشافعية فالمراد: القاضي أبو حامد المروزي صاحب الجامع وشرح مختصر المزني .

وذكر ابن السبكي : أنه إذا أطلق الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وشبهه من العراقيين لفظ القاضي مطلقاً في فن الفقه فيعنون به: القاضي أبا الطيب الطبري، أما إمام الحرمين وغيره من الخراسانيين فيعنون بالقاضي : القاضي الحسين .

وحيث أُطلق في كتب المتأخرين من الشافعية فالمراد : القاضي أبو علي حسين المروزي .

وذكر النووي أنه متى أطلق القاضي في كتب متأخري الخراسانيين «كالنهاية» و «التتمة» و «التهذيب» و كتب الغزالي ونحوها، فالمراد: القاضي حسين . انظر: تهذيب الأسماء (١٦٨/١)، طبقات الشافعية الكبرى (١٥/٥)،

قال: وَلَوْ ظَهَرَ فِي عِدَّةِ أَقْرَاءٍ أَوْ أَشْهُرٍ<sup>(١)</sup> حَمْلٌ لِلزَّوْجِ اعْتَدَّتْ بِوَضْعِهِ<sup>(٢)</sup>؛ لأنهما يدلان على البراءة ظاهراً ، و[ظاهر]<sup>(٣)</sup> الحمل يدل عليها قطعاً [فكما]<sup>(٤)</sup> يكفي<sup>(٥)</sup> بالظاهر بدلاً عن القطع المطلوب ؛ لتعذر تحصيله ، فإذا قدرنا على الأصل بطل البطل<sup>(٦)</sup>.

قال: وَلَوْ ارْتَابَتْ فِيهَا<sup>(٧)</sup> لَمْ تَنْكِحْ حَتَّى تَزُولَ الرِّيبَةُ<sup>(٨)</sup>، أي: فإن نكحت بطل النكاح للتردد<sup>(٩)</sup>(١٠).

قال: أَوْ بَعْدَهَا، أي: بعد تمام الأقراء<sup>(\*)</sup> أو الأشهر ، وَبَعْدَ نِكَاحٍ اسْتَمَرَ ؛ لحكمنا بانقضاء العدة ظاهراً ، وثبوت حق الزوج الثاني<sup>(١١)</sup>.

الخزائن السنية من مشاهير الكتب الفقهية (١١٦) .

(١) في (ب) شهر ، والصحيح ما أثبت . انظر: منهاج الطالبين (١١٥) .

(٢) انظر: الوسيط (١٣٢/٦)، التهذيب (٢٤٤/٦)، البيان (٢٩/١١)، فتح العزيز (٤٤٩/٩)، روضة الطالبين (٣٧٧/٨)، النجم الوهاج (١٣٧/٨) .

(٣) زيادة في (ب) .

(٤) هكذا في النسختين (أ، ب)، لكن أرى أن الصواب لاستقامة الكلام (وإنما) كما في العزيز شرح الوجيز . انظر: (٤٤٩/٩) .

(٥) ورد في هامش (٢٢٤/ب) : «بعد ، فيكتفي» .

(٦) انظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) أي: العدة، بأن لم يظهر لها الحمل بأمارات، وإنما ارتابت منه بثقل وحركة تجدهما . مغني المحتاج (٣٨٩/٣) .

لكن مع تطور الطب في عصرنا بوجود التحاليل المخبرية واستخدام أجهزة حديثة لاكتشاف حدوث الحمل تعطي نتائج سريعة ودقيقة فإنه هذه الريبة تزول . انظر: طفلك من الحمل إلى الولادة لفاخوري (١٩) وما بعدها، موسوعة المرأة الطبية لفاخوري (١٠٩-١١٠، ١٢٧ وما بعدها) .

(٨) بمرور زمن مثلاً تزعم النساء أنها لا تلد فيه ؛ لأن العدة قد لزمتهما بيقين فلا تخرج عنها إلا بيقين كما لو شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ؟ . المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر : نهاية المحتاج (١٣٧/٧) .

(٩) في (ب) للتردد، والصحيح ما أثبت . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٩/٩) .

(١٠) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(\*) [٦/١/ب]

(١١) انظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال: إِلَّا أَنْ تَلِدَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ عَقْدِهِ، أي: فإنه لا يستمر النكاح [بل يبطل لأننا تحققنا كونها حاملاً يوم النكاح] <sup>(١)(٢)</sup>.

قال: أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ نِكَاحٍ فَلْتَصْبِرْ <sup>(٣)</sup>؛ [حتى] <sup>(٤)</sup> تَزُولَ الرِّبَّةُ، إذ هو الاحتياط <sup>(٥)</sup>.

قال: فَإِنْ نَكَحَتْ فَلَمْ يَزَلْ عَدَمُ إِبْطَالِهِ فِي الْحَالِ؛ لأن العدة قد انقضت في الظاهر، ولا ينقض الحكم بانقضائها من غير شك <sup>(٦)</sup>، فَإِنْ عَلِمَ مُقْتَضِيهِ <sup>(٨)</sup>، أَبْطَلْنَاهُ، هذا أصح الطرق، القطع بهذا، وهو نصه في «الأم» <sup>(٩)</sup>، و «المختصر» <sup>(١٠)(١١)</sup>، ونصه في موضع <sup>(١٢)</sup> آخر على أنه منسوخ مؤول على ما إذا ارتابت في العدة <sup>(١٣)</sup>.

والثاني: أن فيه قولين، ثم منهم من بناهما على القولين في وقف العقود، إن قلنا: أنها لا تُوقف فالنكاح باطل، وإن قلنا: تُوقف فينعقد موقوفاً إلى أن يتبين الحال <sup>(١٤)</sup>، ومنهم من

(١) زيادة في (ب).

(٢) والولد للأول إن أمكن كونه منه، بخلاف ما لو ولدته لستة أشهر فأكثر فالولد للثاني وإن أمكن كونه من الأول؛ لأن الفراش للثاني ناجز فهو أقوى، ولأن النكاح الثاني قد صح ظاهراً، فلو ألحقنا الولد بالأول لبطل النكاح؛ لوقوعه في العدة، ولا سبيل إلى إبطاله بالاحتمال. مغني المحتاج (٣/٣٨٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٩/٩)، روضة الطالبين (٣٧٧/٨).

(٣) ندباً وإلا كره، وقيل: وجوباً، نهاية المحتاج (١٣٧/٧).

(٤) هكذا كتبت في النسختين (أ، ب)، وهذا مخالفاً لما في «منهاج الطالبين»، حيث قال المصنف: «لتزول الرية». انظر: (١١٥).

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٩/٩)، روضة الطالبين (٣٧٧/٨)، النجم الوهاج (١٣٨/٨).

(٦) انظر: الأم (٢٢٠/٥).

وفي «المحرر» الأصح. انظر: ص (٣٦٢).

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٩/٩)، روضة الطالبين (٣٧٧/٨).

(٨) أي: البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر. السراج الوهاج (١/٤٥٠).

(٩) انظر: الشافعي (٢٢٠/٥).

(١٠) انظر: المزني (٢٨٩).

(١١) وبه قال ابن خيران، وأبو إسحاق الشيرازي، والإصطخري. انظر: روضة الطالبين (٣٧٧/٨).

(١٢) في (أ) مواضع.

(١٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٩/٩).

(١٤) قال الشيخ أبو علي: وهذا فاسد؛ لأن العقود لا تُوقف على الجديد، والقول بالوقف هنا منقول عن الجديد. المرجع نفسه (٤٥٠/٩).

بناهم على الخلاف فيما إذا باع مال أبيه على ظن أنه حي فبان ميتاً هل يصح البيع<sup>(١)(٢)</sup> ؟  
وقال القفال<sup>(٣)</sup>: هما مبنيان على القولين، فيمن شك في عدد الركعات بعد الفراغ هل يلزمه التدارك؟<sup>(٤)</sup>.

والثالث: القطع ببطلان النكاح مع الرية ؛ لأنها لا تدري هل هي حلال للأزواج أم لا؟<sup>(٥)</sup>

والرابع: حمل النصين على حالين: فالوقف [على ما إذا كانت الدلالة على الحمل خفية، والبطلان]<sup>(٦)</sup> على ما إذا كانت الدلالة عليه ظاهرة، حكاه ابن داود<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٤٩/٩-٤٥٠).

وفي هذه المسألة: قولان: أظهرهما: أن البيع صحيح ؛ لصدوره من مالك .

والثاني: البطلان ؛ لأنه في معنى المعلق بموته ، ولأنه كالغائب . روضة الطالبين (٣٥٥/٣) .

(٢) البيع لغة: ضد الشراء ، والبيع الشراء أيضاً، وهو من الأضداد، وبعث الشيء شريته . انظر: لسان العرب (٤٢٨/١٤)، مادة (شري) .

وشرعاً: مقابلة مال بمال على وجه مخصوص . مغني المحتاج (٢/٢) .

(٣) هو: الإمام الكبير، العلامة، شيخ الشافعية بخرسان، عبد الله بن أحمد المروزي، أبو بكر القفال، وقيل له القفال: لأنه كان يعمل الأقفال في ابتداء أمره وقد برع في صناعتها ، وتفقه: بأبي زيد الفاشاني، وسمع منه، ومن الخليل بن أحمد السجري، وغيرهما، تفقه عليه: أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المسعودي، وأبو علي الحسين بن شعيب السنجي، وغيرهما، ومن تصانيفه: «شرح التلخيص» و «شرح الفروع»، توفي سنة : سبع عشرة وأربع مئة .  
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٠٥/١٧) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٨٣-١٨٢/١)، شذرات الذهب (٢٠٧/٣-٢٠٨) .

(٤) قال النووي في «روضة الطالبين» (٣٠٩/١): «إن وقع هذا الشك بعد السلام فالمذهب أنه لا شيء عليه ، ولا أثر لهذا الشك».

وقال الغزالي في «الوسيط» (١٩٣/٢): «فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن ذلك مخطوط عنه؛ لأن الشك يكثر بعد الفراغ فلا سبيل إلى تتبعه .

والثاني: أنه كالشك في الصلاة، فإن الأصل أنه لم يفعل، فإن قرب الزمان قام إلى التدارك، وسجد للسهو؛ لأنه سلم في غير محله، وإن طال الزمان فلا وجه إلا القضاء والاستئناف .

والقول الثالث - وهو من تصرف الأصحاب - : أنه إذا شك بعد تطاول الزمان فلا يعتبر ؛ لأن من تفكر في صلاة أمسه فيتشكك فيها، وعن قرب الزمان يعتبر» . وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥٠/٩) .

(٥) انظر: النجم الوهاج (١٣٨/٨) .

(٦) سقط في (أ) .

(٧) هو: محمد بن داود بن محمد، أبو بكر المروزي، المعروف بالصيدلاني، نسبة إلى بيع العطر، وبالداودي أيضاً نسبة

والخامس: حملها على حالين آخرين :

فالأول: على ما إذا أتت بالولد لأكثر من ستة أشهر من حين عقد النكاح الثاني .

والثاني: [على]<sup>(١)</sup> ما إذا أتت به لدون ستة أشهر منه ، حكاه ابن الصباغ<sup>(\*)</sup> .

وقال: إنها مخالفة للنص<sup>(٢)</sup> .

قال: وَلَوْ أَبَانَهَا، أي: بالخُلْع<sup>(٣)</sup> أو غيره، فَوَلَدَتْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ لِحَقِّهِ؛ لقيام الإمكان، فإن مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين، والدليل على ذلك: الاستقراء<sup>(٤)</sup>، قال مالك - رضي الله عنه - : هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق، وزوجها رجل صدق، وحملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة تحمل كل بطن أربع سنين<sup>(٥)(٦)</sup> .

إلى أبيه داود، وهو تلميذ الإمام أبي بكر القفال، وله شرح على مختصر المزني، وتكرر نقل الرافعي عنه، ولم يُعرف تاريخ وفاته .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (١٤٨/٤ - ١٤٩)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢١٤/١ - ٢١٥) .

(١) سقط في (ب) .

(\*) [٢٢٤/ب/أ] .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥٠/٩) .

(٣) الخُلْع لغة: بضم الخاء من الخَلْع بفتحها وهو الترع؛ لأن كلا منهما لباس لصاحبه، فإذا فعلا ذلك فكأنهما نزعا لباسهما . انظر: تهذيب اللغة (١١٤/١)، المغرب في ترتيب المغرب (٢٦٦/١)، لسان العرب (٧٦/٨)، مادة (خلع) .

وشرعاً هو: فرقة بين الزوجين بعوض مقصود راجع لجهة الزوج، بلفظ طلاق أو خلع كقوله: «طلقتك أو خالعتك على كذا» فتقبل . مغني المحتاج (٢٦٢/٣) .

(٤) انظر: كفاية النبيه (٢٩/١٥) .

(٥) أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب النكاح - باب المهر، (٣٢٢/٣)، برقم (٢٨٢)، ورواه البيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب ما جاء في أكثر الحمل (٤٤٣/٧)، برقم (١٥٣٣٠)، وفي «سننه الصغرى»، كتاب العدد - باب في أقل الحمل وأكثره، (٤٧٩/٦)، برقم (٢٨٣٦) من طريق الوليد بن مسلم قال: «قلت لمالك بن أنس: إني حدثت عن عائشة أنها قالت: لا تزيد المرأة في حملها على سنتين قدر ظل المنزل، فقال: سبحان الله ! من يقول هذا ؟! هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق، وزوجها رجل صدق، حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة، تحمل كل بطن أربع سنين» .

(٦) قال ابن الهمام في كتابه «فتح القدير» (٣٦٢/٤) : «ولا يخفى أن قول عائشة - رضي الله عنها - مما لا يُعرف إلا سماعاً، وهو مقدم على المحكي عن امرأة ابن عجلان ؛ لأنه بعد صحة نسبته إلى الشارع لا يتطرق إليه الخطأ،



وروى القتيبي<sup>(١)</sup> أن هرم بن حيان<sup>(٢)</sup> حملت به أمه أربع سنين<sup>(٣)</sup>.  
وروى [ابن المبارك عن مجاهد]<sup>(٤)</sup> قال: مشهور عندنا كانت امرأة محمد بن عجلان تحمل  
وتضع في أربع سنين<sup>(٥)</sup>.

- بخلاف الحكاية فإنها بعد صحة نسبتها إلى مالك والمرأة يحتمل خطؤها، إن غاية الأمر أن يكون انقطع دمها أربع سنين ثم جاءت بولد، وهذا ليس بقاطع في أن الأربعة بتمامها كانت حاملاً فيها؛ لجواز أنها امتد طهرها سنتين أو أكثر ثم حبلت، ووجود الحركة مثلاً في البطن لو وجد ليس قاطعاً في الحمل؛ لجواز كونه غير الولد.
- (١) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد، ولد سنة: ثلاث عشرة ومئتين، حدث عن: إسحاق بن راهويه، وزياد بن يحيى الحساني، وأبي حاتم السجستاني، وآخرون، حدث عنه: ابنه القاضي أحمد، وعبيد الله السكري، وعبد الله بن جعفر بن درستويه، وغيرهم، قال أبو بكر الخطيب: كان ثقة ديناً فاضلاً، صنف التصانيف ومنها: كتاب «المعارف»، وكتاب «مشكل القرآن»، وكتاب «مشكل الحديث»، وكتاب «أدب الكاتب»، وغير ذلك، توفي في سنة: سبعين، وقيل: في سنة إحدى وسبعين ومائتين، وقيل: أول ليلة في رجب، وقيل: منتصف رجب سنة ست وسبعين ومئتين، والآخر أصح الأقوال.
- انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٤٢/٣ - ٤٣)، سير أعلام النبلاء (٢٩٦/١٣) وما بعدها.
- (٢) هو: هرم بن حيان العبدي، ويقال: الأزدي البصري، حدث عن: عمر بن الخطاب، روى عنه: الحسن البصري وغيره، ذكره ابن عبد البر وغيره من الصحابة، وقال هو: من صغارهم، وذكره ابن حبان في التابعين، وهذا هو الأصح، توفي في يوم حار، فلما نفصوا أيديهم عن قبره جاءت سحابة، حتى قامت على القبر فلم تكن أطول منه ولا أقصر منه، ورشته حتى روته.
- انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٨/٤) وما بعدها، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (٣٣١).
- (٣) ذكره ابن قتيبة في «المعارف» (٥٩٥)، وزاد «ولذلك سُمِّيَ هرمًا». تلخيص الحبير (٤٧٠/٣).
- (٤) هكذا في النسختين (أ) و (ب)، وأرى أن الصواب (المبارك بن مجاهد). انظر: سنن الدارقطني (٣٢٢/٣)، الحاوي الكبير (٢٠٥/١١)، سنن البيهقي الكبرى (٤٤٣/٧)، السنن الصغرى للبيهقي (نسخة الأعظمي) (٤٧٩/٦)، مختصر خلافيات البيهقي (٢٩٨/٤).
- وهو: المبارك بن مجاهد الخراساني البلخي، أبو الأزهر، حدث عن: عبيد الله بن عمر، روى عنه: سلمة بن الفضل وعصام بن يوسف، ليس بالقوي عندهم وكان قدرًا ضعيف جدًا، وذكره ابن الجارود والدولابي والعقيلي في الضعفاء، توفي قبل الثوري بسنة أو سنتين.
- انظر ترجمته في: فتح الباب في الكنى والألقاب (٩٢)، لسان الميزان (١٢/٥).
- (٥) أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب النكاح - باب المهر، (٣٢٢/٣)، برقم (٢٨٣)، ورواه البيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب ما جاء في أكثر الحمل (٤٤٣/٧)، برقم (١٥٣٣١)، وفي «سننه الصغرى»، كتاب العدد - باب في أقل الحمل وأكثره، (٤٧٩/٦)، رقم (٢٨٣٧).

وروى الشافعي عن حماد بن سلمة<sup>(١)</sup> عن علي بن [يزيد]<sup>(٢)</sup> القرشي<sup>(٣)</sup> أن سعيد [ابن]<sup>(٤)</sup> المسيب راه رجلاً فقال: «إن أبا هذا غاب أربع سنين عن أمه<sup>(٥)</sup> فوضعت هذا وله ثنايا»<sup>(٦)(٧)</sup>.

(١) هو: حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة، مولى آل ربيعة بن مالك، وابن أخت حميد الطويل، سمع: ابن أبي مليكة، وهو أكبر شيخ له، وأنس بن سيرين، وأيوب السختياني، وغيرهم، حدث عنه: ابن جريج، وابن المبارك، وسفيان الثوري، وآخرون، قال الذهبي: إمام ثقة وله أوهام وغرائب وغيره أثبت منه، توفي في سنة: سبع وستين ومئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٤٤/٧) وما بعدها، المغني في الضعفاء (١٨٩/١)، شذرات الذهب (٢٦٢/١)

(٢) هكذا في النسختين (أ) و (ب)، وأرى أن الصواب (زيد) كما في «الحاوي الكبير» وغيره . انظر: الحاوي الكبير (٢٠٥/١١)، كفاية النبيه (٢٩/١٥)، البدر المنير (٢٢٧/٨) .

(٣) هو: علي بن زيد بن جدعان القرشي، أبو الحسن، ولد أعمى، روى عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وأبي عثمان النهدي، وعروة، وجماعة، وروى عنه: شعبة، والسفيانان، والحمدان، وابن علي، وحلق، قال الذهبي: صويلح الحديث، وقال: قال أحمد ويحيى: ليس بشيء، وقواه غيرهما، توفي في سنة: تسع وعشرين ومئة، وقيل: إحدى وثلاثين ومئة .

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٤٩٨/٨) وما بعدها، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١٤٠)، شذرات الذهب (١٧٦/١) .

(٤) هكذا في النسختين (أ) و (ب)، وأرى أن الصواب (بن) كما في «الكفاية» . انظر: (٢٩/١٥) .

(٥) في (ب) غاب عن أمه أربع سنين .

(٦) لم أقف عليه في «الأم» ولا في «مسنده» لكن ذكره عنه الماوردي في «الحاوي الكبير» . انظر: (٢٠٥/١١) .

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٢٧/٨): «وهو ضعيف، وهو قول الشافعي، ولا نعلم لهذا القول شبهة تعلقوا بها أصلاً» .

(٧) الثنايا هي: أول ما في الفم من الأضراس، ثنتان من فوق، وثنان من أسفل . انظر: لسان العرب (١٢٣/١٤)، مادة (ثني) .

وروى هشام بن يحيى المجاشعي<sup>(١)</sup> قال: «بينما مالك بن دينار<sup>(٢)</sup> [يوماً]<sup>(٣)</sup> جالساً إذ قام رجل فقال: يا أبا يحيى ادع لامرأة حبلى منه أربع سنين، قد أصبحت في كرب شديد، فغضب مالك وأطبق المصحف، وقال: ما يرى هؤلاء القوم<sup>(٤)</sup>؟ ثم قرأ ودعا، وجاء الرسول إلى الرجل فقال: أدرك امرأتك، فما حط مالك يد حتى طلع الرجل<sup>(\*)</sup> من باب المسجد على رقبته غلام جعد<sup>(٥)</sup>، قطط<sup>(٦)</sup>، بن أربع سنين، قد استوت أسنانه، ما قطعت أسنانه<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>.

(١) في كتب الحديث اسم الراوي هاشم، أما في كتب الفقه الشافعي فاسمه هشام، وأرى أن الأصح هو ما في كتب الحديث؛ لأن الرواية ذكرت فيها بسندها، وقد بحث كثيراً عن ترجمة لهذا الراوي بالاسمين إلا أنني لم أعثر على ترجمة له في جميع كتب التراجم المطبوعة التي وقفت عليها. انظر: سنن الدارقطني (٣/٣٢٢)، الحاوي الكبير (١١/٢٠٥)، سنن البيهقي الكبرى (٧/٤٤٣)، كفاية النبيه (١٥/٢٩).

(٢) هو: مالك بن دينار، أبو يحيى، ولد في أيام ابن عباس، وسمع من: أنس بن مالك، فمن بعده، وحدث عنه، وعن الأحنف بن قيس، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وغيرهم، حدث عنه: سعيد بن أبي عروبة، وعبد السلام بن حرب، والحارث بن وحيه، وغيرهم، قال الذهبي: «صدوق ما علمت فيه جرحاً، وقد قال فيه النسائي: ثقة، وخرج له مسلم متابع، والبخاري تعليقا»، توفي في سنة: سبع وعشرين ومئة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٥/٣٦٢) وما بعدها، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (١٥٥)، شذرات الذهب (١/١٧٣).

(٣) سقط في (أ).

(٤) إلا أنا أنبياء. سنن الدارقطني (٣/٣٢٢)، الحاوي الكبير (١١/٢٠٥)، سنن البيهقي الكبرى (٧/٤٤٣).  
(\*) [٦/ب/ب]

(٥) الجعد من الشعر خلاف السبط، وقيل هو: القصير، جعد جعودة وجعادة وتجعد وجعده صاحبه تجعيداً، ورجل جعد الشعر من الجعودة. انظر: لسان العرب (٣/١٢١)، مادة (جعد).

(٦) القطط شعر الزنجي، يقال: رجل قطط، وشعر قطط، وامرأة قطط، والجمع قططون، وقططات، وشعر قط، وقطط جعد قصير، قط يقط قططاً وقطاطة وقطط بإظهار التضعيف، قطاً وهو طريف، وجعد قطط أي: شديد الجعودة. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها (٧/٣٨٠)، مادة (قطط).

(٧) أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب النكاح - باب المهر، (٣/٣٢٢)، برقم (٢٨٤)، ورواه البيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب ما جاء في أكثر الحمل (٧/٤٤٣)، برقم (١٥٣٣٤).

(٨) أسنانه: السرة الواقعة التي في وسط البطن، والسر: السرر ما يتعلق من سرة المولود فيقطع، والجمع أسرة نادر، يقال: سره سرا، قطع سرره، وقيل السرر: ما قطع منه فذهب السرة ما بقي، وقيل السر بالضم: ما تقطعه القابلة من سرة الصبي. لسان العرب (٤/٣٦٠)، مادة (سرر).

وقال معن بن عيسى<sup>(١)</sup>، ومحمد بن الضحاك<sup>(٢)</sup>، والواقدي<sup>(٣)</sup>: « حملت بمالك أمه ثلاث سنين »<sup>(٤)</sup>.

(١) هو: معن بن عيسى بن يحيى بن دينار، الإمام الحافظ الثبت، أبو يحيى المدني القزاز، مولى أشجع، ولد بعد الثلاثين ومئة، وحدث عن: مالك بن أنس، وإبراهيم بن طهمان، وقيس بن الربيع، وغيرهم، حدث عن: علي بن المديني، ويحيى بن معين، وعلي بن ميمون العطار، وغيرهم، قال أبو حاتم: هو أوثق أصحاب مالك وأثبتهم، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ثبًا مأمونًا، توفي في سنة: ثمان وتسعين ومئة. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٤/٩) وما بعدها، تاريخ الإسلام (٤٠٦/١٣ - ٤٠٧)، طبقات الحفاظ (١٤٤ - ١٤٥).

(٢) هو: محمد بن الضحاك بن عثمان الخزامي، روى عن: أبيه ومالك، وروى عنه: إبراهيم بن المنذر الخزامي، ويعقوب بن محمد المديني، وثقه ابن حبان، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم. انظر: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٤٨٨/٢).

(٣) هو: محمد بن عمر الواقدي، أبو عبد الله، ولد في سنة تسع وعشرين ومئة، وقيل: سنة ثلاثين، حدث عن: محمد بن عجلان، وابن جريج، ومالك، وغيرهم، حدث عنه: محمد بن سعد كاتبه، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو بكر الصاغاني، وغيرهم، قال الذهبي في آخر ترجمته: استقر الإجماع على أنه ليس بحجة وأن حديثه في عداد الواهي، ومن تصانيفه: كتاب «الجمال» وكتاب «حرب الأوس والخزرج» وكتاب «الردة» وغير ذلك، توفي سنة: سبع ومئتين. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٥٤/٩) وما بعدها، الفهرست (١٤٤)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٥٥٦/٢)، شذرات الذهب (١٨/٢).

(٤) قال ابن حزم في «المحلى» (٣١٦/١٠): « ولا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر

لقول الله تعالى: { وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا } [الأحقاف: ١٥]

وقال تعالى: { وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَسْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَرْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ \* وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ } [البقرة: ٢٣٢-٢٣٣]

فمن ادعى أن حملًا وفسالًا يكون في أكثر من ثلاثين شهرًا قد قال الباطل والاحمال، ورد كلام الله عز وجل جهارًا.

وقال في المرجع نفسه (٣١٧/١٠): « وكل هذه أخبار مكذوبة راجعة إلى من لا يصدق ولا يعرف من هو ولا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا ».

أما الأطباء فيرون أن الحمل لا يتأخر عن الموعد المعتاد إلا فترة وجيزة لا تزيد عن أسبوعين أو ثلاثة في الغالب، وأن (..الولادات التي تحصل بين الأسبوعين ٣٩ و ٤١ تتمتع بأفضل نسبة سلامة للأجنة فإذا تأخرت عن الأسبوع ٤٢ نقصت وأصبح الجنين في خطر حقيقي، وكذلك إن حصلت مبكرة عن وقتها نقصت نسبة السلامة، فهي قبل الأسبوع ٣٧ أقل منها في تمام الحمل وهي قبل الأسبوع ٣٥ أقل بوضوح، والوليد يولد قبل ذلك يحتاج إلى عناية خاصة للمحافظة على حياته)، والسبب في هذا أن الجنين يعتمد في غذائه على المشيمة فإذا بلغ الحمل نهايته المعتادة ضعفت المشيمة ولم تعد قادرة على إمداد الجنين بالغذاء الذي يحتاجه لاستمرار حياته،

واستدل الرافعي لذلك بأن عمر - رضي الله عنه - أمر امرأة المفقود<sup>(١)</sup> أن تتربص أربع سنين ثم تعتد بالأقراء<sup>(٢)</sup>.

فإن لم تحصل الولادة عانى الجنين من المجاعة فإن طالت المدة ولم تحصل قضى نحبه داخل الرحم ومن النادر أن ينجو من الموت جنين بقي في الرحم ٤٥ أسبوعاً، ولاستيعاب النادر والشاذ فإن هذه المدة تُمد الجنين بعناصر الحياة لهذه المدة، وقد ذكرت روايات عن حمل دام (٤١٣ يوماً) إلا أن هذه الروايات كلها روايات صحفية لا يمكن الاطمئنان إليها من الوجهة العلمية، وهي ترجع - في الغالب - إلى توهم المرأة بأنها حامل وما هي بحامل، وهذا ما يُعرف طبياً باسم: الحمل الكاذب (Pseudocycsis) وقد تبقى المرأة على ظنها الخاطئ بأنها حامل لمدة سنة أو أكثر، فإذا حملت حملاً حقيقياً بعد ذلك ظنت أن مدة حملها من بداية وهمها! ومن أسباب الوهم أيضاً أن المرأة قد تحمل حملاً حقيقياً ثم يموت الجنين في بطنها دون أن يتزل، وبمرور الوقت يتكلس الجنين ويبقى في بطنها مدة طويلة إلى أن يتزله الأطباء، لكنه في مثل هذه الحالات يتزل ميتاً حتماً ومما يعزز الاعتقاد الخاطئ أيضاً بأن المرأة يمكن أن تحمل لسنوات أيضاً، ظهور أسنان عند بعض المولودين حديثاً فإن كانت أعراض الحمل الكاذب قد ظهرت على المرأة قبل ذلك، ثم حملت حقيقياً، ووضعت طفلاً قد نبتت بعض أسنانه، تعزز الاعتقاد بأن مدة حملها كانت فعلاً سنتين أو ثلاث أو أربع، وليس هذا بصحيح!

ومع تطور علوم الطب، ومتابعة الحوامل بصورة دورية فقد صار بإمكاننا التأكيد من عمر الحمل بدقة، وقد رصد الأطباء المتخصصون بأمراض النساء والولادة في العصر الحديث ملايين الحالات ولم تسجل لديهم حالات حملٍ مديدٍ طبيعية يدوم لسنة واحدة، ناهيك عن عدة سنين. انظر: الموسوعة الطبية الفقهية (٣٧٥، ٣٧٦)، (٣٧٧)، خلق الإنسان بين الطب والقرآن (٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤).

(١) المفقود لغة هو: الضائع والمعدوم، يُقال: فقد الشيء يفقده فقدًا، وفقدًا، وفقدًا فهو مفقود، وفقيد عدمه. انظر: لسان العرب (٣/٣٣٧)، مادة (فقد).

وشرعاً: من انقطع خبره فلم تعلم حياته ولا موته. مطالب أولي النهى (٥/٥٦٨).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب النكاح، باب عدة التي تفقد زوجها، (٥٧٥/٢)، برقم (٥٢).

عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: «أما امرأة فقدت زوجها فلم تدري أين هو؟ فإنها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشراً»، وفي رواية ابن بكير عن مالك زاد «ثم تحل»، كما قاله ابن الملقن عن البيهقي. انظر: سنن البيهقي الكبرى (٤٤٥/٧) ح (١٥٣٤٤)، البدر المنير (٨/٢٢٨). ورواه الشافعي عن مالك في «الأم»، كتاب العتق - باب في المفقود، (٢٣٦/٧).

ورواه عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب الطلاق - باب التي لا تعلم مهلك زوجها، (٨٨/٧) برقم (١٢٣٢٣) من طريق ابن جريح.

قال البيهقي في «سننه الكبرى» (٤٤٥/٧) ح (١٥٣٤٤): (ورواه يونس بن يزيد عن الزهري وزاد فيه قال: «وقضى بذلك عثمان بن عفان بعد عمر رضي الله عنهما»، ورواه أبو عبيد في كتابه، عن محمد بن كثير، عن الأوزاعي عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن عمر وعثمان رضي الله عنهما قالا: «أمرأة المفقود تتربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم تنكح»).

قال<sup>(١)</sup>: وإنما قدر بأربع سنين؛ لأنها نهاية مدة الحمل، وبهذا قال مالك في أشهر الروايات<sup>(٢)</sup>، وأحمد في رواية<sup>(٣)</sup> وعن مالك رواية أخرى أن الأكثر خمس سنين<sup>(٤)</sup>، وأخرى أنه سبع [سنين]<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، وقال المزني - على ما حكاه الماوردي وغيره -: أكثر الحمل سنتان<sup>(٧)</sup>، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٨)</sup>، ودليل الأصحاب ما قدمته ثم الأكثرون أطلقوا بأن السنين الأربع تعتبر من وقت الإبانة، وقال أبو منصور التميمي<sup>(٩)</sup>: ينبغي<sup>(١٠)</sup> أن يقال: لأربع سنين من إمكان العلوق قبل الطلاق؛ لأنه إذا لحق الولد وقد أتت به لأربع سنن لزم أن

ثم رواه البيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب من قال: تنتظر أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرا ثم تحل، برقم (١٥٣٤٥) من حديث يزيد بن هارون، وأيضاً رواه من حديث شعبة برقم (١٥٣٤٦). قال البيهقي في المرجع نفسه (ح/١٥٣٤٦): «ورواه عاصم الأحول عن أبي عثمان عن عمر رضي الله عنه بمثل ذلك في طلاق الولي، وكذلك رواه مجاهد عن الفقيه الذي استهوته الجن في قضاء عمر رضي الله عنه». وما رواه عاصم الأحول قد أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب النكاح - باب المهر (٣/٣١١) برقم (٢٥٤). انظر: البدر المنير ((٢٢٨/٨-٢٢٩)، تلخيص الحبير (٣/٤٧٠-٤٧١) ح (١٨٠٨). قال ابن الملقن في المرجع نفسه (٢٢٨/٨): «هذا الأثر صحيح».

- (١) أي: الرافعي. انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥١).
- (٢) انظر: الكافي لابن عبد البر (٢٩٣)، الفواكه الدواني (٥٩/٢).
- (٣) والرواية الأخرى: سنتان، كمذهب أبي حنيفة. انظر: الكافي في فقه ابن حنبل (٣/٣١٣)، شرح الزركشي (٥٣٩/٢)، المبدع (١٢٧/٨).
- (٤) انظر: الفواكه الدواني (٥٩/٢).
- (٥) زيادة في (أ).
- (٦) انظر: حاشية الدسوقي (٤٧٤/٢).
- (٧) كفاية النبيه (٢٩/١٥)، انظر: مختصر المزني (٣٠٠)، الحاوي الكبير (٢٠٥/١١).
- (٨) انظر: بدائع الصنائع (٢١١/٣)، تبين الحقائق (٤٥/٣)، فتح القدير (٣٦٢/٤).
- (٩) هو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد، أبو منصور التميمي، حدث عن: إسماعيل بن نجيد، وأبي عمرو محمد بن جعفر بن مطر، وبشر بن أحمد، وطبقته، حدث عنه: أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وعبد الغفار بن محمد الشيرازي، وغيرهم، وكان أكبر تلامذة أبي إسحاق الإسفراييني، صنف التصانيف ومنها: كتاب «التكملة» في الحساب، وكتاب «شرح المفتاح» وكتاب «الإيمان وأصوله»، وكتاب «المعاد في موارث العباد في الفرائض والحساب»، وغير ذلك، توفي في سنة: تسع وعشرين وأربع مئة، وقيل: سبع وعشرين وأربع مئة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٢-٥٧٣)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٢١١-٢١٢).
- (١٠) ينبغي: الأغلب استعمالها في المندوب تارة والوجوب أخرى، ويحمل على أحدهما بالقرينة، وقد يستعمل للحواب والترجيح. سلم المتعلم المحتاج (٦٥٧).

يكون مدة الحمل أكثر من أربع سنين<sup>(١)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٢)</sup>: [و]<sup>(٣)</sup> هذا قويم وفي إطلاقهم تساهل<sup>(٤)</sup>.

قال صاحب «المطلب»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>: وفي ذلك أيضاً تساهل؛ فإن الطلاق قد يقع مع الإنزال في الرحم إما بالتنجيز<sup>(٧)</sup> اتفاقاً أو بالتعليق<sup>(٨)</sup> فيكون أكثره أربع سنين فقط، وحيث لا يقع معه

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥١/٩)، روضة الطالبين (٣٧٨/٨).

(٢) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) سقط في (أ).

(٤) التساهل: يستعمل هذا الاصطلاح في الكلام الذي لا يدل دلالة كافية على معنى العبارة، فيحتاج إلى تفسير أدق، إلا أنه لا يصل إلى درجة الخطأ. مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٨١)، وانظر: مختصر الفوائد المكية (١٠٣).

قال الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٣٣/١): «التساهل في كلام لا خطأ فيه لكنه يحتاج إلى نوع توجيه تحتمله العبارة».

(٥) ابن الرفعة وهو: أحمد بن محمد بن علي أبو العباس، ولد بمصر سنة: خمس وأربعين وستمائة، وسمع الحديث من: أبي الحسن بن الصواف، وعبد الرحيم بن الدميري، وتفقه على الشيخين: السديد والظاهر، وأخذ عن القاضيين: ابن بنت الأعز، وابن رزين، وصنف المصنفين العظميين المشهورين: «الكفاية» في شرح التنبيه، و «المطلب» في شرح الوسيط، ومات ولم يكلمه، أخذ عنه: الشيخ تقي الدين السبكي، وجماعة، وتوفي سنة: عشر وسبع مئة. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢١١/٢) وما بعدها، شذرات الذهب (٢٢/٦).

(٦) نقله عنه الخطيب الشربيني. انظر: مغني المحتاج (٣٩٠/٣).

(٧) التنجيز هو: ما قصد به وقوع الطلاق في الحال، كأن يقول الزوج لزوجته: أنت طالق.

وحكم هذا الطلاق: أنه يقع في الحال متى صدر من أهله، وصادف محلاً له. انظر: الإقناع للشربيني (٤٣٨/٢)، حاشية قليوبي (٣٥٠/٣)، تنبيه الأبرار بأحكام الخلع والطلاق والظهار (١٠١).

(٨) التعليق هو: ما ربط وقوع الطلاق فيه على حصول أمر في المستقبل، بأداة من أدوات الشرط وما في معناها، مثل: إن، وإذا، ومتى، ولو ونحوها، ويشترط في صحة التعليق، ووقوع الطلاق به ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون على أمر معدوم، ويمكن أن يوجد بعد، فإن كان على أمر موجود فعلاً حين صدور الصيغة، مثل أن يقول: إن طلع النهار فأنت طالق، والواقع أن النهار قد طلع فعلاً كان ذلك تنجيئاً وإن جاء في صورة فإن كان تعلقاً على أمر مستحيل كان لغواً، مثل: إن دخل الحمل في سم الخياط فأنت طالق.

الثاني: أن تكون المرأة حين صدور العقد محلاً للطلاق بأن تكون في عصمته.

الثالث: أن تكون كذلك حين حصول المعلق عليه.

والتعليق قسمان: القسم الأول: يقصد به ما يقصد من القسم للحمل على الفعل أو الترك أو تأكيد الخبر، ويسمى التعليق القسمي، مثل أن يقول لزوجته: إن خرجت فأنت طالق مريداً بذلك منعها عن الخروج إذا خرجت، لا إيقاع الطلاق.

يكون أقصاه أربع سنين ولحظة يحتمل العلوق<sup>(١)</sup>، وسواء أقرت بانقضاء عدتها ثم ولدت أو لم تقر؛ لأن النسب حق الولد فلا ينقطع بإقرارها<sup>(٢)(٣)</sup>، وقال ابن سريج<sup>(٤)(٥)</sup>: إذا أقرت بانقضائها ثم ولدت لم يلحقه إلا أن تأتي به لدون ستة أشهر من الإقرار<sup>(٦)</sup>.

قال: **أَوْ لَأَكْثَرَ فَلَا، أَي:** وإذا أتت بالولد لأكثر من أربع سنين فلا يلحقه؛ لعدم الإمكان فإن الأصل فيما زاد على المدة المستقرأة العدم<sup>(٧)</sup>.

القسم الثاني: ويكون القصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط، ويسمى التعليق الشرطي، مثل أن يقول لزوجته: إن أبرأتني من مؤخر صداقك فأنت طالق. انظر: مغني المحتاج (٣/٣١٥) وما بعدها، تنبيه الأبرار بأحكام الخلع والطلاق والظهار (١٠١-١٠٢)، الطلاق المعلق: مفهومه وأثره في الفقه الإسلامي (٤٨).  
(١) قال الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٣/٣٩٠): «وفي هذه الصورة يصح ما قالوه دون ما ذكره، فظهر حينئذ أن لما قالوه محملاً صحيحاً وكذا لما قاله، وهو ما عدا ما فرضناه، فليترى كل من العبارتين المطلقتين على ما يقتضي صحته.

وأجاب بعضهم بأن مرادهما بأنه قويم؛ أي: أوضح مما قالوه، وإلا فما قالوه صحيح أيضاً، بأن يقال: ليس مرادهم بالأربع فيها الأربع مع زمن وطء الوضع التي هي مرادهم بأنها أكثر مدة الحمل، بل مرادهم الأربع بدون ذلك فلا يلزم الزيادة المذكورة، وبهذا يجاب عما يورد من ذلك على نظيرها في الوصية والطلاق وكل من الجوايين حسن».

(٢) روضة الطالبين (٨/٣٧٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٩/٤٥١).

(٣) وهذا قول مالك. انظر: المدونة الكبرى (٥/٤٤٣).

(٤) هو: أحمد بن عمر بن سريج الشافعي، أبو العباس، ولد سنة: بضع وأربعين ومئتين، وسمع من: الحسن بن محمد الزعفراني، ومن أبي داود السجستان، وعبيد بن شريك البزار، وطبقته، وتفقه: بأبي القاسم عثمان بن بشار الأنماطي، وحدث عنه: أبو القاسم الطبراني، وأبو الوليد حسان بن محمد الفقيه، وأبو أحمد بن الغطريف الجرجاني، وغيرهم، وهو صاحب المصنفات، وقيل: أن فهرست كتبه تشتمل على أربع مئة مصنف ومنها: «الفروق في فروع الشافعية»، توفي: لخمس بقين من جمادى الأولى، سنة ست وثلاث مئة، وقيل: يوم الاثنين الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١/٦٦-٦٧)، سير أعلام النبلاء (١٤/٢٠١) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٨٩) وما بعدها.

(٥) وبه قال أبو حنيفة وأحمد. انظر: المبسوط للسرخسي (٦/٥٠)، المغني (٨/٩٩)، البحر الرائق (٤/١٧٠-١٧١)، مطالب أولي النهى (٥/٥٤٨).

وقد وضع على اسم سريج في (أ/٢٢٥) و (ب/٧) ما يشير إليهما فرمز لأبي حنيفة بـ(ح) ولأحمد بـ(أ).

(٦) روضة الطالبين (٨/٣٧٨).

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/٤٥٢)، كفاية النبيه (١٥/٢٩).



قال: وَلَوْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا حُسِبَتْ الْمُدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ؛ لأنها كالبائن في تحريم الوطء فكذاك في أمر الولد<sup>(١)</sup>، قال في «المحرر»<sup>(٢)</sup>: وهذا هو الأقرب من القولين<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(\*)</sup>: وَفِي قَوْلٍ: مِنْ انْصِرَامِ الْعِدَّةِ<sup>(٤)</sup>؛ لأنها كالمنكوحة في معظم الأحكام<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> فعلى هذا تتمادى مدة اللحوق بلا تقدير إن لم يقر بانقضاء العدة ؛ لأن الطهر قد يتباعد سنين وإلا فلا ، وقيل: بالتمادي قطعاً، وقيل: بالمنع قطعاً .

قال: وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَوَلَدَتْ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَأَنَّهَا لَمْ تَنْكِحْ<sup>(٧)</sup>، أي: ويكون الحكم كما مر<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥٢/٩)، روضة الطالبين (٣٧٨/٨) .

(٢) انظر : الرافعي (٣٦٢) .

(٣) وهو الأصح في «التهذيب»، والأظهر في «روضة الطالبين» . انظر : التهذيب (٢٤٥/٦)، روضة الطالبين (٣٧٨/٨) .

(\*) [١/٢٢٥] .

(٤) قال النووي في «روضة الطالبين» (٣٧٨/٨) : « فإن قلنا: من وقت الانصرام، فقد أطلق الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وغيرهما حكاية وجهين :

أحدهما : أنه يلحقه متى أتت به من غير تقدير ؛ لأن الفراش على هذا القول إنما يزول بانقضاء العدة .  
والثاني: أنه إذا مضت العدة بالأقراء أو الأشهر ثم ولدت لأكثر من أربع سنين من انقضائها لم يلحقه؛ لأننا تحققنا أنه لم يكن موجوداً في الأقراء والأشهر، فتبين بانقضائها، وتصير كما لو بانت بالطلاق ثم ولدت لأكثر من أربع سنين .

وهذا الثاني هو: الأصح عند الأكثرين، وحكوه عن نص الشافعي - رحمه الله - . وانظر المسألة في : نهاية المطلب (١٨٣/١٥)، الوسيط (١٣٣/٦)، التهذيب (٢٤٥/٦) ، العزيز شرح الوجيز (٤٥٢/٩-٤٥٣) .

(٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٤٥٢) .

(٦) من لحق الطلاق ، والإيلاء ، والظهار ، والإرث ، فكذا في لحق الولد . مغني المحتاج (٣٩٠/٣) .

(٧) انظر: المرجع نفسه (٣٩١/٣) .

(٨) قال الخطيب الشربيني في المرجع نفسه والصفحة نفسها: « إن وضعته لأربع سنين فأقل كما مر لحق الأول، أو لأكثر لم يلحقه، وحيث لحقه فنكاح الثاني باطل؛ لجريانه في العدة، وإذا لم يلحقه كأن كان منفياً عنهما وقد بان أن الثاني نكحها حاملاً، فهل يُحكم بفساد نكاحه حاملاً على أنه من وطء شبهة من غيره أو لا حملاً على أنه من زنا أو أن الشبهة منه وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة ؟ الأقرب كما قال الأذري: الثاني، وحزم به في المطلب، وهو مأخوذ من كلام الروياني كما ذكرناه في الحمل المجهول، بل هو حمل مجهول فيأتي فيه الجمع المتقدم فيه » .

قال: وَإِنْ كَانَ لِسِتَّةِ فُلُوكَ لِلثَّانِي، أي: وإن أمكن كونه من الأول؛ لأن الفراش الثاني ناجز<sup>(١)</sup> وهو أقوى، ولأن النكاح الثاني قد صح ظاهراً، فلو ألحقنا الولد بالأول لبطل النكاح؛ لوقوعه في العدة، ولا سبيل إلى إبطال ما صح بالاحتمال<sup>(٢)</sup>.

قال: وَلَوْ نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ فَاسِدًا فَوَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الْأَوَّلِ لَحِقَهُ وَانْقَضَتْ، أي: العدة بوضعه ثم تعتد للثاني أو للإمكان<sup>(\*)</sup> من الثاني لحقه؛ لما قررناه قبل، وهذه المدة من الثاني معتبرة من وقت الوطء لا من النكاح<sup>(٣)</sup> على الأصح<sup>(٤)</sup>.

قال: أَوْ مِنْهُمَا، أي: وإن وجد الإمكان منهما معاً عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ<sup>(٥)(٦)</sup>؛ لما سيأتي في موضعه، فَإِنْ أَلْحَقَهُ بِأَحَدِهِمَا فَكَالْإِمْكَانِ مِنْهُ فَقَطْ [أي]<sup>(٧)</sup>: وإن ألحقه بهما، أو اشتبه الأمر عليه، أو لم يكن قائف انتظر بلوغه، وانتسابه بنفسه<sup>(٨)</sup>.

(١) ناجز: حاضر، يُقال: ناجزاً بناجر، كقولك: يداً بيد وعاجلاً بعاجل. انظر: لسان العرب (٤١٣/٥).

(٢) روضة الطالبين (٣٨١/٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥٥/٩).

(٣) ويحكى هذا عن القفال الشاشي. انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥٦/٩)، روضة الطالبين (٣٨١/٨-٣٨٢).

(\*) [٧/ب/أ].

(٤) وهو الأظهر عند الرافعي والأصح عند النووي. انظر: الرافعي المرجع نفسه (٤٥٥/٩-٤٥٦)، النووي المرجع نفسه (٣٨٢/٨).

(٥) القائف لغة هو: الذي يتتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه، والجمع: القافة، يُقال: فلان يقوف الأثر، ويقتافه قيافه. انظر: لسان الميزان (٢٩٣/٩).

وشرعاً: من يلحق النسب بغيره عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من علم ذلك. مغني المحتاج (٤٨٨/٤).

(٦) ولما كانت القافة قائمة على تتبع الأثر والشبه فقد قاسها العلماء المعاصرون على البصمة الوراثية، ومن المعلوم أن القيافة هي عملية بدائية قديمة وتعتمد على القدرة على معرفة فارق الشبه باستخدام المطابقة بين الأعضاء كلون الأقدام أو اليدين أو العينين، وقد يصيب القائف وقد يخطيء، بينما البصمة الوراثية تعتمد على الخبرة الفنية العملية والتقنية المتطورة، وقد أثبت الطب الحديث أن نتيجة أو قرار البصمة الوراثية قطعية ولا تقبل التردد، بل في حالة اختلاف الزوجين في دعوى النسب للابن المشكوك في صحته فإن البصمة الوراثية تستطيع إثبات هذا الابن أو نفيه بخلاف القافة فإنها لا تستطيع ذلك، لأجل هذا هي تعتبر دليلاً تكميلياً مسانداً لإثبات النسب ونفيه. انظر: البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجناية (٤٩-٥٠)، البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية للكعي (٢٣٣، ٢٥٤، ٢٥٥).

(٧) سقط في (أ).

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٥٥/٩-٤٥٦)، روضة الطالبين (٣٨١/٨).

## فصل في الطلاق

لَزِمَهَا عِدَّتَا شَخْصٍ مِنْ جِنْسٍ؛ بَأْنٍ طَلَّقَ ثُمَّ وَطِئَ فِي عِدَّةٍ أَقْرَأَ أَوْ أَشْهَرَ جَاهِلًا، أَيْ: إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا، أَوْ عَالِمًا فِي رَجْعِيَّةٍ تَدَاخَلَتَا<sup>(١)</sup>، فَتَبْتَدِئُ عِدَّةً مِنَ الْوِطْءِ، وَيَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّعَدُّدِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ، وَلَهُ الرُّجْعَةُ فِي تِلْكَ الْبَقِيَّةِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، وَتَجْدِيدِ النِّكَاحِ فِيهَا وَبَعْدَهَا إِذَا كَانَتْ بَائِنًا، وَلَمْ يَكُنْ عِدَدُ الطَّلَاقِ مُسْتَوْفًى<sup>(٢)(٣)</sup>.

وَفِي وَجْهِ: أَنَّ بَقِيَّةَ عِدَّةِ الطَّلَاقِ تَسْقُطُ وَتَتَمَحُضُ الْعِدَّةُ الْوَاجِبَةُ عَنِ الْوِطْءِ<sup>(٤)</sup>.  
قَالَ الرَّافِعِيُّ<sup>(٥)</sup>: وَقِيَاسُهُ أَنْ لَا تُثَبِّتَ الرُّجْعَةُ فِي الْبَقِيَّةِ، لَكِنْ الْإِجْمَاعُ صَدٌّ<sup>(٦)</sup> عَنْهُ، وَقَدْ يَنْقُطِعُ أَثَرُ النِّكَاحِ فِي حُكْمٍ دُونَ حُكْمٍ، وَنَاقَشَهُ فِي «الْكَفَايَةِ»<sup>(٧)</sup> فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ.  
وَفِي وَجْهِ ثَالِثٍ: أَنَّ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ يَقَعُ مَتَمَحُضًا عَنِ الطَّلَاقِ، وَلَا يُوجِبُ الْوِطْءَ إِلَّا مَا وَرَاءَ ذَلِكَ إِلَى تَمَامِ ثَلَاثَةِ أَقْرَأَ أَوْ أَشْهَرَ<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) وَمَعْنَى التَّدَاخُلِ: أَلَمَّا تَعَدَّتْ بِثَلَاثَةِ أَقْرَأَ أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ الْوِطْءِ، وَيَنْدَرِجُ فِيهَا مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ. الْعَزِيزُ شَرَحَ الْوَجِيزَ (٤٥٨/٩).
- (٢) انْظُرْ: الرَّافِعِيُّ الْمَرْجِعَ نَفْسَهُ وَالصَّفْحَةَ نَفْسَهَا، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٨٤/٨)، كَفَايَةُ النَّبِيِّ (٩٤/١٥)، مَغْنَى الْحَتَّاجِ (٣٩٢/٣).
- (٣) قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الْمَرْجِعِ نَفْسَهُ وَالصَّفْحَةَ نَفْسَهَا: «هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْأَظْهَرُ»، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَرْجِعِ نَفْسَهُ وَالصَّفْحَةَ نَفْسَهَا: «هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ».
- (٤) وَهَذَا الْوَجْهُ حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ الْعَبَادِيُّ عَنِ الْحَلِيمِيِّ، وَذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْهُ. انْظُرْ: الْمَرْجِعَ نَفْسَهُ وَالصَّفْحَةَ نَفْسَهَا.
- (٥) الْمَرْجِعَ نَفْسَهُ (٤٥٨/٩-٤٥٩).
- (٦) فِي (ب) يَصْدُ.
- (٧) قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ (٩٤/١٥): «قَدْ حَكَيْتُ عَنْهُ مِنْ قَبْلِ فِيمَا إِذَا وَجِبَ عَلَيْهَا عِدَّتَانِ لِشَخْصَيْنِ، وَقُلْنَا: تَكْتَفِي بَعْدَهُ وَاحِدَةً، وَأَنَّ بَقِيَّةَ الْعِدَّةِ الْأُولَى تَسْقُطُ، أَنَّهُ لَا رَجْعَةَ لَهُ، وَكَذَا سَيَأْتِي مِثْلُهُ فِيمَا إِذَا حَمَلَتْ مِنْ وَطْئِهِ فِي الْعِدَّةِ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ ادِّعَاءُ الْإِجْمَاعِ بَعْدَ جَرَيَانِهِ».
- (٨) وَهَذَا الْوَجْهُ ضَعِيفٌ. انْظُرْ: الْعَزِيزُ شَرَحَ الْوَجِيزَ (٤٥٩/٩)، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٨٤/٨).

وفي ابن<sup>(١)</sup> يونس<sup>(٢)</sup> حكاية وجهه عن الخراسانيين<sup>(٣)</sup>: أنه يكتفي ببقية العدة الأولى<sup>(٤)</sup>.  
**قال: فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حَمَلًا وَالْأُخْرَى أَقْرَاءً، أَي: بأن طلقها وهي حامل ثم وطئها**  
**في الأقراء وأحبها، أو طلقها وهي حامل ثم وطئها قبل الوضع، كما صرح بتصويره في**  
**«المحرر»<sup>(٥)</sup>.**

(١) في (ب) بن، والصحيح ما أثبت .

(٢) هو: أحمد بن موسى بن يونس، ولد في سنة: خمس وسبعين وخمس مئة، شرح التنبيه، واختصر الإحياء للغزالي، مختصرين كبيراً وصغيراً، توفي في سنة: اثنتين وعشرين وست مئة .  
 انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١٠٨/١-١٠٩)، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٧٢/٢)، شذرات الذهب (٩٩/٥) .

(٣) الخراسانيون: هم الطائفة الكبرى من فقهاء الشافعية - بعد العراقيين - ممن اهتموا بفقهاء الشافعي ونقل أقواله والتمذهب بمذهبه، ويقال لهم - أيضاً - : المرازقة ؛ لأن شيخهم ومعظم أتباعهم مرازقة، فتارة يقولون: الخراسانيون، وتارة يقولون: قال المرازقة كذا، فهما عبارتان عن معبر واحد ، وقد اشتهرت هذه الطائفة في القرن الرابع والخامس الهجري، واشتهرت طريقتهم في تدوين الفروع بطريقة الخراسانيين، وكان إمام هذه الطريقة هو الإمام أبو بكر القفال المروزي (ت ٤١٧هـ)، ومن أعلام هذه الطريقة هو الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين الجويني (ت ٤٨٣هـ)، والإمام أبو علي الحسين المروزي المشهور بالقاضي حسين (ت ٤٦٢هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٢٥/١-٣٢٦)، الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (٦٧٢-٦٧٣)، القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي (١٦٣) .

(٤) كفاية النبيه (٩٤/١٥) .

(٥) الرافعي (٣٦٣) .

قال: **تَدَاخَلَتَا فِي الْأَصَحِّ**، أي: وهو الأشبه في «المحرر»<sup>(١)</sup>؛ لأنهما من شخص واحد فأشبهها المتجانسين<sup>(٢)</sup>(٣)، والثاني: لا تداخل؛ لأنهما جنسان فلا يتداخلان، كما لو زنى وهو بكر<sup>(٤)</sup>، ثم زنى وهو ثيب<sup>(٥)</sup>(٦).

قال: **فَتَنْقُضِيَانِ بَوَاضِعِهِ**؛ لأنه فائدة التداخل<sup>(٧)</sup>.

قال: **وَيُرَاجَعُ قَبْلَهُ**، أي: قبل الوضع إن طرأ الوطء وهي تعتد بالحمل؛ لأنها في عدة الطلاق الرجعي والحمل لا يتبعض<sup>(٨)</sup>.

(١) وهو الأشبه في «العزیز» أيضاً، والأصح في «الروضة». انظر: المحرر (٣٦٣)، العزیز شرح الوجیز (٤٥٩/٩)، روضة الطالبین (٣٨٤/٨).

(٢) انظر: العزیز شرح الوجیز (٤٥٩/٩)، كفاية النبیہ (٩٤/١٥).

(٣) المتجانسين أي: المتفقين أو المشاكليين، يقال هذا يجانس هذا، أي: يُشاكله. انظر: لسان العرب (٤٣/٦)، مادة (جنس).

(٤) بكر: يطلق على الذكر والأنثى، والبكر من النساء: التي لم يقرها رجل، ولم تنزل بكارها بنكاح صحيح، ومن الرجال: الذي لم يقرب امرأة. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٩/٧)، مادة (بكر)، طلبة الطلبة (١٧٦)، مختار الصحاح (٢٥)، مادة (بكر).

(٥) ثيب: يطلق على الذكر والأنثى، فيقال: رجل ثيب إذا دخل بامرأته، وامرأة ثيب إذا دخل بها، والثيب من النساء: التي قد تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن مسها، وقد يطلق الثيب على المرأة البالغة، وإن كانت بكراً مجازاً. انظر: المغرب في ترتيب المعرب (١٢٦/١)، لسان العرب (٢٤٨/١) مادة (ثيب).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٢٩٤/١١-٢٩٥)، كفاية النبیہ (٩٥/١٥).

قال الغزالي في «الوسيط» (٥٠٣/٦): «لو زنى وهو بكر ثم زنى وهو ثيب فقد اجتمع الجلد والرحم، فالظاهر الاكتفاء بالرحم، واندرج الجلد تحته، وفيه وجه: أنه يُجلد ثم يُرجم؛ لأنه لا تداخل مع الاختلاف»، وانظر: روضة الطالبین (١٦٦/١٠).

(٧) انظر: النجم الوهاج (١٤٣/٨).

(٨) انظر: كفاية النبیہ (٩٤/١٥)، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

قال: وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطْءِ، فَلَا، أَي: إذا حدث الحمل وهي تعتد بالأقراء عن الطلاق، فقليل: لا رجعة له ؛ لأن عدة الطلاق قد سقطت، وهي الآن معتدة عن الوطء<sup>(١)</sup>، والأصح: نعم؛ لأنها في عدة الطلاق، وإن وجبت عليها<sup>(\*)</sup> عدة أخرى كما قدمته<sup>(٢)</sup>، هذا [كله]<sup>(٣)</sup> تفريع على التداخل، فإن فرعنا على مقابله فإن كان الحمل لعدة الطلاق اعتدت بعد وضعه كما قال الرافعي<sup>(٤)</sup>، زاد ابن الصباغ وغيره: وانقضاء مدة النفاس ثلاثة أقراء، ولا رجعة إلا في مدة الحمل، وإن كان لعدة الوطء أتمت بعد وضعه بقية [عدة]<sup>(٥)</sup> الطلاق، وله الرجعة في تلك البقية إن كان الطلاق رجعيًا<sup>(٦)</sup>، وفيما قبل الوضع وجهان: أظهرهما: نعم<sup>(٧)</sup>؛ لأنها لم تكمل عدة الطلاق<sup>(٨)</sup>، وجميع ما ذكرناه فيما إذا كانت لا ترى الدم على الحمل أو تراه، وقلنا: ليس هو بحيض، فأما إن جعلناه حيضاً، فهل تنقضي مع الحمل العدة الأخرى بالأقراء ؟ فيه وجهان: أظهرهما نعم<sup>(٩)</sup>.

(١) وهذا الوجه حكاه البغوي والرافعي . انظر: التهذيب (٢٦٦/٦)، العزيز شرح الوجيز (٤٥٩/٩) .

(\*) [٢٢٥/ب/أ] .

(٢) وهو أظهر في «الشرح الكبير» والأصح في «الروضة» . انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٣٨٤/٨) .

(٣) سقط في (أ) .

(٤) انظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) سقط في (أ) .

(٦) انظر : المذهب (١٥١/٢)، المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٣٨٥/٨)، كفاية النبيه (٩٥/١٥) .

(٧) وهو الأصح في «الشرح الكبير» وفي «الروضة» . انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) المذهب (١٥١/٢) .

(\*) [٧/ب/ب] .

(٩) وهو أظهر أيضاً في «الشرح الكبير» والأصح في «الروضة»، وبه قال الشيخ أبو حامد، وهو الذي حكاه في «المذهب» و «الشامل» و «التهذيب» موافقاً فيه القاضي حسين؛ لأن البراءة معلومة بالوضع، والحكم بعدم التداخل مع اتحاد الشخص ليس إلا للتعبد برعاية صورة العدين، وقد حصلت .

والثاني: أنها لا تنقضي ؛ لأن الأقراء إنما يُعتد بها إذا وقعت في مظنة الدلالة على البراءة ، وهاهنا الشغل معلوم، وبه قال الشيخ أبو محمد (والد إمام الحرمين الجويني)، وإلى ترجيحه مال الإمام . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، التهذيب (٢٦٦/٦)، العزيز شرح الوجيز (٤٦٠/٩)، روضة الطالبين (٣٨٥/٨)، كفاية النبيه

قال: أَوْ لِشَخْصَيْنِ بَأْنُ كَانَتْ فِي عِدَّةِ زَوْجٍ أَوْ شُبْهَةٍ فَوُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ، أَوْ كَانَتْ زَوْجَةً مُعْتَدَّةً عَنْ شُبْهَةٍ فَطُلِّقَتْ فَلَا تَدْخُلُ<sup>(١)</sup>، أي: وتعتد عن كل واحد منهما عدة كاملة<sup>(٢)</sup>، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٣)(٤)</sup>.

لنا: ما روى الشافعي، عن مالك، عن ابن شهاب<sup>(٥)</sup>، عن ابن المسيب، وسليمان بن يسار<sup>(٦)</sup> أن عمر - رضي الله عنه - قال: ((أبما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل [بها]<sup>(٨)</sup>، فرق بينهما، ثم اعتدت<sup>(٩)</sup> بقية عدتها من زوجها، وكان خاطباً من الخطاب، فإن كان دخل بها، فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من

(٩٥/١٥).

(١) وبه قال أحمد . انظر : المغني (١٠١/٨)، المبدع (١٣٤/٨-١٣٥).

(٢) المحرر (٣٦٣)، وانظر: التهذيب (٢٦٧/٦)، العزيز شرح الوجيز (٤٦٠/٩)، روضة الطالبين (٣٨٥/٨).

(٣) قال السرخسي في «المبسوط» (٤١/٦): «فعليها عدة واحدة من الأول، والآخر ثلاث حيض ؛ لأن العدتين إذا وجبتا يتداخلان، وينقضيان بمضي مدة واحدة إذا كانتا من جنس واحد، وهو قول معاذ بن جبل رضي الله عنه» . وانظر: الهداية شرح بداية المبتدي (٣٠/٢)، بدائع الصنائع (١٩٠/٣).

(٤) وعند مالك روايتان، أظهرهما : تداخل العدتين، كمذهب أبي حنيفة . انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٧١/٢)، القوانين الفقهية (١٥٧).

(٥) هو : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، يُكنى : بأبي بكر، من التابعين، ولد في سنة: خمسين، وحدث عن: ابن عمر، وأنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وغيرهم، وحدث عنه : عقيل، والأوزاعي، والليث، ومالك، وسفيان بن عيينة، وآخرون، قال ابن حجر: «وصفه الشافعي، والدارقطني، وغير واحد بالتدليس»، وقال العجلي: «ثقة»، توفي في سنة : أربع وعشرين ومئة .

انظر ترجمته في : معرفة الثقات (٢٥٣/٢)، تذكرة الحفاظ (١٠٨/١) وما بعدها، طبقات المدلسين (٤٥)، شذرات الذهب (١٦٢/١ - ١٦٣).

(٦) في (أ) ابن، والصحيح ما أثبت .

(٧) هو: سليمان بن يسار، أبو أيوب، وقيل: أبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله، ولد في خلافة عثمان، وهو أحد الفقهاء السبعة، حدث عن: زيد بن ثابت، وابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر، وعائشة، وغيرهم، حدث عنه: أخوه عطاء، والزهري، وعمر بن ميمون بن مهران، وآخرون، قال ابن حجر: « ثقة فاضل »، وقال أبو زرعة : «حديثه عن عمر مرسل»، توفي في سنة: أربع وتسعين، وقيل: مئة، وقيل: أربع ومئة، وقيل: سبع ومئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٤٤/٤)، تقريب التهذيب (٢٥٥)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (١٣٨)، طبقات الحفاظ (٤٢) .

(٨) سقط في (أ) .

(٩) في (ب) اعدت، والصحيح ما أثبت . انظر: الموطأ (٥٣٦/٢) .

زوجها الأول، ثم اعتدت من الآخر ثم لم ينكحها أبداً، قال سعيد<sup>(١)</sup>: ولها مهرها بما استحل منها<sup>(٢)</sup>.

(١) يعني: ابن المسيب .

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب النكاح - باب جامع ما لا يجوز من النكاح (٥٣٦/٢) برقم (٢٧)، وعنه الشافعي في «الأم»، كتاب العدد - اجتماع العدتين (٢٣٣/٥)، وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان منه معادا (١٦٧٩/٢) برقم (١٤٧١)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب اجتماع العدتين، (٤٤١/٧)، برقم (١٥٣١٦)، وفي «سننه الصغرى»، كتاب العدد - باب اجتماع العدتين، (٤٧٥/٦) - (٤٧٦)، برقم (٢٨٣١).

قال الإمام الألباني في «إرواء الغليل» (٢٠٣/٧) ح (٢١٢٤): «وهذا إسناد صحيح على الخلاف في صحة سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب، وهو من طريق سليمان بن يسار منقطع؛ لأنه ولد بعد موت عمر ببضع سنين».



قال البيهقي<sup>(١)</sup> وقوله: «لم ينكحها أبداً» قد كان الشافعي يقول به في القديم ، ثم رجع عنه كما روى الثوري<sup>(٢)</sup>، عن أشعث<sup>(٣)(٤)</sup>، عن الشعبي<sup>(٥)</sup>، عن مسروق<sup>(٦)</sup>: (( أن عمر رجع عن ذلك وجعل لها مهرها وجعلهما يجتمعان ))<sup>(٧)</sup>، وروى الشافعي عن علي مثل

(١) هو: الحافظ، أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي، أبو بكر، ولد في سنة: أربع وثمانين وثلاث مئة، وسمع من: محمد بن الحسين العلوي، والحاكم أبي عبد الله الحافظ، وأبي طاهر بن محمش الفقيه، وغيرهم، وصنف التصانيف النافعة منها: «السنن الكبرى» و «السنن الصغرى» و «الأسماء والصفات»، توفي في سنة : ثمان وخمسين وأربع مئة .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨) وما بعدها، شذرات الذهب (٣٠٤/٣ - ٣٠٥) .

(٢) هو: سفيان بن سعيد الثوري، أبو عبد الله الكوفي، روى عن: أبيه، وأبي إسحاق الشيباني، والأعمش، وأشعث بن سوار، وعمر بن دينار، وهشام بن عروة، وغيرهم، روى عنه: الأوزاعي، ومالك، وابن المبارك، ومصعب بن المقدم، وآخرون، قال ابن حجر : «وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال البخاري: ما أقل تدليسه»، توفي في سنة : إحدى وستين ومئة .

انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٩٩/٤) وما بعدها، طبقات المدلسين (٣٢)، شذرات الذهب (٢٥٠/١) .

(٣) في (أ) أشعب، والصحيح ما أثبت . انظر: سنن البيهقي الكبرى (٤٤٢/٧)، البدر المنير (٢٣٠/٨) .

(٤) هو: أشعث بن سوار الكوفي، وهو الذي يُقال له: أشعث النجار، وأشعث التوايبي، وأشعث الأفرق، حدث عن: الشعبي وعكرمة وابن سيرين، وغيرهم، حدث عنه: الثوري، وشعبة، ويزيد بن هارون، وغيرهم، قال الذهبي: « وهو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعة، ضعفه أحمد، وابن معين، والدارقطني، وقد وثقه ابن معين مرة »، توفي في سنة: ست وثلاثين ومئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٧٥/٦) وما بعدها، المغني في الضعفاء (٩١/١)، العبر في خبر من غير (١٨٣/١) .

(٥) هو: عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، ولد لأربع بقين من خلافة عمر، وقال خليفة: ولد في سنة إحدى وعشرين، وقيل غير ذلك، روى عن: المغيرة بن شعبة، وعمران بن حصين، وعدي بن حاتم، ومسروق، وغيرهم، وروى عنه: الأعمش، وابن عون، ومجالد، وغيرهم، قال ابن حجر: «ثقة»، توفي في سنة: أربع ومئة ، وقيل: خمس ومئة، وقيل: ست ومئة، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (١٢٤/٧) وما بعدها، تقريب التهذيب (٢٨٧)، شذرات الذهب (١٢٦/١) .

(٦) هو: مسروق بن الأجدع، أبو عائشة، وقيل: أنه سُرق وهو صغير ثم وجد فسمي مسروقاً، حدث عن: أبي بن كعب، وعمر، ومعاذ بن جبل، وغيرهم، وروى عن: الشعبي، وإبراهيم النخعي، وغيرهما، قال ابن حجر: «ثقة»، توفي في سنة : ثلاث وستين ومئة، وقيل: اثنتين وستين ومئة .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦٣/٤) وما بعدها، تاريخ الإسلام (٢٣٥/٥) وما بعدها ، تقريب التهذيب (٥٢٨) .

(٧) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب العدد - باب اجتماع العدتين، (٤٤٢/٧) برقم (١٥٣٢٤)، كما

ذلك<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، وقال في الجديد<sup>(٣)</sup> بقول علي، يقول : أنه يكون خاطبًا من الخطاب<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>؛ ولأنها حقان مقصودان من جنس واحد لثابتي الحرمة فلا يتداخلان كالدينين، [ويقدم الأول منهما؛ لتقدمه وقوته ؛ فإنه يستند إلى عقد جائز ، وسبب مسوغ]<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

ومعنى قولنا: مقصودان، أن العدة تجب عليها<sup>(٨)</sup> أرادت النكاح أو لم ترده، بخلاف الأجل<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>.

- أخرجه في «السنن الصغرى»، كتاب العدد - باب اجتماع العدتين، (٤٧٧/٦) برقم (٢٨٣٤) .
- (١) «أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما، ولها الصداق بما استحل من فرجها، وتكمل ما أفسدت من عدة الأول وتعتد من الآخر»، رواه الشافعي من طريق زاذان في «الأم»، كتاب العدد - اجتماع العدتين (٢٣٣/٥)، وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان منه معاداً، (١٦٨٠/٢) برقم (١٤٧٢)، وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب النكاح - باب نكاحها في عدتها، (٢٠٨/٦) برقم (١٠٥٣٢)، ورواه البيهقي في «سننه الكبرى» كتاب العدد - باب اجتماع العدتين، (٤٤١/٧)، برقم (١٥٣١٧)، ومن طريق ابن جريج برقم (١٥٣١٨)، كما أخرجه في «سننه الصغرى»، كتاب العدد - باب اجتماع العدتين، (٤٧٦/٦) برقم (٢٨٣٢)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢٠٣/٧) ح (٢١٢٤) .
- (٢) قال ابن الملقن في «البدور المنير» (٢٣٠/٨) : «ورواه الدارقطني من حديث سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن علي»، وكذا قال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٤٧١/٣)، لكن لم أستطع الوقوف عليه في سننه .
- (٣) ورد في هامش (٢٢٦/١) : « في الحديث » .
- (٤) انظر: الأم (٢٣٣/٥) .
- (٥) في أمها لا تحرم على الثاني إذا كان قد دخل بها، وليس لهما في الصحابة مخالف فتبت إجماعاً ، كذا نقله الماوردي عن الشافعي في الحاوي الكبير (٢٩٠/١١) .
- (٦) زيادة في (أ) .
- (٧) كفاية النبيه (٨٦/١٥)، وانظر : المرجع نفسه (٢٩١-٢٩٠/١١) .
- (٨) في (ب) عليهما، والصحيح ما أثبت . انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها .
- (٩) كفاية النبيه (٨٦/١٥) .
- (١٠) أيضًا وضع العمراني معنى قولهم : «مقصودان» فقال : « احترازٌ من الأجل، فإنه لو كان عليه لرجل دين مؤجل إلى شهر، وآخر دين مؤجل إلى شهر، فمضى الشهر، تداخل فيه، لأن الأجل ليس بمقصود، وإنما المقصود الدين » . البيان (٩٠/١١) .
- (١١) الأجل لغة هو : غاية الوقت في الموت، وحلول الدين، ونحوه، والأجل: مدة الشيء، والجمع: آجال، والتأجيل: تحديد الأجل، ويقال: دينه مؤجل وقد أجلته ؛ جعلت له أجلًا ، وهو كذلك الوقت المضروب المحدود في المستقبل . انظر: المفردات في غريب القرآن (١١)، لسان العرب (١١/١١)، مادة (أجل) .
- واصطلاحاً: هو الزمن المضروب في التأجيل، وللوقت المعين فيه. والتأجيل: تعليق الدين وتأخيرهِ إلى وقت معين.

وقولنا: لثابتي الحرمة، احترزنا به عن العدتين من شخص واحد، وعما إذا طلق حربي امرأته، فنكحت في خلال المدة، وأسلم أحدهما؛ فإن عليها عدة واحدة على النص<sup>(١)</sup>، وقطع به<sup>(٢)</sup>، وبوجوب عدتين<sup>(٣)</sup>، وبقولين<sup>(٤)</sup>.

قال: فَإِنْ كَانَ حَمْلٌ قُدِّمَتْ عِدَّتُهُ، أي: سواء كان الحمل سابقاً، أو لاحقاً كما صرح به في «المحرر»<sup>(٥)</sup>؛ لأن عدة الحمل لا تقبل التأخير<sup>(٦)</sup>.

قال: وَإِلَّا، أي: وإن لم يكن هناك حمل، فَإِنْ سَبَقَ الطَّلَاقُ، أي: وطء الشبهة، أَتَمَّتْ عِدَّتُهُ؛ لتقدمها وقوتها<sup>(٧)</sup> ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ الْآخَرَى<sup>(٨)</sup>.

درر الحكام شرح مجلة الأحكام (١١٠/١) .

(١) كفاية النبيه (٨٦/١٥) .

(٢) في هذا الموضع من نسخة (أ) كُتِبَتْ كلمة (صح) .

(٣) أي: القطع بأنه لا تكتفي بعدة واحدة، بل تكمل عدة الأول، وتستأنف عدة الثاني كما في العدتين عن مسلمين، وذلك لأن العدة معتبرة في حق الكفار، كما هي معتبرة في حق المسلمين، فيتساويان في حكمها، وهؤلاء لم يُشْبِهُوا رواية النص . العزيز شرح الوجيز (٤٧١/٩) .

(٤) أحدهما: هذا .

والثاني: الاكتفاء بعدة واحدة ؛ لأن حقوقهم ضعيفة، وماؤهم غير محترم، فيراعى أصل العدة، ويجعل جميعهم كالشخص الواحد على هذه الطريقة، فالقول الثاني منصوص، والأول مخرج من المذهب المقرر في العدتين من مسلمين، ونقل الشيخ أبو الفرج السرخسي، والقاضي الروياني: أن بعضهم خرج من هذا النص فيما إذا كانت العدتان من مسلمين أيضاً، وجعل الصورتين على قولين نقلاً وتخريجاً، وهذا غريبٌ ضعيف . المرجع نفسه (٤٧١/٩-٤٧٢)، وانظر: روضة الطالبين (٣٩٣/٨)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣٩٨/٣) .

(٥) انظر: الرافعي (٣٦٣) .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٦٤/٩) .

(٧) فإنها تستند إلى عقدٍ جائز ، وسبب مسوغ . المرجع نفسه (٤٦١/٩)

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٣٨٥-٣٨٦)، النجم الوهاج (١٤٥/١٥) .

قال: وَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي عِدَّتِهِ، أي: إن كان الطلاق [رجعياً]<sup>(١)</sup>، كما صرح به في «المحرر»<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر<sup>(٣)</sup>، قال الروياني<sup>(٤)</sup>(٥): لكن لا يراجعها في مدة اجتماع الواطئ بها؛ لأنها حينئذ خارجة عن عدة الأول، وفراش لغيره، فلا تصح الرجعة في تلك الحالة<sup>(٦)</sup>.

قال: فَإِذَا رَاجَعَ انْقَطَعَتْ، [أي]<sup>(٧)</sup>: العدة، وَشَرَعَتْ<sup>(٨)</sup> فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ، وَلَا يَسْتَمْتِعُ بِهَا حَتَّى تَقْضِيَهَا<sup>(٩)</sup>.

وهل له تحديد نكاحها إن كان الطلاق بائناً؟ فيه وجهان: أظهرهما: نعم<sup>(١٠)</sup>؛ لأنها في عدته، كما يجوز له رجعتها<sup>(\*)</sup> [كما سلف]<sup>(١١)</sup>(١٢).

(١) سقط في (أ).

(٢) انظر: الرافعي (٣٦٣).

(٣) المذهب الشافعي.

(٤) هو: عبد الواحد بن إسماعيل الروياني، أبو المحاسن، ولد في: آخر سنة خمس عشرة وأربع مئة، وسمع من: محمد الطبري، وأحمد الكراعي المروزي، وأحمد بن محمد البلخي، وغيرهم، حدث عنه: زاهر الشحامي، وإسماعيل التيمي، وأبو الفتوح الطائي، وآخرون، ومن تصانيفه: كتاب «البحر» و «الكافي» و «حلية المؤمن»، توفي في سنة: اثنتين، وقيل: سنة إحدى وخمس مئة.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٦٠/١٩) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٢٨٧/١).

(٥) نقله عنه النووي في كتابه «روضة الطالبين» (٣٨٧/٨).

(٦) وأقره وتعقبه البلخي: بأنه كيف يُتصور الخروج من عدة الحمل! ولو سلمنا لم يزد على ما إذا كانت العدة بالحمل لوطء الشبهة، وذلك لا يمنع الرجعة عند الشيخ أبي حامد، ومن تبعه. أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣٩٦/٣).

(٧) زيادة في (ب).

(٨) في (أ) وتشرع، والصحيح ما أثبت. انظر: منهاج الطالبين (١١٦).

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٦٢/٩)، روضة الطالبين (٣٨٦/٨)، النجم الوهاج (١٤٥/١٥).

(١٠) وهو الأصح عند الأكثرين. انظر: النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(\*) [١/٢٢٦].

(١١) زيادة في (ب).

(١٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٦٢/٩).

والثاني: «لا؛ لأنه نكاح لا يستعقبه الحل، ويخالف الرجعة؛ فإنها إمساك بحكم الدوام، فلا يشترط أن يستعقب الحل، وهذا كما أن ابتداء نكاح المحرمة والمعتدة لا يجوز، وإذا عرض الإحرام والعدة في الدوام لم يرتفع النكاح، وهذا الوجه الثاني يُحكى عن الشيخ أبي حامد، والأصح عند القفال: الأول، وبه أخذ صاحب «التهذيب»،

قال: إِنْ سَبَقَتْ الشُّبْهَةُ، قُدِّمَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ؛ لأن سبب عدة الطلاق أقوى؛ لتعلقها <sup>(\*)</sup> بالنكاح <sup>(١)</sup>.

قال: وَقِيلَ: الشُّبْهَةُ؛ لسبقها <sup>(٢)</sup> عدة الوطء <sup>(٣)</sup>.

والقاضي الروياني وغيرهما «. العزيز شرح الوجيز (٤٦٢/٩)، وانظر المسألة في: التهذيب (٢٦٨/٦)، روضة الطالبين (٣٨٦/٨).

(١) ويُحكى هذا الوجه عن أبي إسحاق، وهو الأظهر عند الأكثرين كما قاله الرافعي، وكذلك الأصح عندهم كما قاله النووي. انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها. <sup>(\*)</sup> [٨/أ/ب].

(٢) في (أ) لسبق.

(٣) وهذا الوجه اختاره بعض المتأخرين، كما قاله الرافعي. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

## فصل في النكاح

عَاشِرَهَا<sup>(١)</sup> كَزَوْجٍ<sup>(٢)</sup> بِلَا وَطْءٍ<sup>(٣)</sup> فِي عِدَّةٍ أَقْرَأَ أَوْ أَشْهَرَ فَأَوْجُهُ: أَصَحُّهَا أَي: وهو الذي رجحه المعتبرون كما قاله في «المحرر»<sup>(٤)</sup>، إِنْ كَانَتْ بَائِنًا انْقَضَتْ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ مَخَالَطَةَ الْبَائِنِ مُحَرَّمَةٌ بِلَا شَبْهَةٍ فَلَا تُؤْثِرُ فِي الْعِدَّةِ كَوَطْئِهَا فِي الدُّبْرِ، وَفِي الرَّجْعِيَّةِ الشَّبْهَةُ قَائِمَةٌ، وَهُوَ بِالْمَعَاشِرَةِ وَالْمَخَالَطَةِ مُسْتَفْرَشٌ لَهَا فَلَا يُحْسَبُ زَمَنُ الْإِسْتِفْرَاشِ مِنَ الْعِدَّةِ، كَمَا لَوْ نَكَحْتَ فِي الْعِدَّةِ زَوْجًا جَاهِلًا بِالْحَالِ لَا يُحْسَبُ زَمَنُ اسْتِفْرَاشِهِ<sup>(٥)</sup>، وَنَسَبِهِ الْقَاضِي وَالْإِمَامُ<sup>(٦)</sup> إِلَى الْأَصْحَابِ.

وَالثَّانِي<sup>(٧)</sup>: لَا تُحْسَبُ تِلْكَ الْمُدَّةُ مِنَ الْعِدَّةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِالزَّوْجَاتِ دُونَ الْمُطْلَقَاتِ الْمَهْجُورَاتِ.

(١) أَي: الرَّجْعِيَّةُ كَمَا يَأْتِي وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ أَوْ مَعَ عِلْمِهِ بِالتَّحْرِيمِ وَلَيْسَ زَانِيًا بِوَطْئِهَا وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ بِهِ كَمَا فِي شَرْحِ شَيْخِنَا، وَحَاصِلُ الْحُكْمِ فِيهَا: أَنَّ مَعَاشِرَتَهُ لَهَا تَمْنَعُ مِنْ حُسْبَانِ عِدَّتِهَا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مَدَّتْهَا، لِأَنَّهَا فِي فِرَاشِ أَجْنَبِيٍّ بِوُجُودِ طَلَاقِهَا، لَكِنِهَا كَالْمُعْتَدَةِ؛ لِتَأْخُرَ عِدَّتُهَا إِلَى فِرَاقِ الْمَعَاشِرَةِ بِالتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا، وَلَهَا فِي مِقْدَارِ عِدَّتِهَا مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ حُكْمُ الرَّجْعِيَّةِ، وَفِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمُ الْبَائِنِ، إِلَّا فِي لِحَاقِ الطَّلَاقِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ، وَإِذَا انْقَطَعَتِ الْمَعَاشِرَةُ تُشْرَعُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ كُلِّهَا، إِنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى الْمَعَاشِرَةِ، وَإِلَّا فَتُكْمَلُهَا، وَلَهَا فِي حُكْمِ الْبَائِنِ فَلَا يَصِحُّ رَجْعَتُهَا فِيهَا، وَتَنْقُضِي بِهَا عِدَّةَ وَطْءِ قَبْلِهَا، وَإِنْ تَكَرَّرَ لَدُخُولُهَا فِيهَا. حَاشِيَةُ قَلْيُوبِي (٤٨/٤).

(٢) أَي: كَمَعَاشِرَتِهِ لَهَا قَبْلَ طَلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ زَوْجُهَا، وَلَوْ أَسْقَطَ الْكَافُ لَكَانَ أَنْسَبُ، فَالْمُرَادُ بِالْمَعَاشِرَةِ: أَنْ يَدُومَ عَلَى حَالَتِهِ الَّتِي كَانَ مَعَهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنَ النَّوْمِ مَعَهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، وَالْخُلُوءُ بِهَا كَذَلِكَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. الْمُرْجِعُ نَفْسَهُ وَالصَّفْحَةُ نَفْسُهَا.

(٣) قَيَّدَ بِهِ لِأَجْلِ اسْتِمْرَارِ الْعِدَّةِ مَعَ الْمَعَاشِرَةِ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ شَبِيهَةٌ فَيُوجِبُ عِدَّةً أُخْرَى وَيَتَدَاخِلَانِ فَلَا تَكُونُ عِدَّةُ طَلَاقٍ فَقَطْ وَمِثْلُ عَدَمِ الْوَطْءِ مَا لَوْ وَطِئَ بِغَيْرِ شَبْهَةٍ. الْمُرْجِعُ نَفْسَهُ وَالصَّفْحَةُ نَفْسُهَا.

(٤) انْظُرْ: الرَّافِعِي (٣٦٣).

(٥) وَهَذَا الْوَجْهُ أَخَذَ الْأُئِمَّةَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَمِنْهُمْ: الْقَفَالُ، وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَابْنُ بَرْقِيٍّ فِي التَّهْذِيبِ وَابْنُ الْقَيِّمِ، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي الْحَلِيَّةِ. انْظُرْ: التَّهْذِيبُ (٢٧٣/٦)، الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ (٤٧٤/٩)، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٩٤/٨) - (٣٩٥).

(٦) نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ (٢٧٧/١٥).

(٧) انْظُرْ: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٩٤/٨).

والثالث<sup>(١)</sup>: تُحسب مطلقاً؛ لأن هذه المخالطة لا توجب عدة فلا يمنعها، وحكاها الغزالي<sup>(٢)</sup> وشيخه عن المحققين .

واحترز بقوله: (عَاشَرَهَا [كَزَوْجٍ])<sup>(٣)</sup> عن معاشرة الأجنبي العالم؛ فإنها لا تؤثر كوطئه<sup>(٤)</sup>، كما صرح به المصنف<sup>(٥)</sup> بعد، وتنصيبه على الأقراء والأشهر مُخْرَجٌ للمعتدة بالحمل؛ فإن المعاشرة لا تمنع الانقضاء بحال<sup>(٦)</sup>.

واحترز بقوله: (بِلَا وَطْءٍ) فإنه إن كان الطلاق بائناً فإن ذلك لا يمنع انقضاء العدة؛ لأنه وطء زنا لا حرمة له<sup>(٧)</sup>، وإن كان رجعيّاً قال المتولي<sup>(٨)</sup> والقاضي حسين<sup>(٩)</sup>: لا تشرع في العدة ما دام يطأها؛ لأن العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة<sup>(١٠)</sup>، قال القاضي: قولاً واحداً<sup>(١١)</sup>.

فرع: لو طالت المفارقة، ثم اتفقت خلوة فأشبه الاحتمالين البناء، والثاني: لا؛ لبعد تلفيق أوقات المفارقة<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: روضة الطالبين (٣٩٤/٨) .

(٢) انظر: الوسيط (١٤٢/٦) .

(٣) سقط في (ب) .

(٤) في (أ) بوطئه .

(٥) أي: النووي، ونصه: «ولو عاشرها أجنبي انقضت والله أعلم». منهاج الطالبين (١١٦) .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٧٥/٩)، روضة الطالبين (٣٩٥/٨) .

(٧) انظر: روضة الطالبين (٣٩٤/٨)، التهذيب (٢٧٣/٦) .

(٨) في «التتمة» .

(٩) في «تعليقه» .

(١٠) كذا نقله النووي عن المتولي في «روضة الطالبين» (٣٩٤/٨) .

(١١) وأيضاً نقله عنهما ابن الرفعة . انظر: كفاية التنبيه (٩٦/١٥) .

(١٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٧٤/٩)، روضة الطالبين (٣٩٥/٨) .

قال: وَلَا رَجْعَةَ<sup>(١)</sup> بَعْدَ الْأَقْرَاءِ وَالْأَشْهُرِ عملاً بالاحتياط في الجانبين وعبرة «المحرر»<sup>(٢)</sup> عن هذا: « قالوا: وليس له الرجعة إلا في الأقراء والأشهر ، وإن لم يحكم بانقضاء العدة في الرجعية » ومراده بقوله: (قالوا) الأئمة ، كما صرح به في «الشرح الصغير»، وإن كان في «الشرح الكبير» نقله عن رأي البغوي وحده فإنه قال: قال الشيخ الفراء في «الفتاوى»: الذي عندي أنه لا رجعة للزوج بعد انقضاء الأقراء، وإن لم تنقض المدة بسبب المفارقة، أخذاً للاحتياط من الجانبين، كما لو وطئ الرجعية بعد مضي قرعين من وقت الطلاق، عليها أن تعتد بثلاثة أقراء من وقت الوطء ، ولا تجوز الرجعة في القرء الثالث منها<sup>(٣)</sup>. قال: «وفي فتاوى القفال ما يوافق هذا»<sup>(٤)(٥)</sup>.

قال: قُلْتُ: وَيَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ<sup>(٦)</sup> إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ لأنه مقتضى الاحتياط<sup>(٧)</sup>. قال: وَلَوْ عَاشَرَهَا أَجْنَبِيٌّ انْقَضَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أي: ولا تؤثر مخالطته كما لا يؤثر وطؤه<sup>(٨)</sup>، وهذا قدمته .

فرع: لو عاشرها بشبهة، قال الرافعي<sup>(٩)</sup>: فيجوز أن يمنع الاحتساب كما سبق أنها في زمن الوطء بالشبهة خارجة عن العدة .

(١) وهو المعتمد . انظر: مغني المحتاج (٣/٣٩٤)، حاشية قليوبي (٤/٤٩) .

(٢) الرافعي (٣٦٣) .

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/٤٧٤) .

(٤) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) قلت - أي : ابن الملقن - : «وهذا ذكره البغوي تفقهاً لنفسه بعد أن ذكر أولاً أن الأصحاب قالوا : بثبوت

الرجعة ، وكذا جزم به القاضي في فتاويه وتعليقه في كتاب الطلاق». عجلة المحتاج (٣/١٤٣٨) .

(٦) أي: طلاقاً ثانية وثالثة إن كان طلقها طلاقاً فقط . مغني المحتاج (٣/٣٩٤) .

(٧) وقد صرح به الروياني في «حليته»، كما قاله الرافعي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/٤٧٤) .

(٨) انظر: روضة الطالبين (٨/٣٩٥) .

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/٤٧٤) .



قال: وَلَوْ نَكَحَ مُعْتَدَّةً بَظَنِّ الصَّحَّةِ وَوَطِئَ، انْقَطَعَتْ مِنْ حِينِ وَطِئِ<sup>(١)</sup>؛ لأن النكاح الفاسد لا حرمة له، ولا تُجعل المرأة فراشًا ما لم يُوجد الوطء<sup>(٢)</sup>.

قال: وَفِي قَوْلِ أَوْ<sup>(\*)</sup> وَجْهِهِ مِنَ الْعَقْدِ<sup>(٣)</sup>؛ لأنها بالعقد معرضة عن العدة<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا وجهان: أحدهما: أنه<sup>(\*)</sup> من وقت العقد بشرط أن يتصل به الزفاف وإلا فلا<sup>(٥)</sup>، والثاني: أنه من وقت العقد، وإن لم يتصل به الزفاف<sup>(٦)</sup>، وفي وجه آخر: أن العدة تنقطع<sup>(٧)</sup> من حين يخلو بها، ويعاشرها وإن لم يوطأ<sup>(٨)</sup>.

قال: وَلَوْ رَاجَعَ حَائِلًا أَي: ومسها ثم طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ<sup>(٩)</sup>؛ لأن الميسر يقتضي عدة كاملة<sup>(١٠)</sup>.

(١) وهذا الوجه هو الأصح في «الشرح الكبير»، و «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٧٥/٩)، روضة الطالبين (٣٩٦/٨).

(٢) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(\*) [٢٦/ب/أ].

(٣) ورجح الرافعي «بشرحيه» كونه وجهًا، وحزم به النووي في «الروضة». انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٣٩٥/٨)، النجم الوهاج (١٤٨/٨).

(٤) النووي المرجع نفسه (٣٩٦/٨).

وبه قال القفال الشاشي. انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(\*) [٨/ب/ب].

(٥) انظر: روضة الطالبين (٣٩٦/٨).

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) في (أ) تنعقد، والصحيح ما أثبت.

(٨) انظر: روضة الطالبين (٣٩٦/٨).

(٩) وبه قال أبو حنيفة، وقد وضع في النسختين فوق كلمة (استأنفت) رمز يشير إليه فرمز له برمز (ح). انظر:

بدائع الصنائع (٢٠١/٣).

(١٠) العزيز شرح الوجيز (٤٧٦/٩).

وَفِي الْقَدِيمِ<sup>(١)</sup>: تَبْنِي إِنْ لَمْ يَطَأْ ؛ لَأَنَّهُا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَمْسُهَا فِي الْحُلِّ الْمُسْتَحْدَثِ<sup>(٢)</sup>، فَصَارَ كَمَا إِذَا أَبَاهَا ثُمَّ جَدَّدَ نِكَاحَهَا فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا فَإِنَّمَا تَبْنِي<sup>(٣)</sup>؛ وَلَأنَّهُ لَمَّا مَلَكَ الرَّجْعَةَ فِي الطَّلَاقِ الثَّانِي بِسَبَبِ الْإِصَابَةِ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَجِبَ أَنْ تَبْنِي عِدَّةَ الطَّلَاقِ الثَّانِي عَلَى الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ<sup>(٤)</sup>، وَالْجَدِيدِ الْإِسْتِنَافِ<sup>(٥)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}<sup>(٦)</sup>، وَهَذِهِ مُطْلَقَةٌ؛ وَلَأنَّ الرَّجْعَةَ رَفَعَتْ تَحْرِيمَ الطَّلَاقِ، فَارْتَفَعَ بِهَا حَكْمُ الطَّلَاقِ، وَصَارَ الطَّلَاقُ الثَّانِي هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالتَّحْرِيمِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُحْتَصًّا بِوُجُوبِ الْعِدَّةِ بَعْدَ التَّحْرِيمِ، كَمَا لَوْ ارْتَدَّتْ بَعْدَ الْمُسِيْسِ ثُمَّ أَسْلَمَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا فَإِنَّمَا تَسْتَأْنِفُ الْعِدَّةَ<sup>(٧)</sup>.

وَحَكَى الشَّاشِي<sup>(٨)</sup> عَنِ الْمَزْنِيِّ: أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا<sup>(٩)</sup>، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ مُوَافَقَةُ الْقَوْلِ الْجَدِيدِ .

(١) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . انْظُرْ: الْقَوَائِنُ الْفَقْهِيَّةُ (١٥٧) .

(٢) فِي (ب) الْمُسْتَحْدَرُ، وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتَ .

(٣) انْظُرْ : الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ (٤٧٦/٩ - ٤٧٧) .

(٤) انْظُرْ: كِفَايَةُ النَّبِيهِ (٩٧/١٥) .

(٥) وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْمَزْنِيُّ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي الرَّوْضَةِ . انْظُرْ: مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ (٢٩١)، بِدَائِعِ

الصَّنَائِعِ (٢٠١/٣)، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٩٦/٨) .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ رَقْمٍ: ٢٢٨ .

(٧) كِفَايَةُ النَّبِيهِ (٩٧/١٥) .

(٨) ذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي «تَهْذِيبِهِ»: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ (الْقِفَالُ الشَّاشِيُّ) فَالْمُرَادُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَإِذَا وَرَدَ

(الْقِفَالُ الْمَرْوُزِيُّ) فَهُوَ الصَّغِيرُ، ثُمَّ إِنْ الشَّاشِيُّ يَتَكَرَّرُ ذِكْرُهُ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ وَالْكَلَامِ وَيُوجَدُ فِي

كُتُبِ الْفَقْهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْخُرَاسَانِيِّينَ، وَالْمَرْوُزِيُّ يَتَكَرَّرُ ذِكْرُهُ فِي الْفَقِیْهَاتِ، وَاشْتَرَكَا الْقِفَالَانِ فِي أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا أَبُو بَكْرُ الْقِفَالُ الشَّافِعِيُّ، لَكِنْ يَتَمَيَّزَانِ بِالْأَسْمِ وَالنَّسَبِ، فَالْكَبِيرُ شَاشِيٌّ وَالصَّغِيرُ مَرْوُزِيٌّ . طَبَقَاتُ

الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ (١٤٩ / ١)، تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ (٥٥٦/٢) .

وَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، أَبُو بَكْرٍ الشَّاشِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْقِفَالِ الْكَبِيرِ، وَهُوَ صَاحِبُ وَجْهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَلَدَ

فِي سَنَةِ: إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَسَمِعَ مِنْ: أَبِي بَكْرِ ابْنِ خَزِيمَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ،

وْغَيْرِهِمْ، وَأَخَذَ عَنْهُ: الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنُ مَنْدَةَ، وَالْحَلِيمِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا: «دَلَالَةُ

النُّبُوَّةِ وَمَحَاسِنُ الشَّرِيعَةِ» وَ «أَدَبُ الْقَضَاءِ»، تَوَفَّى فِي سَنَةِ: خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ

أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ . انْظُرْ: ابْنُ قَاضِي شَهْبَةَ الْمَرْجِعِ نَفْسَهُ (١٤٨/١ - ١٤٩)، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ

(٥٢ - ٥١٣/٣) .

(٩) كِفَايَةُ النَّبِيهِ (٩٧/١٥) .

قال: **أَوْ حَامِلًا فَبِالْوَضْعِ**، أي: فإن كانت حاملاً فطلقها بائناً قبل الوضع فإن العدة تنقضي بالوضع أصابها أو لم يصبها، للآية<sup>(١)</sup>(٢).

قال: **فَلَوْ وَضَعَتْ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ**، أي: إن أصابها؛ لأنه طلاق في نكاح وجد فيه المسيس فيوجب العدة، والوضع حصل في صلب النكاح، والعدة لا تنقضي بما يوجد في صلب النكاح<sup>(٣)</sup>.

قال: **وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَطَأْ بَعْدَ الْوَضْعِ فَلَا عِدَّةَ**، [أي]<sup>(٤)</sup>: ويُحكم بانقضاء عدتها بالوضع وإن كانت تحت الزوج، ويجوز أن تقضي العدة بالحمل تحت الزوج، وإن كانت لا تنقضي بالأقراء والأشهر تحته، كما أن المعتدة لو وطئها واطئ بالشبهة وأحبها تقضي عدتها عن الوطء بوضع الحمل، ولولا الحمل لكانت لا تنقضي بالأقراء والأشهر لاشتغالها بعده الزوج<sup>(٥)</sup>.

واعلم أن عبارة المصنف في «الروضة»<sup>(٦)</sup> في هذه المسألة: «وإن لم يطأ استأنفت أيضاً على المذهب، وقيل: وجهان، أصحهما: هذا، والثاني: لا عدة عليها وتنقضي عدتها بالوضع».

وعبارة الرافعي في «شرحيه»<sup>(٧)</sup>: فإن لم يمسهما فإن قلنا: الحائل تستأنف فكذاك هنا، وإن قلنا: هناك بالبناء فتعذر بناء الأقراء على الحمل، وفيها وجهان، أظهرهما: الاستئناف.

(١) { وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ } [الطلاق : ٤] .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٧٧/٩)، روضة الطالبين (٣٩٦/٨) .

(٣) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) سقط في (ب) .

(٥) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) أي: روضة الطالبين (٣٩٦/٨ - ٣٩٧) .

(٧) أي: في الشرح الكبير والصغير . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٧٧/٩) .

قال: وَلَوْ خَالَعَ مَوْطُوءَةً ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ وَطِئَ ثُمَّ طَلَّقَ، أَي: أو خالعهما ثانيًا، كما في «المحرر»<sup>(١)</sup> استأنفت أَي: العدة، ودَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةَ، أَي: بقية العدة السابقة ؛ لأنهما من شخص واحد<sup>(٢)</sup>.

فرع: إذا طلق المدخول بها على عوض أو خالعهما فله أن ينكحها في العدة، وفي «المهذب»<sup>(٣)</sup>: عن المزي أنه لا يجوز كما لا يجوز لغيره . قال الرافعي<sup>(٤)</sup>: وهذا غريب .

قال في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>: ورد مذهب المزي<sup>(\*)</sup> بأن نكاح غيره يؤدي إلى اختلاط الأنساب بخلافه .

(١) الرافعي (٣٦٤) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٧٩/٩) .

(٣) انظر: أبو إسحاق الشيرازي (١٥٢/٢) .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٧٨/٩) .

(٥) انظر: ابن الرفعة (٩٩/١٥) .

(\*) [٩/١/ب] .

## فَضْلٌ

عِدَّةُ [حُرَّة] <sup>(٢)</sup> حَائِلٌ لَوْفَاةٍ ، وَإِنْ لَمْ <sup>(\*)</sup> تُوَطَّأْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ بِلِيَالِيهَا؛ للنص والإجماع <sup>(٣)</sup> {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ} <sup>(٤)</sup> الآية ، ولا يرد علينا زوجه الصبي كما سيأتي ؛ لأن ذلك خرج بدليل فبقينا فيما عداه على الأصل <sup>(٥)</sup>.

قال في «المهذب» <sup>(٦)</sup>: ولأنه حمل لا يجوز أن يكون منه فلم تعتد به ، كامرأة الكبير إذا طلقها وأتت بولد لدون ستة أشهر من حين العقد .

قال في «الكفاية» <sup>(٧)</sup>: وتحريره <sup>(٨)</sup> أن يقال : « ولد لا يمكن أن يكون منه فلم يقع الاعتداد به كما لو ظهر بعد موته » .

وسواء ذات الأقراء وغيرها، والصغيرة والكبيرة، رأت الدم على عادتها أو لم تره، والمدخول بها، كما صرح به المصنف <sup>(٩)</sup> وغيره <sup>(١٠)</sup>، كما دل عليه إطلاق <sup>(١١)</sup> الآية مع العلم بأن حال

(١) في (أ) قال ، والمثبت من «المنهاج» . انظر: (١١٦) ،

(٢) سقط في (أ) .

(\*) [١/٢٧] .

(٣) انظر: الإجماع (٨٦)، الكافي في فقه ابن حنبل (٣٠٧/٣)، البحر الرائق (١٤٣/٤)، مغني المحتاج (٣٩٥/٣)، الفواكه الدواني (٥٩/٢) .

(٤) صلة الآية { وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا } [البقرة: ٢٣٤] .

(٥) انظر: ابن الرفعة (٥١/١٥) .

(٦) انظر: أبي إسحاق الشيرازي (١٤٥/٢) .

(٧) انظر: ابن الرفعة (٥١/١٥) .

(٨) التحرير: بيان المعنى بالكتابة، وتحرير الكتاب وغيره: تقويمه . انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية (٢٦٢) .

(٩) انظر: منهاج الطالبين (١١٦)، روضة الطالبين (٣٩٨/٨) .

(١٠) كالماوردي في «الحاوي»، وإمام الحرمين الجويني في «النهاية»، والبغوي في «التهذيب»، والعمراني في «البيان»،

والرافعي في «الشرح الكبير»، وابن الرفعة في «الكفاية» . انظر: الحاوي (٢٣٤/١١)، نهاية المطلب

(٢٠٥/١٥)، التهذيب (٢٥٠/٦)، البيان (٣٤/١١)، العزيز شرح الوجيز (٤٨٠/٩)، كفاية النبيه (٥١/١٥) .

(١١) في (ب) طلاق، وهو خطأ إملائي، والصحيح ما أثبت . انظر: كفاية النبيه (٥١/١٥) .

الزوجات في ذلك مختلف، وعدم التفصيل بين المدخول بها وغيرها، بخلاف الطلاق فإن الله تعالى فصل فيه بين أن تكون المطلقة مدخولاً بها أو غير مدخول بها، ولا يمكن إلحاق عدة الوفاة بعدة الطلاق؛ لأمر منها: أن عدة الوفاة لو شرط فيها الدخول لم يؤمن أن تنكره حرصاً على الأزواج مع عدم المنازع، وفي الطلاق صاحب الحق ينازع فلا تتجاسر على الإنكار، ومنها أن فرقة الموت لا اختيار فيها، فأمرت بالتفجع وإظهار الحزن لفراق الزوج، ولذلك وجب فيه الإحداد، وفرقة الطلاق تتعلق باختيار المطلق فلم يكن عليها إظهار الحزن والتفجع، ومنها أن المقصود الأعظم في عدة الطلاق معرفة براءة الرحم، ولذلك اعتبرت الأقراء، وفي عدة الوفاة المقصود الأعظم حق الزوج ورعاية حرمة النكاح، ولذلك اعتدت بالشهور التي لا تقوى دلالتها على البراءة<sup>(١)</sup>.

**قال: وَأَمَّا نِصْفُهَا؛** لأن العدة أمر ذو عدد يُبنى على المفاضلة، فوجب أن لا تُساوى الحرة فيه الأمة، وتكون على النصف فيها مع إمكان قسمته كالحدود، وهذا هو المشهور في أكثر الكتب<sup>(٢)</sup>.

وفي «الزوائد» للعمري<sup>(٣)</sup>: حكاية قول آخر عن أبي حامد أنها كالحرّة<sup>(٤)</sup>؛ لأن الولد يكون نطفة أربعين يوماً، وعلقه أربعين يوماً، ومضغة أربعين يوماً، ثم ينفخ فيه الروح ويتحرك، فاعتبر أن تعتد المتوفى عنها زوجها بأربعة أشهر وعشرة أيام<sup>(٥)</sup>؛ ليتبين الحمل بذلك ويتحرك، وهذا لا يختلف فيه الحرة والأمة<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨١/٩)، كفاية النبيه (٥٢-٥١/١٥).

(٢) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه (٥٣/١٥).

(٣) هو: يحيى بن أبي الخير بن سالم، أبو الخير العمري، ولد سنة: تسع وثمانين وأربع مئة، تفقه على جماعات منهم: زيد اليفاعي، كان شيخ الشافعية ببلاد اليمن، ومن مصنفاته: كتاب «البيان» وكتاب «غريب الوسيط» وكتاب «السؤال عما في المذهب من الإشكال»، توفي سنة: ثمان وخمسين وخمس مئة.

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٢٧٧/٣٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٣٢٧/١-٣٢٨)، شذرات الذهب (١٨٥/٤-١٨٦).

(٤) أي: تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام.

(٥) في (ب) وعشرا.

(٦) انظر: كفاية النبيه (٥٣/١٥).

قال في «الكفاية»: وما حكاها كلام البندنجي<sup>(١)</sup> يدل عليه أيضاً<sup>(٢)</sup>.  
 فرع: عدة الوفاة تختص بالنكاح الصحيح، فلو نكح فاسداً ومات قبل الدخول فلا عدة،  
 وإن دخل ثم مات أو فرق بينهما اعتدت للدخول كما تعتد للشبهة<sup>(٣)</sup>.  
 آخر: صرح به في «المحرر» وهذا نصه: «وتعتبر المدة - أي: <sup>(٤)</sup> المذكورة - بالهلال ما  
 أمكن، فإن انطبق الموت على أول الهلال حسبت أربعة أشهر بالأهلة وضمت إليها عشرة  
 أيام من الشهر الخامس، وإن مات الزوج في خلال شهر هلال، وكان <sup>(\*)</sup> الباقي دون عشرة  
 فتعتده وتحسب أربعة أشهر بالأهلة وبعده وتكمل العشرة» <sup>(٥)</sup> انتهى.  
 وإنما حذف هذا المصنف لدخوله في قوله: (أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ)، أي: كيف ما قدر  
 حصولها .

قال: وَإِنْ مَاتَ عَنْ رَجْعِيَّةٍ انْتَقَلَتْ إِلَى <sup>(\*)</sup> وَفَاةٍ، أي: حتى يلزمها الإحداد ولا تستحق  
 النفقة؛ لأن حبان بن منقذ<sup>(٦)</sup> «طلق امرأته ومات قبل أن تحيض الثالثة فورثت [ورثها

(١) هو: الحسن بن عبيد الله، القاضي أبو علي البندنجي، أحد الأئمة، من أصحاب الوجوه، درس الفقه ببغداد على  
 الشيخ أبي حامد الأسفراييني، من مصنفاته: التعليقة المسماة بـ «الجامع» وكتاب «الذخيرة»، توفي في سنة:  
 خمس وعشرين وأربع مئة .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٣٠٥/٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٠٦/١-٢٠٧) .  
 (٢) فإنه قال: «عدة الوفاة واجبة بوفاة الزوج، صغيرة كانت أو كبيرة، عاقلة أو مجنونة، حرة أو أمة، مسلمة أو  
 مشركة، مدخولاً بها أو غير مدخول بها، ثم لا تخلو من أمرين: إما أن تكون حاملاً أو حائلاً، فإن كانت حاملاً  
 فعدتها أن تضع حملها، وإن كانت حائلاً فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام» . ابن الرفعة (٥٣/١٥) .

(٣) روضة الطالبين (٣٩٩/٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٣/٩) .

(٤) في (أ) وتعتبر، أي: المدة .

(\*) [٩/ب/ب] .

(٥) انظر: الرافعي (٣٦٤) .

(\*) [٢٢٧/ب/أ] .

(٦) هو - بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة المشددة - : حَبَّان بن منقذ بن عمرو الأنصاري، له صحبة، شهد أحداً،  
 وتزوج أروى الصغرى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، وهي الهاشمية التي ذكر مالك في الموطأ، فولدت  
 له يحيى بن حَبَّان، وواسع بن حَبَّان، روى عن: أبيه وعروة، روى عنه: عمرو بن الحارث، وجعفر بن ربيعة،  
 وآخرون، وتوفي في خلافة عثمان بن عفان . انظر ترجمته في: الإكمال (٣٠٣/٢)، أسد الغابة في معرفة

عثمان<sup>(١)</sup> واعتدت عدة الوفاة» رواه الشافعي<sup>(٢)</sup>؛ ولأن النكاح في الرجعية قائم لما ذكرناه في الرجعية، وإنما حصلت البيونة بالموت والطلاق، والمتقدم موجود فاجتمع ما يُوجب عدة الطلاق، وما يُوجب عدة الوفاة، وهو حصول البيونة بالموت، ولاسيبيل إلى وجوبهما<sup>(٣)</sup>، إذ لا يجوز أن تكون [معتدة]<sup>(٤)</sup> من واحد عدتين، فقدمنا عدة الوفاة؛ لتأكيدا فإنه يجب قبل الدخول وبعده، وعدة الطلاق لا تجب إلا بعد الدخول، ثم بقية عدة الطلاق هل تسقط، أو نقول: دخلت في عدة الوفاة؟<sup>(٥)</sup>

قال الرافعي<sup>(٦)</sup>: تسقط بلا خلاف.

وحكى مجلي<sup>(٧)</sup> فيه خلافاً، وأن منشأه تباين جنس العدتين، وتظهر فائدة الانتقال في سقوط النفقة، وفي وجوب الإحداد، وقصر المدة وطولها<sup>(٨)</sup>.

قال: **أَوْ بَائِنٍ، فَلَا، أَي: لا تنتقل إلى عدة الوفاة حائلاً كانت أو حاملاً، بل تُكمل عدة**

الصحابة (٥٣٤/١)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣١٨/١).

(١) زيادة في (أ).

(٢) رواه مالك في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب طلاق المريض، (٥٧٢/٢) برقم (٤٣)، والشافعي في «الأم»، عدة المدخول بها التي تحيض، (٢١٢/٥)، وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان منه معاداً، (١٦٦١/٢) برقم (١٤٥٤)، وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب الطلاق - باب تعتد أقرائها ما كانت، (٣٤٠/٦-٣٤١) برقم (١١١٠٠) و (١١١٠١) و (١١١٠٢)، وسعيد بن منصور في «سننه»، كتاب الطلاق - باب المرأة تطلق تطليقة أو تطليقتين فترتفع حيضتها فتموت يرثها زوجها، (٣٤٩/١-٣٥٠) برقم (١٣٠٥)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب عدة من تباعد حيضها، (٤١٩/٧) برقم (١٥١٨٦) و (١٥١٨٧).

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٢٢/٨): «هذا الأثر صحيح».

(٣) في (أ) وجوبها.

(٤) سقط في (ب).

(٥) انظر: كفاية النبيه (٥٤/١٥).

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٠/٩).

(٧) هو: مجلي بن جميع بن نجاء، أبو المعالي، تفقه على الفقيه سلطان المقدسي، وبرع وصار من كبار الأئمة، وتفقه عليه جماعة ومنهم: العراقي «شارح المذهب»، من تصانيفه: كتاب «الذخائر» وهو من كتب المذهب المعتمدة، وكتاب «العمدة»، توفي في سنة: خمسين وخمسة مئة.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٢٥/٢٠)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣٢٢-٣٢١/١)، شذرات

الذهب (١٥٧/٤).

(٨) انظر: كفاية النبيه (٥٤/١٥).



الطلاق، وإن كان الطلاق في المرض قلنا: إنها<sup>(١)</sup> ترثه ؛ لأن البيونة حاصلة قبل الموت<sup>(٢)</sup>، ووقع في الرافعي<sup>(٣)</sup> و «الروضة»<sup>(٤)</sup> هنا<sup>(٥)</sup>: أن لها النفقة إذا كانت حاملاً، وستعرف في كتاب النفقات<sup>(٦)</sup> ما يُخالفه .

قال أبو حنيفة<sup>(٧)</sup>: المبتوتة<sup>(٨)</sup> في مرض الموت يلزمها عدة الوفاة، ولا تسقط عنها عدة الطلاق فتعتد أيضاً لهما .

قال: وَحَامِلٌ بَوَضْعِهِ ؛ لِلآيَةِ<sup>(٩)</sup>، وفي «مسند أحمد» من زيادات ابنه<sup>(١٠)</sup> و «سنن الدارقطني»<sup>(١١)</sup>: من حديث أبي بن كعب قلت: لرسول الله {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ

(١) في (أ) أنه .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٢/٩)، روضة الطالبين (٣٩٩/٨)، كفاية النبيه (٥٤/١٥) .

(٣) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: النووي (٣٩٩/٨) .

(٥) أي : في كتاب العدد .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٣/١٠)، روضة الطالبين (٦٨/٩)، عمدة المحتاج (٣٧/ب/ب)، عجلة المحتاج (١٤٨٤/٤-١٤٨٥/٤)

(٧) انظر: بدائع الصنائع (٢٠٠/٣)، العزيز شرح الوجيز (٤٨٢/٩)، فتح القدير (٣١٥/٤)، الدر المختار (٥١٣/٣) .

(٨) المبتوتة لغة: مأخوذة من البت، وهو: القطع المستأصل، يقال: بتت الحبل فانبت، ويقال: الطلقة الواحدة تبت، وتبت أي: تقطع عصمة النكاح إذا انقضت العدة، وطلقها ثلاثاً بنة وبتاً، أي: قطعاً لا عود فيها . انظر: لسان العرب (٦/٢)، مادة (بتت) .

واصطلاحاً هي: المختلعة، والمطلقة ثلاثاً أو تطليقة بائنة . المبسوط للسرخسي (٥٨/٦) .

(٩) { وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ } [الطلاق : ٤] .

(١٠) رواه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند»، أول مسند الكوفيين - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بن كعب رضي الله عنهما، (١١٦/٥) برقم (٢١١٤٦) .

وهو: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن الشيباني، ولد سنة: ثلاث عشرة ومئتين، روى عن: أبيه، وشيبان، والهيثم بن خارجة، وغيرهم، وروى عنه: النسائي، والحايمي، وأبو بكر الخلال، وآخرون، قال ابن حجر: «ثقة»، ومن مؤلفاته: «زوائد مسند أبيه»، و «الرد على الجهمية» و «الجمال»، توفي في سنة: تسعين ومئتين .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٣/٥١٦-٥١٨، ٥٢٣)، تقريب التهذيب (٢٩٥/١)، شذرات الذهب (٢٠٣/٢) .

(١١) ورواه الدارقطني في «سننه»، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، (٣٩/٤) برقم (١١١) .

يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ { للمطلقة ثلاثاً أو للمتوفى عنها؟، قال: «للمتوفى عنها وللمطلقة ثلاثاً»<sup>(١)</sup>.  
وسواء تقدم الوضع أو تأخر<sup>(٢)</sup>.

قال: بِشَرْطِهِ السَّابِقِ<sup>(٣)</sup>، أي: وهو أن تضع الحمل بتمامه، وأن يكون الحمل ظاهراً منه  
أو احتمالاً<sup>(٤)</sup>.

قال: فَلَوْ مَاتَ صَبِيٌّ عَنْ حَامِلٍ فَبِالْأَشْهُرِ، أي: لا بالوضع؛ لأن الولد منفي عنه<sup>(٥)</sup> كما  
تقدم، وقال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>: إن مات وحملها ظاهر انقضت بوضعه، وإن ظهر الحمل بعد  
موته فلا فائدة.

قال في «الكفاية»<sup>(٧)</sup>: فيحصل من مجموع الخلاف في قدر المدة التي إذا انتقص عمر  
الزوج عنه لا يلحقه النسب ستة أوجه: عشر سنين وستة أشهر وساعة، عشر سنين وستة  
أشهر، عشر سنين، تسع سنين وستة أشهر وساعة، تسع سنين وستة أشهر، تسع سنين.  
قال: وَكَذَا مَمْسُوحٌ، أي: وهو فاقد الذكر والأنثيين<sup>(٨)</sup> إِذْ لَا يَلْحَقُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لأنه  
لا يُتْرَل، ولم تجر العادة بأن يُلْحَق<sup>(٩)</sup> لمثله<sup>(\*)</sup> ولد<sup>(١٠)</sup>.

(١) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، مسند أبي بن كعب الأنصاري - من حديث عبد الله بن عمرو بن  
العاص عن أبي رضي الله عنهما (٤١٦/٣ - ٤١٧) برقم (١٢١٤)، وأورده عنه الهيثمي في «مجمع الزوائد»،  
كتاب الطلاق - باب العدة، (٢/٥).

قال الضياء في المرجع نفسه والصفحة نفسها: «إسناده ضعيف»، وقال الهيثمي في المرجع نفسه والصفحة نفسها:  
«وفيه: المثني بن الصباح، وثقة ابن معين، وضعفه الجمهور»، وكذلك وضعفه الألباني في «إرواء الغليل»، كتاب  
العدد، (١٩٦/٧) برقم (٢١١٦).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٢/٩)، روضة الطالبين (٣٩٩/٨).

(٣) الذي سبق ذكره في عدة الطلاق. انظر: منهاج الطالبين (١١٥).

(٤) انظر: النجم الوهاج (١٥٢/٨).

(٥) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي (٥٢/٦)، الهداية شرح البداية (٢٩/٢)، العزيز شرح الوجيز (٤٤٤/٩).

(٧) انظر: ابن الرفعة (٣٦٩/١٤).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٣٥٧/٨).

(٩) في (ب) يُخْلَق.

(\*) [٨٠/أ/ب].

(١٠) العزيز شرح الوجيز (٤٠٩/٩).

واعلم أن عبارة المصنف في «الروضة»<sup>(١)</sup> في أول هذا الباب<sup>(٢)</sup> على المذهب أيضاً كما في الكتاب<sup>(٣)</sup> وليس في أصل هذا الكتاب<sup>(٤)</sup>، ولا الشرحين<sup>(٥)</sup> ما يعطي ذلك، فإن عبارة الشرحين: «ظاهر المذهب أنه لا يلحقه»<sup>(٦)</sup>، وفيه قول يُحكى عن الإصطخري<sup>(٧)</sup>: أنه يلحقه ؛ لأن معدن الماء الصُّلب، وأنه ينفذ من ثقبه إلى الظاهر ، والمعدن والمجرى باقيان<sup>(٨)</sup>. قال<sup>(٩)</sup> في «الكبير»<sup>(١٠)</sup>: وَذُكِرَ أَنَّ الْقَاضِي حُسَيْنَ وَالصَّيْدَلَانِي<sup>(١١)</sup> أَخَذَا بِهَذَا الْجَوَابِ. وعبارة «المحرر»<sup>(١٢)</sup>: «ولا يلحقه الولد على ظاهر المذهب»، ومقتضى كلام «الروضة» في اللعان<sup>(١٣)</sup>، وإنما هذا الباب حكايته له قولين<sup>(\*)</sup>.

(١) انظر: روضة الطالبين (٣٧٤/٨) .

(٢) الباب لغة: بمعنى المدخل والطاق الذي يُدخل منه وبمعنى ما يُغلق به ذلك المدخل من الخشب وغيره . تاج العروس (٤٧/٢) .

واصطلاحاً: اسم لجملة مختصة من الكتاب مشتملة على فصول ومسائل غالباً . سلم المتعلم المحتاج (٦٥٩) .

(٣) أي: المنهاج . انظر: (١١٦) .

(٤) أي: المحرر للرافعي .

(٥) أي: الشرح الصغير والكبير للرافعي .

(٦) العزيز شرح الوجيز (٤٠٩/٩) .

(٧) هو: الحسن بن أحمد بن يزيد، أبو سعيد الإصطخري، ولد في سنة: أربع وأربعين ومئتين، فقيه العراق، ورفيق ابن سريج، من أكابر أصحاب الوجوه في المذهب، سمع: سعدان بن نصر، وحفص الربالي، وأحمد الرمادي، وغيرهم، وعنه: محمد بن المظفر، والدارقطني، وابن شاهين، وآخرون، وله مصنفات مفيدة منها: كتاب «آداب القضاء»، توفي في سنة: ثمان وعشرين وثلاث مئة.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٥٠/١٥) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٠٩/١) -

(١١٠)، شذرات الذهب (٣١٢/٢) .

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٠٩/٩) .

(٩) أي: الرافعي .

(١٠) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٠٩/٩) .

(١١) سبقت ترجمته ؛ لأنه ورد في بداية التحقيق باسم ابن داود . انظر: ص (١٢٤-١٢٥) من الرسالة .

(١٢) الرافعي (٣٦٤) .

(١٣) انظر: النووي (٣٥٧/٨) .

(\*) [١/٢٢٨] .

وفي «الكفاية»<sup>(١)</sup>: أن الإمام نقل عن العراقيين<sup>(٢)</sup> أنهم حكوا عن الإصطخري ما تقدم، وزاد الماوردي: الصيرفي<sup>(٣)</sup>، وابن حربويه<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، وقال: <sup>(٦)</sup> «حُكي أن أبا عبيد بن حربويه قلد قضاء مصر، فقصى في مثل هذا بلحوق الولد، فحمله الخصي على كتفه وطاق به الأسواق، وقال: انظروا إلى هذا القاضي يُلحق أولاد الزنا بالخدام»<sup>(٧)</sup>. قال في «الكفاية»<sup>(٨)</sup>: وإليه ذهب أبو الطيب<sup>(٩)</sup> أيضاً.

(١) انظر: ابن الرفعة (٣٦٧/١٤) .

(٢) العراقيون: هم الطائفة الكبرى من فقهاء الشافعية الذين اعتنوا واشتهروا بنقل مذهب الشافعي، واستباط الأحكام وتخريج المسائل وتفريعها على أصول الشافعي وقواعده وقد عرفت طريقتهم بطريقة العراقيين ، ويقال لهم أيضاً: البغداديون؛ لأنهم سكنوا بغداد وما حواليتها ، وكان مؤسس هذه الطريقة هو الإمام أبو القاسم عثمان بن سعيد الأنماطي (ت ٢٢٨هـ)، وكان إمام هذه الطريقة وشيخ المذهب هو أبو حامد الاسفراييني (ت ٤٠٦ هـ) . انظر: تهذيب الأسماء (٤٩٦/٢)، الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (٦٧٢)، القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي (١٦١) .

(٣) هو: محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفي، والصيرفي بفتح الصاد المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحتها، وفتح الراء، وهذه النسبة مشهورة لمن يصرف الدنانير والدراهم، وهو أحد أصحاب الوجوه، أخذ الفقه عن: ابن سريج، وروى عن: أحمد الرمادي، ومن مؤلفاته: «شرح الرسالة»، وكتاب في الشروط، توفي في سنة: ثلاثين وثلاث مئة .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١٩٩/٤) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١١٦/١- ١١٧)، شذرات الذهب (٣٢٥/٢) .

(٤) هو: علي بن الحسين بن حرب، أبو عبيد بن حربويه، قاضي مصر، وأحد أصحاب الوجوه المشهورين، وهو من تلامذة أبي ثور وداود، سمع: أحمد بن المقدام، والحسن بن عرفة، والحسن الزعفراني، وغيرهم، روى عنه: النسائي، وأبو عمر بن حيويه، وأبو بكر بن المقرئ ، وعمر بن شاهين، وآخرون، قال ابن حجر: «ثقة فقيه»، توفي سنة : تسع عشرة وثلاث مئة .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى (٤٤٦/٣) وما بعدها ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩٦/١- ٩٧)، تقريب التهذيب (٤٠٠)، شذرات الذهب (٢٨١/٢- ٢٨٢) .

(٥) وزاد النووي في «الروضة» القفال . انظر: (٣٧٤/٨) .

(٦) أي: الماوردي .

(٧) انظر: الحاوي الكبير (١٩٢/١١) .

(٨) انظر : ابن الرفعة (٣٦٧/١٤) .

(٩) هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، أبو الطيب، أحد أئمة المذهب الشافعي، ولد في سنة: ثمان وأربعين وثلاث مئة، وسمع من: أبي أحمد بن الغطريف، وأبي الحسن الماسرجسي، والدراقطي، وغيرهم، وعليه تفقه: أبو

قال: وَيَلْحَقُ مَجْبُوبًا بَقِيَّ أُثْيَاهُ ؛ لبقاء أوعية المني ، وما فيها من القوة الحيلة للدم،  
والذكر آلة تُوصل الماء إلى الرحم بواسطة الإيلاج<sup>(١)</sup>.

قال: فَتَعْتَدُ بِهِ، أي: فتعتد امرأته عن الوفاة بوضع الحمل<sup>(٢)</sup>.

قال: وَكَذَا مَسْلُولٌ بَقِيَّ ذَكَرُهُ بِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ؛ لأن آلة الجماع باقية ، فقد يُبالغ في  
الإيلاج فيلتذ ويُترل ماءً رقيقاً<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن هذا الموضع مما اضطرب كلام المصنف في كيفية إيراد الخلاف فيه في «الروضة»  
فقال في آواخر كتاب اللعان في الكلام على الإمكان: أنه يلحقه على الأصح، وقيل: لا،  
وقيل: إن قال أهل الخبرة: لا يولد له لم يلحقه وإلا فيلحقه<sup>(٤)</sup>، فهذا صريح في أن المسألة  
ذات ثلاثة أوجه .

وقال في أوائل هذا الباب<sup>(٥)</sup>: ومن سل خصياه وبقي ذكره كالفحل في لحوق الولد على  
المذهب، فتتقضي العدة منه بوضعه سواء فيه عدة الطلاق والوفاة، وفي وجه لا يلحقه فلا  
تتقضي به العدة، وفي آخر: أنه إن كان مسلول الخصية اليمنى لم يلحقه، وإن بقيت اليسرى؛  
لأنه يقال: إن الماء من الخصية اليمنى والشعر من اليسرى<sup>(٦)</sup>.

إسحاق الشيرازي، ومن تصانيفه: كتاب «التعليق»، و «المجرد» و «شرح الفروع»، توفي في سنة: خمسين وأربع  
مئة . انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦٦٨/١٧) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٢٦/١ -  
٢٢٧)، شذرات الذهب (٢٨٤/٣ - ٢٨٥) .

(١) العزيز شرح الوجيز (٤٠٩/٩) .

(٢) انظر: النجم الوهاج (١٥٢/٨) .

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٠٩/٩) .

(٤) انظر: النووي (٣٥٧/٨) .

(٥) أي: النووي في المرجع نفسه . انظر: (٣٧٤/٨) .

(٦) المرجع نفسه والصفحة نفسها، وهذا الوجه حكاه النووي عن القاضي أبي الطيب .

ونقل الروياني في «جمع الجوامع»: أن أبا بكر بن الحداد<sup>(١)</sup>، كان فاقد<sup>(٢)</sup> الخصية اليمنى فكان لا يتزل، وكانت لحيته طويلة، وهذا شيء لم يعتمد به الجمهور<sup>(٣)</sup>. انتهى .

فقوله: على المذهب، صريح في أن المسألة ذات طريقين أو طرق، لكن قوله بعد: وفي وجه إلى آخره، يدل على أنها ذات أوجه، والحق أنه ينبغي أن يقال: في هذه المسألة على الأصح كما في اللعان من «الروضة»<sup>(٤)</sup>، فإنه الأوفق لكلام الرافعي بل هو عينه.

قال: وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ وَمَاتَ قَبْلَ بَيَانٍ أَوْ تَعْيِينٍ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَطَأْ، أي: واحدة منهما<sup>(\*)</sup> اعْتَدَّتَا لَوْفَاةٍ<sup>(٥)</sup>؛ لأن كل واحدة منهما يحتمل أن تكون مفارقة بالموت، كما يحتمل أن تكون مطلقة، فلا بد من الأخذ بالاحتياط<sup>(٦)</sup>.

قال: وَكَذَا إِنْ وَطِئَ، أي: كلاهما، وَهُمَا ذَوَاتَا أَشْهُرٍ أَوْ أَقْرَاءٍ وَالطَّلَاقُ رَجْعِيٌّ، لما قلناه أيضاً<sup>(٧)</sup>.

(١) هو: محمد بن أحمد بن محمد، أبو بكر بن الحداد، صاحب الفروع المشهورة، ولد يوم وفاة المزني، أحد أصحاب الوجوه، روى عن: أبي الزنباغ، وأبي يزيد القراطيسي، ومحمد الفريابي، والنسائي، وغيرهم، وسمع منه: يوسف بن قاسم القاضي، وغيره، من مصنفاته: كتاب «أدب القضاء»، وكتاب «الباهر في الفقه»، وكتاب «الفرائض»، توفي في سنة: أربع وأربعين وثلاث مئة .

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٨٩٩/٣ - ٩٠٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٧٩/٣) وما بعدها، شذرات الذهب (٣٦٧/٢) .

(٢) في (ب) فقد، والصحيح ما أثبت؛ لأنه الأنسب لاستقامة الكلام .

(٣) نقله عنه النووي . انظر: روضة الطالبين (٣٧٤/٨) .

(٤) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها (٣٥٧/٨) .

(\*) [١٠/ب/ب] .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٣/٩)، المرجع نفسه (٣٩٩/٨) .

(٦) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) لأن كل واحدة بين أن يلزمها ثلاثة أشهر، وبين أن يلزمها أربعة أشهر وعشر، فيجب الأكثر . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال: فَإِنْ كَانَ بَائِنًا اعْتَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِالْأَكْثَرِ مِنْ عِدَّةٍ وَفَاةٍ، وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَقْرَائِهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَاشْتَبَهَتْ عَلَيْهَا بَعْدَةٌ أُخْرَى، فَوَجِبَ أَنْ تَأْتِيَ بِذَلِكَ؛ لِتَخْرُجَ عَمَّا عَلَيْهَا بَيِّقِينَ، كَمَنْ أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ مِنْ صَلَاتَيْنِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَهُمَا؛ لِيَخْرُجَ عَمَّا عَلَيْهِ بَيِّقِينَ، كَذَا يَظُنُّ فِي «الْكَفَايَةِ»<sup>(١)</sup>.

قال: وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ: مِنَ الْمَوْتِ، أَيْ: قِطْعًا، وَالْأَقْرَاءُ: مِنَ الطَّلَاقِ، أَيْ: عَلَى الْأَصْح<sup>(٢)</sup>، حَتَّى لَوْ مَضَى قَرْنٌ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ فَعَلَيْهَا الْأَقْصَى مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَمِنْ قَرَرَيْنِ مِنْ أَقْرَائِهَا<sup>(٣)</sup>، وَالثَّانِي<sup>(٤)</sup>: مِنْ حِينَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُمَا يُشْبِهَانِ الزَّوْجَيْنِ إِلَى الْمَوْتِ. تَنْبِيْهَانِ<sup>(٥)</sup>:

أحدهما: قول المصنف<sup>(٦)</sup> (وَمَاتَ قَبْلَ بَيَانٍ أَوْ تَعْيِينٍ) يُعْرَفُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَفْرُوضَةٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ مَعِيْنًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَوَارِدِيُّ<sup>(٧)</sup> وَغَيْرُهُ<sup>(٨)</sup>، أَوْ مَبْهَمًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقَ الْمَصْنَفِ<sup>(٩)</sup> وَغَيْرِهِ<sup>(\*)</sup>؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ [...] <sup>(١٠)</sup> لَمَّا وَقَعَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعِيْنًا، وَالْيَقِيْنُ يَكُونُ لَمَّا وَقَعَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَبْهَمًا<sup>(١١)</sup>، وَحُكْمُ الْمَعِيْنِ قَدْ عُرِفَتْهُ، وَأَمَّا الْمَبْهَمُ فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى

(١) انظر: ابن الرفعة (٥٤/١٥).

(٢) وهو على الصحيح في «الروضة». انظر: (٤٠٠/٨).

(٣) العزيز شرح الوجيز (٤٨٣/٩ - ٤٨٤).

(٤) هذا الوجه نقله الروياني في «بحر المذهب» كما أشار إلى ذلك الرافعي. انظر: المرجع نفسه (٤٨٤/٩).

(٥) تنبيهان: الواحد منهما (تنبيه) وهو لغة: الإيقاظ. انظر: لسان العرب (٥٤٦/١٣)، مادة (نبه).

واصطلاحاً: عنوان البحث اللاحق الذي تقدمت له إشارة بحيث يفهم من الكلام السابق إجمالاً؛ أي: لفظ

عُنُون به وعبر به عن البحث اللاحق. سلم المتعلم المحتاج (٦٥٩ - ٦٦٠).

(٦) منهاج الطالبين (١١٦).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٢/١١).

(٨) كفاية النبيه (٥٥/١٥).

(٩) منهاج الطالبين (١١٦).

(١٠) هكذا في النسختين، وأرى أن الأنسب لاستقامة الكلام إضافة كلمة (يكون) كما في «الكفاية». انظر:

(٥٥/١٥).

(\*) [٢٢٨/ب/أ].

(١١) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

أنه لو عين، هل يقع الطلاق من حين اللفظ أو من وقت التعيين ؟  
 إن قلنا: من اللفظ، فهو كما لو أراد مُعينه، وإن قلنا: من التعيين، فوجهان، أصحهما<sup>(١)</sup>:  
 أن عليهما الاعتداد بأقصى الأجلين أيضاً، لكن الأقراء تُحسب من وقت الموت<sup>(٢)</sup>،  
 والثاني<sup>(٣)</sup>: أن كل واحدة تعد بعدة الوفاة<sup>(٤)</sup>.  
 الثاني: تكلم الأصحاب في هذه المسألة، ولم يتعرضوا لبنائها على أن الوارث هل يقوم مقام  
 الموروث في البيان أم لا ؟ كذا في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>، ثم قال<sup>(٦)</sup>: وكان لا يبعد بناؤهما عليه .  
 فرع: لو أسلم على<sup>(٧)</sup> ثمان نسوة ومات قبل أن يختار لزم كل منهن الاعتداد بأقصى  
 الأجلين، وابتدأ الأقراء من إسلامه، لا من موته، على الأصح<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>.

(١) وهو الأصح أيضاً في «الروضة» والأشهر في «الشرح الكبير» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٤/٩)، روضة الطالبين (٤٠٠/٨) .

(٢) لأن بالموت حصل اليأس من التعيين . الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) وهو المذكور في «تعليق الشيخ أبي حامد» . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) لأنه كمن لم يُطلق . روضة الطالبين (٤٠٠/٨)، وانظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) انظر: ابن الرفعة (٥٥/١٥) .

(٦) أي: ابن الرفعة في المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) في (ب) عن .

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) والثاني : من حين أسلم الأول منهم . المرجع نفسه والصفحة نفسها .



قال: وَمَنْ غَابَ<sup>(١)</sup> وَانْقَطَعَ خَبْرُهُ<sup>(٢)</sup> لَيْسَ لِرَوْجَتِهِ نِكَاحٌ حَتَّى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ أَوْ طَلَاقُهُ<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>(٥) لقول علي - رضي الله عنه - : « امرأة المفقود هي امرأة ابتليت فلتصبر<sup>(٦)</sup>، ولا تنكح  
 حتى يأتيها » يعني موته، رواه الشافعي<sup>(٧)</sup>.

(١) عن زوجته، أو لم يغب عنها، بل فقد في ليل أو نهار، أو انكسرت به سفينة، أو نحو ذلك . مغني المحتاج  
 (٣٩٧/٣) .

(٢) بأن لم يُعرف حاله . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) على الجديد الأظهر . انظر: روضة الطالبين (٤٠٠/٨) .

(٤) وبه قال ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وهو الصحيح . البيان (٤٥/١١)، وانظر:  
 الاستذكار (١٣٤/٦)، الهداية شرح بداية المبتدي (١٨١/٢)، فتح القدير (١٤٦/٦-١٤٧)، البحر الرائق  
 (١٧٨/٥) .

(٥) تنبيه: أطلق في الروضة كأصلها الجديد هنا، وقيداه في الفرائض بما إذا لم تمض مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش  
 فوقها، قالوا: فإن مضت، فمفهوم كلام الأصحاب أن لها التزويج، كما يقسم ماله قطعاً، وهذا يُعلم مما قدرته  
 في كلامه . قاله الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٣٩٧/٣) .

(٦) أثر علي - رضي الله عنه - إلى هنا، وما بعده زيادة من الشافعي، كما قاله ابن الملقن . انظر: خلاصة البدر المنير  
 (٢٤٣/٢) .

(٧) رواه الشافعي في «الأم»، كتاب العدد - باب امرأة المفقود، (٢٤١/٥)، وفي «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما  
 كان منه معاداً، (١٦٨٨/٢) برقم (١٤٨١)، بلفظ: «قال في امرأة المفقود: إنها لا تتزوج»، ورواه البيهقي عنه  
 في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب من قال امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها يقين وفاته، (٤٤٤/٧) برقم  
 (١٥٣٣٨)، ورواه عنه بلفظ مقارب للفظ المذكور هنا في «الكبرى»، كتاب العدد - باب من قال بتخيير  
 المفقود إذا قدم بينها وبين الصداق ومن أنكره، (٤٤٦/٧) برقم (١٥٣٥١)، ورواه في «سننه الصغرى»،  
 كتاب العدد - باب امرأة المفقود (٤٨٢/٦) برقم (٢٨٤٢)، وفي «معرفة السنن والآثار»، كتاب العدد - باب  
 امرأة المفقود، (٧٢/٦) برقم (٤٦٩١). وانظر: البدر المنير (٢٣٣/٨)، تلخيص الحبير (٤٧٣/٣) برقم  
 (١٨١٢) .

قال<sup>(١)</sup>: وبه نقول<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، ثم ذكر<sup>(٤)</sup> حديث الرجل يُخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة قال: ((لا ينصرف حتى يسمع صوتًا، أو يجد ريحًا))<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، ثم قال<sup>(٧)</sup>: فيقين الطهارة لا يرفع إلا ييقن الحدث، فكذلك هذه المرأة لها زوج ييقن فلا تزيله إلا ييقن موت أو طلاق<sup>(٨)</sup>.

(١) أي الشافعي . انظر: الأم (٢٣٩/٥) .

(٢) لا تعتد امرأته، ولا تنكح أبدًا حتى يأتيها يقين وفاته، ثم تعتد من يوم استيقنت وفاته، وترثه، ولا تعتد امرأة من وفاة، ومثلها يرث إلا ورثت زوجها الذي اعتدت من وفاته . المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤٤٦/٧)، والصغرى (نسخة الأعظمي) (٤٨٢/٦) ، ومعرفة السنن والآثار (٧٢/٦) .

(٣) قال الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٣٩٧/٣): «ومثل ذلك لا يُقال إلا عن توقيف ؛ ولأن الأصل بقاء الحياة».

وقال الدميري في «النجم الوهاج» (١٥٦/٨): «المراد باليقين: الطرف الراجح لا القطع ، فلو ثبت ذلك بعدلين كفى، ولو أخرج عدل بموته لم يكف ظاهرًا ، وقال القفال: يحل لها أن تتزوج فيما بينها وبين الله تعالى ؛ لأن ذلك خبر وليس بشهادة».

(٤) أي الشافعي . انظر: الأم (٢٣٦/٧) .

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الوضوء - باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، (٦٤/١) برقم (١٣٧)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الحيض - باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، (٢٧٦/١) برقم (٣٦١) .

(٦) أما الرجل فقد قال مسلم في المرجع نفسه والصفحة نفسها : «قال أبو بكر وزهير بن حرب في روايتهما هو: عبد الله بن زيد».

(٧) انظر: الأم (٢٣٦/٧)، معرفة السنن والآثار (٧٣/٦) .

(٨) وما قاله الشافعي مثال على قاعدة (الأصل بقاء ما كان على ما كان) التي تندرج تحت قاعدة (اليقين لا يزول إلا بالشك)، وقيل: إن هذه القاعدة من أوسع القواعد الكلية تطبيقًا، وأكثرها امتدادًا في أبواب الفقه، ويذكر بعض العلماء أنها تدخل في جميع أبواب الفقه والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباع الفقه وأكثر، ونُقل عن القاضي حسين أن الفقه قد بني على أربعة قواعد :

الأولى: اليقين لا يزول بالشك، والثانية: المشقة تجلب التيسير، والثالثة: الضرر يزال، والرابعة العادة محكمة .

وزيد على هذه القواعد الأربعة، قاعدة خامسة وهي: الأمور بمقاصدها . انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٧)، (٥٠) وما بعدها ، قاعدة اليقين لا يزول بالشك للباحسين (١٩) .

قلت<sup>(١)</sup>: وإنما استدلت بالأثر<sup>(٢)</sup>، ولم استدلل بالحديث المرفوع الشهير في البيهقي<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup> المطابق له؛ تبعاً لإمامي الشافعي، فإنه حديث منكر<sup>(٥)</sup>(\*)، لا كما استدلل به الرافعي<sup>(٦)</sup>؛ ولأنه إذا لم يجز الحكم بموته في قسمة ماله وعق أم ولده فكذلك في زوجته<sup>(٧)</sup>.

(١) أي: ابن الملقن .

(٢) الأثر هو: مرادف للخبر فيطلق على المرفوع والموقوف، وهذا عند أهل الحديث كلهم، أما فقهاء خراسان فيسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر . انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (٤٠/١) .

وقال الزركشي في كتابه: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٤١٧/١): «وساعدهم في ذلك كلام الشافعي على ما استقر فيه، فإنه غالباً يطلق الأثر على كلام الصحابة، والحديث على قول النبي صلى الله عليه وسلم، وهو تفريق حسن؛ لأن التفاوت في المراتب يقتضي التفاوت فيما يترتب على المراتب، فيقال لما نُسب لصاحب الشرع: الخبر، وللصحابه: الأثر، وللعلماء: القول والمذهب» .

(٣) عن المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان»، قال البيهقي: وكذلك رواه زكريا بن يحيى الواسطي عن سوار بن مصعب، وسوار ضعيف . رواه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب العدد - باب من قال امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها يقين وفاته، (٤٤٥/٧) برقم (١٥٣٤٢)، ورواه في «السنن الصغرى»، كتاب العدد - باب امرأة المفقود، (٤٨٤/٦) برقم (٢٨٤٨) .

(٤) ورواه الدارقطني في «سننه»، كتاب النكاح - باب المهر، (٣١٢/٣) برقم (٢٥٥)، بلفظ: «حتى يأتيها الخبر». قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢١٧/٨-٢١٨): «ولم يضعفه - يعني الدارقطني -، وهو حديث ضعيف بمرّة، ورجاله من محمد بن الفضل إلى المغيرة ما بين ضعيف ومجهول، محمد بن الفضل وشيخه لا يعرفان كما قاله ابن القطان، وسوار وإي، قال (خ): منكر الحديث، ومحمد بن شريحيل متروك، قال ابن أبي حاتم في علله: سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: حديث منكر، قال: ورواه عن المغيرة هو: محمد بن شريحيل، وهو متروك الحديث، يروي عن المغيرة عن النبي أحاديث مناكير أباطيل، وأعله عبد الحق بمحمد هذا فقط، وقال: إنه متروك وأهمل ما أسلفناه» .

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٤٤/٧) ح (١٥٣٤١): «في إسناده من لا يحتج بحديثه» .

(٥) الحديث المنكر: ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة، وهو المعتمد لاسيما عند المتأخرين من أهل الحديث . انظر: فتح المغيث (٢٠٢/١) .

(\*) [١١/أ/ب] .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٥/٩) .

(٧) كفاية النبیه (٥٦/١٥) .

قال: وفي القديم تَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ<sup>(١)</sup>، أي: عدة الوفاة اتباعاً لعمر رضي الله عنه فإنه قضى به كما رواه الشافعي<sup>(٢)</sup> وغيره، واشتهر من غير إنكار من الصحابة؛ ولأن للمرأة الخروج من النكاح بالجَبِّ<sup>(٣)</sup> والعَنَّة<sup>(٤)</sup>؛ لفوات الاستمتاع، وبالإعسار بالنفقة؛ لفوات المال، فلأن يجوز وقد اجتمع الضرران من باب أولى، كذا علل به الأصحاب<sup>(٥)</sup>.

قال في «الكفاية»<sup>(٦)</sup> ومقتضاه: أن المرأة إذا لم تكن عادمة للنفقة لا يأتي هذا القول، وقد صرح به بعضهم وطرده<sup>(٧)</sup> بعضهم، وإن كانت واجدة للنفقة.

(١) وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر - رضي الله تعالى عنهم -، ومن الفقهاء مالك، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، إلا أن مالكاً فرق بين خروجه ليلاً ونهاراً فجعله مفقوداً إذا خرج ليلاً دون النهار. الحاوي الكبير (٣١٦/١١)، وانظر: الموطأ (٥٧٥/٢)، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (٣٤٥)، الكافي لابن عبد البر (٢٥٩-٢٦٠)، الاستذكار (١٣٣/٦)، الكافي في فقه ابن حنبل (٣١٣/٣-٣١٤)، القوانين الفقهية (١٤٤)، المبدع (١٢٧/٨-١٢٨).

(٢) سبق تخريجه ص (١٠٧) من الرسالة.

(٣) الجَبُّ لغة هو: القطع. انظر: لسان العرب (٢٤٩/١) مادة (جيب).

واصطلاحاً - بفتح الجيم وتشديد الباء - هو: قطع جميع الذكر مع بقاء الأنثيين، أو لم يبق منه قدر الحشفة. انظر: الإقناع للشريبي (٤٢١/٢)، إعانة الطالبين (٣٣٥/٣).

(٤) العَنَّة لغة هي: الخطيرة من الخشب أو الشجر تُعمل للغنم والإبل لتحبس فيها. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٠٠/١).

واصطلاحاً - بضم العين وتشديد النون - هي: العجز عن الوطء في القبل؛ للين الذكر، وعدم انتشاره فلا يقدر على إيلاجه، فسمي من به العنة عنيئاً. انظر: الحاوي الكبير (٣٦٨/٩)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١٧٦/٣)، إعانة الطالبين (٣٣٥/٣).

قال الماوردي في المرجع نفسه والصفحة نفسها: «وفي تسميته بذلك تأويلان:

أحدهما: أنه سمي عنيئاً؛ للين ذكره، يعني عند إرادة الوطء، وانعطافه مأخوذ من عنان الفرس للينه.

والتأويل الثاني: أنه سمي عنيئاً؛ لأن ذكره يعن عند إرادة الوطء أي: يعترض عن يمين الفرج ويساره فلا يلج، مأخوذ من العنن وهو الاعتراض».

(٥) انظر: كفاية النبيه (٥٦/١٥).

(٦) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) الطرد لغة: الإبعاد. انظر: مختار الصحاح (١٦٣)، مادة (طرد).

واصطلاحاً: الوصف الذي لم يعلم كونه مناسباً ولا مستلزماً للمناسب، إذا كان الحكم حاصلًا مع الوصف في جميع الصور المغايرة لحل النزاع. المحصول (٣٠٥/٥)، وانظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٢٢١/٤).

قال: الرافعي<sup>(١)</sup>، وأنكر بعضهم هذا القديم، وعن أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>: أنها تصير حتى يبلغ عمر الزوج مائة وعشرين سنة ثم تعتد عدة الوفاة وتنكح، ويقال<sup>(٣)</sup>: أن الرواية الصحيحة عنه<sup>(٤)</sup> مثل مذهبننا.

قال: فَلَوْ حَكَمَ بِالْقَدِيمِ قَاضٍ نُقِضَ عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٥)</sup>؛ لأن المجتهد<sup>(٧)</sup> لا يجوز له تقليد<sup>(٨)</sup> الصحابة من الجديد<sup>(٩)</sup>.

- (١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٥/٩)، روضة الطالبين (٤٠٠/٨).
- (٢) انظر: المبسوط للسرخسي (٣٥/١١)، الهداية شرح بداية المبتدي (١٨١/٢-١٨٢)، الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، فتح القدير (١٤٧/٦-١٤٨).
- (٣) في تعليق الشيخ أبي حامد، كما قاله الرافعي. انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٥/٩).
- (٤) أي: أبو حنيفة. انظر: الهداية شرح البداية (١٨١/٢)، فتح القدير (١٤٦/٦-١٤٧)، البحر الرائق (١٧٨/٥).
- (٥) وهو الأظهر في «الشرح الكبير»، وكذلك الأصح في «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٧/٩)، روضة الطالبين (٤٠١/٨).
- (٦) قال الدميري في «النجم الوهاج» (١٥٧/٨): «لمخالفته القياس الجلي؛ لأنه لا يجوز أن يكون حيًّا في ماله، وميتًا في حق زوجته». وقال الماوردي في «الخواوي الكبير» (٣١٩/١١): «وقضاؤه يُرد؛ لأن المروي من رجوع عمر رضي الله تعالى عنه قد رفع الخلاف وعقد الإجماع، ولأن القياس فيهما قوي لا يحتل خلافة». .
- (٧) المجتهد: لم يُعرفه أكثر الأصوليين، وإنما اكتفوا بتعريفه من خلال الشروط اللازمة لجعله أهلًا للاجتهاد، ولكن حاول البعض تعريفه كالشوكاني فقال: هو الفقيه العالم المستفرغ لوسعه لتحصيل ظن بحكم شرعي، وعرفه البعض كالآمدي وابن بدران بأنه: كل من اتصف بصفة الاجتهاد وحصل أهليته. انظر: الإحكام للآمدي (١٧٠/٤)، كشف الأسرار (٢٠/٤)، المدخل إلى مذهب أحمد بن حنبل (٣٦٨)، إرشاد الفحول (٤١٩).
- (٨) التقليد لغة هو: جعل الشيء في العنق مع الإحاطة به، ويسمى ذلك بالقلادة، يقال: قلدت المرأة تقليدًا، أي: جعلت القلادة في عنقها، ومنه: التقليد في الدين، وتقليد الولاة الأعمال، وتقليد البدنة أن يعلق في عنقها شيء ليُعلم أنها هدي. انظر: المطلع على أبواب المقنع (٦٩)، مختار الصحاح (٢٢٩)، مادة (قلد)، المصباح المنير (٥١٢/٢).
- واصطلاحًا: اختلف أرباب الأصول في تعريفه، ولكن قال إمام الحرمين الجويني: «الأولى في حد التقليد - عندنا - أن نقول التقليد هو: اتباع من لم يقيم باتباعه حجة، ولم يستند إلى علم، فيندرج تحت هذا الحد الأفعال والأقوال، وقد خصص معظم المحققين كلامهم بالقول، ولا معنى للاختصاص به فإن الاتباع في الأفعال المبنية كالاتباع في الأقوال». . التلخيص في أصول الفقه (٤٢٥/٣)، الاجتهاد (٩٥-٩٦)، وانظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٥٥٧/٤)، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (٤٩٦)، شرح الأصول من علم الأصول للشرقي (٣١٨).
- (٩) وفي القديم قال: يجوز تقليد الصحابي فيما لم يجعله له غيره فيه، وإن لم يظهر قوله ولم ينتشر. انظر: اختلاف

قال في «الكفاية»<sup>(١)</sup>: ونقل هذا عن النص، ولم يعلل الرافعي ولا ابن الرفعة مقابل هذا الوجه، ولعله مبني على أنه يجوز له التقليد .

قال: وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ التَّرْبُصِ وَالْعِدَّةِ فَبَانَ مَيْتًا، أي: وقت الحكم بالفرقة صَحَّ عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٢)</sup>، إذ الفرقة والحالة هذه تحصل باطنًا قطعًا، واعلم أن الرافعي في «المحرر»<sup>(٣)</sup> قال: إن هذا الخلاف مبني على الخلاف فيما إذا باع مال أبيه على ظن حياته فبان أنه ميتًا<sup>(٤)</sup>، والأصح الصحة، فصححه المصنف من غير تنبيه على البناء .

قال في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>: وأصل الوجهين في وقف العقود القولان فيما إذا كاتب<sup>(\*)</sup> عبده كتابة فاسدة ثم أوصى به وهو يعتقد صحة الكتابة، ففي صحة الوصية<sup>(٦)</sup> قولان<sup>(٧)</sup>، كذا حكاه البندنجي.

أما إذا بان أنه مات بعد ما نكحت، فإن قلنا بحصول الفرقة باطنًا، فهي زوجة الثاني، وإن قلنا بالجديد، أو أنها لا تحصل باطنًا، فعليها عدة الوفاة عن الأول، ولكن لا تشرع فيها حتى

الأئمة العلماء (٢٠١/٢)، قواطع الأدلة في الأصول (٣٤٢/٢) .

والوجه الثاني: لا ينقض ؛ لنفوذه عن اجتهاد مسوغ وخلاف منتشر . الحاوي الكبير (٣١٩/١١) .

(١) انظر: ابن الرفعة (٥٩/٥٨/١٥) .

(٢) لخلوه عن المانع في الواقع . إعانة الطالبين (٨٣/٤) .

والوجه الثاني: المنع ؛ لفقد العلم بالصحة حالة العقد . النجم الوهاج (١٥٧/٨)، وانظر: الحاوي الكبير

(٣١٩/١١)، العزيز شرح الوجيز (٤٨٧/٩)، روضة الطالبين (٤٠١/٨) .

(٣) انظر: (٣٦٥) .

(٤) انظر: ص (١٢٤) هامش (١) .

(٥) انظر: ابن الرفعة (٥٩/١٥) .

(\*) [١/٢/٢٢٩] .

(٦) الوصية لغة : الإيصال، مأخوذه من وصى الشيء بالشيء وصله به، لأن الموصي وصل خير دنياه بآخرته .

انظر: أساس البلاغة (٦٧٩)، المصباح المنير (٦٦٢/٢)، السراج الوهاج (٣٣٥) .

وشرعًا: تبرع بحق مضاف ولو تقديرًا لما بعد الموت، ليس بتدبير، ولا تعليق عتق بصفة، وإن ألحقا بها حكمًا

كالتبرع المنجز في مرض الموت، أو الملحق به . فتح الوهاب (٢١/٢) .

(٧) أحدهما: أن الوصية جائزة ؛ لأنها صادفت ملكه .

والثاني: أنها باطلة ؛ لأنه وصى وهو يعتقد أنه يملك الوصية . المهذب (٤٦٠/١) .

يموت الثاني أو يفرق بينهما، [وحيثئذٍ]<sup>(١)</sup> [فتعتد]<sup>(٢)</sup> عن الأول، ثم تعتد عن الثاني [بـ]<sup>(٣)</sup> ثلاثة أقرأء أو أشهر.

(١) سقط في (أ) .

(٢) هكذا في النسختين، والأولى حذف (حرف الفاء)؛ ليستقيم الكلام . انظر: كفاية النبيه (٥٩/١٥) .

(٣) سقط في (أ) ، لأنها مثبتة في «الكفاية» . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال: وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ<sup>(١)</sup> عَلَى مُعْتَدَّةٍ وَفَاقَةٍ<sup>(٢)</sup>؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج [أربعة أشهر وعـ] ))<sup>(٣)</sup> [شرا] (( رواه مسلم<sup>(٤)</sup> من حديث عائشة وحفصة، وهو<sup>(٥)</sup> والبخاري من رواية أم حبيبة وزينب<sup>(٦)</sup> رضي الله عنهم، كذا استدلل به الرافعي<sup>(٧)</sup> وغيره<sup>(٨)</sup> . وقال مجلي<sup>(٩)</sup>: لا دلالة فيه على الوجوب؛ لأنه حرم الإحداد على الطلاق ثم استثنى منه أربعة أشهر وعشرا، والاستثناء من التحريم إباحة<sup>(\*)</sup>، كما أن استثناء الثلاث من التحريم [إباحة]<sup>(١٠)</sup> .

(١) الإحداد لغة: من الحد وهو المنع؛ لأنها تمنع الزينة، يقال: أحدث المرأة إحداداً، وحدت تحد وتحد بضم الحاء وكسرهما، ولم يجوز الأصمعي إلا أحدثت وهي حاد، ولا يقال: حادة . تحرير ألفاظ التنبيه (٢٨٥) .  
وشرعاً: ترك الزينة وما يدعو إلى المباشرة بعد خير وفاة الزوج . انظر: المهذب (١٤٩/٢)، معجم مقاليد العلوم (٥٨) .

(٢) يظهر أن الحكمة في مشروعية الإحداد: تنفير الأجانب عن التطلع للمفارقة، فوجب في معتدة الوفاة؛ لعدم وجود من يدافع عن النسب، وسن في البائن؛ لوجوده، ولم يشرع في الرجعية؛ لعدم التطلع لها غالباً، مع كونها زوجة في كثير من الأحكام . حواشي الشرواني (٢٥٤/٨) .  
(٣) طمس في (أ) .

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الطلاق - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا في ثلاثة أيام، (١١٢٦/٢ - ١١٢٧) برقم (١٤٩٠) و (١٤٩١) .  
(٥) أي: مسلم .

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجنائز - باب حد المرأة على غير زوجها، (٤٣٠/١) برقم (١٢٢١) و (١٢٢٢)، وفي (٢٠٤٢/٥)، كتاب الطلاق - باب تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا، برقم (٥٠٢٤)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الطلاق - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا في ثلاثة أيام، (١١٢٣/٢ - ١١٢٤) برقم (١٤٨٦)، (١٤٨٧) .

(٧) في «العزیز شرح الوجیز» . انظر: (٤٩٢/٩) .  
(٨) كالشافعي، والماوردي، وأبو إسحاق الشيرازي، والعمراني، والبعوي، وابن الرفعة . انظر: الأم (٢٣٠/٥ - ٥٣١)، الحاوي الكبير (٢٧٣/١١ - ٢٧٤)، المهذب (١٤٩/٢)، البيان (٧٦/١١ - ٧٧)، التهذيب (٢٦١/٦) وما بعدها، كفاية النبيه (٦١/١٥) .

(٩) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها .  
(\*) [١١/ب/ب] .

(١٠) سقط في (أ) .



قال الرافعي<sup>(١)</sup>: لكن أجمعت الأمة على أنه أراد الوجوب، وأنه استثنى الواجب من الحرام<sup>(٢)</sup>.

ولافرق في وجوب الإحداد بين المسلمة والذمية إذا كان زوجها مسلماً أو ذمياً، ولا بين الحرة والأمة، ولا بين المكلفة والصبية والمجنونة<sup>(٣)(٤)</sup>.

- 
- (١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٢/٩)، كفاية النبيه (٦١/١٥) .
- (٢) وقال ابن المنذر: لم يُخالف في ذلك إلا الحسن البصري، فإنه انفرد عن الناس بقوله: الإحداد ليس بواجب، قال: والسنة يُستغنى بها عن كل قول . النجم الوهاج (١٥٨/٨)، وانظر: الإجماع (٨٨) .
- (٣) كفاية النبيه (٦٢/١٥) .
- (٤) وهو مذهب مالك وأحمد . انظر: المدونة الكبرى (٤٣٤/٥)، الاستذكار (٢٣٢/٦)، بداية المجتهد (٩٢/٢)، المغني (٧٨/٨)، المبدع (١٤١/٨) .
- وخالفهم أبو حنيفة في عدم وجوب الإحداد على الصغيرة والمجنونة الكبيرة والذمية . انظر: بدائع الصنائع (٢٠٩/٣)، فتح القدير (٣٤٠/٤ - ٣٤١) .
- قال الكاساني في المرجع نفسه والصفحة نفسها: «ولنا، أن الحداد عبادة بدنية، فلا تجب على الصغيرة والكافرة، كسائر العبادات البدنية من الصوم والصلاة وغيرهما، بخلاف العدة فإنها اسم لمضي زمان، وهذا لا يختلف بالإسلام والكفر والصغر والكبر، على أن بعض أصحابنا قالوا: لا تجب عليهما العدة، وإنما يجب علينا أن لا نتزوجهما» .
- واختار الروياني في «الحلية» مذهب أبي حنيفة أنه لا حداد على غير المكلفة، واختار ابن المنذر أنه لا إحداد على الذمية كمذهب أبي حنيفة أيضاً ؛ لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم : ((تؤمن بالله واليوم الآخر)) وهو لازم لابن حريويه على قوله في الخطبة على الخطبة، وفي السوم على السوم . النجم الوهاج (١٥٨/٨)، وانظر: الكاساني المرجع نفسه والصفحة نفسها .

فإن قيل: الحديث خاص بالمؤمنة كما تقدم، وكذا ترجم عليه النسائي<sup>(١)</sup> في سننه<sup>(٢)</sup>، قال في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>: قيل: قد ورد من غير هذه الرواية فالاعتماد عليه، وأيضاً فإن هذا تعلق بدليل الخطاب<sup>(٤)</sup> والمخالف [لنا]<sup>(٥)</sup> في الذممة أبو حنيفة<sup>(٦)</sup> فهو لا يقول به .

قال: لَا رَجْعِيَّةٌ ؛ لبقاء أحكام النكاح فيها، وتوقع الرجعة، وهل يستحب النص كما رواه أبو ثور<sup>(٧)</sup>؟ نعم<sup>(٨)</sup>، ومن الأصحاب من قال: الأولى أن تتجمل وتترين بما يدعو الزوج إلى رجعتها<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) هو: أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة: خمس عشرة ومئتين، وسمع من: إسحاق بن راهويه، وأحمد الضبي، وأبي الطاهر بن السرح، وإسحاق بن شاهين، وغيرهم، حدث عنه: أبو بشر الدولابي، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو بكر بن الحداد، وخلق كثير، من مصنفاته: «السنن الكبرى والصغرى» وهي إحدى الكتب الستة، وكتاب «التفسير»، و «مسند علي»، و «مسند مالك»، وتوفي سنة: ثلاث وثلاث مئة .
- انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٢٥/١٤) وما بعدها، شذرات الذهب (٢٣٩/٢-٢٤٠) .
- (٢) ما رواه عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يحل لامرأة أن تحد على ميت أكثر من ثلاث إلا على زوجها)) .
- أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب اللعان - باب الإحداد، (٣٩٢/٣) برقم (٥٧١٩) .
- (٣) انظر: ابن الرفعة (٦٢/١٥) .
- (٤) دليل الخطاب : يسمى مفهوم المخالفة، وهو تخصيص الشيء بالذكر، فيدل على نفي حكم ما عداه، ولا فرق بين أن تعلق باسم أو صفة . انظر: رسالة في أصول الفقه (٨٦ - ٨٧)، التلخيص في أصول الفقه (١٨٣/٢) وما بعدها، قواطع الأدلة في الأصول (٢٣٦/١) وما بعدها .
- (٥) سقط في (أ) .
- (٦) انظر: المبسوط للسرخسي (٥٦/٦)، بدائع الصنائع (٢٠٩/٣) .
- (٧) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثور، وقيل كنيته: أبو عبد الله، ولقبه: أبو ثور، صاحب الإمام الشافعي، وناقل الأقوال القديمة عنه، روى عن: سفيان بن عيينة، وابن علية، ووكيع، ويزيد بن هارون، وغيرهم، روى عنه: مسلم خارج الصحيح، وأبو داود، وابن ماجه، وأبو القاسم البغوي، وآخرون، وله الكتب المصنفة في الأحكام جمع فيها بين الحديث والفقه، قال ابن حجر: «ثقة»، توفي في سنة : أربعين ومئتين .
- انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢٦/١)، طبقات الشافعية الكبرى (٧٤/٢) وما بعدها ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٥٥-٥٦)، تقريب التهذيب (٨٩)، شذرات الذهب (٩٣/٢-٩٤) .
- (٨) انظر نص الشافعي في: الأم (٢٣٠/٥)، مختصر المزني (٢٩٥) .
- (٩) انظر: كفاية النبيه (٦٢/١٥) .

قال: وَيُسْتَحَبُّ لِبَائِنٍ، أي: بخلع أو استيفاء عدد<sup>(١)</sup>؛ لأنها معتدة عن طلاق، فأشبهت الرجعية، وأيضاً فهي محفوة بالطلاق، فلا يليق بها تكلف التفجع بخلاف المتوفى عنها<sup>(٢)</sup>.  
 قال: وَفِي قَوْلٍ: يَجِبُ؛ لأنها بائن معتدة عن نكاح فأشبهت المتوفى عنها<sup>(٣)</sup>، وهذا قدس<sup>(٤)</sup>، والأول جديد<sup>(٥)</sup>، كما صرح في «المحرر»<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، فلو أتى به المصنف لكان أحسن .

فرع<sup>(٨)</sup>: المفسوخ نكاحها بعيب ونحوه على القولين<sup>(٩)</sup>، وقيل: لا يجب قطعاً<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>؛ لأن الفسخ لمعنى فيها أو هي المباشرة له، فلا يليق إظهار التفجع بحالها<sup>(١٢)</sup>.  
 فرع: المعتدة عن وطء شبهة أو نكاح فاسد وأم الولد لا إحداث عليهن قطعاً؛ لعدم الزوجية<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) انظر: روضة الطالبين (٤٠٥/٨)، كفاية النبيه (٦٢/١٥) .  
 (٢) العزيز شرح الوجيز (٤٩٢/٩ - ٤٩٣)، ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها .  
 (٣) الرافعي المرجع نفسه (٤٩٢/٩)، ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها .  
 (٤) وبه قال أبو حنيفة، وقد وضع في (أ/٢٢٩/ب) و (ب/١٢/ب) فوق كلمة (يجب) رمزاً يشير إليه فرمز له بـ (ح) انظر: المبسوط للسرخسي (٥٨/٦)، الهداية شرح بداية المبتدي (٣١/٢)، الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٤٠٥/٨) .  
 (٥) وهو الأظهر، وبه قال مالك، وقد وضع في النسختين فوق كلمة (يستحب) رمزاً يشير إليه فرمز له بـ (م) .  
 انظر: المدونة الكبرى (٤٣٠/٥)، الكافي لابن عبد البر (٢٩٥)، الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .  
 (٦) في (ب) الجديد، والصحيح ما أثبت .  
 (٧) انظر: الرافعي (٣٦٥) .  
 قال ابن قدامة المقدسي في «المغني» (١٣١/٨): «اختلفت الرواية عن أحمد في وجوب الإحداد على المطلقة البائن فعنه: يجب عليها، وهو قول سعيد بن المسيب، وأبي عبيد، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، والثانية: لا يجب عليها، وهو قول عطاء، وربيع، ومالك، وابن المنذر، ونحوه قول الشافعي» .  
 (٨) في (ب) قال .  
 (٩) وهو الأشبه، وهو ما حكاه أبو حامد . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩)، كفاية النبيه (٦٣/١٥) .  
 (١٠) روضة الطالبين (٤٠٥/٨)، وانظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .  
 (١١) وهذا ما صححه القاضي الحسين . كفاية النبيه (٦٣/١٥) .  
 (١٢) العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩)، وانظر: روضة الطالبين (٤٠٥/٨) .  
 (١٣) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال الرافعي<sup>(١)</sup>: وقد يُستدل لتحريم الحداد على الموطوءة بشبهة وأم الولد بقوله عليه السلام: ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر...))<sup>(٢)</sup> الحديث .  
قال في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>: وفي الاستدلال به على تحريمه على الموطوءة بشبهة نظر<sup>(٤)</sup>؛ لأن الحديث لا تعرض فيه لغير الميت .

قال: وهُوَ - أي: الإحداد - تَرْكُ لُبْسِ مَصْبُوغٍ<sup>(٥)</sup> لِزِينَةٍ<sup>(٦)</sup> وَإِنْ خَشِنَ؛ لقوله عليه السلام: ((لا تحد المرأة فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة<sup>(٧)</sup> من قُسْطٍ<sup>(٨)</sup> أو أَظْفَارٍ))<sup>(٩)</sup> متفق عليه من رواية أم عطية<sup>(١٠)</sup>(١١).

- (١) كفاية النبيه (٦٢/١٥)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩) .
- (٢) (( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً )) .
- (٣) انظر: ابن الرفعة (٦٢/١٥) .
- (٤) من مصطلحات الشافعية «فيه نظر»، ويستعمل هذا اللفظ عندما يكون لهم في المسألة رأي آخر، حيث يرون فساد المعنى القائم . انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٦١) .
- (٥) في (أ) المصبوغ ، والصحيح ما أثبت . انظر: منهاج الطالبين (١١٦) .
- (٦) تنبيه: (قوله لزينة) متعلق بمصبوغ، أي: إن كان المصبوغ مما يقصد للزينة كالأحمر والأصفر، وكذا الأخضر والأزرق الصافين، وفي الحديث تنبيه عليه حيث ذكر المعصفر . مغني المحتاج (٣٩٩/٣) .
- (٧) النبذة: الشيء اليسير، يقال: ذهب ماله وبقي نبذ منه ونبذة، أي: شيء يسير، وأصاب الأرض نبذ من مطر، أي شيء يسير . انظر: لسان العرب (٥١٣/٣) مادة (نبذ) .
- ونبذة قسط أو أظفار أي: قطعة منهما . غريب الحديث لابن الجوزي (٣٨٦/٢) .
- (٨) القُسْط - بضم القاف - : عود يُجاء به من الهند، يُجعل في البخور والدواء، وله ثلاث لغات: قسط، وكسط، وكشط . انظر: تهذيب اللغة (٢٩٨/٨) .
- (٩) الأظفار: جنس من الطيب لا واحد له من لفظه، وقيل: واحده ظفر، وهو شيء من العطر أسود والقطعة منه شبيهة بالظفر . النهاية في غريب الحديث والأثر (١٥٨/٣)، وانظر: لسان العرب (٥١٨/٤)، مادة (ظفر) .
- (١٠) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الطلاق - باب تلبس الحادة ثياب العصب، (٢٠٤٣/٥) برقم (٥٠٢٨)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الطلاق - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام، (١١٢٧/٢) برقم (٩٣٨)، وأبو داود في «سننه»، كتاب الطلاق - باب ما تحتنبه المعتدة في عدتها، (٢٩١/٢) برقم (٢٣٠٢) .

قال ابن حجر في «تلخيص الخبير» (٤٧٦/٣) ح (١٨١٥) : «والإيراد للفظ مسلم وأبي داود أقرب» .  
(١١) هي: نسيئة بنت الحارث، وقيل: نسيئة بنت كعب، وهي مشهورة بكنيتها أم عطية الأنصارية، روت عن: النبي

وفي (\*) أبي داود<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup> بإسناد حسن<sup>(٣)</sup> عن أم سلمة<sup>(٤)</sup>: (( المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر<sup>(٥)</sup> من الثياب، ولا المشقة، ولا الحلي، ولا تختضب ))<sup>(٦)</sup>.

صلى الله عليه وسلم، وعمر، روى عنها: أنس، ومحمد بن سيرين، وأخته حفصة بنت سيرين، وأم شراحيل، وآخرون، عاشت إلى حدود سنة سبعين .  
انظر ترجمتها في: سير أعلام النبلاء (٣١٨/٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢٦١/٨) .  
(\*) [٢٢٩/ب/أ] .

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطلاق - باب فيما تختبئ المعتدة في عدتها، (٢٩٢/٢) برقم (٢٣٠٤) .  
(٢) وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب الطلاق - باب ما تختبئ الحادة من الثياب المصبغة، (٢٠٣/٦) برقم (٣٥٣٥) إلا أنه لم يذكر الحلي .

(٣) فائدة : سبب قول الحفاظ: (هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه) دون قولهم: (حديث صحيح أو حسن)؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد ؛ ثقة رجاله، دون المتن ؛ لشذوذ أو علة، وكثيراً ما يستعمل ذلك الحاكم في مستدركه . انظر: تدريب الراوي (١٦١/١)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢٣٤/١-٢٣٥) .

(٤) قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢٤٤/٢) ح (٢١٤٧)، وفي «تحفة المحتاج» (٤١٧/٢) ح (١٥٠٤): «وأخطأ ابن حزم حيث قال: لا يصح ؛ لأجل إبراهيم بن طهمان، فإنه ضعيف، وإبراهيم هذا احتج به الشيخان، وزكاه المزكون، ولا عبرة بانفراد ابن عمار الموصلي بتضعيفه، وقد تابعه معمر عليه، كما أخرجه الطبراني في أكبر معاجمه» . وانظر: البدر المنير (٢٣٨/٨)، تلخيص الحبير (٤٧٧/٣) ح (١٨١٦) .  
وقال ابن الملقن في المرجع نفسه والصفحة نفسها: «قال البيهقي: وروي موقوفاً عليها» .  
وقال ابن حجر في المرجع نفسه (٤٧٦-٤٧٧/٣) : «هي رواية معمر عن بديل عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عنها» . انظر: السنن الكبرى للبيهقي، كتاب العدد - باب المعتدة تضطر إلى الكحل، (٤٤٠/٧) ح (١٥٣١١) .

وقال الألباني في «إرواء الغليل» (٢٠٥/٧) ح (٢١٢٩): «وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم» .  
(٥) المعصفر هو: الثوب المصبوغ بالعصفر، والعصفر: نبات صيفي من الفصيلة المركبة، أنبوية الزهر، يستعمل زهره تابلاً، و يستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به الحرير ونحوه . انظر: المعجم الوسيط (٦٠٥/٢) مادة (عصفر) .  
(٦) الخضاب هو: ما يختضب به، واختضب بالحناء ونحوه، وخضب الشيء يخضبه خضباً، وخضبه : غير لونه بحمرة أو صفرة أو غيرهما . انظر: لسان العرب (٣٥٧/١)، مادة (خضب) ، مختار الصحاح (٧٥)، مادة (خضب) .

ولا فرق بين اللين والخنس كما صرح به [المصنف]<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، [وهو]<sup>(٣)</sup> نصه<sup>(٤)</sup> في «الأم»<sup>(٥)</sup> وفي قول: إن تفاحشت خشونته لا يُحرم ؛ لأن لبسه لا يُعد تزينا<sup>(٦)</sup>.

قال: وَقِيلَ: يَجِلُّ مَا صُبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ نُسِجَ، أي: كالبرود<sup>(٧)</sup>؛ لقوله عليه السلام في حديث أم عطية السابق: ((إلا ثوب عصب))، والعصب هو الثوب المصبوغ غزله [ثم نُسِجَ]<sup>(٨)</sup>.

قال الخطابي<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>: وهذا أشبهه بالحديث، والأظهر كما في «المحرر»<sup>(١١)</sup>، والأصح كما

(١) سقط في (أ) .

(٢) الرافعي (٣٦٥)، وانظر: منهاج الطالبين (١١٦) .

وهو ظاهر المذهب كما قاله الرافعي، والمشهور كما قاله النووي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩)، روضة الطالبين (٤٠٦/٨) .

(٣) سقط في (أ) .

(٤) في (أ) النص .

(٥) انظر : الأم (٢٣٢/٥) .

(٦) وهذا القول حكاه صاحب «التقريب»، ونقله عنه الرافعي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩) .

(٧) البرود: مفرد برد، وهو ثوب فيه خطوط، وخص بعضهم به الوشي، وقيل: هو من برد العصب والوشي، وهي المشهورة بالطرح . انظر: لسان العرب (٨٧/٣)، مادة (برد)، حاشية قليوبي (٥٣/٤) .

(٨) العصب: ضرب من برود اليمن، وسمي عَصْبًا؛ لأن غَزْلَهُ يُعَصَّبُ ثم يُصْبِغُ ثم يَحْكُ، أي: يُجْمَعُ ويُشَدُّ ثم يُصْبِغُ ويُنْسَجُ، وليس من برود الرِّقْمِ الموشية، ولا يُثْنَى ولا يَجْمَعُ، وإنما يثنى ويجمع ما يضاف إليه فيقال: (بُرْدًا عَصَبًا) و (برود عَصَبًا)، والإضافة للتخصيص، ويجوز أن يُجْعَلَ وصفًا، فيقال: شريت (ثوبًا عصبًا)، وربما اكتفوا بأن يقال عليه: الْعَصَبُ لأنَّ الْبُرْدَ عُرِفَ بذلك، وقال السهيلي: (العصب) صبغ لا ينبت إلا باليمن .

انظر: تهذيب اللغة (٢٩/٢-٣٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٥/٣)، لسان العرب (٦٠٤/١) مادة (عصب)، المصباح المنير (٤١٣/٢) .

(٩) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطابي، سمع من: أبي سعيد بن الأعرابي، وأبي بكر بن داسة، والأصم، وأبي جعفر الرزاز، وغيرهم، أخذ اللغة عن: أبي عمر، والفقهاء عن: القفال وابن أبي هريرة، روى عنه: الحاكم، وأبو حامد الإسفراييني، وأبو نصر محمد البلخي، وأبو عبيد الهروي، وآخرون، صنف التصانيف البديعة ومنها: كتاب «معالم السنن»، وكتاب «غريب الحديث»، توفي في سنة: ثمان وثمانين وثلاث مئة .

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢١٤/٢ - ٢١٥)، تذكرة الحفاظ (١٠١٨/٣) وما بعدها، العبر في خبر من غير (٤١/٣) .

(١٠) نقله عنه الرافعي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٤/٩)

(١١) انظر: الرافعي (٣٦٥) .

في «الروضة»<sup>(١)</sup>: المنع كالمصبوغ<sup>(٢)</sup> بعد النسخ<sup>(\*)</sup>(٣) ؛ لحديث أم سلمة السابق: ((لا تلبس المَعْصَفَر من الثياب، ولا المَمْشَقَة)) ، أي: المصنوعة بالمشق، وهو الطين الأحمر<sup>(٤)</sup>، فأطلق ما—[ن غير تفصـ]ـ<sup>(٥)</sup>ـيل ، وفي «الكفاية»<sup>(٦)</sup>: أنه أُجيب عن الأول: بأنه قد جاء في الحديث: ((ولا ثوبًا مصبوغًا إلا ثوب عصب))، فتعارضوا وسقطت الدلالة [...]ـ<sup>(٧)</sup>، أو يحمل على ما يجوز لبسه من المصبوغ، قلت<sup>(٨)</sup>: لكنها ليست بمحفوظة كما قاله البيهقي<sup>(٩)</sup>(١٠)، فلا تعارض .

قال: وَيَبَاحُ غَيْرُ مَصْبُوغٍ مِنْ قُطْنٍ وَصُوفٍ وَكَتَّانٍ ؛ لأن نفاستها لأجل صنعتها لا من زينة دخلت عليها<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: النووي (٤٠٦/٨) .

(٢) سقط في (أ) .

(\*) [١٢/ب] .

(٣) وعبرة الرافي في «الشرح الكبير» : «على المذهب» . العزيز شرح الوجيز (٤٩٤/٩)

(٤) المشق: هو المَعْرَة، بفتح الميم . انظر: تهذيب اللغة (٢٦٥/٨)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٣٤/٤)، اتفاق المباني وافتراق المعاني (٢٣٠)، مغني المحتاج (٣٩٩/٣) .

(٥) طمس في (أ) .

(٦) انظر: ابن الرفعة (٦٧/١٥) .

(٧) هكذا في النسختين، وأرى أنه ينبغي في هذا الموضع إضافة (به) كما في «الكفاية» . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) أي: ابن الملّقن .

(٩) في (ب) الرافي، والصحيح ما أثبت .

(١٠) انظر: معرفة السنن والآثار (٦٢/٦) .

(١١) انظر: التهذيب (٢٦٤/٦)، العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩)، روضة الطالبين (٤٠٦/٨) .

قال: وَكَذَا إِبْرَيْسَمٌ<sup>(١)</sup> فِي الْأَصَحِّ، أي: وهو الظاهر في «المحرر»<sup>(٢)</sup>، وقول معظم الأصحاب كما في الشرحين<sup>(٣)</sup>، بل يجوز لبس المنسوج منها على اللون الأصلي كما صرح به في «المحرر»<sup>(٤)</sup>، والثاني: يحرم<sup>(٥)</sup>، واختاره الغزالي<sup>(٦)</sup>، وجماعة<sup>(٧)</sup>؛ لأنه إنما حل لها للزينة، فالتحقت في حالة الإحداد بالرجال<sup>(٨)</sup>، فعلى هذا: لا تلبس العتابي<sup>(٩)</sup> الذي أكثره حرير<sup>(١٠)</sup>، ولها لبس الخز<sup>(١٢)</sup> قطعاً<sup>(١٣)</sup>، وعبارة الإمام<sup>(١٥)</sup> لها لبسه إن لم يكن من حرير، قال الروياني<sup>(١٦)</sup>: وللرجل لبسه أيضاً .

- (١) الإبريسم : أحسن الحرير، وهو معرب وفيه ثلاث لغات، والعرب تخلط فيما ليس من كلامه، قال ابن السكيت: هو الأبريسم، وقال غيره: هو الإبريسم، وقال ابن الأعرابي: هو الإبريسم -بكسر الهمزة والراء وفتح السين- وقال: وليس في كلامهم إفعيل بالكسر، ولكن إفعيل مثل: إهليلج وإبريسم . انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦٥٦/٨)، مادة (برسم)، مختار الصحاح (٢٠)، مادة (برسم)، المعجم الوسيط (٢/١) .
- (٢) انظر: الرافعي (٣٦٥) .
- (٣) أي: الشرح الكبير والصغير . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩) .
- (٤) الرافعي (٣٦٥) .
- (٥) وهو ما ذهب إليه القفال، كما نسب له الرافعي والنووي وابن الرفعة . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩)، روضة الطالبين (٤٠٦/٨)، كفاية النبيه (٦٨/١٥) .
- (٦) انظر: الوجيز (١٠٤/٢)، الوسيط (١٥٠/٦) .
- (٧) كإمام الحرمين الجويني، والمتولي، كما قاله النووي . انظر: نهاية المطلب (٢٤٨/١٥)، روضة الطالبين (٤٠٦/٨) .
- (٨) انظر: كفاية النبيه (٦٨/١٥) .
- (٩) العتابي: هو الثوب المركب من الإبريسم والوبر . انظر: روضة الطالبين (١٦/٤) .
- (١٠) النجم الوهاج (١٥٨/٨)، نهاية المحتاج (١٥٠/٧)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩)، روضة الطالبين (٤٠٦/٨) .
- (١١) الحرير: الإبريسم المطبوخ، وسمي الثوب المتخذ منه (حريراً)، وفي «جمع التفاريق» الحرير ما كان مصمماً أو لحمته حرير . المغرب في ترتيب المغرب (١٩٤/١)، مادة (حرر) .
- (١٢) الخز: جمع خزوز، وهي اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها، وهو الثوب المنسوج من الصوف والإبريسم . انظر: لسان العرب (٣٤٥/٥) مادة (خز)، المصباح المنير (١٦٨/١) .
- (١٣) روضة الطالبين (٤٠٦/٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩) .
- (١٤) لاستتار الإبريسم فيه بالصوف الذي هو سده . نهاية المحتاج (١٥٠/٧) .
- (١٥) انظر: نهاية المطلب (٢٤٨/١٥) .
- (١٦) في «بحر المذهب» ، كما أشار إليه الرافعي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩) .



قال: وَمَصْبُوغٌ لَا يُقْصَدُ لِزِينَةٍ، أي: يُعمل للمصيبة لاحتمال الوسخ كالأسود والكحلي<sup>(١)</sup>؛ لأنه أبلغ في الحداد، بل في «الحاوي»<sup>(٢)</sup> وجه: أنه يلزمها لبس السواد في الحداد<sup>(٣)</sup>.

فرع: لو كان الصبغ متردداً بين الزينة وغيرها، كالأخضر والأزرق، فإن كان براقاً صافي اللون فحرام، وإن كان كدرًا<sup>(٤)</sup> فلا بأس<sup>(٥)</sup>؛ لأن المشيع<sup>(٦)</sup> من الأخضر يُقارب السواد، ومن الأزرق يُقارب الكحلي<sup>(٧)</sup>.

فرع: الطراز<sup>(٨)</sup> على الثوب إن كان كبيراً فهو حرام، وإلا فتلاثة أوجه، ثالثها: إن تُسج مع الثوب جاز، وإن رُكب عليه حُرّم؛ لأنه محض زينة<sup>(٩)</sup>.

(١) الكحلي: منسوب إلى الكحل وهو لون فيه غيرة. المطلع على أبواب المقنع (١٧٧)

(٢) انظر: الماوردي (٢٧٥/١١).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٣/٩)، روضة الطالبين (٤٠٦/٨).

(٤) الكدر: نقيض الصفاء، والكدر من الألوان: ما نحا نحو السواد والغيرة. انظر: لسان العرب (١٣٤/٥) مادة (كدر).

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٤/٩)، روضة الطالبين (٤٠٦/٨).

(٦) في (أ) المصبغ، والصحيح ما أثبت. انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) الطراز: علم الثوب، وما يُنسج من الثياب للسلطان، والموضع الذي تُسج فيه الثياب الجياد، الرقام الذي يعمل الطراز أو يطرز الثياب ونحوها بخيوط الحرير أو بأسلاك الذهب أو الفضة، وهو هنا الثوب المطرز المزخرف بخيوط الحرير أو أسلاك الذهب وغيره، إما نسجاً معه أو تركيباً عليه، يقال: طرزت الثوب تطريزاً، أي: جعلت له طرازاً، وثوب مطرز بالذهب وغيره. انظر: تهذيب اللغة (١٢٤/١٣)، مادة (طرز)، مختار الصحاح (١٦٤)، مادة (طرز)، المصباح المنير (٣٧١/٢)، المعجم الوسيط (٥٥٤/٢).

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٤/٩)، روضة الطالبين (٤٠٦/٨).

قال: وَيَحْرُمُ حُلِّيُّ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ؛ لإطلاق الخبر السابق، حيث قال: (( لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحلبي ))<sup>(١)</sup>، والحلي - بفتح الحاء وإسكان اللام -: كل ما تتزين به من ذهب أو فضة أو جواهر<sup>(٢)</sup>، وقال الإمام: يجوز لها التختم بخاتم الفضة كالرجل<sup>(٣)</sup>، وهنا أمران:

أحدهما: أطلق المصنف حرمة الحلبي المذكور وليس كذلك، ففي «الشرح»<sup>(٤)</sup> و«الروضة»<sup>(٥)</sup> عن الروياني قال: بعض الأصحاب لو كانت تلبس الحلبي ليلاً وتترعه نهاراً جاز، لكنه يكره لغير حاجة، ولو فعلته ؛ لإحرازه المال لم يكره .

الثاني: بتخصيصه التحريم بالذهب والفضة يُوهم أنه لا يحرم غيرهما، وليس كذلك، ففي أصل «الروضة»<sup>(٦)</sup>(٧) قال - أعني الروياني - : ولو تحلت بنحاس أو رصاص، فإن كان مموّهاً بذهب أو فضة أو مشابهاً لهما، بحيث لا يعرف إلا بتأمل، أو لم يكن كذلك، ولكنها من قوم يتزينون بذلك فحرام، وإلا فحلال .

(١) وهو ما أورده الأكثرون . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٤/٩) .

(٢) انظر: كفاية النبيه (٦٣/١٥)، لسان العرب (١٩٤/١٤)، مادة (حلا) .

قال النووي في «تحرير ألفاظ التنبيه» (١١٣) : «الحلي: بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد، وجمعه حلي بضم الحاء وكسرهما، والضم أشهر وأكثر، وقد قرئ بهما في السبع، وأكثرهم على الضم، واللام مكسورة والياء مشددة فيهما» .

(٣) روضة الطالبين (٤٠٦/٨)، وانظر: نهاية المطلب (٢٤٨/١٥) .

(٤) الرافعي (٤٩٤/٩) .

(٥) انظر: النووي (٤٠٦/٨) .

(٦) أصل الروضة: هو كتاب العزيز للإمام الرافعي، الذي شرح الوجيز، فاختصر الإمام النووي العزيز إلى كتاب الروضة .

فإذا قال الشافعية في كتبهم : في أصل الروضة، فإنهم يعنون بذلك لفظ النووي في الروضة الذي هو مختصر من

كتاب العزيز . مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٤٩) .

(٧) روضة الطالبين (٤٠٦/٨-٤٠٧)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٤/٩) .

قال: وَكَذَا لَوْلُو<sup>(١)</sup> فِي الْأَصَحِّ ؛ لَأَنَّ الزينة ظاهرة فيها<sup>(٢)</sup> .

واعلم<sup>(\*)</sup> أن هذا الموضع من المواضع الذي جعل فيها تردد الإمام<sup>(٣)</sup> وجهًا، فإن هذه المسألة لا يُعرف فيها نقل للأصحاب<sup>(\*)</sup> البتة، وإنما الموجود في «الشرح» و«الروضة» و«الكفاية» أن ذلك أبداه الإمام ترددًا، وهذا لفظ «الشرح»: وفي التحلي بالآلى تردد للإمام ؛ لأنها ليست كالذهب ولذلك لم تحرم على الرجال لكن الزينة ظاهرة فيها وهذا أظهر وهو ما جزم به في الوجيز<sup>(٤)</sup>، ولفظ «الروضة»<sup>(٥)</sup>: «وفي الآلى تردد الإمام وبالتحريم قطع الغزالي وهو الأصح»، ولفظ «الكفاية»<sup>(٦)</sup> كلفظ «الشرح» سواء ، لكن المصنف<sup>(٧)</sup> فهم من لفظ «المحرر»<sup>(٨)</sup> الأظهر، ورود الخلاف، فصرح به، ولا اعتراض على «المحرر» فإنه لا يخص الأظهر بشيء .

قال: وَطِيبُ فِي بَدَنِ، إِلَّا فِي حَالِ طَهْرِهَا مِنَ الْحَيْضِ<sup>(٩)</sup>؛ لحديث أم عطية المتقدم<sup>(١٠)</sup>.

(١) اللؤلؤ: الدر، واحده لؤلؤة، وفيه أربع لغات قُرئ بهن في السبع: لَوْلُوْ بَهْمَزَتَيْنِ، وَلَوْلُوْ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَبَهْمَزٍ أَوَّلُهُ دُونَ ثَانِيهِ وَعَكْسُهُ، قَالَ جَمْهُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ: اللُّوْلُو الْكِبَارُ، وَالْمَرْجَانُ الصَّغَارُ، وَقِيلَ عَكْسُهُ . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٣٣-٢٣٤)، القاموس المحيط (٦٥/١) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٤/٩)، النجم الوهاج (١٦٠/٨) .  
(\*) [٢٣٠/١] .

(٣) انظر: نهاية المطلب (٢٥٢/١٥ - ٢٥٣) .  
(\*) [١٢/ب/ب] .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٤/٩) .  
(٥) النووي (٤٠٦/٨) .

(٦) انظر: ابن الرفعة (٦٤/١٥) .

(٧) انظر: منهاج الطالبين (١١٦) .

(٨) الرافعي (٣٦٥) .

(٩) ابن الرفعة (٦٤/١٥) .

(١٠) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم عطية : (( ولا تمس طيبًا )) .

والحديث بأكمله، عن أم عطية - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (( لا تحذ امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا، ولا تلبس ثوبًا مصبوغًا إلا ثوب عصبٍ ولا تكتحل ولا تمس طيبًا إلا إذا طهرت بُدَّةً من قسطٍ أو أظفارٍ ))، وقد سبق تخريجه في ص (١٧٧) من الرسالة .

قال: وَثَوْبٌ وَطَعَامٌ وَكُحْلٌ بالقياس ؛ لقيام المعنى <sup>(١)</sup> .

فرع: الطيب المحرم ما حُرِّمَ على المحرم حتى أكل ما فيه طيب ظاهر <sup>(٢)</sup> .

قال: وَاكْتِحَالٌ يَأْتِمِدُ <sup>(٣)</sup>؛ لحديثي أم عطية <sup>(٤)</sup>، وأم سلمة <sup>(٥)</sup> السابقين؛ ولأن فيه جمالاً وزينة للعين، وسواء البيضاء والسوداء على الأصح <sup>(٦)</sup>؛ لإطلاق الحديث <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> .

وتخصيص المصنف التحريم بالإثم، يُوهم أنه لا يُحرم غيره، وليس كذلك، بل الكحل الأصفر وهو الصبر <sup>(٩)</sup> يُحرم على السوداء، وكذا البيضاء على الأصح؛ لأنه يحسن

(١) انظر: مغني المحتاج (٣/٤٠٠) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣/٤٦٤، ٩/٤٩٥)، ابن الرفعة (١٥/٦٤) .

(٣) الإثم - بكسر الهمزة والميم - : حجر يُكْتَحَلُ به، وهو الكحل الأسود، ويقال: إنه معرب، قال ابن البيطار في المنهاج هو: الكحل الأصفر، ويؤيده قول بعضهم: ومعادنه بالمشرق . انظر: المطلع على أبواب المقنع (١٧٧)، المصباح المنير (١/٨٤) .

ومن فوائده : أنه ينفع العين ويقويها، ويشد أعصابها، ويحفظ صحتها، ويذهب اللحم الزائد في القروح، ويدملها وينقي أوساخها ويجلوها، ويذهب الصداع إذا اكتحل به مع العسل المائي الرقيق . انظر: الطب النبوي لابن أبي أيوب الدمشقي (٢١٨) .

(٤) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم عطية : (( ولا تكتحل )) .

والحديث بأكمله، عن أم عطية - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (( لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصبٍ ولا تكتحل ولا تمس طيباً إلا إذا ظهرت بُذَّةٌ من قسطٍ أو أظفارٍ ))، وقد سبق تخريجه في ص (١٧٧) من الرسالة .

(٥) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة : (( ولا تكتحل )) .

وهذا الحديث بأكمله، عن أم سلمة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (( المتوفي عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب، ولا المشقة، ولا الحلي، ولا تختضب، ولا تكتحل ))، وقد سبق تخريجه في ص (١٧٨) من الرسالة .

(٦) وهو الظاهر عند الأكثرين في «الشرح الكبير». انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/٤٩٥)، روضة الطالبين (٨/٤٠٧) .

(٧) (( ولا تكتحل )) .

(٨) وعن الماسرجسي وجه: أنه يجوز الاكتحال به للمرأة السوداء فإنه لا يفيد لها جمالاً، ويُروى ما يقرب من هذا عن القفال . الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) الصبر: بفتح الصاد وكسر الباء على الأشهر، ويجوز إسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها، واحدته صبرة، وجمعه صبور، وهو الدواء المر، مأخوذ من عصارة شجر مر، وقيل: نبات الصبر كنبات السوسن الأخضر، غير أن ورق الصبر أطول وأعرض وأثخن كثيراً، وهو كثير الماء جداً . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٨٥)، لسان العرب

العين<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، وأما الكحل الأبيض كالتوتياء<sup>(٣)</sup> ونحوه فلا يُحرم إذ لا زينة فيه<sup>(٤)</sup>، وقيل: يُحرم على البيضاء حيث تتزين به<sup>(٥)</sup>، والصحيح الأول<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

قال: **إِلَّا لِحَاجَةٍ كَرَمَدٍ<sup>(٨)</sup>**، أي: فيرخص فيه بحسب الحاجة [كما صرح به في «المحرر»<sup>(٩)</sup>، ومعنى<sup>(١٠)</sup> الحاجة: أن تكتحل به ليلاً وتمسحه نهاراً فإن دعت ضرورة إلى الاستعمال نهاراً أيضاً جاز<sup>(١١)</sup>، والأصل في ذلك حديث أم سلمة: أنها كانت حادة على أبي سلمة، [وجعلت على عينها صبراً، فدخل عليها النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: ((ما هذا يا

(٤٤٢/٤) مادة (صبر)، المصباح المنير (٣٣١/١-٣٣٢).

والصبر كثير المنافع لا سيما الهندي منه ؛ ينقي الفضول الصفراوية التي في الدماغ، وأعصاب البصر، وإذا طلي على الجبهة والصدغ بدهن الورد نفع من الصداع، وينفع من قورح الأنف والفم، والصبر الفارسي: يذكي العقل، ويمد الفؤاد، وينقي الفضول الصفراوية والبلغمية من المعدة إذا شرب منه ملعقتان بماء، ويرد الشهوة الباطلة والفاسدة، وإذا شرب في البرد خيف أن يسهل دمًا . انظر: الطب النبوي لابن أبي أيوب الدمشقي (٢٥٨)

(١) وهذا الوجه نقله الرافعي عن البغوي . انظر: التهذيب (٢٦٤/٦)، العزيز شرح الوجيز (٤٩٥/٩)، روضة الطالبين (٤٠٧/٨) .

ويقاس على ذلك: ما يستعمله النساء في عصرنا الحاضر من لبس العدسات الملونة ؛ لاتفاق العلة . انظر الفتوى على هذا الرابط :

<http://www.alfeqh.com/montda/index.php?showtopic=٢٩٣٦٨>

(٢) وفي «التتمة» : أنه يحرم الاكتحال به على السوداء دون البيضاء . الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) التوتياء: حجر يُكتحل به، ويُسمى: الكحل الفارسي، وهو معرب . انظر: البيان (٨٢/١١)، لسان العرب (١٨/٢) مادة (توت)، المصباح المنير (٧٨/١) .

(٤) بل يزيد العين مرهًا وقبحا . انظر: العمراني المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) وهذا الوجه نقله الرافعي عن الروياني من كتابه «بحر المذهب». انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٦/٩) .

(٦) روضة الطالبين (٤٠٧/٨) .

(٧) وهو الأظهر في «الشرح الكبير» . انظر: (٤٩٥/٩) .

(٨) الرمد : داء التهابي يُصيب العين . المعجم الوسيط (٣٧٢/١)، وانظر: لسان العرب (١٨٥/٣)، مادة (رمد) .

(٩) انظر: الرافعي (٣٦٥-٣٦٦) .

ولكن في عصرنا الحاضر لم يعد الكحل متعيناً للتداوي، وذلك بعد أن توافرت لدينا أدوية كثيرة مخصصة لأمراض العيون، مما يمكن للمعتدة أن تستغني بها عن الاكتحال . انظر: الموسوعة الطبية الفقهية (٥٤١) .

(١٠) سقط في (أ) .

(١١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٥/٩)، روضة الطالبين (٤٠٧/٨) .

أم سلمة؟))<sup>(١)</sup> فقالت: هو صبر لا طيب فيه، قال: (( اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار )) رواه أبو داود واللفظ له<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، قال البيهقي<sup>(٤)</sup>: إسناده موصول<sup>(٥)</sup>، وقال عبد الحق<sup>(٦)</sup>: إسناده لا يعرف<sup>(٧)</sup>، قلت: لكن ثمَّ حديث<sup>(٨)</sup> إسناده صحيح، كما قال عبد الحق

(١) سقط في (أ) .

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطلاق - باب فيما تجتنبه المعتدة في عدتها، (٢٩٢/٢) برقم (٢٣٠٥)، ولكن ليس المذكور هنا هو لفظ أبو داود وإنما هو ما رواه مالك بلاغاً في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب ما جاء في الإحداد، (٦٠٠/٢) برقم (١٠٨)، والشافعي عنه في «الأم»، كتاب العدد - الإحداد، (٢٣١/٥) - (٢٣٢) .

أما لفظ أبي داود فهو ما رواه من رواية أم حكيم بنت أسيد عن أمها «أن زوجها توفي، وكانت تشتكي عينيها فتكتحل بالجلء، قال أحمد: الصواب بكحل الجلء، فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة فسألتها عن كحل الجلء فقالت: لا تكتحلي به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك، فتكتحلي بالليل وتمسحينه بالنهار، ثم قالت عند ذلك أم سلمة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة، وقد جعلت على عيني صبراً، فقال: ما هذا يا أم سلمة ؟ فقلت: إنما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب، قال: إنه يشب الوجه فلا تجعليه إلا بالليل وتزعينه بالنهار، ولا تمتشطى بالطيب، ولا بالحناء فإنه خضاب، قالت: قلت: بأي شيء أمتشط يا رسول الله ؟ قال: بالسدر تغلفين به رأسك»

(٣) وأخرجه النسائي في «سننه الكبرى»، كتاب الطلاق - باب الرخصة للحادة أن تمتشط بالسدر، (٣٩٦/٣) برقم (٥٧٣١)، وفي «المجتبى»، كتاب الطلاق - باب الرخصة للحادة أن تمتشط بالسدر، (٢٠٤/٦) برقم (٣٥٣٧)، وهو بلفظ كنفس لفظ أبو داود إلا أنه لم يذكر قول أحمد ولا قوله: «وتزعينه بالنهار». انظر: البدر المنير (٢٤١/٨) .

(٤) انظر: السنن الكبرى، كتاب العدد - باب المعتدة تضطر إلى الكحل، (٤٤٠/٧) برقم (١٥٣١٥) .

(٥) الموصول: يُسمى بالمؤتصل أو المتصل، وهو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً؛ فكأن كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه انظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١٣٨/١)، التوضيح الأبرر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (٣٦) .

(٦) هو: عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، أبو محمد، ويُعرف أيضاً بابن الخراط، ولد سنة: عشر وخمسة مئة، روى عن: شريح بن محمد، وأبي الحكم بن برجان، وعمر بن أيوب، وغيرهم، كتب إليه بالإجازة الحافظ أبو بكر بن عساكر، وجماعة، وممن روى عنه: خطيب القدس أبو الحسن المعافري، وأبو الحجاج بن الشيخ، وغيرهما، صنف التصانيف ومنها، «الأحكام الكبرى والصغرى»، وكتاب «المعتل من الحديث»، توفي في سنة: إحدى وثمانين وخمسة مئة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١٣٥٠-١٣٥١)، شذرات الذهب (٢٧١/٤) .

(٧) انظر: البدر المنير (٢٤١/٨)، خلاصة البدر المنير (٢٤٥/٢) ح (٢١٥٠) .

(٨) في (أ) حديثه .

في «أحكامه الكبرى»<sup>(١)</sup>: يدل على عدم الجواز مطلقاً، وهو ما رواه قاسم بن أصبغ<sup>(٢)</sup>:  
 ((أن ابنة النحام<sup>(٣)</sup> توفي عنها زوجها<sup>(٤)</sup>، فأتت أمها النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت:  
 إن ابنتي تشتكي عينها أفأكحلها؟ قال: لا، قالت: إني أخشى أن تنفقي<sup>(٥)</sup> عينها، قال: لا،  
 وإن انفقت<sup>(٦)</sup>))، وتبعنا أنا في الاستدلال بالأول صاحب «المهذب»<sup>(٧)</sup>، و«الوسيط»<sup>(٨)</sup>،  
 وفيه وقفة بينتها في تخريج أحاديثهما .

فرع: يجوز استعمال الإثمد [في غير العين]<sup>(٩)</sup>، إلا الحجاب فإنه يُتزين به فيه<sup>(١٠)</sup>، وهذا  
 يفهم من تخصيص المصنف<sup>(١١)</sup> تحريمه بالاكتحال .

- (١) لم أقف عليه في كتابه المطبوع، ولكن كذا نقله عنه ابن الرفعة . انظر: كفاية النبيه (٦٦/١٥) .
- (٢) هو: قاسم بن أصبغ، أبو محمد القرطبي، ويقال له: البياني، ولد سنة: سبع وأربعين ومئتين، سمع: بقي بن مخلد،  
 ومحمد بن وضاح، وابن قتيبة، وابن أبي الدنيا، وإسماعيل القاضي، وإبراهيم القصار، وغيرهم، ومنه: حفيده قاسم  
 بن محمد، وعبد الله الباجي، وغيرهما، وصنف المصنفات الحسنة ومنها: «المخرج على كتاب أبي داود»،  
 و«مسند مالك»، و«غرائب حديث مالك»، و«الناسخ والمنسوخ»، توفي في سنة: أربعين وثلاث مئة.
- (٣) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٧٢/١٥ - ٤٧٣)، طبقات الحفاظ (٣٥٤)، شذرات الذهب (٣٥٧/٢).
- (٤) هي: عاتكة بنت نعيم بن عبد الله بن النحام العدوية، وإن كان هناك من جعل هذا اسم أمها لكن الصواب أنه  
 اسم ابنتها؛ لأن هذا الحديث رواه الإسماعيلي من طرق كثيرة فيها التصريح بأن البنت عاتكة، فعلى هذا فأما لم  
 تسم، كما قاله الحافظ ابن حجر، وهذه الرواية التي ذكرها المؤلف عن قاسم بن أصبغ تُرجح ما قاله ابن حجر .  
 انظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة (٢٠٣/٧)، مقدمة فتح الباري (٣٢٥) .
- (٥) الزوج هو: المغيرة المخزومي . انظر: غوامض الأسماء المبهمة (٣٥٣/١) .
- (٦) أي: تنشق، مأخوذة من الفقه وهو الشق، يقال: انفقت العين، وبكى حتى كاد ينفق بطنه، أي: ينشق .  
 انظر: لسان العرب (١٢٣/١)، مادة (فقا) .
- (٧) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 امرأة زوجة النحام أن لا تكتحل ابنتها في عدتها من وفاة زوجها بعد أن أعلمته خوفاً على عينها إن لم تفعل  
 ذلك، (١٧٥/٣)، وابن حزم الظاهري في «الحلى» (٢٧٦/١٠) .
- (٨) أي: أبو إسحاق الشيرازي . انظر: (١٤٩/٢) .
- (٩) أي: الغزالي . انظر: (١٥١/٦) .
- (١٠) سقط في (أ) .
- (١١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٥/٩)، روضة الطالبين (٤٠٧/٨) .

ويقاس عليه تشقير الحواجب بالأصباغ الحديثة لأنه داخل في عموم الزينة . انظر الفتوى على هذا الرابط :

<http://www.alfeqh.com/montda/index.php?showtopic=٢٩٣٩٧>

(١١) انظر: منهاج الطالبين (١١٦) .

قال: **وَإِسْفِيزَاجٌ، وَدُمَامٌ، وَخِضَابٌ حِنَاءٌ، وَنَحْوُهُ**<sup>(١)</sup>، أي: ويُحرم عليها أيضاً استعمال الإسفيزاج<sup>(\*)</sup>، والدَّمَام<sup>(٢)</sup> وهو: ما يُطلى به الوجه للتحسين<sup>(٣)</sup>، ويقال هو: **الْكَلْكُونُ**<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> الذي يحمر الوجه<sup>(٦)</sup>، وكذا الخضاب بالحناء<sup>(٧)</sup>، وهذا أطلق المصنف<sup>(٨)</sup> بتحريمه تبعاً «للمحرر»<sup>(٩)</sup>، وفي «الشرح»<sup>(١٠)</sup> و«الروضة»<sup>(١١)</sup> عن الروياني: تقييده فيما يبين من البدن كالوجه واليدين والرجلين، أما ما تحت الثياب فلا مانع، وفي «ابن يونس»: التصريح بتحريمه في جميع بدنها<sup>(١٢)</sup>، وقد يقال: أن مراد المصنف الأول إذا قيده بالاختضاب، والعادة جارية به في اليدين والرجلين، وكذا الوجه<sup>(\*)</sup> في الإحرام؛ ولفقد المعنى أيضاً.

(١) كالزعفران والورس؛ لما في ذلك من الزينة. النجم الوهاج (١٦٢/٨).

(٢) الدَّمَام — بالكسر - : دواء تطلى به جبهة الصبي وظاهر عينيه، وكل شيء طلي به فهو دمام، يقال: دم الشيء يدمه دمًا طلاه، ويقال: هو الحمرة التي تحمر النساء بها وجوههن، ودمت العين كحلتها أو طلتها بالدمام.

انظر: لسان العرب (٢٠٦/١٢) مادة (دمم)، المصباح المنير (٢٠٠/١).

ويقاس عليه ما تستعمله النساء في عصرنا الحاضر من المساحيق الملونة الحديثة وبودرات التبييض؛ لأنه داخل في عموم الزينة المنهي عنها أثناء حدادها. انظر الفتوى على هذا الرابط:

<http://www.alfeqh.com/montda/index.php?showtopic=٢٩٥٢٥>

(٣) روضة الطالبين (٤٠٧/٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٦/٩).

(٤) في (ب) الكللون، والصواب ما أثبت.

(٥) قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٩٥/٣): «الْكَلْكُونُ بكاف مفتوحة، ثم لام مشددة مفتوحة أيضاً، ثم كاف ثانية مضمومة، ثم واو ساكنة، ثم نون، كذا ضبطناه، وكذا ضبطه بعض الأئمة الفضلاء المصنفين في ألفاظ المذهب وفوائده، قال: وأصله كلكون بضم الكاف وسكون اللام، قال: والكل الورد، والكون اللون، أي: لون الورد، وهي لفظة أعجمية معربة».

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٦/٩)، روضة الطالبين (٤٠٧/٨)، المصباح المنير (٥٣٨/٢).

(٧) ويقاس عليه ما تستعمله النساء في عصرنا الحاضر من صبغات الشعر الحديثة؛ لأنه داخل في عموم الزينة. انظر الفتوى على هذا الرابط:

<http://www.alfeqh.com/montda/index.php?showtopic=٢٩٣٧٥>

(٨) انظر: منهاج الطالبين (١١٦).

(٩) انظر: الرافعي (٣٦٥).

(١٠) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٦/٩)، روضة الطالبين (٤٠٧/٨).

(١١) انظر: النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٢) انظر: كفاية النبيه (٦٤/١٥).



فائدة: الإسفيداج لم أرَ أحد من أهل اللغة ولا من ألف في المعرب ذكره<sup>(١)</sup>، والظاهر أنه مولد وهو معروف من الرصاص قاله الأطباء<sup>(٢)</sup>، ورأيتُه بخط المصنف في الأصل بكسر الفاء، وعلى ذلك علامة التصحيح، وأعجم الذال، والدمام بضم الدال وكسرهما، كما ضبطه بخطه أيضاً<sup>(٣)</sup>، تقدم بيانه، وأقتصر الأزهرى<sup>(٤)</sup>، وصاحب «المحكم»<sup>(٥)</sup>: على الضم، وقالوا: هو أن يُطلى ظاهر العين .

قال: وَيَحِلُّ تَجْمِيلُ فِرَاشٍ وَأَثَاثٍ؛ لأن الإحداد في البدن، لا في الفرش<sup>(٦)</sup>، وَتَنْظِيفٌ بَغْسَلٍ نَحْوِ رَأْسٍ، وَقَلَمٍ، وَإِزَالَةٍ وَسَخٍ؛ لأن ذلك ليس من الزينة<sup>(٧)</sup>.

(\*) [٢٣٠/ب/أ] .

(١) وقفت عليه في كتاب «فلك القاموس» وقال: معرب . انظر: ص (٥٠) .

(٢) انظر: الحاوي في الطب (١٨٠/٦-١٨١)

(٣) انظر: دقائق المنهاج (٧٢) .

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٥٧/١٤)، مادة (دم) .

(٥) أي : ابن سيده . انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٢٨٥/٩) .

(٦) العزيز شرح الوجيز (٤٩٦/٩) .

والمراد بـ (الفرش): ما يُرقد عليه من نطع ووسادة ونحو ذلك، وأما ما يتغطى به من لحاف وغيره، فقال ابن

الرفعة: الأشبه أنه كالثياب ؛ لأنه لباس . النجم الوهاج (١٦٣/٨) .

(٧) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٤٠٨/٨) .

قال: قُلْتُ: وَيَحِلُّ امْتِشَاطٌ وَحَمَامٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ خُرُوجٌ مُحَرَّمٌ<sup>(١)</sup>؛ لما قلناه أيضاً، وفي النسائي من حديث أم عطية: ((ولا تمتشط))، وإسنادها على شرط الشيخين، خلا شيخ النسائي<sup>(٢)</sup>، فإنه صدوق كما قال أبو حاتم<sup>(٣)</sup>(٤)، فيحتاج إلى الجواب عنها، وقد حملت على المشط المطيب.

وأراد المصنف بقوله: (إِنْ لَمْ يَكُنْ خُرُوجٌ مُحَرَّمٌ) كل موضع لا يجوز لها الخروج لا الحاجة ولا لضرورة، كما سيأتي في الفصل بعده<sup>(٥)</sup>.

قال: وَلَوْ تَرَكْتَ الْإِحْدَادَ عَصَتْ؛ لتركها الواجب<sup>(٦)</sup>.

قال: وَأَنْقَضَتْ الْعِدَّةُ، كَمَا لَوْ فَارَقَتْ الْمَسْكَنَ فَإِنَّمَا تَعْصِي وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا.

قال: وَلَوْ بَلَغَتْهَا الْوَفَاةُ بَعْدَ الْمُدَّةِ كَانَتْ مُنْقَضِيَةً<sup>(٧)</sup>؛ لقول علي رضي الله عنه: «العدة من يوم يموت أو يُطْلَق» رواه البيهقي عنه<sup>(٨)</sup>، قال<sup>(٩)</sup>: والأشهر عنه أنها تعتد من يوم يأتيها الخبر.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٦/٩)، روضة الطالبين (٤٠٨/٨).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن أيوب الذارع، أبو علي البصري، روى عن: يزيد بن زريع، وفضيل بن سليمان، وابن علية، وغيرهم، وروى عنه: الترمذي، والنسائي، وابن أبي الدنيا، وآخرون، توفي في سنة: سبع وأربعين ومئتين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٤٦٩/٦) وما بعدها، تهذيب التهذيب (٣١٥/٢).

(٣) كذا قاله المؤلف في كتابه «البدر المنير». انظر: (٢٣٦/٨).

(٤) هو: الإمام الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، ولد في سنة: خمس وتسعين ومائة، سمع: عبيد الله بن موسى، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، والأصمعي، وغيرهم، حدث عنه: يونس بن عبد الأعلى،

ومحمد بن عوف الطائي، وأبو داود، والنسائي، وآخرون، توفي في سنة: سبع وسبعين ومئتين.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٥٦٧/٢)، شذرات الذهب (١٧١/٢).

(٥) انظر: ص (١٩٩) وما بعدها من الرسالة.

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٦/٩)، روضة الطالبين (٤٠٨/٨).

(٧) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) رواه البيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب العدة من الموت والطلاق والزواج غائب، (٤٢٥/٧) برقم (١٥٢٢٧).

(٩) أي: البيهقي. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، ح (١٥٢٢٦).

قال: وَلَهَا إِحْدَاذٌ عَلَى غَيْرِ زَوْجٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ<sup>(١)</sup>؛ للحديث المتقدم أول الإحداد<sup>(٢)</sup>.  
 قال: وَتَحْرُمُ الزِّيَادَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ للحديث المذكور<sup>(٣)</sup>، وتحرم الزيادة على الثلاث،  
 بشروط أن يكون الترك فيه لأجل الإحداد فإن تركت التطيب مثلاً بلا قصد لم يحرم كما  
 ذكره المصنف في أصل «الروضة» في أوائل باب الشقاق<sup>(٤)</sup>، حيث قال: «كما أن الطيب  
 ونحوه إذا تركه الإنسان بلا قصد لا يأثم، ولو قصد بتركه الإحداد أثم»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٦/٩)، روضة الطالبين (٤٠٨/٨).

(٢) قال صلى الله عليه وسلم: ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً)).

(٣) نفس الحديث أعلاه.

(٤) الشقاق - بكسر الشين - لغة: مصدر شاقه مشاقة وشقاقاً، أي: خالفه، مأخوذ من الشق وهو الناحية. انظر:

المحكم والمحيط الأعظم (٩٦/٦)، مختار الصحاح (١٤٤) مادة (شق)، المصباح المنير (٣١٩/١).

واصطلاحاً هو: الخلاف والعداوة بين الزوجين؛ لأن كلا منهما في شق غير شق صاحبه، أي: ناحية. انظر:

التوقيف على مهمات التعاريف (٤٣٣).

(٥) روضة الطالبين (٣٦٧/٧)، انظر: العزيز شرح الوجيز (٣٨٧/٨).

وفي مراسيل أبي داود حديث غريب<sup>(١)</sup> أخرجه من حديث جرير بن حازم<sup>(٢)</sup>، عن عمرو بن شعيب<sup>(٣)</sup>: ((أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رخص للمرأة أن تحد على زوجها حتى تنقضي عدتها، وعلى أبيها سبعة أيام، وعلى من سواهما [ثلاثة أيام])<sup>(٤)(٥)</sup>.

(١) الحديث الغريب هو: ما رواه راوٍ منفردًا بروايته، فلم يروه غيره، أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده، سواء انفرد به مطلقاً أو بقيد، كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه؛ لجلالته وثقته وعدالته كالزهري وقتادة، وإنما سمي غريباً؛ لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه، والغالب أنه غير صحيح، ومن ثم كره جمع من الأئمة تتبعها . قواعد التحديث (١٢٥) .

(٢) هو: جرير بن حازم بن زيد، أبو النضر الأزدي، ثم العتكي البصري، حدث عن: الحسن البصري، وابن سيرين، وأبي رجاء العطاردي وهو أكبر شيخ له، وغيرهم، حدث عنه: ابنه وهب بن جرير، والثوري، ويحيى القطان، وابن المبارك، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، وآخرون، قال ابن حجر: «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه»، توفي في سنة : سبعين ومئة . انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٩٨/٧) وما بعدها، تقريب التهذيب (١٣٨) .

(٣) هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو إبراهيم القرشي السهمي، وكناه البعض: بأبي عبد الله، حدث عن: أبيه فأكثر، وعن سعيد بن المسيب، سليمان بن يسار، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، حدث عنه: الزهري، وقتادة، وعطاء بن أبي رباح شيخه، وعمرو بن دينار، قال ابن حجر: «صدوق»، توفي سنة: ثمان عشرة ومئة . انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦٥/٥) وما بعدها، تقريب التهذيب (٤٢٣)، شذرات الذهب (١٥٥/١) .

(\*) [١٣/ب/ب] .

(٤) سقط في (أ) .

(٥) أخرجه أبو داود في «المراسيل»، كتاب الطهارة - باب ما جاء في الجنائز، (٢٩٥/١) برقم (٤٠٩) .

## فَضْلُ

تَجِبُ سُكْنَى لِمُعْتَدَّةٍ طَلَّقَ وَلَوْ بَائِنٍ ؛ لقوله تعالى: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ} <sup>(١)</sup>، وقوله: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ [وُجْدِكُمْ]} <sup>(٢)</sup>، سواء كانت حائلاً أو حاملاً، كما أطلقه الرافعي <sup>(٤)</sup>، والماوردي <sup>(٥)</sup> والإمام حكياً خلافاً في إيجاب السكنى حيث تجب النفقة، قال الإمام <sup>(٦)</sup>: والأظهر الوجوب، والسكنى أولى بالثبوت من النفقة <sup>(٧)</sup>، وعن أحمد: أنه لا سكنى للبائنة <sup>(٨)</sup>.

(١) سورة الطلاق، آية رقم : ١ .

(٢) سقط في (أ) .

(٣) سورة الطلاق، آية رقم : ٦ .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٧/٩) .

(٥) قال الماوردي في «الحاوي الكبير» (٢٤٥/١١-٢٤٦): «وأما عدة الطلاق فضربان : رجعي وبائن، فأما

الرجعية فلها النفقة والسكنى ؛ لبقاء أحكام الزوجية عليها، وأما البائن فلها حالتان: حائل وحامل، فأما الحامل:

فلها النفقة والسكنى؛ لقول الله تعالى: {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}

[الطلاق : ٦] ، وأما الحائل فقد اختلف الفقهاء في وجوب النفقة لها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لها النفقة والسكنى، وبه قال من الصحابة: عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما، ومن التابعين: شريح، ومن الفقهاء: أبو حنيفة وصاحبه .

والمذهب الثاني: لا نفقة لها ولا سكنى، وبه قال من الصحابة: ابن عباس، ومن التابعين: الحسن والشعبي وعطاء،

ومن الفقهاء: الزهري وأحمد وإسحاق .

والمذهب الثالث: أن لها السكنى والنفقة، وبه قال من الصحابة: ابن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنها، ومن

التابعين سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار، ومن الفقهاء: الشافعي ومالك والأوزاعي وابن أبي ليلى والليث بن

سعد، والفقهاء السبعة بالمدينة». وقد رجح الماوردي وجوب السكنى لها، ولمزيد فائدة انظر: أدلتهم ومناقشة

الماوردي لها في المرجع نفسه (٢٤٦/١١) وما بعدها .

(٦) انظر: نهاية المطلب (٢١٣/١٥)، روضة الطالبين (٤١٠/٨) .

(٧) ومن الأصحاب من قال: لا تثبت السكنى ؛ فإن النفقة الثابتة لأجل الحمل بلائاً وسدٌ حاجةً به قوام الحمل ، ولا

يتحقق هذا المعنى في السكنى . انظر: إمام الحرمين الجويني المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) إذا كانت المبتوتة حائلاً ففيها روايتان عند أحمد، إحداهما: لا يجب لها السكنى، والثانية يجب، أما إذا كانت حاملاً

فتجب لها السكنى رواية واحدة . انظر: عمدة الفقه (١١٣)، المغني (١٤٥/٧، ١٣٢/٨) .

قال: **إِلَّا نَاشِزَةً**<sup>(١)</sup>؛ لأنها لا تستحق النفقة والسكنى في صلب النكاح؛ [لتعديها]<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، فبعد البينونة<sup>(٤)</sup> أولى<sup>(٥)</sup>، وقال الإمام<sup>(٦)</sup>: إن طلقت في مسكن النكاح فعليها ملازمته؛ لحق الشرع، فإن أطاعت استحققت السكنى<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) ناشزة: مأخوذة من النشوز وهو لغة: مشتق من النشز وهو ما ارتفع من الأرض، يقال: نشزت المرأة بزوجه، وعلى زوجها تنشز، وتنشز نشوزاً وهي ناشز وناشزة، أي: ارتفعت عليه واستعصت عليه وأبغضته وخرجت عن طاعته. انظر: لسان العرب (٤١٨/٥)، مادة (نشز).
- وشرعاً: هو الخروج عن الطاعة. مغني المحتاج (٢٥١/٣).
- (٢) سقط في (ب).
- (٣) العزيز شرح الوجيز (٥٠٠/٩).
- (٤) في (أ) النكاح، والصحيح ما أثبت. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (٥) كذا قاله القاضي حسين، والمتولي، وزاد المتولي فقال: وكذا لو نشزت في العدة سقطت سكنها فلو عادت إلى الطاعة عاد حق السكنى. روضة الطالبين (٤١٠/٨)، وانظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (٦) انظر: نهاية المطلب (٢١٦/١٥).
- (٧) وعبر بعضهم عن كلام الإمام - رحمه الله - بأنها إن نشزت على الزوج، وهي في بيته، فلها السكنى في العدة، وإن خرجت من بيته، واستعصت عليه مطلقاً، فلا سكنى لها. العزيز شرح الوجيز (٥٠٠/٩)، وانظر: روضة الطالبين (٤١٠/٨).

قال: وَلِمُعْتَدَّةٍ وَفَاةٍ فِي الْأَظْهَرِ، أي: وهو ما رجحه الأكثرون كما في «المحرر»<sup>(١)</sup>؛  
لأمره عليه السلام ثانيًا فريعة بنت مالك<sup>(٣)</sup> لما قتل زوجها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ  
الكتاب أجله، قالت: فاعتددت<sup>(\*)</sup> فيه أربعة أشهر وعشرا، رواه الأربعة<sup>(٤)</sup>، وقال

(١) انظر: الرافعي (٣٦٦) .

(٢) وبه قال مالك وأحمد . انظر: الكافي في فقه ابن حنبل (٣٢١/٣-٣٢٢)، القوانين الفقهية (١٥٨) .  
وقد رُمزَا لهما في النسختين (أ/٢٣١) و (ب/١٤) فوق كلمة (لمعتدة) برمزٍ يشير إليهما فرمز لمالك بـ(م)  
ولأحمد بـ(أ) .

(٣) هي: فريعة بنت مالك بن سنان الخدرية، أخت أبي سعيد الخدري، كان يقال لها: الفارعة، شهدت بيعة الرضوان  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى حديثها: سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب  
وكانت تحت أبي سعيد الخدري عنها، وروى لها الأربعة، ولم أقف على تأريخ وفاتها .  
انظر ترجمتها في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٩٠٣/٤)، تهذيب الكمال (٢٦٦/٣٥) وما بعدها .  
(\*) [أ/٢٣١] .

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطلاق - باب في المتوفى عنها تنتقل، (٢٩١/٢) برقم (٢٣٠٠)، والترمذي  
في «سننه»، كتاب الطلاق - باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها، (٥٠٨-٥٠٩) برقم (١٢٠٤)،  
والنسائي في «سننه الكبرى»، كتاب الطلاق - مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل، (٣٩٣/٣) برقم  
(٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤)، وفي «المجتبى» (١٩٩/٦-٢٠٠) برقم (٢٥٢٨، ٣٥٢٩، ٣٥٣٠)، وابن ماجه في  
«سننه»، كتاب الطلاق - باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها، (٦٥٤/١) برقم (٢٠٣١) .  
أيضًا رواه مالك في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل، (٥٩١/٢) برقم  
(٨٧)، والشافعي عنه في «مسنده»، ومن كتاب العدد إلا ما كان معادًا (١٤١٨/٢) برقم (١٢٢٦)، وأحمد في  
«مسنده»، حديث فريعة بنت مالك رضي الله عنها، (٣٧٠/٦) برقم (٢٧١٣٢)، وابن حبان في «صحيحه»،  
كتاب الطلاق - باب العدة، ذكر وصف عدة المتوفى عنها زوجها، (١٢٨/١٠-١٢٩) برقم (٤٢٩٢)،  
والحاكم في «مستدركه»، كتاب الطلاق، (٢٢٦/٢) برقم (٢٨٣٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»، باب  
الفاء، فريعة بنت مالك بن سنان الخدرية أخت أبي سعيد، (٤٣٩/٢٤)، برقم (١٠٧٤) .

وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم وابن الملقن إلا أن عبد الحق الإشبيلي أعله تبعًا لابن حزم بجهالة حال  
زينب، وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة، وكذلك قال الألباني، وتعقب ابن القطان عبد الحق بأن  
سعدًا وثقه النسائي وابن حبان وزينب وثقها الترمذي !

قال الألباني: «وكانه أخذ توثيقه إياها من تصحيحه لحديثها هذا ولا نخفي ما فيه مع ما عرف عن الترمذي من  
التساهل في التصحيح ولذلك رأينا الحافظ نفسه لم يوثق زينب هذه في التقریب فإنه قال: مقبولة يعني عند المتابعة  
فتأمل» . انظر: البدر المنير (٢٤٣/٨)، تلخيص الحبير (٤٧٩/٣) ح (١٨٢٠)، إرواء الغليل (٢٠٧/٧) ح  
(٢١٣١) .

الترمذي<sup>(١)</sup>: [حديث]<sup>(٢)</sup> حسن صحيح<sup>(٣)</sup>، والثاني: لا تستحق السكنى ؛ لأنه لا نفقة لها<sup>(٤)</sup>.  
قال هذا القائل: وقوله عليه السلام: (( امكنني في بيتك )) ، ندب إلى الاعتداد فيه ، وقوله الأول بيان أنه لا سكنى لها<sup>(٥)</sup>.

قال: **وَفَسَخُ** ، أي: سواء كان بردة<sup>(٦)</sup> أو إسلام أو رضاع أو عيب **عَلَى الْمَذْهَبِ**؛ لأنها معتدة عن نكاح بفرقة في الحياة فكانت كال المطلقة .

وثانيها<sup>(٧)</sup>: إن كان لها مدخل [في ارتفاع النكاح بأن فسخت بخيار العتق أو بعيب الزوج أو فسخ بعيبها فلا سكنى قطعاً، وإن لم يكن بأن انفسخ بإسلامه أو رده أو إرضاع أجنبي ، ففي استحقاقها السكنى القولان .

وثالثها<sup>(٨)</sup>: إن كان لها مدخل فلا سكنى وإلا فنعم .

(١) سنن الترمذي (٥٠٩/٣) .

(٢) سقط في (ب) .

(٣) ومعنى قول الترمذي : «حديث حسن صحيح» أي : روي بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة، والآخر يقتضي الحسن . المنهل الروي (٣٧)، وهذه العبارة مما استشكل فيها العلماء ولهم وجوه نقلها السيوطي . فانظر: تدريب الراوي (١٦١/١) وما بعدها .

(٤) وبه قال أبو حنيفة . انظر: المبسوط للسرخسي (٣٣/٦)، العزيز شرح الوجيز (٤٩٧/٩) .  
وقد وضع في (أ/٢٣٠/ب) فوق كلمة (صحيح) و في (ب/١٤/أ) فوق كلمة (الثاني) ما يشير إليه فرمز له — (ح) .

(٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) الردة لغة: الرجوع عن الشيء إلى غيره، ومنه الردة عن الإسلام، أي: الرجوع عنه، يقال: ارتد فلان عن دينه، إذا كفر بعد إسلامه . انظر: جمهرة اللغة (١١٠/١)، لسان العرب (١٧٣/٣) مادة (ردد) .

وشرعاً هي: قطع الإسلام ولو بالتردد، ويحصل قطعه بنية كفر، أو بسبب قول كفر أو فعل مكفر، سواء في القول قاله استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً . السراج الوهاج (٥١٩) .

(٧) روضة الطالبين (٤٠٩/٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٤٩٨/٩) .

(٨) انظر: النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .



ورابعها<sup>(١)</sup>: إن كانت الفرقة بعيب أو غرور<sup>(٢)(٣)</sup>، فلا سكنى، وإن كانت برضاع أو مصاهرة أو خيار عتق فلها السكنى على الأصح<sup>(٤)(٥)</sup>.

والخامس<sup>(٦)</sup>: أنها على قولين كالمعتدة عن الوفاة، وقد تقدم في باب الخيار التنبيه على تناقض الرافعي والمصنف في هذه المسألة فراجع<sup>(٧)</sup>.

فرع: نقل الرافعي<sup>(٨)</sup> عن «فتاوى القفال»: أن المعتدة لو أسقطت مؤنة السكنى عن الزوج لم يصح الإسقاط؛ لأن السكنى تجب يوماً فيوماً ولا يصح إسقاط ما لم يجب<sup>(٩)</sup>.

قال: **وَتُسَكَّنُ فِي مَسْكَنِ كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفُرْقَةِ<sup>(١٠)</sup>**، أي: إذا كان يليق بها حال الطلاق، وأمكن بقاؤها فيه؛ لكونه ملكاً للزوج أو مُستأجراً معه أو مستعاراً؛ لقوله تعالى: **{أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ}**<sup>(١١)</sup>، مع حديث فريضة السابق<sup>(١٢)</sup>: فإنه عليه

(١) ذكره البغوي . روضة الطالبين (٤٠٩/٨)، وانظر : التهذيب (٢٥٣/٦) .

(٢) سقط في (أ) .

(٣) الغرور: كل ما اغتررت به من شيء، كأن يقول العاقد زوجته هذه المسلمة فإذا هي كناية، أو هذه الحرة فإذا هي أمة. انظر: تهذيب اللغة (٢٠/٨) مادة (غرر)، الوسيط (١٦٦/٥) .

(٤) لأن السبب لم يكن موجوداً يوم العقد ولا استند إليه . روضة الطالبين (٤٠٩/٨)، وانظر: التهذيب (٢٥٣/٦) .

(٥) وقيل : هي كالمطوعة بالشبهة . البغوي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) انظر: روضة الطالبين (٤٠٨/٨) .

(٧) قال المؤلف في باب الخيار في كتابه هذا (١٣٢/ب/أ) : «المفسوخ نكاحها بعد الدخول لا نفقة لها في العدة، ولا سكنى إن كانت حائلاً قطعاً، وكذا حاملاً على الأصح، كذا في الشرحين، والروضة في هذا الباب، وذكرنا في المفسوخ نكاحها في باب العدد خمس طرق خامسها القطع بأنها تستحق، قال المتولي وهذا هو المذهب، ولم ينقل عن أحد خلافه، وهذا ما صححه المصنف في الكتاب» .

(٨) في (ب) الروياني، والصحيح ما أثبت . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٢/٩) .

(٩) روضة الطالبين (٤٢٥/٨)، وانظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، مع العلم أن الرافعي لم ينسبه لأحد، لكن النووي نسب هذا الكلام لفتاوى القفال .

(١٠) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٠٠/٩)، النووي المرجع نفسه (٤١٠/٨) .

(١١) سورة الطلاق، آية رقم : ٦ .

(١٢) وهو ما رواه سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب أن الفريضة بنت مالك بن سنان -وهي أخت أبي سعيد الخدري - أخبرتها أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة، وأن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه، قالت: فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي؛ فإن زوجي لم يترك لي مسكناً يملكه ولا نفقة،

السلام أمرها<sup>(١)</sup> أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله<sup>(٢)</sup>.

قال: وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ وَغَيْرِهِ إِخْرَاجُهَا، وَلَا لَهَا خُرُوجٌ؛ لقوله تعالى: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ} <sup>(\*)</sup> وَلَا يُخْرِجَنَّ <sup>(٣)</sup>، نعم لو كان الطلاق رجعيًا ففي «الحاوي»<sup>(٤)</sup> و«المهذب»<sup>(٥)</sup>:  
أن للزوج أن يسكنها حيث شاء؛ لأنها في حكم الزوجات<sup>(٦)</sup>، وفي «النهاية»<sup>(٧)</sup>: أنها في ذلك كالبائن، وهو نصه في «الأم»<sup>(٨)</sup>، كما أفاده صاحب «المطلب»، ومقتضى إطلاق المصنف وغيره.

قال: قُلْتُ: وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةٍ وَفَاقَةٍ، وَكَذَا بَائِنٌ فِي النَّهَارِ؛ لِشِرَاءِ طَعَامٍ وَغَزَلٍ<sup>(٩)</sup> وَنَحْوِهِ؛ دَفْعًا لِحَاجَتِهَا<sup>(١٠)</sup>.

قلت: فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، قالت: فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أمر بي فنوديت له فقال: «كيف؟»، قلت: قالت: فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي، قال: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا، قالت: فلما كان عثمان أرسل إلي فسألني عن ذلك فأخبرته، فاتبعه وقضى به. وقد سبق تخريجه في ص (١٩٦) من الرسالة

(١) في (ب) أمر.

(٢) انظر: كفاية النبيه (٧٢/١٥).

(\*) [١٤/أ/ب].

(٣) سورة الطلاق، آية رقم: ١.

(٤) انظر: الماوردي (٢٤٨/١١-٢٤٩).

(٥) انظر: أبو إسحاق الشيرازي (١٤٦/٢).

(٦) كفاية النبيه (٧٢/١٥).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٢١٧/١٥).

(٨) انظر: الأم (٢٢٦/٥).

(٩) الغزل: القطن والصوف ونحوهما غزلا فتله خيوطًا، يقال: غزلت المرأة القطن والكتان وغيرهما وهي تغزله غزلًا

بالمغزل. انظر: لسان العرب (٤٦١/١١) مادة (غزل)، المعجم الوسيط (٦٥٢/٢).

(١٠) كفاية النبيه (٦٩/١٥).

قال: وَكَذَا لَيْلًا إِلَى دَارِ جَارَةٍ لِعَزْلِ وَحَدِيثٍ وَنَحْوِهِمَا، بِشَرْطِ أَنْ تَرْجِعَ وَتَبِيتَ فِي بَيْتِهَا، أما في المتوفى عنها زوجها فتمسك الأصحاب لها، بحديث رواه مجاهد<sup>(١)</sup> وهو مرسل<sup>(٣)</sup>، وفي البائن بالقياس عليها، وفي مسلم من حديث جابر أنه قال: طُلِّقَتْ خالتي ثلاثًا فأرادت أن تَجُدَّ نخلها فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي - صلى الله عليه وسلم -<sup>(٥)</sup> فقال: ((بلى فَجُدِّي نخلك فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلني معروفًا))<sup>(٦)</sup>.

(١) عن مجاهد قال: «استشهد رجال يوم أحد فآم نساؤهم وكن متجاورات في دار فجنن النبي صلى الله عليه وسلم فقلن: يا رسول الله إنا نستوحش بالليل فنبيت عند إحدانا فإذا أصبحنا تبدرنا إلى بيوتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم: تحدثن عند إحدكن ما بدا لكن فإذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة منكن إلى بيتها» رواه الشافعي في «الأم»، كتاب العدد - باب سكنى المطلقات ونفقاتهن، (٢٣٥/٥)، وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب الطلاق - باب أين تعتد المتوفى عنها، (٣٦/٧) برقم (١٢٠٧٧)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب كيفية سكنى المطلقة والمتوفى عنها، (٤٣٦/٧) برقم (١٥٢٨٩) عن مجاهد من طريق الشافعي و عن علقمة برقم (١٥٢٩١).

(٢) هو الإمام شيخ القراء والمفسرين، مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي الأسود، روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهم، روى عنه: أيوب السخيتاني، وعطاء، وعكرمة، وعمرو بن دينار، وعبد الله بن كثير، وحلق كثير، توفي سنة: ثلاث ومئة . انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٩) وما بعدها، تهذيب التهذيب (٣٨/١٠-٣٩)، شذرات الذهب (١/١٢٥) .

(٣) المرسل هو: ما سقط منه الصحابي، كقول نافع قال رسول الله كذا أو فعل كذا، أو فعل بحضرتة كذا، ونحو ذلك، هذا هو المشهور، وقد يطلق المرسل على المنقطع والمعضل وهو رأي الفقهاء والأصوليين . انظر: قواعد التحديث (١٣٣) .

(٤) انظر: كفاية النبيه (٦٩/١٥) .

(٥) في الجانب الأيسر من المخطوط (أ) (فذكرت له ذلك فقال: اخرجي) ثم أكمل الحديث وقال: فجدي ...، وقد أثبت المحقق اللفظ الموافق للفظ مسلم في صحيحه .

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب العدد - باب جواز خروج المعتدة البائن والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها، (١١٢١/٢) برقم (١٤٨٣) ولكن بدون «ثلاثًا» .

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: «ونخل الأنصار قريب من منازلهم والجداذ<sup>(٢)</sup> لا يكون إلا نهار<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>، وفي البائن قول قديم<sup>(٥)</sup>: أنه ليس لها الخروج؛ لعموم الآية<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>. وتنصيب المصنف رحمه الله على المعتدة عن الوفاة والبينونة مخرج للرجعية، فإنه لا يجوز لها الخروج إلا بإذنه؛ لأنها زوجته فعليه القيام بكفائها<sup>(٨)</sup>. قال: وَتَنْتَقِلُ مِنَ الْمَسْكَنِ؛ لِخَوْفٍ مِنْ هَدْمٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ عَلَى نَفْسِهَا أَي: من اللصوص أو من قوم فسقة؛ لأجل هذه الضرورة، وسواء في ذلك عدة الوفاة والطلاق<sup>(٩)</sup>، كما اقتضاه كلام المصنف.

- 
- (١) في «الأم»، كتاب العدد - باب سكنى المطلقات ونفقاتهن، (٢٣٥/٥)، ونقله عنه البيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب كيفية سكنى المطلقة والمتوفى عنها، (٤٣٦/٧) برقم (١٥٢٨٨)، وفي «معرفة السنن والآثار»، كتاب العدد - باب الإحداد، (٥٨/٦) برقم (٤٦٧٢).
- (٢) الجداد: بفتح الجيم وكسرها، وهو صرام النخل أو قطعه، يقال: جد النخل يجده جدًا وجدادًا، أي: صرمه، ويقال: الجداد بالبدال أو الذال في النخيل وغيره. انظر: الحكم والمحيط الأعظم (١٨٧/٧)، إكمال الإعلام بتثليث الكلام (١٠٢/١)، المطالع على أبواب المقنع (١٣٢).
- (٣) سقط في (أ).
- (٤) وهذا الجديد، وهو الأصح. انظر: التهذيب (٢٥٥/٦)، العزيز شرح الوجيز (٥١١/٩)، كفاية النبيه (٦٩/١٥).
- (٥) وبه قال أبو حنيفة، واختاره المزني. انظر: مختصر المزني (٢٩٣)، بدائع الصنائع (٢٠٥/٣)، فتح القدير (٣٤٣/٤)، وقد رُمز له بـ (ح) فوق كلمة (البائن) في نسخة (ب/١٤/ب).
- (٦) { لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ } [الطلاق: ١].
- (٧) انظر: التهذيب (٢٥٥/٦)، العزيز شرح الوجيز (٥١١/٩)، كفاية النبيه (٧٠/١٥).
- (٨) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥١٠/٩)، روضة الطالبين (٤١٥/٨).
- (٩) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٠٩/٩)، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

قال: أَوْ تَأَذَّتْ بِالْجِيرَانِ، أَوْ هَمَّ بِهَا أَدَى شَدِيدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لقوله تعالى: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ} <sup>(١)</sup>  
والفاحشة مفسرة: بالبذاءة <sup>(٢)</sup>، إما على الأحماء <sup>(٣)</sup> أو غيرهم <sup>(\*)</sup>، كما قاله ابن عباس <sup>(٤)</sup>  
وغيره <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>، وإضافة البيوت إليهن من جهة أنها سكناهن <sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الطلاق، آية رقم: ١ .

(٢) البذاءة - بفتح الباء وبالدال المعجمة والمد هو - : الفحش والقبح في المنطق ، وإن كان الكلام صدقًا . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٨٦)، التوقيف على مهمات التعاريف (١٢٠) .

(٣) الأحماء: جمع حمو، وفي واحد الأحماء من الرجال، أربع لغات : الحما والحما والحمو والحمة ، وهم أقارب زوج المرأة . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٨٦/١-٢٨٧) ، إكمال الإعلام بتثليث الكلام (١٦٥/١) .  
(\*) [٢٣١/ب/أ] .

(٤) انظر: الأم (٢٣٥/٥)، سنن البيهقي الكبرى (٤٣٢-٤٣١/٧) ح (١٥٢٦٢-١٥٢٦١) .

(٥) كالشافعي، انظر: المرجع نفسه (٢٣٦/٥)، المرجع نفسه والصفحة نفسها (٤٣٢/٧) ح (١٥٢٦٢)، أحكام القرآن للشافعي (٢٥٥/١) .

(٦) وهذا أحد الأقوال الأربعة في المراد من الفاحشة المبينة فقد قال ابن العربي في كتابه : «أحكام القرآن» (٢٧٨/٤):  
« اختلف الناس في ذلك على أربعة أقوال :

الأول : أنه الزنا .

الثاني: أنه البذاءة قاله ابن عباس وغيره .

الثالث: أنه كل معصية واختاره الطبري .

الرابع: أنه الخروج من البيت واختاره ابن عمر .

فأما من قال: إنه الخروج للزنا فلا وجه له ؛ لأن ذلك الخروج هو خروج القتل والإعدام وليس ذلك بمسئتي في حلال ولا حرام .

وأما من قال: إنه البذاءة ، فهو معتبر في حديث فاطمة بنت قيس .

وأما من قال: إنه كل معصية فوهم ؛ لأن الغيبة ونحوها من المعاصي لا تبيح الإخراج ولا الخروج .

وأما من قال: إنه الخروج بغير حق فهو صحيح ، وتقدير الكلام : لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن شرعا إلا أن يخرجن تعديا .»

(٧) «وليس المراد به ملكهن، فإن البذاءة لا تسلط على إخراج المالك من ملكه» . العزيز شرح الوجيز (٥٠٩/٩) . وكذا قال ابن الرفعة وزاد عليه، وقال: «لأنه خص المطلقة بذلك، ولو كان البيت لها لم تختص المطلقة بالتحريم» . كفاية النبيه (٦٨/١٥) .

قال: وَلَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى مَسْكَنٍ يَأْذُنُ الزَّوْجِ فَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَيْهِ اعْتَدَتْ فِيهِ عَلَى النَّصِّ فِي «الْأُمِّ»<sup>(١)</sup>، وهو الأظهر في «المحرر»<sup>(٢)</sup>؛ لأنها مأمورة بالمقام فيه ممنوعة من الأول<sup>(٣)</sup>، ومقابل هذا النص ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تعتد في الأول؛ لأنها لم تحصل قبل الفراق في مسكن آخر<sup>(٤)</sup>.  
والثاني: تعتد في أقربهما إليها<sup>(٥)</sup>.

والثالث: تتخير بينهما؛ لأنها غير مستقرة في واحد منهما، ولها تعلق بكل واحد منهما<sup>(٦)</sup>.  
والاعتبار [بـ]<sup>(٧)</sup> الانتقال بيدنها لا بالأمتعة والخدم<sup>(٨)</sup> وعكسه أبو حنيفة<sup>(٩)</sup>.

قال: أَوْ بَعِيرٍ إِذْنٍ ، فَفِي الْأَوَّلِ ؛ لعصيانها بذلك ، ووجوب العود إلى الأول<sup>(١٠)</sup>.  
قال: وَكَذَا لَوْ أَذِنَ ثُمَّ وَجَبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ ؛ لأنه المتزل الذي وجبت فيه العدة<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: الشافعي (٢٢٨/٥) .

(٢) وبه قال أبو إسحاق . العزيز شرح الوجيز (٥٠١/٩) .

(٣) انظر: الرافعي (٣٦٦) .

(٤) وهو الأصح في «التهذيب»، وفي «العزيز شرح الوجيز»، وفي «روضة الطالبين» . انظر: البغوي (٢٥٩/٦)،  
الرافعي (٥٠١/٩)، والنووي (٤١٠/٨) .

(٥) البغوي المرجع نفسه والصفحة نفسها، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الرافعي المرجع نفسه  
والصفحة نفسها .

(٦) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) وهذا الوجه في «بحر المذهب» للرويان كما أشار إليه الرافعي . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) سقط في (أ) .

(١٠) روضة الطالبين (٤١٠/٨)، وانظر: الأم (٢٢٨/٥) .

(١١) انظر: الهداية شرح بداية المبتدي (٣٣/٢) .

(١٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٠/٩ - ٥٠١)، روضة الطالبين (٤١٠/٨) .

(١٣) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال: وَلَوْ أَذِنَ فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ فَكَمَسَكْنٍ، أي: إذا أذن لها في الانتقال من بلد إلى بلد ثم وجبت العدة فالحكم كما ذكرناه في الانتقال<sup>(\*)</sup> من مسكن إلى مسكن، فإن وجد سبب الفراق بعد الانتقال<sup>(١)</sup> إلى البلد الثاني اعتدت فيه ، وإن كان في الطريق فعلى الأوجه الأربعة المتقدمة<sup>(٢)</sup>، وفي «المطلب»<sup>(٣)</sup> عن ابن<sup>(٤)</sup> داود حكاية وجه خامس عن ابن أبي هريرة<sup>(٥)</sup>: أن عليها الرجوع إلى الأول إذا لم تكن بلغت مسافة القصر.

قال: أَوْ فِي سَفَرٍ حَجٍّ أَوْ تِجَارَةٍ ثُمَّ وَجَبَتْ فِي الطَّرِيقِ فَلَهَا الرُّجُوعُ وَالْمُضِيُّ ؛ لأن في قطعها عن السفر مشقة لاسيما إذا بعدت عن البلد وخافت الانقطاع عن الرفقة<sup>(٦)</sup>، وفي وجه: أنه إن حصل قبل قطع مسافة يوم وليلة فـ[<sup>(٧)</sup>لها الانصراف<sup>(٨)</sup>].

(\*) [٤١/ب/ب].

(١) في (أ) الانتقال بعد الفراق ، والصحيح ما أثبت . انظر: روضة الطالبين (٤١٠/٨) .

(٢) انظر: المرجع نفسه (٤١٠/٨-٤١١) .

(٣) لم أقف عليه في «المطلب»، ولكن كذا حكاة الدميري في «النجم الوهاج» . انظر: (١٧٢/٨) .

(٤) في (ب) بن، والصحيح ما أثبت . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) هو: الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أبو علي، أحد أئمة الشافعية، من أصحاب الوجوه، انتهت إليه رئاسة

المذهب، أخذ الفقه عن: ابن سريج، وأبي إسحاق المروزي، أخذ عنه: أبو علي الطبري، والدارقطني، وغيرهما،

صنف شرحاً لمختصر المزني، توفي في سنة: خمس وأربعين وثلاث مئة

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١٢٦/١-١٢٧)، شذرات

الذهب (٣٧٠/٢) .

(٦) كفاية النبيه (٨٠/١٥)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٢/٩) .

(٧) سقط في (ب) .

(٨) وهذا الوجه حكاة الرافي عن ابن أبي هريرة، وضعفه . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال: فَإِنْ مَضَتْ أَقَامَتْ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا، ثُمَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ؛ لِتَعْتَدَ الْبَقِيَّةَ فِي الْمَسْكَنِ؛ عملاً بحسب الحاجة فيهما<sup>(١)</sup>، وهنا أمور:

أحدها: احترز المصنف رحمه الله بسفر الحج والتجارة عن سفر التزّهة، فإنه إن لم يقدر مدة، فإنها لا تزيد على مدة المسافرين، وإن قدرها فلها استيفاءؤها على أصح القولين<sup>(٢)</sup>(٣)، كما في سفر الحاجة، [هذا إذا حدث ما يُوجب العدة بعد بلوغها المقصد<sup>(٤)</sup>]، فإن حدث قبله فحيث<sup>(٥)</sup> قلنا في سفر الحاجة<sup>(٦)</sup>: يجب الانصراف، فهنا أولى، وحيث قلنا: لا يجب، فهنا وجهان<sup>(٧)</sup>، وقطع البغوي<sup>(٨)</sup> بأنه كسفر الحاجة، وسفر الزيارة كسفر التزّهة على ظاهر النص<sup>(٩)</sup>، وقيل: كسفر الحاجة<sup>(١٠)</sup>.

الثاني: أطلق المصنف الحج تبعاً «للمحرر»<sup>(١١)</sup>، وقيده في «الذخائر»<sup>(١٢)</sup> بحج الفرض<sup>(١٣)</sup>،

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٤/٩).

(٢) وهو اختيار المزي، وهو الأصح في «الشرح الكبير»، والأظهر في «الروضة». انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٠٣/٩)، روضة الطالبين (٤١١/٨).

(٣) والقول الثاني: «أنها لا تقيم أكثر من ثلاثة أيام؛ لأن الإذن في المدة المقدرة قد بطل؛ لاستحقاق العدة في الوطن، فليس لها أن تقيم إلا مدة المسافرين ثلاثة أيام، إلا أن يقطعها عذر». كفاية النبيه (٨١/١٥).

(٤) انظر: العزيز الشرح الوجيز (٥٠٣/٩)، روضة الطالبين (٤١١/٨).

(٥) في (ب) فتحب، والمثبت من «الروضة». انظر: المرجع نفسه (٤١٢/٨).

(٦) سقط في (أ).

(٧) انظر: العزيز الشرح الوجيز (٥٠٤/٩).

(٨) لم أقف عليه في «التهذيب»، لكن الرافعي والنووي وابن الرفعة أشاروا لابن الصباغ (صاحب الشامل)، ولم يذكروا البغوي. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٤١٢/٨)، كفاية النبيه (٨٠/١٥).

(٩) انظر: الأم (٢٢٨/٥-٢٢٩).

(١٠) انظر: العزيز الشرح الوجيز (٥٠٤/٩)، روضة الطالبين (٤١٢/٨).

(١١) انظر: الرافعي (٣٦٦).

(١٢) الذخائر: من اصطلاحات الشافعية في أسماء الكتب أنهم إذا ذكروا اسم الكتاب بلفظ مطلق دون تعريف فإنهم يقصدون به كتاب معين، وهنا المؤلف يقصد بإطلاقه الذخائر كتاب «الذخائر في فروع الشافعية» للقاضي أبي المعالي مجلي بن جميع المخزومي الشافعي، المتوفى سنة ٥٥٥ هـ، وهو كتاب مبسوط جمع من المذهب شيئاً كثيراً، وفيه نقل غريب ربما لا يوجد في غيره، وهو من الكتب المعتمدة المرغوب فيها. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١٥٤/٤)، كشف الظنون (٨٢٢/١)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٤٤).

(١٣) كفاية النبيه (٨٠/١٥).



لكن في المسألة الآتية : (إذا طلقها قبل أن تفارق البلد) كما سيأتي .

الثالث: قوله: (ثُمَّ وَجَبَتْ فِي الطَّرِيقِ) احتراز به عما إذا حدثت قبل الخروج من المسكن، فإنها لا تخرج قطعاً<sup>(١)</sup>، أو قبل مفارقة العمران، فإن الأصح عند الأكثرين وجوب العود إلى المسكن ؛ لأنها لم تشرع في السفر<sup>(٢)</sup>.

والثاني: تتخير<sup>(٣)</sup>.

والثالث: إن كان سفر حج لم يلزمها العود أو غيره لزمها<sup>(٤)</sup>، وقيده في «الذخائر» بحج الفرض<sup>(٥)</sup>، وهذا الوجه الثالث استغربه الرافعي<sup>(٦)</sup>، والعجب أن إمامنا الشافعي اقتصر عليه في الأم<sup>(٧)</sup>، كما أفاده صاحب المطلب .

الرابع: قوله<sup>(\*)</sup>: (أَوْ فِي سَفَرٍ حَجٍّ) ، هو معطوف على قوله: (وَلَوْ أُذِنَ فِي الْإِنْتِقَالِ) ويحتراز بذلك عما إذا خرجت مع الزوج ثم طلقها أو مات عنها، فإنه يلزمها الانصراف ولا تقيم أكثر من مدة المسافرين، إلا إذا كان الطريق مخوفاً، أو لم تجد رفقة، وهذا إذا كان سفره لغرضه<sup>(٨)</sup> واستصحبها ليستمتع بها، فأما إذا كان السفر لغرضها وخرج بها، فليكن الحكم كما لو أذن لها فخرجت<sup>(٩)</sup>، قال الرافعي<sup>(١٠)</sup>: وفي لفظ «المختصر»<sup>(١١)</sup> ما يشعر بهذا.

(١) أي : بلا خلاف . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٢/٩)، روضة الطالبين (٤١١/٨) .

(٢) وهذا الوجه هو اختيار الاصطخري عن ابن أبي هريرة ، وهو ظاهر النص، كما قاله الرافعي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٢/٩)، روضة الطالبين (٤١١/٨) .

(٣) بين العود والمضي في السفر ؛ لأن عليها ضرراً في إبطال سفرها، وفوات غرضها . الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٢/٩)، روضة الطالبين (٤١١/٨) .

(٥) كفاية النبيه (٨٠/١٥) .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٢/٩) .

(٧) انظر: الشافعي (٢٢٨/٥-٢٢٩) .

(٨) في (ب) لغرضه ، والصحيح ما أثبت . انظر: روضة الطالبين (٤١٢/٨) .

(٩) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٠) المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: العزيز الشرح الوجيز (٥٠٤/٩) .

(\*) [٢٣٢/١] .

(١١) انظر: المزني (٢٩٤) .

الخامس: انقضت حاجتها في مسألة الكتاب<sup>(١)</sup> قبل ثلاثة أيام، فصريح كلام الكتاب أنه ليس لها إقامة<sup>(٢)</sup> تمام الثلاث، وهو ما صححه المصنف في «الروضة»<sup>(٣)</sup>، وقال: قطع به جماعة<sup>(٤)</sup>، وفي «تعليق القاضي حسين»، و«التهذيب»<sup>(٥)</sup>، و«الوسيط»<sup>(٦)</sup>: أن لها ذلك، وغلط الروياني قائله، و[قال]<sup>(٧)</sup>: ينتهي سفرها بقضاء<sup>(\*)</sup> [الحاجة]<sup>(٩)</sup>(١٠).

قال: وَلَوْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الدَّارِ الْمَأْلُوفَةِ فَطَلَّقَ، وَقَالَ: مَا أَذِنْتُ فِي الْخُرُوجِ، صُدِّقَ بِمِثْلِهِ؛ لأن الأصل عدم الإذن<sup>(١١)</sup>، وفيه احتمال للإمام<sup>(١٢)</sup>: أنها المصدقة.

قال: وَلَوْ قَالَتْ: نَقَلْتَنِي، فَقَالَ: بَلْ أَذِنْتُ لِحَاجَةٍ، صُدِّقَ عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١٣)</sup>، أي: وهو الأشبه عند عامة الأصحاب كما في «الحرر»<sup>(١٤)</sup>.

واعلم أن هذه المسألة ذات نص مختلف، وطرق منتشرة انتشاراً كبيراً، وحاصلها: تصديق الزوج إذا اختلف الزوجان<sup>(١٥)</sup>، كما صححه المصنف<sup>(١٦)</sup>، وتصديقها إذا اختلفت هي

(١) أي: المنهاج. انظر: (١١٦).

(٢) في (ب) الإقامة.

(٣) انظر: النووي (٤١١/٨).

(٤) ومنهم: صاحب «المهذب» والجرجاني والرافعي في «الحرر» وآخرون. المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر:

أبو إسحاق الشيرازي (١٤٨/٢)، الحرر (٣٦٦).

(٥) انظر: البغوي (٢٥٩/٦).

(٦) انظر: الغزالي (١٦٠/٦).

(٧) سقط في (أ).

(٨) في هذا الموضع من (أ) لا النافية، والصحيح أن الجملة مثبتة. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٣/٩).

(\*) [١٥/أ/ب].

(٩) سقط في (ب)، رغم أنه أشار في نهاية الوجه السابق إلى أن كلمة (الحاجة) هي بداية الوجه التالي.

(١٠) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٢/٩-٥٠٣)، روضة الطالبين (٤١١/٨).

(١١) انظر: نهاية المطلب (٢٤١/١٥)، الرافعي المرجع نفسه (٥٠٧/٩)، كفاية النبيه (٨٣/١٥).

(١٢) انظر: إمام الحرمين الجويني المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٣) وكذا قال في روضة الطالبين. انظر: (٤١٤/٨).

(١٤) انظر: الرافعي (٣٦٦).

(١٥) انظر: روضة الطالبين (٤١٤/٨).

(١٦) انظر: منهاج الطالبين (١١٦).

ووراث الزوج<sup>(١)</sup>، والفرق أن كونها في المنزل الثاني يُشهد لصدقها ويُرجح جانبها على جانب الورثة، ولا يُرجح جانب الزوج؛ لتعلق الحق بهما، والوارث أجنبي عنها<sup>(٢)</sup>، وحكى الغزالي النص<sup>(٣)</sup>، كذلك قال في «الشرح الصغير»: ونقل الأكثرون النص على العكس، في الأولى: تُصدق<sup>(٤)</sup> الزوجة، وفي الثانية: الوارث

والطريق الثاني: أن فيهما قولين بالنقل والتخريج، وجه تصديق الزوج والوارث: أن الأصل عدم الإذن والانتقال للنقلة؛ ولأنهما لو اختلفا في أصل الإذن صدق الزوج أو الوارث، وكذلك إذا اختلفا في كيفية<sup>(٥)</sup>، ووجه تصديق الزوجة: أنها في الحال في المنزل . الثاني<sup>(٦)</sup>: والأصل الاستمرار والاستقرار.

والثالث<sup>(٧)</sup>: إن اتفقا على إذن في الخروج مطلقاً، وقال الزوج: أردت التزّهة، أو قال ذلك وارثه، وقالت: بل أردت النقلة، فالقول قولها، وإن قال: قلت: اخرجني للتزّهة، أو قال ذلك<sup>(٨)</sup> وارثه، وقالت: بل [قلت]<sup>(٩)</sup>: اخرجني للنقلة، فالقول قول الزوج ووارثه.

والرابع<sup>(١٠)</sup>: أن يتحول الزوج معها إلى المنزل الثاني، فهي المصدقة عليه وعلى وارثه، وإن انفردت بالتحويل صدق عليها.

والخامس - وعليه اقتصر الماوردي<sup>(١١)</sup> - : القطع بأن القول قولها مطلقاً؛ لأنها تدعي سفرًا

(١) روضة الطالبين (٤١٤/٨) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٨/٩) .

(٣) ولو كانت في دار أخرى، فقالت: لا أنتقل؛ فإني انتقلت بالإذن، فأنكر، فالقول قوله .

وإن جرى الخلاف مع الورثة، فالقول قولها؛ إذ وجود الانتقال يقوي جانبها . الوجيز (١٠٦/٢)، وانظر: الوسيط

(١٦٢-١٦١/٦) .

(٤) في (ب) تصديق .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٧/٩) .

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: روضة الطالبين (٤١٥/٨) .

(٨) في (ب) كذلك .

(٩) سقط في (أ) .

(١٠) المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٧/٩) .

(١١) انظر: الحاوي (٢٦٦/١١) .

واحدًا، ومنازعتها يدعي سفرين، والأصل عدم الإذن في الثاني.

قال: وَمَنْزِلٌ بَدَوِيَّةٌ وَبَيْتُهَا مِنْ شَعْرِ كَمَنْزِلِ حَضْرِيَّةٍ، أي: فإذا لزمها العدة فيه فعليها ملازمته<sup>(١)</sup>، فإن كان أهلها نازلين على ما لا ينتقلون عنه ولا يظعنون<sup>(٢)</sup> إلا للحاجة، فهي كالحضرية من كل وجه<sup>(٣)</sup>، وإن كانت من حي ينتقلون عنه شتاءً أو صيفاً، فإن ارتحلوا جميعاً ارتحلت معهم للضرورة<sup>(٤)</sup>، وإن ارتحل بعضهم نُظر إن كان أهلها ممن لم يرتحل، وفي المقيمين قوة وعدد فليس لها الارتحال .

وإن كان أهلها ممن يرتحل وفي<sup>(\*)</sup> الباقيين قوة وعدد، فوجهان:

أحدهما: ليس لها الارتحال بل تعتد هناك ؛ لتيسره .

وأصحهما: تنخير بين أن تقيم ، وبين أن ترتحل ؛ لأن مفارقة الأهل عَسْرَةٌ مَوْحِشَةٌ<sup>(٥)</sup>.

قال: وَإِذَا كَانَ الْمَسْكَنُ لَهُ وَيَلِيقُ بِهَا تَعَيَّنَ ؛ لما قدمناه في أوائل الفصل.

قال: وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، أي: ما لم تنقض العدة إن كانت تعتد بالأقراء أو الحمل ؛ لجهالة المدة، وإن كانت لها فيهما<sup>(\*)</sup> عادة فلا يبعد أن تتغير<sup>(٦)</sup>.

(١) العزيز شرح الوجيز (٥٠٥/٩)، وانظر: روضة الطالبين (٤١٣/٨) .

(٢) الظعن: ارتحال البادية وسيرها ؛ لنجعة، أو حضور ماء، أو طلب مرتع، أو تحول من ماء إلى ماء، أو من بلد إلى بلد، وقد يقال لكل شاخص لسفر: ظاعن، وهو ضد الخافض، ويقال : أظاعن أنت أم مقيم ؟ . انظر: لسان العرب (٢٧٠/١٣-٢٧١)، مادة (ظعن) .

(٣) روضة الطالبين (٤١٣/٨) .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٠٥/٩) .

(\*) [٢٣٢/ب/أ] .

(٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٠٥/٩-٥٠٦)، روضة الطالبين (٤١٣/٨) .

(\*) [١٥/ب/ب] .

(٦) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥١٥/٩)، النووي المرجع نفسه (٤٢٠/٨) .

قال: **إِلَّا فِي عِدَّةِ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكُمُسْتَأْجَرٌ**، أي: اللهم إلا إذا كانت تعتد بالأشهر، فإن بيعها يُخرج على القولين في بيع الدار المستأجرة<sup>(١)</sup>؛ لتعلق حق الغير بمنافعها مدة معلومة<sup>(٢)</sup>.

قال: **وَقِيلَ: بَاطِلٌ**، فإنها لا تملك المنفعة<sup>(٣)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٤)</sup>: **والأول أشهر الطريقين وكذا عبارة «المحرر»<sup>(٥)</sup>**: «فالأشهر أنه على الخلاف في بيع المستأجر»، وظهر لك بهذا أن قول المصنف: وقيل، من باب إطلاق الوجه، وإرادة الطريقة كما سلف في الخطبة التنبيه عليه، سواء الآيسة وغيرها على الأصح، وقيل: إن كانت آيسة جاز؛ لعدم توقع الحيض، أو صغيرة بنت تسع أو أكثر فلا<sup>(٦)</sup>.

قال: **أَوْ مُسْتَعَارًا لَرِمَتْهَا فِيهِ**، أي: وليس للزوج نقلها، وقيل: له نقلها في البلد الذي يُعتاد فيه إعارة المنزل كيلا يلحقه منة<sup>(٧)</sup>.

(١) بيع الدار المستأجرة فيها ضربان :

أحدهما: أن تباع على المستأجر فالبيع جائز، والإجارة بحالها وبصير جامعا بين ملك المنفعة بالإجارة والرقبة بالبيع. والضرب الثاني: أن تباع على أجنبي غير المستأجر ففي البيع قولان: أحدهما: أنه باطل والإجارة بحالها؛ لأن يد المستأجر ممنوعة بحق فصارت أسوأ حالا من المغصوب الذي يمنع يد المشتري منه بظلم .

والقول الثاني: وهو صحيح، أن البيع صحيح، والإجارة لازمة؛ لأن ثبوت العقد على المنفعة لا يمنع من بيع الرقبة كالأمة المزوجة، فعلى هذا إن كان المشتري عالما بالإجارة فلا خيار له والأجرة للبائع ؛ لأنه قد ملكها بعقده، وإن كان غير عالم فله الخيار بين المقام والفسخ . انظر: الحاوي الكبير (٤٠٣/٧) .

(٢) وهو ما ذكره الغزالي في «الوجيز»، والبغوي في «التهذيب»، واختاره السرخسي، كما قاله الرافعي . انظر: الوجيز (١٠٦/٢)، التهذيب (٢٥٧/٦)، العزيز شرح الوجيز (٥١٥/٩) .

(٣) وبه قال أبو علي الطبري (صاحب الإفصاح) ، كما قاله الرافعي انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) الرافعي (٣٦٧) .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٥/٩) .

(٧) والصحيح الأول . روضة الطالبين (٤٢٠/٨)، وانظر: المرجع نفسه (٥١٦/٩) .

قال: فَإِنْ رَجَعَ الْمُعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ نُقِلَتْ؛ لأجل الضرورة<sup>(١)</sup>.  
 قال: وَكَذَا مُسْتَأْجَرٌ انْقَضَتْ مُدَّتُهُ، أي: فإنها تنتقل منه إن لم يُجدد المالك إجارته<sup>(٢)</sup>،  
 وينبغي أن تتحرى أقرب المواضع إلى الموضع الذي طلقت فيه<sup>(٣)</sup>.  
 قال: أَوْ لَهَا اسْتَمَرَّتْ وَطَلَبَتْ الْأَجْرَةَ؛ لأن السكنى عليه، وكلام المصنف تبعاً  
 «للمحرر»<sup>(٤)</sup> يُوهم أنه يجب عليها أن تستمر، وهو ما صرح به صاحب «المهذب»<sup>(٥)</sup>  
 و«التهذيب»<sup>(٦)</sup>، والأصح كما في أصل «الروضة»<sup>(٧)</sup>(٨) أنها إن رضيت بالإقامة فيه بإعارة<sup>(٩)</sup>  
 أو إجارة جاز، وهو الأولى، وإن طلبت نقلها فلها ذلك، إذ ليس عليها بذل مترها بإعارة  
 ولا إجارة .

(١) «قال المتولي وغيره: على الزوج أن يطلبه منه بأجرة، فإن امتنع أو طلب أكثر من أجرة المثل نقلها، وإن نقلها ثم  
 بذل المثل الأول مالكة قال الروياني: إن بذله بإعارة لم يلزم ردها إليه، وإن بذل بأجرة فإن كان المنقول إليه  
 مستعاراً وجب ردها إلى الأول، وإن كان بأجرة فوجهان» . روضة الطالبين (٤٢٠/٨)، وانظر: العزيز شرح  
 الوجيز (٥١٦/٩) .

(٢) الإجارة : بكسر الهمزة وضمها وفتحها، والمشهور فيها الكسر، وهي لغة: اسم للأجرة ثم اشتهرت في العقد .  
 انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٤٨٥/٧) مادة (أجر)، المغرب في ترتيب المغرب (٢٨/١)، تحرير ألفاظ التنبيه  
 (٢١٩) .

وشرعاً : عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم . مغني المحتاج (٣٣٢/٢) .

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٦/٩)، روضة الطالبين (٤٢٠/٨) .

(٤) انظر: الرافعي (٣٦٧) .

(٥) انظر: أبو إسحاق الشيرازي (١٤٧/٢) .

(٦) انظر: البغوي (٢٥٦/٦) .

(٧) روضة الطالبين (٤٢٠/٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٧/٩) .

(٨) وهو ما ذكره ابن الصباغ (صاحب الشامل) وغيره كما قاله الرافعي . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) الإعارة لغة : اسم لما يُعار، يقال أعرت الشيء أعيره إعارة وعارة . انظر: تهذيب اللغة (١٠٥/٣)، مادة (عر) .

وشرعاً : إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه . مغني المحتاج (٢٦٣/٢) .

فرع: هذا كله إذا طلبت الأجرة، أما إذا سكنت ولم تطلب فمضت مدة، فالنص: أن حقها يسقط بالسكوت، والنص في الزوجة إذا زفت إلى زوجها، فأنفقت على نفسها من مالها، ولم تُطالبه بالنفقة: إلى الاستقرار<sup>(١)</sup>، فمن الأصحاب من نقل وخرج، وقال فيها قولان<sup>(٢)</sup> والأكثر كما قال ابن الصباغ على تقرير النصين، وفرقوا بوجهين<sup>(٣)</sup>: أحدهما<sup>(٤)</sup>: أن نفقة الزوجة<sup>(٥)</sup> [تجب]<sup>(٦)</sup> بالتمكين وقد حصل، والمسكن يجب على الزوج؛ لنحصن ماءه ونحفظه، فإذا سكنت حيث شاءت لم يجب عليه أجره المسكن؛ لأنه لم يوجد سبب وجوبه.

والثاني<sup>(٧)</sup>: أن نفقة الزوجة تجب على سبيل المعاوضة فلم تسقط بمضي الزمان، وهذا يجب لا على سبيل المعارضة، وإنما يثبت لحق الله [تعالى]<sup>(٨)</sup>. قال: فَإِنْ كَانَ مَسْكَنُ النِّكَاحِ نَفِيسًا، فَلَهُ التَّقْلُّ إِلَى لَائِقٍ بِهَا؛ لأن ذلك هو حق المستحق.

قال: أَوْ خَسِيسًا فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ؛ لأن ذلك حق لها، ورعاية الأقرب في مسكن النكاح واجبة، هذا ظاهر كلامهم<sup>(٩)</sup>، واستبعده الغزالي ورأى رده إلى الاستحباب<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: كفاية النبيه (٧٣/١٥).

(٢) أحدهما: تسقط بالسكوت نفقة الزوجة وسكنى المعتدة.

والثاني: لا تسقطان معاً.

ومنه من حمل الكلام على ظاهره هكذا حكاه ابن الصباغ والبندنجي، واللفظ للبندنجي. المرجع نفسه

والصفحة نفسها، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٠/٩).

(٣) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (٧٣/١٥).

(٤) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٥) في (ب) الزوج، والصحيح ما أثبت. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) سقط في (أ).

(٧) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) زيادة في (أ).

(٩) أي: الأصحاب.

(١٠) انظر: الوجيز (١٠٦/٢)، العزيز شرح الوجيز (٥١٢/٩-٥١٣)، روضة الطالبين (٤١٨/٨).

قال: وَلَيْسَ لَهُ مُسَاكِنَتِهَا<sup>(\*)</sup> وَ[لَا]<sup>(١)</sup> مُدَاخَلَتِهَا ؛ لقوله تعالى: {وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا

عَلَيْهِنَّ }<sup>(٢)</sup> وأراد بذلك في المسكن، وفي سكناه معها إضرار بها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يؤدي إلى الخلوة

بها، وخلوته بها كخلوته بالأجنبية<sup>(٤)</sup>، وقد اشتهر عن رسول الله<sup>(\*)</sup> - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ((لا يخلون رجل بامرأة، فإن ثالثهما الشيطان))<sup>(٥)</sup>.

قال: فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مَحْرَمٌ لَهَا مُمَيِّزٌ<sup>(٦)</sup> ذَكَرَ، أَوْ لَهُ أَنْثَى أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى كَذَلِكَ، أَوْ أُمَّةٌ، أَوْ امْرَأَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ جَازَ؛ لانتفاء المحذور لكنه مكروه ؛ لاحتمال أن تقع عينه عليها<sup>(٧)</sup>، ولا عبرة بالمجنون والصغير الذي لا يعي<sup>(٨)</sup>.

وهاهنا أمور: أحدها: قول المصنف: (مُمَيِّزٌ) ، ظاهره: أنه يكفي التمييز، ولا يُشترط

(\*) [١/٢٣٣].

(١) ليست موجودة في النسختين ، وقد أضافتها المحققة ؛ لأنها مثبتة بمقتضى المصنف . انظر: منهاج الطالبين (١١٧) .

(٢) سورة الطلاق ، آية رقم : ٦ .

(٣) كفاية النبيه (٧٤/١٥) .

(٤) روضة الطالبين (٤١٨/٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٣/٩)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(\*) [١/١٦ب].

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده»، (١٨/١) برقم (١١٤) من حديث عمر بن الخطاب، وفي (٤٤٦/٣) برقم

(١٥٧٣٤) من حديث عامر بن ربيعة، ورواه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب الحظر والإباحة ، ذكر الزجر أن

يخلو المرء بامرأة أجنبية وإن لم تكن مغيبة، (٣٩٩/١٢) برقم (٥٥٨٦) من حديث جابر بن سمرة، والحاكم في

«مستدرکه»، كتاب العلم، (١٩٧/١) برقم (٣٨٧) من حديث ابن عمر، وقال: هذا حديث صحيح على

شرط الشيخين، وأصله في الصحيحين عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم»

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب النكاح - باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المغيبة،

(٢٠٠٥/٥)، برقم (٤٩٣٥)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الحج - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

(٩٧٨/٢) برقم (١٣٤١) .

(٦) المميز: الذي يفهم الخطاب ورد الجواب، ولا يُضبط بسن بل يختلف باختلاف الأفهام . تحرير ألفاظ التنبيه

(١٣٤) .

(٧) انظر: كفاية النبيه (٧٤/١٥) .

(٨) العزيز شرح الوجيز (٥١٣/٩) .



البلوغ، وقد نقل هو في «الروضة»<sup>(١)</sup> تبعاً للرافعي<sup>(٢)</sup> أن الشافعي اشترطه، قال القاضي أبو الطيب: لأن من [لا]<sup>(٣)</sup> يبلغ لا تكليف عليه فلا يلزمه إنكار الفاحشة، وقال الشيخ [الصالح]<sup>(٤)</sup> أبو حامد: يكفي عندي حضور المراهق<sup>(٥)</sup>، و رآه الإمام أظهر<sup>(٦)</sup>.

ثانيها: قوله: (ذَكَرْتُ) يُعْطَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَخْتَهَا وَلَا عَمَتَهَا وَلَا خَالَتَهَا، وقد صحح هو في أصل «الروضة» أنه يكفي حضور المرأة الواحدة الثقة<sup>(٧)</sup>، وقال<sup>(٨)</sup>: الحكاية عن الأصحاب أنه يجوز أن يخلو رجل بامرأتين ثقتين فأكثر، لا بواحدة وإن كان معه رجل آخر؛ لأن المرأة تستحي من المرأة، فوق ما يستحي الرجل [من]<sup>(٩)</sup> الرجل.

قال المصنف: ولم أرَ لأصحابنا كلاماً في جواز الخلوة بالأمرد<sup>(١٠)</sup>، والقياس بتحريمه كالنظر أولى، ويكتفى هنا بالمرأة الواحدة، بخلاف خروجها للحج<sup>(١١)</sup>، حيث اعتبر النسوة. قال الرافعي<sup>(١٢)</sup>: وقد يُفْرَق بينهما بأخطار السفر، وقال سليم<sup>(١٣)</sup>: لا يكفي إلا محرم أو نسوة ثقات، وهو ظاهر النص<sup>(١٤)</sup>، وحمله ابن الصباغ على الاستحباب، أي: في اعتبار

(١) انظر: النووي (٤١٨/٨).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٣/٩).

(٣) هكذا في النسختين، ولكن أرى أن الأفضل لاستقامة الكلام (لم) كما في الروضة وأصلها. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٤١٨/٨).

(٤) زيادة في (ب).

(٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) انظر: نهاية المطلب (٢٢٧/١٥).

(٧) وبه قطع صاحب الشامل وغيره. انظر: روضة الطالبين (٤١٨/٨).

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٩) سقط في (ب).

(١٠) الأمر: الشاب الذي بلغ خروج لحيته، وطر شاربه، ولم تبدُ لحيته بعد، وأصل هذه المادة من الملاسة، فسمي الأمر؛ لملاسة وجهه، يقال: مرد مردًا ومرودة وتمرد، أي: بقي زمانًا ثم التحى بعد ذلك وخرج وجهه. انظر:

تهذيب الأسماء واللغات (٣١٤/٣)، لسان العرب (٤٠١/٣) مادة (مرد).

(١١) يُراجع كتاب الحج. انظر: عمالة المحتاج (٥٧٥-٥٧٦)، مغني المحتاج (٤٦٧/١).

(١٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٤/٩).

(١٣) لم أقف على ما قاله، وجميع كتب الشافعية التي وقفت عليها لم تنقل كلامه هذا.

(١٤) انظر: الأم (٢٢٩/٥).

التسوية .

الثالث: لا فرق في ذلك بين المطلقة البائن والرجعية، فإن الرجعية في حكم التحريم كالبائن<sup>(١)</sup>.

الرابع: لا يخفى أن مساكنة الزوج والمحرم ومن في معناه إنما يفرض فيما إذا كان في الدار زيادة على سكنى مثلها، فإن لم يكن كذلك فعلى الزوج تخليتها للمعتدة والانتقال عنها<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ [فَسَكَنَهَا] <sup>(٣)</sup> أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ الْآخَرَى فَإِنْ اتَّحَدَتِ الْمَرَافِقُ كَمَطْبَخٍ وَمُسْتَرَاحٍ <sup>(٤)</sup> اشْتَرَطَ مَحْرَمٌ، وَإِلَّا فَلَا <sup>(٥)</sup>؛ لأن التوارد على المرافق يفضي إلى الخلوة<sup>(٦)</sup>.

قال في الكفاية<sup>(٧)</sup>: وصرح القاضي [و]<sup>(٨)</sup> الروياني في الأولى بأنه لا يجوز، وإن كان محرم.

قال المحاملي<sup>(٩)</sup>: ما جوزنا له سكناه، جوزناه للأجنبي، وما لا فلا .

(١) انظر: كفاية النبيه (٧٥/١٥) .

(٢) روضة الطالبين (٤١٨/٨)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٤/٩) .

(٣) في (أ) فسكنه، والصحيح ما أثبت . انظر: منهاج الطالبين (١١٧) .

(٤) المستراح: الكنيف أو بيت الخلاء . المعجم الوسيط (٣٨١/١) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٤/٩)، روضة الطالبين (٤١٨/٨) .

(٦) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: ابن الرفعة (٧٥/١٥) .

(٨) هكذا في النسختين، ولعل الصواب القاضي الروياني كما في «الكفاية» . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) لم أفق على ما قاله، وجميع كتب الشافعية التي وقفت عليها لم تنقل كلامه هذا .

فائدة: الحجرة - بضم الحاء<sup>(١)</sup> - : كل منزل محوط عليه، قاله ابن مالك<sup>(٢)</sup> في «مثلته»<sup>(٣)</sup>، وقال الجوهري<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>: الحجرة حظيرة الإبل، ومنه حجرة الدار، والمرافق جمع مرفق<sup>(٦)</sup>، قال الجوهري<sup>(٧)</sup>: مرافق الدار: مصاب الماء ونحوها.

قال: وَيَنْبَغِي أَنْ يُغْلَقَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَمَرٌ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَسُقْلٌ وَعُلُوٌّ كَدَارٍ وَحُجْرَةٍ، وصرح في «الشرح الصغير» باشتراطه، ونقله في «الكبير»<sup>(٨)</sup> عن جماعة<sup>(٩)</sup>، وشهد له بالحسن، قال: وشهد له ما ذكره الأئمة أنه لو كانت الدار واسعة، ولم يكن فيها إلا بيت واحد، وكان الباقي صفاف<sup>(١٠)</sup>، لم يجوز أن يسكنها<sup>(\*)</sup>، وإن كان

(١) المطلع على أبواب المقنع (٣٩١) .

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله الطائي الجياني، ولد في سنة: ثمان وتسعين وخمس مئة، وهذا هو الصواب، وقيل: ولد سنة ست مئة، أو سنة إحدى وست مئة، وسمع بدمشق من: الحسن بن صباح، والسخاوي، وغيرهم، وأخذ العربية عن غير واحد منهم: ثابت بن عبد الجبار الجياني، ومن تصانيفه: كتاب «تسهيل الفوائد في النحو»، وكتاب «الكافية الشافية»، وكتاب «إكمال الأعلام بتلخيص الكلام» وغير ذلك، توفي في سنة: اثنتين وسبعين وست مئة .

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (١٠٩/٥٠)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١٤٩/٢) وما بعدها، شذرات الذهب (٣٣٩/٥) .

(٣) إكمال الإعلام بتلخيص الكلام (١٣٦/١) .

(٤) هو: إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي، أخذ عن: أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو صاحب الصحاح في اللغة وله مصنفات غيره، توفي في سنة: ثلاث وتسعين وثلاث مئة، وقيل: في حدود الأربع مئة .

انظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (٦٦-٦٧)، شذرات الذهب (١٤٢/٣) .

(٥) الصحاح (٦٢٣/٢) مادة (حجر) .

(٦) المطلع على أبواب المقنع (٣٩١)، وانظر: المصباح المنير (٢٣٣/١) مادة (رفقت) .

(٧) الصحاح (١٤٨٢/٤) مادة (رفق) .

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥١٤/٩) .

(٩) صاحب التهذيب والمتولي وغيرهما . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٠) صفاف: جمع صفة، والصفة: الظلة، والبهو الواسع العالي السقف . انظر: المعجم الوسيط (٥١٧/١) .

(\*) [١٦/ب/ب] .

معها محرم ؛ لأنه لا يتميز في السكنى عنها بموضع .

قال في «الكفاية»<sup>(١)</sup> : «وفي «النهاية»<sup>(٢)</sup> : أن الاشتراك في الممر، والمخرج إلى خارج لا يُراعى»

قال: **وَسُفْلٌ وَعُلُوٌّ كَدَارٍ وَحُجْرَةٍ**، أي: في الحكم<sup>(\*)</sup> الذي قررناه آنفاً، والعلو مثلث العين<sup>(٣)</sup>، والسفل بضم أوله وكسره<sup>(٤)</sup>، كما تقدم في الصلح<sup>(٥)</sup>، [والله أعلم]<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن الرفعة (٧٥/١٥)

(٢) أي: نهاية المطلب . انظر: (٢٢٦/١٥) .

(\*) [٢٣٣/ب/أ] .

(٣) النجم الوهاج (١٧٨/٨)، وقد ذكره ابن مالك في فصل فيما ثلث أوله . انظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام (١٤/١) .

(٤) الدميري المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: مختار الصحاح (١٢٧) مادة (سفل) .

(٥) الصلح لغة: اسم بمعنى المصالحة والتصالح خلاف المخاصمة والتخاصم . المغرب في ترتيب المغرب (٤٧٩/١) .

وشرعاً: عقد يحصل به قطع النزاع، وهو أنواع: صلح بين المسلمين والكفار، وبين الإمام والبغاة، وبين الزوجين

عند الشقاق، وصلح في المعاملات وهو المراد هنا . انظر: الإقناع للشريبي (٣٠٤/٢) .

(٦) زيادة في (ب) .

## باب الاستبراء

الاستبراء<sup>(١)</sup> بالمد طلب براءة الرحم، قال في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>، وقبله صاحب «التنبيه»<sup>(٣)</sup>: وهو عبارة عن التربص الواجب بسبب ملك اليمين حدوثاً وزوالاً، وخص بهذا الاسم ؛ لأن هذا التربص مقدر بأقل ما يدل على البراءة، من غير تكرر وتعدد فيه، وخص التربص بسبب النكاح باسم العدة، اشتقاقاً من العدد ؛ لما يقع فيه من التعدد<sup>(٤)</sup>. قال ابن مكي<sup>(٥)</sup> في «تنقيف اللسان»<sup>(٦)</sup>: والفقهاء يغلطون فيقولون: إذا استبريت الأمة، والصواب استبرأت بالهمز ، والأصل في هذا الباب ما سيأتي في أثناءه.

(١) تحرير ألفاظ التنبيه (٢٨٧) .

(٢) انظر: ابن الرفعة (١٠٧/١٥) .

(٣) انظر: أبو إسحاق الشيرازي (٢٠٢/١-٢٠٣) .

(٤) قال الرافعي: قاله المتولي في «التتمة». العزيز شرح الوجيز (٥٢٣/٩) .

(٥) هو: الإمام اللغوي المحدث، عمر بن خلف بن مكي الصقلي، من تصانيفه : «تنقيف اللسان»، توفي في سنة:

خمس وأربعين وست مئة . انظر ترجمته في: البلغة (١٦١-١٦٢) .

(٦) انظر: (٢١٦) .

قال: يَجِبُ بِسَبْيَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَلِكُ أُمَةٍ بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ<sup>(١)</sup> أَوْ هِبَةٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ سَبْيٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ رَدٍّ بَعِيْبٍ أَوْ تَحَالُفٍ أَوْ إِقَالَةٍ<sup>(٤)</sup> أَي: وكذا قبول وصية، كما قاله في أصل الروضة<sup>(٥)</sup>، وَسَوَاءٌ بَكْرٌ، وَمَنْ اسْتَبْرَأَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ<sup>(٦)</sup>، وَمُنْتَقِلَةٌ مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرُهَا، أما المسيبية؛ فلعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - في سبايا أوطاس<sup>(٧)</sup>: (( ألا لا توطأ حامل حتى تضع

(١) الإرث: بمعنى الميراث وهو لغة بقية الشيء، والأمر القديم توارثه الآخر عن الأول، وقيل: الإرث في الحسب، والورث في المال، وأصله الورث، فقلبت الواو ألفاً مكسورة؛ لكسرة الواو، كما قالوا للوسادة: إسادة. انظر: تهذيب اللغة (٨٥/١٥)، تاج العروس (١٥٥/٥) مادة (أرث).

وشرعاً هو - كما عرفه العلامة البكري في «حاشيته على الرحبية» - : حق قابل للتحزي، يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك، لقراءة بينهما أو نحوها، كالزوجية والولاء. الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني وحاشية العلامة البكري (٣٠).

(٢) الهبة لغة: التبرع بما ينفع الموهوب له، يقال: وهب له مالاً وهباً و هبة وموهبة. انظر: المغرب في ترتيب المغرب (٣٧٣/٢)، مختار الصحاح (٣٠٧) مادة (وهب). وشرعاً: تمليك بلا عوض. الحاوي الصغير (٤٠٠).

(٣) السبي لغة: الأسر، يقال: وقد سبيت العدو أسرته، ويقال: للذكر والأنثى سبي وسبية ومسيبية، وللنسوة سبايا، وللغلام سبي. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥٨٥/٨) مادة (سبي)، تحرير ألفاظ التنبيه (٣١٥/١)، مختار الصحاح (١٢٠) مادة (سبي).

أما اصطلاحاً فالفقهاء في الغالب يطلقون السبي: على النساء والولدان. انظر: مغني المحتاج (١٣٠/٤). (٤) الإقالة لغة: رفع وإسقاط، يقال: أقال الله عثرته إذا رفعه من سقوطه. انظر: المصباح المنير (٥٢١/٢) مادة (قال). وشرعاً: اختلف الفقهاء في تعريفها:

فعرفتها الحنفية بأنها: فسخ في حق المتعاقدين بيع في حق غيرهما. حاشية ابن عابدين (١٢٠/٥). أما المالكية فعرفتها بأنها: ترك المبيع لبائعه بثمنه. الفواكه الدواني (٧٩/٢) وعرفتها الشافعية بأنها: رفع العقد المالي بوجه مخصوص. أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٧٤/٢). أما الحنبلية فعرفتها بأنها: فسخ للعقد ورفع له من أصله. المبدع (١٩٩/٤). (٥) انظر: روضة الطالبين (٤٢٧/٨).

(٦) في (ب) البلوغ، والصحيح ما أثبت. انظر: منهاج الطالبين (١١٧). (٧) أوطاس - يفتح أوله وبالطاء والسين المهملتين - هو: وادٍ في ديار هوازن، كانت به وقعة للنبي صلى الله عليه وسلم، وتسمى غزوة أوطاس: بغزوة حنين، وكذلك بغزوة هوزان. انظر: معجم ما استعجم (٢١٢/١)، المغرب في ترتيب المغرب (٣٦١/٢)، زاد المعاد (٤٦٥/٣)، تهذيب الأسماء واللغات (١٨/٣)، تاريخ الإسلام (٥٨٧/٢) وما بعدها.

ولا حائل حتى تحيض)) رواه أبو داود<sup>(١)</sup> من رواية أبي سعيد الخدري، وصححه الحاكم<sup>(٢)</sup> على شرط مسلم<sup>(٣)</sup>(٤)، وأما في الباقي فبالقياس عليها<sup>(٥)</sup>.

ثم ما العلة في وجوبه ؟

خرجه القاضي حسين على جوابين استخرجهما من نصين<sup>(٦)</sup>: إحداهما: حدوث ملك الرقبة مع فراغ محل الاستمتاع، والثاني: حدوث ملك حل الفرج<sup>(٧)</sup>، قال ابن سريج: لا يجب الاستبراء في البكر، كذا حكاه الرافعي<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب النكاح - باب في وطء السبايا، (٢٤٨/٢) برقم (٢١٥٧)، وأحمد في «مسنده»، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، (٦٢/٣) برقم (١١٦١٤).

(٢) هو: الحافظ، محمد بن عبد الله بن محمد الضبي الطهماني، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المعروف بابن البيع، ولد في: ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة، وتفقه على: ابن أبي هريرة، وأبي الوليد النيسابوري، وأبي سهل الصعلوكي، وغيرهم، أخذ عنه: البيهقي، وبلغت تصانيفه قريباً من خمس مئة جزء، وقيل: ألف جزء، وقيل: ألف وخمس مئة جزء، ومنها: كتاب «المستدرك على الصحيحين»، وكتاب «تاريخ نيسابور»، وكتاب «الإكليل»، وغير ذلك، توفي سنة: خمس وأربع مئة.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٩٣/١-١٩٤)، شذرات الذهب (١٧٧/٣-١٧٨).

(٣) ولم يخرجاه. انظر: المستدرك على الصحيحين، كتاب النكاح، (٢١٢/٢) برقم (٢٧٩٠).

(٤) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (١٤٢/٣): «قال عبد الحق: في إسناد أبي الوداك، وقد وثقه ابن معين.

قال ابن القطان: ترك عبد الحق ما هو أولى أن يعمل به الخبر، وهو شريك بن عبد الله فإنه يرويه عن قيس بن وهب، عن أبي الوداك، وشريك مختلف فيه، وهو مدلس، قلت: قد وثقه ابن معين وغيره، وأخرج له مسلم متابعة».

(٥) انظر: كفاية النبيه (١٠٧/١٥).

(٦) للشافعي.

(٧) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣١/٩).

وفي «النهاية»<sup>(١)</sup> حكاية عن صاحب «التقريب»<sup>(٢)</sup> ثم قال<sup>(٣)</sup>: لكنه خصصه بالمسيبة، وهو مطرّحٌ مزيفٌ لا اعتداد به .

وقال المزي<sup>(٤)</sup>: لا يجب الاستبراء ، إلا إذا كانت الجارية موطوءة أو حاملاً .

[قال الروياني]<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>: وأنا أميل إلى هذا .

وعن مالك: أنها إن كانت ممن توطأ قبل إن يملكها، وجب الاستبراء وإلا فلا<sup>(٧)</sup>، وعنه: أنه يجب الاستبراء في الشريفة دون الدنية<sup>(٨)</sup>، واحتج الشافعي - رضي الله عنه - بإطلاق الخبر المتقدم<sup>(٩)</sup>، ولم يفصل مع العلم بأن فيهن الصغار والكبار والآيسات<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: إمام الحرمين الجويني (٣٣٥/١٥) .

(٢) هو الإمام أبو الحسن، القاسم بن الإمام أبي بكر محمد بن علي القفال الشاشي، وهو القفال الكبير كما تقدم، وكان أبو الحسن هذا عظيم الشأن، جليل القدر، صاحب إتقان وتحقيق وضبط وتدقيق، وكتابه التقريب كتاب عزيز عظيم الفوائد من شروح مختصر المزي، استكثر فيه من الأحاديث ومن نصوص الشافعي، بحيث أنه يحافظ في كل مسألة على نقل ما نص عليها الشافعي في جميع كتبه، ناقلاً له باللفظ لا بالمعنى، بحيث يستغني من هو عنده غالباً عن كتب الشافعي كلها، ولم أقف على سنة وفاته . انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء (٥٥٣/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٤٧٢/٣) وما بعدها، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٨٧/١-١٨٨) .

(٣) كفاية النبيه (١٠٨/١٥)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣١/٩) .

(٤) انظر: المختصر (٢٩٨)، الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) سقط في (أ) .

(٦) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٤٢٧/٨)، كفاية النبيه (١٠٨/١٥) .

(٧) انظر: رسالة القيرواني (١٠٠)، الرافعي المرجع نفسه (٥٣٠/٩)، التهذيب (٢٧٩/٦) .

(٨) انظر: المدونة الكبرى (١٢٤/٦)، الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) وهو ما رواه أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في سبايا أوطاس: (لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة) . وقد سبق تخريجه في ص (٢٢٠) من الرسالة .

(١٠) انظر: الأم (٩٦/٥)، العزيز شرح الوجيز (٥٣٠/٩)، روضة الطالبين (٤٢٧/٨)، كفاية النبيه (١٠٨/١٥) .



قال: وَيَجِبُ فِي مُكَاتَبَةٍ<sup>(١)</sup> عُجَزَتْ<sup>(٢)</sup>، أي: خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

لنا: أنه زال ملك الاستمتاع بها، وصارت إلى حاله لو وطئها للزومه المهر، فأشبهه ما إذا باعها ثم اشتراها<sup>(٤)</sup>، وهذا في الكتابة الصحيحة<sup>(٥)</sup>، أما الكتابة الفاسدة<sup>(٦)</sup>، فقال الرافعي<sup>(\*)</sup> في بابه<sup>(٧)</sup>: إذا كاتب جاريته<sup>(٨)</sup> كتابة فاسدة، وعجزت عن الأداء فارقتها أو فسخ الكتابة، لم يجب الاستبراء بخلاف الكتابة الصحيحة .

قال: وَكَذَا مُرْتَدَّةٌ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٩)</sup>، أي: ارتدت ثم أسلمت ؛ لأنه زال ملك الاستمتاع ثم عاد، فأشبهه ما إذا عجزت المكاتبة نفسها<sup>(١٠)</sup>، والثاني<sup>(١١)</sup>: لا يجب ؛ لأنها بالعود إلى الإسلام كأنه لم يزل ملك الاستمتاع .

(١) كتابة صحيحة فسختها بلا تعجيز أو عجزت . مغني المحتاج (٤٠٨/٣) .

(٢) بضم أوله وتشديد ثانيه المكسور بخطه، أي: بتعجيز السيد لها عند عجزها عن النجوم ؛ لعود ملك التمتع بعد زواله ، أشبه ما لو باعها ثم اشتراها . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي (١٤٨/١٣-١٤٩) .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣١/٩) .

(٥) الكتابة الصحيحة: ما أوقعت العتق وأوجبت المسمى بأن انتظمت بأركانها وشروطها . الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٨٦) .

(٦) الكتابة الفاسدة هي: التي احتلت صحتها لشرط فاسد في العوض ؛ بأن ذكر خمرًا، أو خنزيرًا، أو مجهولًا، أو لم يؤجله، أو لم ينجمه، أو كاتب بعض العبد، وضبطها الإمام فقال: إذا صدرت الكتابة إيجابًا وقبولًا ممن تصح عبارته، وظهر اشتغالها المالية لكنها لم تجمع شرائط الصحة فهي الكتابة الفاسدة، وجعل الصيدلاني الكتابة على دم أو ميتة كتابة فاسدة، كالكتابة على خمر . روضة الطالبين (٢٣١/١٢) .

(\*) [١٧/أب] .

(٧) أي: في كتاب الكتابة . انظر: العزيز شرح الوجيز (٤٨٣/١٣) .

(٨) في (أ) جارية .

(٩) صححه البغوي، والرافعي، والنووي . انظر: التهذيب (٢٨١/٦)، الرافعي المرجع نفسه (٥٣١/٩)، روضة الطالبين (٤٢٧/٨) .

(١٠) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١١) انظر: النجم الوهاج (١٨٣/٨)، مغني المحتاج (٤٠٨/٣) .

قال البغوي<sup>(١)</sup>: الوجهان مبنيان على الوجهين، فيما إذا اشترى مرتدة ثم أسلمت، هل يُحسب حيضها في زمن الردة من الاستبراء؟ ، فإن قلنا: يُحسب لم يجب الاستبراء، وإلا وجب .

فرع: لو ارتد السيد ثم أسلم ، فإن قلنا: بزول ملكه بالردة، لزمه الاستبراء قطعاً، وإلا فوجهان كما في ردتها<sup>(٢)(٣)</sup>، وعند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>: لا يجب في رده ولا ردتها .

قال: لَا مَنْ حَلَّتْ مِنْ صَوْمٍ أَوْ اعْتِكَافٍ<sup>(٥)</sup>، أي: إذا حرمت<sup>(\*)</sup> الجارية على السيد بصوم أو صلاة أو اعتكاف، ثم حلت بالفراغ من هذه الأمور فإنه لا يجب الاستبراء؛ لأنه لا خلل في الملك، وإنما التحريم لعارض سريع الزوال<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: التهذيب (٢٨١/٦)، العزيز شرح الوجيز (٥٣١/٩)، روضة الطالبين (٤٢٧/٨-٤٢٨) .

(٢) انظر: النووي المرجع نفسه (٤٢٨/٨) .

(٣) قال الرافعي في «العزيز شرح الوجيز» (٥٣١/٩-٥٣٢): «والأصح الوجوب»، وكذا قال النووي . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي (١٥٧/٣)، الرافعي المرجع نفسه (٥٣٢/٩) .

(٥) الاعتكاف لغة: اللبث، والاحتباس، والملازمة، والمواظبة، يقال: عكف على الشيء، أقبل عليه مواظباً . انظر: لسان

العرب (٢٥٥/٩) مادة (عكف)، مختار الصحاح (١٨٨) مادة (عكف) .

وشرعاً: اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية . مغني المحتاج (٤٤٩/١) .

(\*) [١/٢٣٤] .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣١/٩) .

قال: **وَإِحْرَامٌ<sup>(١)</sup> وَفِي الْإِحْرَامِ وَجْهٌ**، أي: إذا أحرمت ثم تحللت فالذي أجاب به الجمهور: أنه لا استبراء<sup>(٢)</sup>، كما لو صامت ثم أفطرت، وقيل: فيه الوجهان في الردة<sup>(٣)</sup>، كذا حكى هذه المسألة الرافعي في شرحه<sup>(٤)</sup>، والمصنف في «الروضة»<sup>(٥)</sup>، وقد علمت منه أن المسألة ذات طريقين، ونزل كلام المصنف عليه .

قال: **وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ أُسْتُحِبَّ<sup>(٦)</sup>**؛ ليطمئن الولد في النكاح، عن الولد في ملك اليمين؛ لأنه في النكاح ينعقد مملوكاً، ثم يُعتق بالملك، وفي ملك اليمين ينعقد حرّاً، وتصير الأم أم ولد له<sup>(٧)</sup>، ولا يجب؛ لأنها كانت حلالاً له، فإذا لم يتجدد الحل فلا حاجة إلى الاستبراء<sup>(٨)</sup>؛ ولأن الاستبراء يحفظ المياه عن الاختلاط والماء له<sup>(٩)</sup>، وهذا إذا كان المشتري حرّاً، أما إذا كان مكاتباً فإن النكاح يفسخ على ما حكاه الماوردي<sup>(١٠)</sup>، ولا يحل له وطؤها<sup>(١١)</sup> إن لم يأذن السيد، وإن أذن له ففي جوازه قولان<sup>(١٢)</sup>، فإن قلنا: يحل فيتجه وجوب الاستبراء، قاله

(١) الإحرام لغة: إدخال الإنسان نفسه في عمل يحرم عليه به ما كان حلالاً له . انظر: تاج العروس (٤٥٤/٣١) مادة (حرم) .

وشرعاً: نية الدخول في النسك بالإجماع، وهو كما يُطلق شرعاً على هذه النية، يُطلق أيضاً على الدخول في حج أو عمرة أو فيهما، أو فيما يصلح لهما، أو لأحدهما، وهو المطلق . نهاية المحتاج (٢٦٤/٣) .

وسمي إحراماً؛ إما لأنه يمنعه من المخطورات كلها، أو لاقتضائه دخول الحرم، أخذاً من قولهم: أحرمت إذا دخل الحرم، كأنجد إذا دخل نجداً . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (١٣٩)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٤٠٧/٢) .

(٢) وهو الظاهر في «الشرح الكبير» والمذهب في «الروضة» . انظر: روضة الطالبين (٤٢٨/٨) .

(٣) لأن الإحرام سبب يتأكد التحريم به . العزيز شرح الوجيز (٥٣٢/٩) .

(٤) أي: الشرح الكبير والصغير، حيث حكاهما عن الغزالي وأبو سعد المتولي . انظر: الوجيز (١٠٨/٢)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) انظر: روضة الطالبين (٤٢٨/٨) .

(٦) وهو الأظهر المنصوص في «الشرح الكبير»، والأصح المنصوص في «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣٣/٩)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١١٣/١٥) .

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (٣٤١/١١) .

(١١) في (ب) وطأها .

(١٢) بناء على اختلاف قوليه في: العبد هل يملك إذا ملك؟ فعلى قوله في القديم: يملك إذا ملك، ويجوز له أن يطأ

في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

قال في «المطلب»<sup>(٢)</sup>: وحزمه بالانفساخ مناقض لما ادعى أنه المذهب الجديد، أن المكاتب لا يملك اكتسابه.

قال: وقيل: يجب؛ لتجدد الملك<sup>(٣)</sup>، وبني الماوردي الخلاف على الخلاف في حل وطئها له في زمن الخيار، فقال<sup>(٤)</sup>: إن قلنا: يحل الوطء له لم يجب، وإلا وجب، كذا حكاه في البيع<sup>(٥)</sup>، وبناءه القاضي حسين على العلتين في وجوب الاستبراء، فقال: إن قلنا: أن العلة حدوث ملك حل الفرج، فلا، وإن اعتبرنا حدوث ملك الرقبة، فنعم<sup>(٦)</sup>، وأشار الفوراني<sup>(٧)</sup> إلى بنائه على الخلاف، فيما إذا طلق زوجته الأمة ثلاثاً ثم استبرأها، هل تحل<sup>(٨)</sup> له قبل تزوجها؟ إن قلنا: لا، وهو الأصح لم يجب الاستبراء، وإلا وجب<sup>(٩)</sup>.

إذا أذن له السيد، وعلى قوله في الجديد: لا يملك وإن ملك، ولا يجوز له أن يطأ وإن أذن له السيد؛ لأن الإذن بالوطء أن لا يملك إباحة الفرج المملوك، والفرج لا يحل بالإباحة. الحاوي الكبير (٣٤٠/١١ - ٣٤١).

(١) ابن الرفعة (١١٣/١٥ - ١١٤).

(٢) لم أقف عليه، ولكن انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) العزيز شرح الوجيز (٥٣٣/٩)، روضة الطالبين (٤٢٨/٨).

(٤) في (ب) وقال.

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٦٢/٥)، كفاية النبيه (١١٤/١٥).

(٦) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) هو: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الفوراني، أبو القاسم المروزي، من كبار تلامذة أبي بكر القفال، وأبي بكر

المسعودي، سمع الحديث من: علي الطيسفوني، وأستاذه أبي بكر القفال، روى عنه: البغوي، وعبد المنعم

القشيري، وعبد الرحمن بن عمر المروزي، وغيرهم، وأخذ الفقه عنه: المتولي، وغيره، وله مصنفات كثيرة ومنها:

كتاب «الإبانة»، و «العمد»، توفي في سنة: إحدى وستين وأربع مئة. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى

(١٠٩/١٠ - ١١٠)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٤٨/١ - ٢٤٩)، شذرات الذهب (٣٠٩/٣)

(٨) في (ب) يحل.

(٩) لم أقف على ما قاله، وجميع كتب الشافعية التي وقفت عليها لم تنقل كلامه هذا.

قال: وَلَوْ مَلَكَ مُزَوَّجَةً أَوْ مُعْتَدَةً ، أي: وهو عالم بحالها<sup>(\*)</sup> أو جاهل، واختار إمضاء البيع كما صرح بذلك في «المحرر»<sup>(١)</sup> لَمْ يَجِبْ ؛ لأنها مشغولة بحق غيره<sup>(٢)</sup>.

قال: فَإِنْ زَالَا، أي: الزوجية، وَجَبَ فِي الْأَظْهَرِ<sup>(٣)</sup>؛ لأن الموجب قد وُجِدَ، لكن لم يمكن ترتيب موجهه عليه في الحال، فإذا أمكن رتب<sup>(٤)</sup>، والثاني: لا، وله وطئها في الحال ؛ لأن الموجب للاستبراء حدوث الملك، ولم يكن حينئذٍ في مظنة الاستحلال<sup>(٥)</sup>.

وخص الحاملي وغيره الخلاف بالمدخول بها، وقطعوا بالوجوب في غيرها<sup>(٦)</sup>. قال الرافعي<sup>(٧)</sup>: وقد يُقْطَعُ بوجوب الاستبراء ، ويرد الخلاف إلى أنه هل يدخل الاستبراء في العدة ؟

قلت: قد صرح به الحاملي والبندنجي، فقالا: أحدهما: يدخل الاستبراء في العدة ، والثاني: لا يجب بعد فراغها، كما نقله [عنه]<sup>(٨)</sup> صاحب «المطلب» قال: ويشبه أن يُقال فيما إذا اشتراها معتدة أنه إن بقي من العدة ما لا يحصل به الاستبراء أكمل بعدها<sup>(٩)</sup>.

(\*) [١٧/ب/ب] .

(١) الرافعي (٣٦٧) .

(٢) روضة الطالبين (٤٢٩/٨)، وانظر: التهذيب (٢٨١/٦)، العزيز شرح الوجيز (٥٣٣/٩) .

(٣) وهو الأظهر أيضاً في «الشرح الكبير»، و«الروضة» انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٣٤/٩)، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) لم أقف على ما قاله الحاملي، ولكن انظر: مغني المحتاج (٤٠٩/٣) .

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣٤/٩) .

(٨) هكذا في (أ) وفي (ب) عنها، ولعل الصواب (عنهما) .

(٩) لم أقف عليه، ولكن كذا قاله ابن قدامة عن أبو الخطاب والدميري . انظر: الكافي في فقه ابن حنبل (٣٣٣/٣)،

النجم الوهاج (١٨٦/٨) .

قال: الثَّانِي: زَوَالَ فِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ، أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِي، أَوْ مَوْتِ السَّيِّدِ؛ لَأَنَّهَا كَانَتْ فِرَاشًا لِلْسَّيِّدِ، وَزَوَالَ الْفِرَاشِ بَعْدَ الدَّخُولِ يَقْتَضِي التَّرْبُصَ، كَمَا فِي زَوَالِ الْفِرَاشِ عَنِ الْحَرَةِ<sup>(١)</sup>، وَيَكُونُ اسْتِبْرَآؤُهَا بِقَرَّةٍ كَالْمُتَمَلِّكَةِ<sup>(٢)(٣)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ<sup>(٤)(\*)</sup>: بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءَ؛ لَأَنَّهَا حَرَةٌ<sup>(٥)</sup>، وَعَنْ أَحْمَدَ<sup>(٦)</sup>: أَنَّهَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، وَالْأَظْهَرُ عَنْهُ: مُسَاعَدَتُنَا<sup>(٧)</sup>، لَنَا: قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ، كَمَا حَكَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٨)</sup>.

قال: وَلَوْ مَضَتْ مُدَّةُ اسْتِبْرَاءٍ عَلَى مُسْتَوْلَدَةٍ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٩)</sup>، وَلَا تَعْتَدُ بِمَا مَضَى، كَمَا لَا تَعْتَدُ بِمَا تَقْدُمُ عَلَى الطَّلَاقِ مِنَ الْأَقْرَاءِ<sup>(١٠)</sup>.  
والثاني: لا يجب.

ومِنْهُمْ مَنْ عَبرَ عَنِ الْوَجْهِينِ<sup>(١١)</sup> بِالْقَوْلَيْنِ<sup>(١٢)</sup>، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ، هَلْ تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا فِرَاشًا بِالْإِسْتِبْرَاءِ؟ وَهَلْ تَعُودُ فِرَاشًا لِلْسَّيِّدِ إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا أَوْ طَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ

(١) العزيز شرح الوجيز (٥٣٦/٩)، كفاية النبيه (١١٩/١٥).

(٢) روضة الطالبين (٤٣٣/٨).

(٣) وبه قال مالك. انظر: شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل (١٦٦/٤)، منح الجليل (٣٥٠/٤).

(٤) انظر: تحفة الفقهاء (٢٤٤/٢)، بدائع الصنائع (١٩٣/٣).

(\*) [٢٣٤/ب/أ].

(٥) العزيز شرح الوجيز (٥٣٧/٩).

(٦) انظر: المغني (١١٣/٨)، المرجع نفسه والصفحة نفسها، شرح الزركشي (٥٤١/٢).

(٧) أي: موافقتنا. انظر: مشارق الأنوار (٢٢٥/٢).

(٨) عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: «في أم الولد يتوفى عنها سيدها تعتد بحبضة». ولم أقف عليه في صحيح البخاري، ولكن أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب الطلاق - باب عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها، (٥٩٣/٢) برقم (٩٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب العدد - باب استبراء أم الولد (٤٤٧/٧) برقم (١٥٣٥٣) و (١٥٣٥٤).

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٦٤/٨): «هذا الأثر صحيح».

(٩) وهو الأصح أيضًا في «الشرح الكبير» و «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣٧/٩)، روضة الطالبين (٤٣٣/٨).

(١٠) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١١) من قال فيه وجهان: المتولي وكذلك حكاها الروياني عن القفال. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٢) كالبعوي. انظر: التهذيب (٢٧٧/٦).

عدتها، أم لا تعود؟<sup>(١)</sup>.

قال: وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةٌ مَوْطُوءَةً فَأَعْتَقَهَا لَمْ يَجِبْ، وَتَتَزَوَّجُ فِي الْحَالِ، إِذَا لَا تُشْبِهُ مَنْكُوحَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>، كذا حكاه الرافي<sup>(٣)</sup> عن الأئمة، قال<sup>(٤)</sup>: ولا يخفى فيه الخلاف في المستولدة إذ ثبت لها حق الحرية، وفرادها أشبهه [بـ]<sup>(٥)</sup> فراش النكاح، كذا في الشرحين<sup>(٦)</sup>، وتبعه عليه المصنف في «الروضة»<sup>(٧)</sup>، والعجب أن الخلاف المنفي محكي في<sup>(٨)</sup> «الوجيز»<sup>(٩)</sup> تبعاً لإمامه، مع ثالث: أنه لا استبراء على القنّة<sup>(١٠)</sup> بعد العتق، ويجب على المستولدة، فاستفده<sup>(١١)</sup>، وقد نبه عليه في الكفاية<sup>(١٢)</sup>.

قال: وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ وَمُسْتَوْلَدَةٍ قَبْلَ [اسْتِبْرَاءِ]<sup>(١٣)</sup>، أي: إذا جوزنا تزويج المستولدة، وهو الأصح كما صرح به في «المحرر»<sup>(١٤)</sup>، وهذا بخلاف بيعها - أعني الأمة الموطوءة - ؛ لأن مقصود النكاح الوطء، فينبغي أن يستعقب الحل<sup>(١٥)</sup>، والشراء قد يُقصد

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣٧/٩)، روضة الطالبين (٤٣٣/٨)، كفاية النبيه (١٢٠/١٥).

(٢) لأن فراشها لا يزول بالاستبراء اتفاقاً، بدليل أنها لو أتت بولد بعده بستة أشهر لم يلحقه، بخلاف المستولدة فإن فيها قولين كما حكاه الرافي عن الأئمة. مغني المحتاج (٤١٠/٣).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣٧/٩).

(٤) أي: الرافي.

(٥) سقط في (ب).

(٦) أي: الشرح الكبير والصغير. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) انظر: روضة الطالبين (٤٣٣/٨).

(٨) في (ب) عن.

(٩) انظر: الغزالي (١٠٨/٢).

(١٠) القنّة لغة: التي ملكت هي وأبواها. انظر: مختار الصحاح (٢٣١) مادة (قنن).

واصطلاحاً: الأمة الرقيقة التي لم يحصل فيها شيء من أسباب العتق ومقدماته، خلاف المكاتب، والمديرة،

والمستولدة، ومن علق عتقه بصفة. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٠٤)، حواشي الشرواني (٣٠٠/٤).

(١١) الاستفادة: طلب تحصيل الشيء من عنده ذلك. سلم المتعلم المحتاج (٦٦٠).

(١٢) انظر: ابن الرفعة (١٢٠/١٥).

(١٣) هكذا في النسختين، والمثبت في «المنهاج» هو (الاستبراء). انظر: (١١٧).

(١٤) انظر: الرافي (٣٦٨).

(١٥) العزيز شرح الوجيز (٥٣٧/٩)، روضة الطالبين (٤٣٣/٨).

للوطء وغيره، فعلى المشتري (\*) أن يحتاط إن قصد الوطاء، وجَوَّز أبو حنيفة<sup>(١)</sup> في هذه التزويج قبل الاستبراء، والوطء للزوج في الحال<sup>(٢)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٣)</sup>: وفيه اختلاط المياه.

قال: وَلَوْ أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِلَا اسْتِبْرَاءٍ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٤)</sup>، كما يجوز أن ينكح المعتدة منه عن النكاح، أو وطء الشبهة، والثاني: لا؛ لأن الإعتاق يقتضي الاستبراء، فلا يمكن من استباحة مستفتحة [عليه]<sup>(٥)</sup> إلا بعد رعاية حق التعبد<sup>(٦)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٧)</sup>: «وقرب هذا الخلاف من الخلاف في أنه إذا أعتق مستولדתه بعد الاستبراء، يجوز تزويجها في الحال، أو لابد من استبراء آخر»، وعند أبي حنيفة<sup>(٨)</sup>: لا يشترط استبراء الجارية لتزويجها، وإذا<sup>(٩)</sup> أعتقها سقط الاستبراء.

قال: وَلَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ، فَلَا اسْتِبْرَاءَ؛ لَأَنَّهُمَا لَيْسَتْ فَرَّاشًا لِلْسَيِّدِ، وَإِنَّمَا هِيَ فَرَّاشٌ لِلزَّوْجِ<sup>(١٠)</sup>.

(\*) [١٨/أ/ب].

(١) وفي قول آخر للأحناف: لا يجوز التزويج إلا إذا استبرأت، ومنهم من قال: لا فرق بين البيع والتزويج، بل في الموضعين جميعاً يستحب للمولى أن يستبرئها من غير أن يكون واجباً عليه، وذلك لأنهم يرون أنه لو زوجها قبل أن يستبرئها جاز، كما لو باعها قبل أن يستبرئها، والأظهر: أن عليه أن يستبرئها أن أراد أن يزوجه بعد ما وطئها صيانة لمائه؛ لأنه لا يجب على الزوج أن يستبرئها ليحصل معنى الصيانة له، بخلاف البيع. انظر: المبسوط للشيباني (٢٥٦/٥)، المبسوط للسرخسي (١٥٢/١٣).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣٧/٩).

(٣) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) وهو الأصح في «الشرح الكبير» و«الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣٩/٩)، روضة الطالبين (٤٣٥/٨).

(٥) زيادة في (ب).

(٦) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) انظر: الفتاوى الهندية (٤٠٨/٦).

(٩) في (ب) فإذا.

(١٠) العزيز شرح الوجيز (٥٣٨/٩)، وانظر: روضة الطالبين (٤٣٤/٨).



قال القاضي: وتظهر فائدة هذا إذا قلنا: ألما لو كانت خلية<sup>(١)</sup> عند عتقه أو موته، وكان قد استبرأها من قبل يلزمها الاستبراء، أما إذا قلنا: لا يلزمها هناك فلا استبراء هنا؛ لأن تزويجه إياها لا بد أن يتقدمه استبراء وهو كافٍ، والزوجية الطارئة لا تبطله، وفي قول مخرج أو قديم: أنه يلزمها الاستبراء بعد فراغ عدة الزوج،<sup>(٢)</sup> إذا مات عنها وهي في عدة زوج، وكلام المتولي يُشعر بتخصيصه بما إذا أعتقها أو مات عنها وهي في النكاح، دون ما إذا كانت في العدة<sup>(٣)</sup>.

قال: وهو، أي: الاستبراء بقرء، أي: في حق ذات الأقراء، وهو حيضة كاملة، أي: ولا يكفي بقية الحيض في الجديد<sup>(٤)</sup>؛ للحديث المتقدم<sup>(٥)</sup>، ويُخالف العدة فإنها لإباحة العقد، والعقد يستباح في الحيض والطهر، وخصصناها بالطهر<sup>(٦)</sup>؛ لأنها<sup>(٧)</sup> وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت بأزمان حقه وهي<sup>(٨)(٩)(\*)</sup> الأطهار، كما في صلب النكاح، وأما الاستبراء فشرع لاستباحة الوطء فاختص بالحيض؛ ليفضي إلى إباحة الوطء إذا انقضى، إذ لو جعل بالطهر لما استبيح الوطء بعده لعارض الحيض<sup>(١٠)</sup>، والقديم: أنه الطهر كما في العدة<sup>(١١)</sup>.

(١) الخلية، أي: خالية من الزوج، وهو حال منها. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٦٣).

(٢) في هذا الموضع من (أ) (أما)، ولم تُضفها المحققة للمتن؛ لأن الكلام لن يستقيم بوجودها فيه.

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٣٨/٩).

(٤) وهو الصحيح في «المهذب» والأظهر في «الشرح الكبير» و«الروضة». انظر: المهذب (١٥٣/٢)، المرجع نفسه (٥٢٤/٨)، روضة الطالبين (٤٢٥/٨).

(٥) قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أوطاس: ((ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض)). وقد سبق تخريجه في ص (٢٢٠).

(٦) في (أ) في الطهر.

(٧) في (أ) فإنها.

(٨) في (ب) وهو.

(٩) ورد في هامش (أ/٢٣٥): «عدة أم الولد إذا هلك سيدها حيضة، واستبرأها بقرء واحد».

(\*) [أ/٢٣٥].

(١٠) كفاية النبيه (١٠٩/١٥).

(١١) انظر: الحاوي (٣٤٦/١١)، التهذيب (٢٧٦/٦)، العزيز شرح الوجيز (٥٢٤/٩)، كفاية النبيه (١٠٩/١٥).

وَحُكِّي عَنْ «الإملاء» كما ذكره صاحب «المطلب»<sup>(١)</sup>، وهو من الجديد .  
 والفوراني<sup>(٢)</sup> قال: وهو مخرج، وعبر عنه بعضهم بالوجه، وفي وجه ثالث حكاه الماوردي<sup>(٣)</sup>  
 عن البصريين: أن كلا الأمرين من الحيض والطهر معتبر مقصود<sup>(٤)</sup>، وفي وجه رابع: أن  
 استبراء أم الولد بموت السيد أو إعتاقه بطهر، والأمة التي يحدث ملكها بحيض<sup>(٥)</sup>.  
 قال: **وَذَاتُ أَشْهُرٍ بِشَهْرٍ**؛ لأن كل شهر في مقابلة القرء في حق الحرية، فكذلك في حق  
 الأمة<sup>(٦)</sup>، قال في «المحرر»<sup>(٧)</sup>: وهذا أصح القولين، وقال في «الشرح»<sup>(٨)</sup>: أنه الأصح عند  
 المعظم<sup>(٩)</sup>.  
 قال: **وَفِي قَوْلٍ: بِثَلَاثَةِ**؛ لأنها أقل مدة تدل على براءة الرحم<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، وهذا ما صححه  
 صاحب «التنبيه»<sup>(١٢)</sup>، ومال إليه المحاملي، واختاره ابن أبي عصرون، ونسبه الماوردي<sup>(١٣)</sup> إلى  
 القديم، والأول إلى الجديد .

- 
- (١) لم أقف عليه، لكن كذا قال الرافعي والدميري والخطيب الشربيني . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٤/٩)، النجم  
 الوهاج (١٨٧/٨)، مغني المحتاج (٤١١/٣) .  
 (٢) لم أقف عليه .  
 (٣) انظر: الحاوي (٣٤٦/١١)، كفاية النبيه (١٠٩/١٥) .  
 (٤) لأنه لما تفرد استبراء الأمة بقرء واحد ، جمع فيه بين الأمرين تقوية لحكمة وزيادة في الاستظهار به . الماوردي  
 المرجع نفسه والصفحة نفسها .  
 (٥) نسبه الرافعي إلى «التتمة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٤/٩)، روضة الطالبين (٤٢٥/٨) .  
 (٦) انظر: كفاية النبيه (١١٠/١٥) .  
 (٧) انظر: الرافعي (٣٦٨) .  
 (٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٥/٩) .  
 (٩) وفي «الروضة» هو الأظهر عند الجمهور؛ لأنه بدل قرء . انظر: روضة الطالبين (٤٢٦/٨) .  
 (١٠) كفاية النبيه (١١٠/١٥) .  
 (١١) لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم قبل مضي ثلاثة أشهر . العزيز شرح الوجيز (٥٢٥/٩) .  
 (١٢) كذلك صححه في «المهذب»، انظر: التنبيه (٢٠٣)، المهذب (١٥٣/٢) .  
 (١٣) انظر: الحاوي الكبير (٣٣٣/١١) .

قال: وَحَامِلٌ مَسِيَّةٌ، أَوْ زَالَ عَنْهَا فِرَاشُ سَيِّدٍ بَوْضَعِهِ؛ لعموم الحديث (\*) السابق (١)، وَإِنْ مُلِكَتْ بِشِرَاءٍ فَقَدْ سَبَقَ (٢) أَنْ لَا اسْتِبْرَاءَ فِي الْحَالِ (٣) (٤)، أي: وفي وجوبه بعد ذلك خلاف (٥)، وإذا (٦) كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ الاسْتِبْرَاءُ بِالْوَضْعِ ؛ [لأنه إما غير واجب، وإما مؤخر عن الوضع، وذكر البغوي في حصول الاستبراء في الوضع:] (٧) قولين (٨) (٩).

(\*) [١٨/ب/ب].

- (١) قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أوطاس : (( ألا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض )) .
  - (٢) عند قوله : «ولو ملك مزوجة أو معتدة». انظر: منهاج الطالبين (١١٧) .
  - (٣) وأنه يجب بعد زوالها في الأظهر، فلا يكون الاستبراء هنا بالوضع ؛ لأنه إنما غير واجب، أو مؤخر عن الوضع .  
معني المحتاج (٤١١/٣) .
  - (٤) وهو المشهور في «الشرح الكبير»، والمذهب في «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٦/٩)، روضة الطالبين (٤٢٦/٨) .
  - (٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٢٥/٩)، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٠٨/١٥) .
  - (٦) في (ب) إن .
  - (٧) سقط في (أ) .
  - (٨) روضة الطالبين (٤٢٦/٨) .
  - (٩) أحدهما : تخرج كالمسيبة إذا وضعت حملها .
- والثاني: لا تخرج ؛ لأن العدة كانت من الزوج فلا يداخلها الاستبراء ؛ كما أن العدة لا تنقضي بوضع حمل من غير صاحب العدة ، بخلاف المسيبة ؛ فإن حملها من كافر؛ فلا يكون له من الحرمة ما يمنع من انقضاء الاستبراء .  
التهذيب (٢٧٩/٦).

قال: قُلْتُ: يَحْصُلُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِوَضْعِ حَمْلٍ زِنًا فِي الْأَصَحِّ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>، وَلِحَصُولِ الْبَرَاءَةِ، بِخِلَافِ الْعِدَّةِ فَإِنَّمَا مَخْصُوصَةٌ بِالتَّأْكِيدِ، وَلِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> اشْتَرَطَ فِيهَا التَّكْرَارَ<sup>(٤)</sup>.

والثاني<sup>(٥)</sup>: لَا يَحْصُلُ كَمَا لَا تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ<sup>(٦)</sup>.

وبناه القاضي حسين على الخلاف في أن استبراء ذات الأقراء<sup>(٧)</sup> بالحيض أو الطهر؟ فإن اعتبرنا الطهر لم يحصل الاستبراء به، وإن اعتبرنا الحيض فالنظر إلى ما تُعرف براءة الرحم [...]<sup>(٨)</sup>، والحمل من الزنا تُعرف براءة الرحم بوضعه<sup>(٩)</sup>.

قال: وَلَوْ مَضَى زَمَنُ اسْتِبْرَاءٍ بَعْدَ الْمَلِكِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ، حُسِبَ إِنْ مَلَكَ يَارِثٌ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ بِالْإِرْثِ<sup>(١٠)</sup> مُتَأَكِّدٌ نَازِلٌ مِثْلَةُ الْمُقْبُوضِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْقَبْضُ حَسًّا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَصْحُ بَيْعُهُ<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup>، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَوْرَثُ قَدْ قَبَضَهَا حَيْثُ كَانَ قَبْضُهَا مُعْتَبَرًا فِي الْإِسْتِبْرَاءِ، أَمَا إِذَا كَانَ ابْتِاعَهَا الْمَوْرَثُ وَمَاتَ قَبْلَ قَبْضِهَا، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَدُ بِاسْتِبْرَائِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَقْبِضَهَا الْوَارِثُ، كَمَا فِي بَيْعِ الْمَوْرُوثِ قَبْلَ قَبْضِهِ، نَبَهَ عَلَيْهِ فِي «الْمَطْلَبِ»<sup>(١٣)</sup>.

(١) وهو الأصح أيضاً في «الشرح الكبير» على ما ذكره المتولي، وكذلك هو الأصح في «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٦/٩)، روضة الطالبين (٤٢٦/٨).

(٢) حيث قال: ((لا توطأ حامل حتى تضع)). العزيز شرح الوجيز (٥٢٦/٩).

(٣) في (ب) وكذلك.

(٤) انظر: روضة الطالبين (٤٢٦/٨).

(٥) وهو ما أورده أبو الفرج السرخسي، كما صرح به الرافعي. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٦/٩).

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٦/٩).

(٧) في (ب) أقراء.

(٨) هكذا في النسختين، وأرى أنه من الأفضل إضافة (به) في هذا الموضع تبعاً «للكفاية». انظر: (١٠٨/١٥).

(٩) انظر: المرجع نفسه (١٠٨/١٥-١٠٩).

(١٠) في (أ) الإرث بالملك.

(١١) يصح بيعه، في (أ) لا يحصل بوضعه، والصحيح ما أثبت تبعاً «للشرح الكبير». انظر: (٥٢٨/٩).

(١٢) المرجع نفسه (٥٢٨/٩)، وانظر: كفاية النبيه (١١٢/١٥).

(١٣) لم أقف عليه، ولكن كذا أشار إليه الدميري والخطيب الشربيني. انظر: النجم الوهاج (١٨٩/٨)، مغني المحتاج (٤١١/٣).

قال: وَكَذَا شِرَاءٍ فِي الْأَصَحِّ<sup>(١)</sup>؛ لأن الملك تام لازم فأشبهه ما بعد القبض<sup>(٢)</sup>.

والثاني: لا يعتد به؛ لعدم استقرار الملك<sup>(٣)</sup>.

وبناهما المتولي<sup>(٤)</sup> على الخلاف، في إن<sup>(٥)</sup> المبيع إذا تلف قبل القبض يرتفع العقد من أصله أو من حينه، فإن قلنا: بالأول اعتد به، أو بالثاني: فلا.

قال: لَا هِبَةَ، أي: إذا مُلِكَ بالهبة لم يعتد بما يقع قبل القبض؛ لتوقف الملك على القبض<sup>(٦)</sup>، وعبارة المصنف مُوهمة أنه أراد أنه لا يحصل الاستبراء في الهبة إذا وقع بعد الملك وقبل القبض، وهذا لا يتصور فإن الملك بالهبة لا يحصل قبل القبض، وكلامه في «الروضة»<sup>(٧)</sup> موهم أيضاً، وقد تقدم في كتاب الهبة<sup>(٨)</sup> الإشارة إلى هذا.

فرع: ألحق الماوردي<sup>(٩)</sup> بالهبة قبل القبض، المغنومة قبل القبض، وفيه نظر لصاحب «المطلب»<sup>(١٠)</sup>.

(١) عند الرافعي والنووي، واختاره القاضيان أبو الطيب والروائي، وهو المذهب عند البغوي . انظر: التهذيب

(٢٨٠/٦)، العزيز شرح الوجيز (٥٢٨/٩)، روضة الطالبين (٤٢٦/٨) .

(٢) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) النجم الوهاج (١٨٩/٨) .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٨/٩) ، كفاية النبيه (١١٢/١٥) .

(٥) في (أ) فإن .

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: النووي (٤٢٦/٨) .

(٨) انظر: عمدة المحتاج (٦/أ)، عجلة المحتاج (٩٨٧/٢) .

(٩) انظر: الحاوي الكبير (٣٤٥/١١) .

(١٠) لم أف أف عليه، وجميع كتب الشافعية التي وقفت عليها لم تنقل وجهة نظره .

قال: وَلَوْ اشْتَرَى مَجُوسِيَّةً (\*) فَحَاضَتْ<sup>(١)</sup> ثُمَّ أَسْلَمَتْ لَمْ يَكْفِ، أي: على الأصح<sup>(٢)</sup>؛ لأن الاستبراء لاستباحة الاستمتاع، وإنما يُعْتَدُّ بما يستعقب الحل، ووجه مقابله: وقوعه في الملك المستقر<sup>(٣)</sup>، ولو وُجِدَ الإسلام في حال الاستبراء لم يكف قطعاً، قاله القاضي<sup>(٤)</sup>.

قال: وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِالْمُسْتَبْرَأَةِ؛ لاحتمال أن تكون حاملاً من سيدها فتكون أم ولد له ويتبين أنه لم يملكها؛ ولأن الاستمتاع يدعو إلى الوطء المحرّم فحرم<sup>(٥)</sup>.

قال الماوردي<sup>(٦)</sup>: وهذا إذا أمكن أن يكون ثمّ ولد من الذي انتقلت منه، فإن لم يمكن<sup>(٧)</sup> بأن كانت صغيرة لا تحبل، أو حاملاً من زنا، أو مزوجة وطلقها زوجها قبل الدخول (\*) عقب الشراء، أو كانت في ملكه فزوجها ثم طلقها زوجها بعد الدخول، وأوجبنا الاستبراء بعد انقضاء العدة لحل الوطء، فهي كالمسبية.

فرع: يجوز للرجل الخلوة بأمته المستبرأة، قاله الجرجاني<sup>(٨)</sup> في «الشافي»<sup>(٩)</sup>، فاستفده فإنه من المهمات العزيرة.

(\*) [٢٣٥/ب/أ].

(١) فحاضت: مثال، والمراد: ما يحصل به الاستبراء من حيضة كاملة أو شهر أو وضع. النجم الوهاج (١٨٩/٨).  
(٢) وهو الأظهر في «الشرح الكبير»، والأصح في «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٩/٩)، روضة الطالبين (٤٣٢/٨).

(٣) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها

(٤) انظر: كفاية النبيه (١١١/١٥).

(٥) انظر: المرجع نفسه (١١٧/١٥).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣٥١-٣٥٠/١١).

(٧) في (أ) يكن.

(\*) [١٩٩/ب/أ].

(٨) هو: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس الجرجاني، سمع الحديث من: أبي طالب بن غيلان، وأبي الحسن القزويني، والقاضيين أبي الطيب والماوردي، روى عنه: إسماعيل بن السمرقندي، وأحمد بن الحسن الكرجي، والحسين بن عبد الملك الأديب، وغيرهم، وتفقه على: الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، ومن مصنفاته: كتاب «المعاينة» وكتاب «الشافي» وكتاب «التحرير»، توفي في سنة: اثنتين وثمانين وأربع مئة.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٦٠/١)، طبقات الشافعية الكبرى (٧٥-٧٤/٤).

(٩) لم أقف عليه.

قال: **إِلَّا مَسِيَّةً فَيَحِلُّ غَيْرُ وَطْءٍ** ؛ لأن الحديث السابق<sup>(١)</sup> يقتضي الاقتصار على تحريم الوطء ، وكانت السبايا محتلطات بالمسلمين، ويغلب على الظن امتداد الأيدي إليهن فلما لم يحرم عليه السلام إلا الوطء مع الحال التي وصفت، اقتضى ذلك تخصيص الوطء المحظور، وقد روي عن ابن عمر أنه قال: «وقعت في سهمي جارية من سبي جلولاء<sup>(٢)</sup>، فنظرت إليها، فإذا عاتقها مثل إبريق الفضة، فلم أتمالك أن وثبت عليها، فقبلتها والناس ينظرون»<sup>(٣)</sup> فلو كان حراماً لأمتنع منه، ولأنكره الناس<sup>(٤)</sup>، أما الوطء فحرام قطعاً.

(١) قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أوطاس : (( ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض )) . وقد سبق تخريجه في ص (٢٢٠).

(٢) جلولاء - بفتح الجيم وضم اللام وبالماء - هي: مدينة عراقية، تقع في الجزء الشمالي الشرقي من العاصمة بغداد وتبعد عنها بحوالي (١٨٥) كم، وكانت بها غزاة للمسلمين في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، غنموا من الفرس سبايا وغيرهن، قيل: وكانت جلولاء تسمى «فتح الفتوح» وبلغت غنائمها ثمانية ألف ألف . انظر: فتوح البلدان (٢٦٤) وما بعدها، معجم ما استعجم (٣٩٠/١)، معجم البلدان (١٥٦/٢)، الكامل في التاريخ (٣٦٤/٢)، الإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء (٢٨٥/٤) وما بعدها، تهذيب الأسماء (٥٥/٣)، تاريخ الإسلام (١٦٠/٣) وما بعدها، البدر المنير (٢٦٢/٨) انظر: الموسوعة الحرة .

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A1>

#### A١

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب النكاح - من قال يستبرئ الأمة بحيضتين إذا كانت تحيض، (٥١٦/٣) برقم (١٦٦٥٦) .

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٦٢/٨) : « وهذا الأثر لم أرَ من أخرجه عنه إلا ابن المنذر، فإنه ذكره في «إشرافه» بغير إسناد، فقال: وقد رويناه عن ابن عمر أنه قبل جارية وقعت في سهمه يوم جلولاء، وأسنده في كتابه «الأوسط»، ومنه نقلت بعد أن لم أظفر به إلا بعد عشرين سنة من تبييض هذا الكتاب، فاستفده، والله الحمد .

فقال: ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا حجاج، ثنا حماد، أنبأنا علي بن زيد، عن أيوب بن عبد الله اللخمي، عن ابن عمر قال: «وقعت في سهمي جارية يوم جلولاء كأن عنقها إبريق فضة، قال: فما ملكت نفسي أن وثبت عليها فجعلت أقبلها والناس ينظرون» .

وقال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٦/٤) : « وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، عن زيد بن الحباب، عن حماد بن سلمة ، وروى الحرّائطي في اعتلال القلوب، من طريق هشيم، عن علي بن زيد ، نحوه » .

(٤) انظر: كفاية النبيه (١١٧/١٥) .

قال: وَقِيلَ: لَأَ، كما في غيرها، وللعلة الثانية المتقدمة<sup>(١)</sup>، والأصح الأول<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، وتُفارق المسببة غيرها؛ لأن غايتها أن تكون مستولدة حربي، وذلك لا يمنع الملك بل هي والولد يُملكان بالسبي، وإنما حرم الوطء؛ صيانة لمائه، لئلا يختلط بماء حربي، لا حرمة ماء الحربي<sup>(٤)</sup>.

فرع: الخلاف جارٍ في التلذذ بالحامل من الزنا، قاله الماوردي<sup>(٥)</sup>.  
 فرع: إذا طهرت من الحيض وتم الاستبراء، بقي تحريم الوطء حتى تغتسل، ويحل الاستماع قبل الغسل على الصحيح، كما ذكره الرافعي<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

قال: وَإِذَا قَالَتْ - أي: الأمة المملوكة - : حِضْتُ، صُدِّقَتْ؛ لأن ذلك لا يُعلم إلا منها، ولا تُحَلَّفُ؛ لأنها لو نكلت، لم يقدر السيد على الحلف<sup>(٨)</sup>.

قال: وَلَوْ مَنَعَتْ السَّيِّدَ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي بِتَمَامِ الْإِسْتِبْرَاءِ صُدِّقَ، أي: السيد على الأصح<sup>(٩)</sup>؛ لأن الاستبراء مفوض إليه ولهذا لا يُحال بينه وبينها، بخلاف المعتدة عن وطء شبهة، فإنه يُحال بين الزوج وبينها<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، والثاني: أنها المصدقة للأصل<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: كفاية النبيه (١١٧/١٥).

(٢) وهو الأظهر في «الشرح الكبير»، والأصح في «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٧/٩)، روضة الطالبين (٤٣١/٨).

(٣) لكن في «النجم الوهاج» (١٩١/٨) قال الدميري نقلًا عن المهمات: «وهذا الذي جعله وجهًا ضعيفًا هو نص «الأم» وهو المعتمد المعتمر، لا ما في الرافعي والروضة».

(٤) العزيز شرح الوجيز (٥٢٧/٩).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣٥٠/١١).

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٢٧/٩).

(٧) وفيه وجه: يمتد تحريمها إلى أن يحل الوطء. المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) انظر: المرجع نفسه (٥٤٢/٩).

(٩) وهو الأصح أيضًا في «روضة الطالبين». انظر: (٤٣٧/٨).

(١٠) في (أ) بينها وبين الزوج.

(١١) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٤٢/٩)، كفاية النبيه (١٢٧/١٥).



وهل لها تحليفه؟ فيه وجهان، بناء على أنه هل للأمة المخاصمة؟<sup>(١)</sup>، والأصح في «الروضة»<sup>(٢)</sup> أن لها التحليف .

قال: وَلَا تَصِيرُ أُمَّةٌ فِرَاشًا إِلَّا بَوَاطِئَ بِالْإِجْمَاعِ كما حكاها الشيخ أبو حامد<sup>(٣)</sup>، فلا تصير فراشاً لمجرد النكاح حتى لا يلحقه ، وإن خلا بها وخلت به ، وأمكن كون الولد منه، بخلاف النكاح حيث يلحق الولد فيه بمجرد الإمكان؛ لأن مقصود النكاح الاستمتاع والولد فيكتفى فيه بالإمكان ، وملك اليمين قد يقصد به التجارة والاستخدام ، ولهذا يملك بملك اليمين من لا<sup>(\*)</sup> تحل [له]<sup>(٤)</sup>، ولا ينكح من لا تحل .

[قال]<sup>(٥)</sup>: فَإِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنْ وَطْئِهِ لَحِقَهُ<sup>(٦)</sup>؛ لحديث سعد بن<sup>(٧)</sup> أبي وقاص، وعبد بن<sup>(٨)</sup> زمعة<sup>(٩)</sup> في تنازعهما عام الفتح<sup>(١٠)</sup> ولد وليدة زمعة، وقوله عليه السلام: ((هو

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٤٢/٩)، روضة الطالبين (٤٣٧/٨) .

(٢) انظر: النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) انظر: بدائع الصنائع (١٣١/٤)، الذخيرة (٣٢٣/١١)، كفاية النبيه (٣٨٨/١٤)، كشف القناع (٤٠٩/٥) .

(\*) [١/٢٣٦] .

(٤) سقط في (ب) .

(٥) سقط في (أ) .

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٤٤/٩-٥٤٥)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) في (ب) ابن، والصحيح ما أثبت .

(٨) في (أ) (ابن)، والصحيح ما أثبت .

(٩) هو: عبد بن زمعة بن قيس، أخو سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لأبيها، وأخوه لأبيه أيضاً: عبد الرحمن بن زمعة، ابن وليدة زمعة الذي تخاصم فيه عبد بن زمعة مع سعد بن أبي وقاص، أسلم يوم فتح مكة، وكان من سادات الصحابة، ولم أقف على سنة وفاته .

انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٨٢٠/٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣٨٦/٤)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢٢٥/٢) .

(١٠) أي: فتح مكة، وكان في رمضان سنة ثمان من الهجرة ؛ ويسمى (فتح الفتوح) ؛ لأن العرب كانت تنتظر بإسلامها إسلام قريش، وفتح مكة ، وتقول: هم أهل الحرم وقد أجارهم الله تعالى من أصحاب الفيل وغيرهم، فإن سلط الله عليهم محمداً فهو رسول الله حقاً، فلما فتح الله مكة على يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل الناس في دين الله أفواجا، كما وعد الله نبيه ذلك ، وجعل ذلك علامة قرب أجله بقوله: { إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ... } [سورة النصر] .

لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش<sup>(١)</sup>، وللعاهر الحجر<sup>(٢)</sup> متفق عليه، وجه الاستدلال منه: أنه [عليه السلام]<sup>(٣)</sup> ألحق الولد بالفراش<sup>(٤)</sup>(\*)، والوليدة: الجارية<sup>(٥)</sup>، واستدل أصحابنا على

وسبب غزوة الفتح: انتفاض صلح الحديبية، وأن خزاعة كان بينها وبين بني بكر عداوة وكانت خزاعة دخلت يوم صلح الحديبية في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وكانوا عيبة نصح لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - مسلمهم وكافرهم ؛ لأنهم كانوا في الجاهلية حلفاء لبني هاشم، ودخلت بنو بكر في عهد قريش، فمكثوا على ذلك نحو ثمانية عشر شهراً، ثم بيتت بنو بكر خزاعة في شعبان على ماء لهم يسمى الوثير من ناحية عرنة، وأعانتهم قريش محتفين في سواد الليل، فقتلوا رجالاً من خزاعة، فركب عمرو بن سالم الخزاعي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فوقف عليه وهو في المسجد بين ظهري الناس وأنشده من الرجز، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((نصرت يا عمرو))، فبينما هو عندهم ، إذ قدم أبو سفيان بن حرب من مكة يُريد تجديد العهد، والزيادة في مدة الصلح فأبى عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورده فانصرف، ثم إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما دخل رمضان آذن الناس بالجهاز إلى مكة . انظر: حقائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار (٣٤٥) وما بعدها .

(١) قال النووي في «شرح على صحيح مسلم» (٣٧/١٠): «قال العلماء : العاهر الزاني، وعهر زنى، وعهرت زنت، والعهر الزنا، ومعنى له الحجر، أي: له الخيبة، ولا حق له في الولد، وعادة العرب أن تقول: له الحجر، وفيه الأئلب، وهو التراب، ونحو ذلك، يريدون ليس له إلا الخيبة، وقيل: المراد بالحجر هنا: أنه يرحم بالحجارة، وهذا ضعيف ؛ لأنه ليس كل زانٍ يرحم، وإنما يرحم المحصن خاصة، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد عنه، والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه». وانظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٣٧)، تهذيب اللغة (١٠٠/١)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٢٦/٣) .

(٢) قال العظيم آبادي في «عون المعبود» (٢٦١/٦) : «قال في «النبيل»: اختُلف في معنى الفراش فذهب الأكثر إلى أنه اسم للمرأة، وقد يُعبر به عن حالة الافتراش، وقيل: إنه اسم للزوج، روي ذلك عن أبي حنيفة، وفي «القاموس» أن الفراش: زوجة الرجل».

وقال النووي في المرجع نفسه (٣٧/١٠-٣٨) في معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «الولد للفراش»: «أنه إذا كان للرجل زوجة، أو مملوكة صارت فراشاً له، فأنت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد، وصار ولدًا يجري بينهما التوارث، وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موافقاً له في الشبهة أم مخالفاً... إلخ». قال الأزهرى في كتابه «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» (٣٣٦): «سميت المرأة فراشاً ؛ لأن زوجها يفترشها فتكون تحته وهو فوقها ، كما يفترش فراشه الذي يبيت عليه» .

(٣) سقط في (أ) .

(٤) كفاية النبيه (٣٨٩/١٤) .

(\*) [١٩/ب/ب] .

(٥) وجمعها ولائد، وقال الجوهري: الوليدة الصبية، وقال ابن الأثير: تطلق الوليدة على الجارية والأمة وإن كانت كبيرة، والوليد الطفل، ويجمع على ولدان، والأنثى وليدة . عمدة القاري (١٦٨/١١) .

ذلك أيضاً بقول عمر - رضي الله عنه - : «لا تأتيني أم ولد يعترف سيدها أنه قد ألم<sup>(١)</sup> بها، إلا ألحقت به ولدها، فأرسلوهن بعد أو أمسكوهن» رواه مالك<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup>، فاعتبر الاعتراف بالإمام لا الاعتراف بالولد<sup>(٤)</sup>، ولم يخالفه<sup>(٥)</sup> أحد من الصحابة؛ ولأنه معنى يثبت به تحريم المصاهرة فجاز أن يثبت به الفراش [لعقد]<sup>(٦)</sup> النكاح<sup>(٧)</sup>، ويُعرف الوطء بإقراره أو ببينة على إقراره<sup>(٨)</sup>.

قال: وَلَوْ أَقَرَّ بِوَطْءٍ وَنَفَى الْوَلَدَ وَادَّعَى اسْتِبْرَاءً لَمْ يَلْحَقْهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، اعلم أن عبارة الرافعي في «شرحيه»<sup>(٩)</sup> ما نصه: ولو نفى الولد مع الاعتراف بالوطء بأن ادعى الاستبراء بعد الوطء بحیضة، فيُنظر إن وَلَدَتْ<sup>(١٠)</sup> لما دون ستة أشهر من وقت الاستبراء، فالدعوى لغو، ويلحقه الولد للعلم بأنها كانت حاملاً يومئذٍ، فلو أراد نفيه باللعان فقد تقدم أن الصحيح أن نسب ملك اليمين [...] يتنفي باللعان<sup>(١١)</sup>، وإن ولدت لستة أشهر إلى أربع سنين فالمنصوص وظاهر المذهب أنه لا يلحقه الولد، [واحتج]<sup>(١٢)</sup> بأن عمر وزيد بن ثابت

وهي يمانية، والولد يسمى: عبد الرحمن بن زمعة بن قيس . انظر: تهذيب الأسماء (٢٧٦/١)، عمدة القاري (١٦٨/١١).

- (١) في (ب) تعترف أن سيدها ألم .
- (٢) أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب الأفضية - باب القضاء في أمهات الأولاد، (٧٤٢/٢) برقم (٢٤) .
- (٣) رواه الشافعي عن مالك في «الأم»، كتاب العتق - باب في الجهاد، (٢٢٩/٧) .
- وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٦٥/٨): «هذا الأثر صحيح».
- (٤) انظر: كفاية النبيه (٣٨٩/١٤) .
- (٥) في (أ) يخالف، والصحيح ما أثبت . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .
- (٦) هكذا في النسختين، وأرى أن الصواب (كعقد) . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .
- (٧) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .
- (٨) انظر: روضة الطالبين (٤٤٠/٨)، حواشي الشرواني (٢٨١/٨) .
- (٩) أي: الشرح الكبير والصغير . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٤٥/٩-٥٤٦) .
- (١٠) في (أ) ولد .
- (١١) هكذا في النسختين، وأرى أن الصواب إضافة (لا) النافية كما في «الشرح الكبير». انظر: (٣٧٩/٩، ٥٤٥) .
- (١٢) قال الرافعي في المرجع نفسه (٥٤٥/٩) : «وادعى أبو سعد المتولي أن الصحيح في هذه الصورة أن له أن يلاعن؛ لأن من وطئ زوجته في طهر ورمها بالزنا في ذلك الطهر، وأتت بولد، كان له نفيه باللعان، فيبعد أن يلزمه نسب ولد الأمة في هذه الحالة، ولا يلزمه نسب المنكوحة» .
- (١٣) سقط في (أ) .

وابن عباس - رضي الله عنهم - نَفَوْا أولاد جوارٍ لهم بذلك<sup>(١)</sup>، وعن البويطي<sup>(٢)</sup> وغيره تخريج قول من الحرة إذا طلقت ومضت ثلاثة أقراء، ثم أتت بولد لزمان يمكن أن يكون من النكاح، فإنه [لا]<sup>(٣)</sup> يلحق به، والفرق أن الوطاء سبب ظاهر يُعارضه، وإذا تعارضا سقط الظهور، وبقي الإمكان، والإمكان لا يُكتفى به في الأمة، بخلاف المسألة الأخرى. انتهى .

فأبدل المصنف في «الروضة»<sup>(٤)</sup> قول الرافعي: «فالمنصوص، وظاهر المذهب»، بأن قال: «فالمذهب والمنصوص أنه لا يلحقه»، ومشى على ذلك هنا<sup>(٥)</sup>، وعبارة «المحرر»<sup>(٦)</sup>: «على الظاهر» أي: من الخلاف كيف كان .

قال: فَإِنْ أُنْكَرَتْ الْإِسْتِبْرَاءُ حُلْفَ أَنْ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ، وَقِيلَ: يَجِبُ تَعَرُّضُهُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ هَاتَانِ مَسْأَلَتَانِ:

- 
- (١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب الطلاق - باب الرجل يطؤ سريره وينتفي من حملها، (١٣٦-١٣٥/٧) برقم (١٢٥٣١)، (١٢٥٣٢)، (١٢٥٣٤)، (١٢٥٣٥)، (١٢٥٣٦)، وانظر: تلخيص الحبير (٧-٦/٤) .
- (٢) هو: يوسف بن يحيى البويطي، أبو يعقوب، من أصحاب الشافعي، سمع من: عبد الله بن وهب، والإمام الشافعي، روى عنه: أبي إسماعيل الترمذي، وإبراهيم بن إسحاق الحري، وقاسم بن المغيرة الجوهري، وغيرهم، وكان قد حمل إلى بغداد في أيام الخنة، وأريد على القول بخلق القرآن فامتنع من الإجابة إلى ذلك فحبس ببغداد ولم يزل في الحبس إلى حين وفاته، توفي سنة: إحدى وثلاثين ومئتين، على الأصح، وقيل سنة: اثنتين وثلاثين ومئتين .
- انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٦١/٧) وما بعدها ، شذرات الذهب (٧٢-٧١/٢) .
- (٣) سقط في (ب) .
- (٤) روضة الطالبين (٤٤٠/٨) .
- (٥) أي في «منهاج الطالبين» . انظر: (١١٧/١) .
- (٦) الرافعي (٣٦٩) .

الأولى: إذا أنكرت الاستبراء فإن السيد يُحْلَفُ، وهذا أصح الوجهين<sup>(١)</sup>، والثاني: يُصدق من غير يمين<sup>(٢)</sup>.

الثانية: هل يكفي الحلف على الاستبراء، أم يُضم إليه أن الولد ليس منه، أم يكفي الحلف أن الولد ليس منه من غير تعرض للاستبراء، كما في نفي ولد الزوجة؟ فيه أوجه: أصحابها: ثالثها<sup>(٣)(٤)</sup>.

قال: وَلَوْ ادَّعَتْ اسْتِيلَادًا فَأَنْكَرَ أَصْلَ الْوَطْءِ، وَهُنَاكَ وَلَدٌ لَمْ يُحْلَفْ عَلَى الصَّحِيحِ<sup>(٥)</sup>، أي: وإنما حُلِّفَ في الصورة السابقة؛ لأنه سبق منه الإقرار بما يقتضي ثبوت النسب<sup>(٦)</sup>، والثاني<sup>(٧)</sup>: يُحْلَفُ؛ لأنه لو اعترف بثبوت النسب، وإذا لم يكن ولد لم يحلف قطعاً، كما قاله الرافعي<sup>(٨)</sup> تبعاً للإمام، وإن كان في «المحرر»<sup>(٩)</sup> أطلق الخلاف، لكن قال صاحب «المطلب»<sup>(١٠)</sup>: ينبغي أن يحلف قطعاً إذا عرضت على البيع؛ لأن دعواها حينئذ تنصرف إلى حريتها<sup>(\*)</sup> لا إلى ولدها.

وَلَوْ قَالَ<sup>(١١)</sup>: وَطِئْتُ وَعَزَلْتُ<sup>(\*)</sup> لَحِقَهُ فِي الْأَصَحِّ<sup>(١)</sup>؛ لأن الماء قد يسبق، ولأن أحكام

(١) وعبارة الروضة: «الصحيح الذي عليه الجمهور». روضة الطالبين (٤٤٠/٨).

(٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) انظر: روضة الطالبين (٤٤٠/٨).

(٤) قال النووي في المرجع نفسه: «ويفهم منه أنه لو علم أن الولد من غيره ولم يستبرئها جاز له نفيه والحلف عليه لا على سبيل اللعان».

(٥) وهو المشهور واختيار القفال في «الشرح الكبير»، والصحيح في «الروضة». العزيز شرح الوجيز (٥٤٦/٩)، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) حكاه في «التتمة» عن اختيار القاضي الحسين. الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٤٦/٩)، روضة الطالبين (٤٤٠/٨).

(٩) انظر: الرافعي (٣٦٩).

(١٠) لم أقف عليه، لكن كذا نقله عنه الدميري. انظر: النجم الوهاج (١٩٣/٨).

(\*) [٢٣٦/ب/١].

(١١) في (ب) قالت، والصحيح ما أثبت كما في «المنهاج». انظر: (١١٧).

الوطء لا يُشترط فيها الإنزال<sup>(٢)</sup>، والثاني: ينتفي عنه كدعوى الاستبراء<sup>(٣)</sup>.  
 فرع: لو قال: كنت أصبتها فيما دون الفرج، فلا يلحقه على الأصح<sup>(٤)</sup>(٥).  
 فرع: لو قال: كنت أطأها في الدبر، لم يلحقه الولد على الصحيح، كذا في أصل  
 «الروضة»<sup>(٦)</sup>(٧)، وقال فيها<sup>(٨)</sup>، في الباب [السابع]<sup>(٩)</sup> من النكاح: ويثبت النسب بالإتيان في  
 الدبر على الأصح، [والله أعلم]<sup>(١٠)</sup>.

## كتاب الرضاع

(\*) [٢٠/أ/ب].

(١) وهو الأصح في «الشرح الكبير» وفي «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٤٧/٩)، روضة الطالبين (٤٤١/٨).

(٢) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٤٧/٩)، روضة الطالبين (٤٤١/٨).

(٥) لانتفاء الإيلاج الذي تتعلق به أحكام الوطء.

وقيل: يلحقه؛ لإمكان سبق الماء، والجواب: أنه بعيد عادة. النجم الوهاج (١٩٣/٨).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٢٠٤/٧).

(٧) وفيه وجه ضعيف وهو: يلحقه الولد. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٤٧/٩).

(٨) أي: في الروضة. انظر: المرجع نفسه (١٧٥/٨)، روضة الطالبين (٢٠٤/٧).

(٩) هكذا في النسختين، والصحيح (التاسع) كما في «الروضة». انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٠) زيادة في (أ).

الرضاع - بفتح الراء وكسرهما<sup>(١)</sup> - : اسم لمص الثدي وشرب اللبن<sup>(٢)</sup>، والأصل في الباب الكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى : : {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ}<sup>(٣)</sup>، وقال رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام: (( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب )) استفتح به [في]<sup>(٤)</sup> «المحرر»<sup>(٥)</sup> بعد الآية المذكورة ، وهو حديث متفق على صحته من حديث عائشة<sup>(٦)</sup>، وفي «جامع الترمذي»<sup>(٧)</sup> عن علي مرفوعاً: (( إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب )) ، قال<sup>(٨)</sup>: حسن صحيح، وأجمع المسلمون على أن الرضاع يُؤثر في تحريم النكاح، وثبوت المحرمية المفيدة لجواز النظر والخلوة<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>، دون أحكام النسب: كالميراث، والنفقة، والعتق بالملك، وسقوط القصاص، ورد الشهادة<sup>(١١)</sup>.

قال: إِنَّمَا يَثْبُتُ بِلَبَنِ امْرَأَةٍ، أي: فلو در لرجل لبن لم يتعلق به التحريم<sup>(١٢)</sup><sup>(١٣)</sup>، خلافاً

(١) قال النووي في «تحرير ألفاظ التنبيه» (٢٨٧): «وقد رضع الصبي أمه بكسر الصاد يرضعها بفتحها رضعاً، قال الجوهري: وأهل نجد يقولون: رضع يرضع - بكسر الضاد في المضارع - رضعاً، كضرب يضرب ضرباً، وأرضعته أمه وامرأة مرضع، أي: لها ولد ترضعه، فإن وصفته بإرضاعه قلت: مرضعة».

(٢) وقائله جرى على الغالب الموافق للغة، وإلا فهو: اسم لحصول لبن امرأة، أو ما حصل منه في جوف طفل . أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٤١٥/٣) .

(٣) سورة النساء ، آية رقم ٢٣ .

(٤) سقط في (أ) .

(٥) انظر: الرافعي (٣٧٠) .

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « تربت يمينك وعقرى حلقي»، (٢٢٧٩/٥) برقم (٥٨٠٤)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الرضاع - باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل (١٠٧٠/٢) برقم (١٤٤٥) .

(٧) أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب الرضاع - باب ما جاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (٤٥٢/٣) برقم (١١٤٦) .

(٨) أي : أبو عيسى الترمذي . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) وعدم نقض الوضوء بالمس . مغني المحتاج (٤١٤/٣) .

(١٠) انظر: الإجماع (٧٧) .

(١١) انظر: روضة الطالبين (٣/٩) .

(١٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٤/٩) .

(١٣) على الصحيح . روضة الطالبين (٣/٩) .

للكرايسسي<sup>(١)(٢)</sup> ؛ لأن اللبن من أثر الولادة، والولادة تختص بالنساء، وأيضاً فإنه لم يخلق لغذاء الولد فلم يتعلق به التحريم كسائر المائعات<sup>(٣)</sup>، نعم، نص الشافعي في «الأم»<sup>(٤)</sup> على أنه يُكره له ولولده أن يتزوج بالصبيّة التي ارتضعت منه، ويحترز منه أيضاً: عن لبن البهيمة، فإنه لا يتعلق به تحريم لو شرب منه إخوان ؛ لأن لبنها لا يصلح غذاء للطفل، صلاحية لبن الآدميات فلا يُشاركه في التحريم، ولأن الأخوة فرع الأمومة ومنها ينتشر التحريم، فإذا لم تثبت الأمومة التي هي الأصل لا يثبت فرعها<sup>(٥)</sup>، وعن مالك رواية ضعيفة: أنه يتعلق به التحريم .

فرع: لبن الخنثى<sup>(٦)</sup> لا يقتضي أنوثته على الراجح<sup>(١)</sup>، فلو ارتضعته صغيرة توقف في

(١) هو: الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي الكرايسسي، وسمي بالكرايسسي ؛ لأنه كان يبيع الكرايس وهي الثياب الغليظة، من كبار أصحاب الشافعي، وأخذ الفقه عنه، روى ع : معن بن عيسى، وشبابة بن سوار، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وطبقته، وعنه: الحسن بن سفيان، ومحمد بن علي بن المديني، وعبيد بن محمد البزار، وغيرهم، له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه، وكان متكلماً عارفاً بالحديث، وصنف أيضاً في الجرح والتعديل، قال ابن حجر: «صدوق فاضل»، توفي سنة: خمس وأربعين ومئتين ، وقيل: سنة ثمان وأربعين ومئتين، وهو أشبه بالصواب .

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١٣٢/٢)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٦٣/١-٦٤)، تقريب التهذيب (١٦٧)، تهذيب التهذيب (٣١٠/٢)، شذرات الذهب (١١٧/٢) .

(٢) فإنه قال: يتعلق به التحريم ؛ لأنه إذا ثبت أبوته بطريق التبعية، فبالأصالة أولى . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٤/٩)، النجم الوهاج (١٩٩/٨) .

(٣) كفاية النبيه (١٢٩/١٥)، وانظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: الأم (٣٦/٥) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٤/٩)، روضة الطالبين (٣/٩)، كفاية النبيه (١٢٩/١٥) .

(٦) قال النووي في «تحرير ألفاظ التنبيه» (٢٤٨): «الخنثى المشكل ضربان، أشهرهما: من له فرج امرأة وذكر رجل، والثاني: له ثقب لا يشبه واحداً منهما»، وانظر: تهذيب اللغة (١٤٥/٧) مادة (خنث)، المصباح المنير (١٨٣/١) مادة (خنث) .



التحريم، فإن بان أنثى حرم، وإلا فلا.

**قال: حَيَّةٌ [أي] <sup>(٢)</sup>: فلو حلب لبن المرأة بعد موتها، وأوجر الصبي أو ارتضع طفل من ثدي ميتة، فلا يتعلق به التحريم، خلافاً للأئمة الثلاثة <sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، لنا: القياس على وطئها فإنه لا يثبت به حرمة المصاهرة ؛ ولأنه للبن انفصل عن جثة منفكة عن الحل والحرمة فهو كلبن البهيمة، ولأنه لو وصل اللبن إلى جوف الصبي بعد موته لم تثبت الحرمة، فكذا إذا انفصل منها بعد موتها <sup>(٥)</sup>.**

**قال: بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ، أي: فإن لم تبلغها وظهر لها لبن فإنه لا يتعلق به <sup>(\*)</sup> التحريم؛ لأنها لا تحتل الولادة، واللبن فرع الولد، وهذا كما أنها إذا رأت دمًا لم يحكم بكونه حيضًا، فإذا بلغت تسع سنين يتعلق به التحريم، [لأنه] <sup>(٦)</sup> وإن لم يُحْكَمْ ببلوغها باللبن كما يُلْحَقُ الولد بابن تسع ولا يُحْكَمْ ببلوغه بذلك، فاحتمال البلوغ <sup>(\*)</sup> قائم، والرضاع كالنسب يكفي <sup>(٧)</sup> فيه الإحتمال <sup>(٨)</sup>، وقيل: أنه كلبن الرجل، فيأتي فيه الخلاف السالف، حكاها الإمام <sup>(٩)</sup>.**

**قال الرافعي في «الشرح الصغير» <sup>(١٠)</sup>: ويُشبهه أن يكون النظر إلى تسع سنين مبنياً على**

(١) وعبارة الرافعي في «الشرح الكبير»: «ظاهر المذهب»، وأما عبارة النووي في «الروضة»: «على المذهب» .

العزیز شرح الوجیز (٥٥٤/٩)، روضة الطالبین (٣/٩) .

(٢) زيادة في (ب) .

(٣) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) أي: أبو حنيفة، ومالك، وأحمد، فعندهم: أن لبن الميتة يتعلق به التحريم ؛ لأنه لا يقال: مات اللبن بموتها ؛ لأن

اللبن لا يموت . انظر: المدونة الكبرى (٤١٠/٥)، المبسوط للسرخسي (٢٩٦/٣٠)، المغني (١٤٠/٨-١٤١)،

مغني المحتاج (٤١٥/٣) .

(٥) انظر: العزیز شرح الوجیز (٥٥٤/٩) .

(\*) [٢٠/ب/ب] .

(٦) سقط في (أ) .

(\*) [٢٣٧/أ/أ] .

(٧) في (ب) يكتفي .

(٨) انظر: العزیز شرح الوجیز (٥٥٥/٩) .

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤١٥/١٥) .

(١٠) لم أقف عليه، ولكن وقفت عليه في هامش «الشرح الكبير»، وكذا نقله عنه الدميري . انظر: العزیز شرح

الأصح، وهو أن أقل سن تحيض فيه المرأة بنت تسع سنين، وأن يجيء فيه الخلاف المذكور هناك .

وما قدمته من أنه يُحكم ببلوغها باللبن هو قول الإمام<sup>(١)</sup>، والغزالي<sup>(٢)</sup>، والبغوي<sup>(٣)</sup>، والرافعي<sup>(٤)</sup>.

وقال الفوراني<sup>(٥)</sup>: نحكم بأنها حاضت وبلغت بالحيض، وفرض المسألة فيما إذا استكملت التسع وغيره، فرضها في بنت تسع، وذلك<sup>(٦)</sup> يصدق بكونها في التاسعة، وهو واقع في أقل سن الحيض، والإمام<sup>(٧)</sup> لم يُقيد المسألة بسن معين بل بالسن الذي<sup>(٨)</sup> يمكن البلوغ فيه .

قال: وَلَوْ حَلَبَتْ فَأَوْجَرَ<sup>(٩)</sup> بَعْدَ مَوْتِهَا حَرَّمَ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ انْفَصَلَ عَنْهَا وَهُوَ حَالِلٌ

الوجيز (٥٥٥/٩)، النجم الوهاج (٢٠٠/٨) .

(١) ولكن ما وقفت عليه في «نهاية المطلب» أن إمام الحرمين الجويني لا يحكم ببلوغها بتزول اللبن . انظر: (٤١٤/١٥) .

(٢) وكذا ما وقفت عليه في «الوجيز» و«الوسيط» أن الغزالي لا يحكم ببلوغ الصبية بمجرد اللبن . انظر: الوجيز (١١٠/٢)، الوسيط (١٧٩/٦) .

(٣) وكذا ما وقفت عليه في «التهذيب» أن البغوي لا يحكم ببلوغها بتزول اللبن . انظر: (٣٠٣/٦) .

(٤) وكذا ما وقفت عليه في «العزیز شرح الوجيز» أن الرافعي لا يحكم ببلوغها باللبن . انظر: (٥٥٥/٩)

(٥) انظر: كفاية النبيه (١٤٦/١٥) .

(٦) في (ب) كذلك .

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤١٤/١٥) .

(٨) في هذا الموضع من (ب): لا النافية .

(٩) قال القاضي عياض: أوجره ووجره لغتان، الأولى أفصح وأشهر، إذا ألقيت الوجور في حلقه، وهو الوجور بفتح

الواو، وهو ما صب في وسط الفم في الحلق . تهذيب الأسماء (٣٦٢/٣)، وانظر: المغرب في ترتيب المعرب

(٣٤٣/٢)، لسان العرب (٢٧٩/٥) مادة (وجر)، المصباح المنير (٦٤٨/٢) .

محرم<sup>(١)</sup>، والثاني<sup>(٢)</sup> : لا؛ لُبْعِدْ إثبات الأمومة بعد الموت .

قال القاضي<sup>(٣)</sup> : وهو مخرج من القول، بأن الاعتبار في الصفة المعلق بها العتق في الصحة إذا وجدت في المرض بحالة وجودها، [قال]<sup>(٤)</sup> في كتاب «الأسرار»<sup>(٥)</sup> : والمخرج له هو القفال، وتعبير المصنف بالأصح يقتضي قوة الخلاف، وهو خلاف ما في «الروضة»<sup>(٦)</sup>، حيث عبر بالصحيح ، وزاد أنه المنصوص<sup>(٧)</sup> .

فرع: سواء كانت المرضعة مزوجة أم بكرًا أم بخلافهما<sup>(٨)</sup>، وفي وجه: لا يحرم لبن البكر؛ لأنه نادر فأشبهه لبن الرجل<sup>(٩)</sup>، والمنصوص هو الأول<sup>(١٠)</sup>؛ لاحتمال الولادة وصلاحيته [الولد]<sup>(١١)</sup> للغداء<sup>(١٢)</sup> .

قال: وَلَوْ جُبِّنَ أَوْ نُزِعَ مِنْهُ زُبْدٌ حَرَّمَ؛ لحصول عين اللبن في<sup>(١٣)</sup> الجوف، وحصول التغذية<sup>(١٤)</sup><sup>(١)</sup>، وعبارة «المحرر»<sup>(٢)</sup>: [و]<sup>(٣)</sup> لا فرق بين أن يكون اللبن على هيئته، وبين أن

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٥/٩) .

(٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) أي: القاضي الحسين، وقد حكاه عنه الرافعي . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) سقط في (أ)، رغم أنه أشار في هذا الموضع بسهم صغير، لكن لم أجدها على الهامش .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) انظر: النووي (٣/٩) .

(٧) وكذا قال الرافعي في «الشرح الكبير» . انظر: الأم (٣١/٥)، العزيز شرح الوجيز (٥٥٥/٩) .

(٨) روضة الطالبين (٤/٩) .

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٥/٩) .

(١٠) وهو الظاهر كما في «الشرح الكبير»، والصحيح كما في «الروضة»، وقالوا: يُحْكِي عن نصه في البويطي .

انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٤/٩) .

(١١) هكذا في النسختين وهو خطأ، وأرى أن الصواب هو (اللبن) والله أعلم . انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٣) في (ب) إلى .

(١٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٦/٩) .

يتغير لحموضته أو انعقاد، ولو اتحد منه جبناً أو زبدًا فكذلك، فرأى المصنف اختصاره على ما ذكره أولى<sup>(٤)</sup>؛ لدخول الأول في مفهوم ذلك، وقال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>: لا تثبت الحرمة بالجبين ونحوه.

فرع: لو ثرد<sup>(٦)</sup> فيه طعام تعلقت الحرمة به، وكذا<sup>(٧)</sup> لو عجن بدقيق وخبزه في الأصح<sup>(٨)(٩)</sup>.

قال: وَلَوْ خُلِطَ بِمَائِعٍ حَرَّمَ، أي: حلال كالماء ولبن البهيمة، أو حرام كالخمر، إِنَّ غَلَبَ<sup>(١٠)</sup>، أي: على الخليط<sup>(١١)</sup>؛ لأن المغلوب المستهلك كالمعدوم، ألا ترى أن النجاسة إذا استهلكت في الماء الكثير كانت كالمعدومة<sup>(١٢)</sup>.

قال: فَإِنْ غَلَبَ<sup>(١٣)(١٤)</sup> وَشَرِبَ الْكُلَّ، قِيلَ: أَوْ الْبَعْضَ حَرَّمَ فِي الْأَظْهَرِ، أما [وجه]<sup>(١٥)</sup>

- 
- (١) وبهذا قال أحمد، وعنه: لا يحرم؛ لزوال الاسم، والأصح الأول. انظر: المغني (١٤٠/٨)، المبدع (١٧٠/٨).
- (٢) انظر: الرافعي (٣٧٠).
- (٣) سقط في (ب).
- (٤) في (ب) أولًا.
- (٥) انظر: بدائع الصنائع (٩/٤)، العزيز شرح الوجيز (٥٥٦/٩).
- (٦) الثرد: الفت، يقال: ثرده يثرده ثردًا فهو ثريد، وثردت الخبز ثردًا كسرتة فهو ثريد وثرود، والثرد الهشم، ومنه قيل: لما يهشم من الخبز ويبل بماء القدر وغيره ثريد. انظر: لسان العرب (١٠٢/٣) مادة (ثرد).
- (٧) في (ب) كذلك.
- (٨) خلافًا لما يُحكى عن القاضي الحسين. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٦/٩)، روضة الطالبين (٤/٩)، كفاية النبيه (١٤٢/١٥).
- (٩) وعبارة النووي في المرجع نفسه والصفحة نفسها: «على الصحيح».
- (١٠) بفتح الغين المعجمة. مغني المحتاج (٤١٥/٣).
- (١١) النجم الوهاج (٢٠٢/٨).
- (١٢) العزيز شرح الوجيز (٥٥٦/٩).
- (١٣) بضم أوله. مغني المحتاج (٤١٥/٣).
- (١٤) قال النووي في «روضة الطالبين» (٥/٩): «وفي المراد بمصير اللبن مغلوبًا، وجهان: أحدهما: خروجه عن كونه مغذيًا. والصحيح الذي قطع به الأكثرون: أن الاعتبار بصفات اللبن؛ الطعم واللون والرائحة، فإن ظهر منها شيء في المخلوط فاللبن غالب، وإلا فمغلوب».

عدم التحريم في الأولى<sup>(٢)</sup>: فبالقياس على النجاسة المستهلكة في الماء الكثير، فإنه لا أثر لها<sup>(٣)(\*)</sup> وكذلك الخمرة المستهلكة في غيرها، فإنه لا يتعلق بها حد، ولذلك المحرم إذا أكل طعام فيه طيب فإنه لا فدية عليه، ووجه مقابله<sup>(٤)</sup>: وصول عين اللبن إلى الجوف، وذلك هو المعتبر، ولذلك يُؤثر كثير اللبن وقليله، وليس كالنجاسة فإنها تحنّب للإستقذار، وهو مندفع بالكثرة ولا كالخمر فإن الحد منوط بالشدة المطرية المزيله<sup>(٥)</sup> للعقل ولاشك<sup>(٦)</sup>، ولا كالمحرم فإنه ممنوع من التطيب، وليس هذا تطيب .

وأما وجه [عدم]<sup>(٧)</sup> التحريم في الثانية - وهو ما إذا شرب البعض - : أنا<sup>(٨)</sup> لم نتحقق وصول جميع اللبن<sup>(٩)</sup>، ووجه مقابله<sup>(\*)</sup>: أن المائع إذا خالط الماء، فما من قدر يوجد إلا وفيه

(١) سقط في (ب) .

(٢) في (ب) الأول .

(٣) في (أ) له .

(\*) [٢١/ب] .

(٤) وهو الأصح في «الشرح الكبير»، والأظهر في «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٦/٩)، روضة الطالبين (٤/٩ - ٥) .

(٥) في (ب) المسلبة .

(٦) في هذا الموضع من نسخة (أ) كُتبت كلمة (صح) .

(٧) سقط في (أ) .

(٨) في (أ) إنما .

(٩) وهو الأظهر في «الشرح الكبير»، والأصح في «الروضة»، وبه قال: ابن سريج وأبو إسحاق والماوردي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٦-٥٥٧/٩)، روضة الطالبين (٥/٩) .

شيء من هذا، وشيء من ذلك<sup>(١)</sup>، قاله في «الروضة»<sup>(٢)</sup> تبعاً للرافعي<sup>(٣)</sup>، وهذا الخلاف فيما إذا لم يتحقق وصول اللبن، مثل إذا وقعت قطرة في جب ماء وشرب بعضه فإن تحققنا انتشاره في الخليط، وحصول بعضه في المشروب، أو كان الباقي من المخلوط أقل من قدر اللبن ثبت التحريم قطعاً، ذكره الإمام<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>، وحزم به في «الشرح الصغير»<sup>(٦)</sup>.

وهل يُشترط أن يكون اللبن قدرًا<sup>(٧)</sup> يمكن أن يُسقى منه خمس دفعات لو انفرد عن الخليط؟ وجهان حكاهما السرخسي، وقال: أصحهما<sup>(٨)</sup>: الاشتراط<sup>(٩)</sup>.

قال في «الكفاية»<sup>(١٠)</sup>: «والذي يظهر أن محل الخلاف فيما إذا أطمع من المختلط خمس دفعات»، هذا هو الطريق الظاهر، وفرق بعضهم بين الماء وغيره وطول<sup>(١١)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(١٢)</sup>: أن خلط الماء بجامد لا يؤثر، كما لو تُرد فيه الخبز سواء كان اللبن

(\*) [٢٣٧/ب/١].

(١) وهذا هو اختيار الصيمري والقاضي أبي الطيب الطبري. انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٥٦/٩)، روضة الطالبين

(٥/٩)، كفاية النبيه (١٤٢/١٥ - ١٤٣).

(٢) انظر: النووي المرجع نفسه (٥-٤/٩).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٦/٩).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٣٥٧/١٥) وما بعدها.

(٥) انظر: روضة الطالبين (٤/٩).

(٦) لم أقف عليه، ولكن كذا قاله الرافعي في الشرح الكبير. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٧/٩).

(٧) في (ب) قدر.

(٨) وهو أصحهما أيضاً في «الروضة»، وأظهرهما في «الشرح الكبير». انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة

الطالبين (٥/٩).

(٩) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٠) ابن الرفعة (١٤٢/١٥).

(١١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٨/٩).

وقال النووي في «روضة الطالبين» (٥/٩): «هذا هو المذهب في بيان حكم اختلاط اللبن بالمائعات، وسواء فيه

اختلاط اللبن بالماء وبغيره، وحكى الإمام طريقاً آخر: أنه إن كان الخليط غير الماء فعلى ما ذكرناه، وإن كان

ماء واللبن مغلوب فإن امتزج بما دون القلتين وشرب الصبي كله ففي ثبوت التحريم قولان، وإن شرب بعضه

فقولان مرتبان، وأولى بأن لا يثبت، وإن امتزج بقلتين فصاعداً فإن لم يثبت التحريم بدون القلتين فهنا أولى، وإن

أثبتنا وتناول بعضه لم يؤثر، وإن شربه كله فقولان مرتبان، وأولى بأن لا يؤثر، وهذه الطريقة ضعيفة».

(١٢) انظر: بدائع الصنائع (٩/٤ - ١٠)، تحفة الفقهاء (٢٣٩/٢)، العزيز شرح الوجيز (٥٥٨/٩).

غالبًا أو مغلوبًا، وإن كان بمائع فالنظر إلى أهله .

وقال المزي: لا فرق بين الجامد والمائع ، والحكم للغالب<sup>(١)</sup>.

فرع: العبرة في كونه مغلوبًا، بزوال أوصاف الطعم واللون والرائحة، فإن ظهر منها شيء فهو غالب، وقيل: العبرة بزوال التغذية<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: قوله: (البعض) كذا أدخل عليه الألف واللام، وقد تقدم عليه الكلام في باب التولية<sup>(٣)</sup>.

قال: وَيُحَرِّمُ<sup>(٤)</sup> إِيحَارًا، أي: وهو صب اللبن في الحلق<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، خلافًا لأحمد<sup>(٧)</sup>.

لنا : حصول التغذية، ولقصة سالم<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup> الآتية، إذ من المعلوم أنه لم [يرو]<sup>(١٠)</sup> الشارع

(١) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: مختصر المزي (٣٠٠) .

(٢) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٥/٩) .

(٣) التولية لغة: تقليد العمل . انظر: تهذيب اللغة (٣٢٥/١٥) .

واصطلاحًا: نقل جميع المبيع إلى المولى . يمثل الثمن المثلي، أو قيمة المتقوم، بلفظ وليتك أو ما اشتق منه . انظر: حواشي الشرواني (٤٢٣/٤) .

(٤) براء مشددة مكسورة . مغني المحتاج (٤١٥/٣) .

(٥) السراج الوهاج (٤٦٠)، وانظر: الحاوي الكبير (٣٧٢/١١)، لسان العرب (٢٧٩/٥) مادة (وجر) .

(٦) وبهذا قال أبو حنيفة، ومالك . انظر: المدونة الكبرى (٤٠٥/٥)، بدائع الصنائع (٩/٤) .

(٧) ولكن عند أحمد روايتان إحداهما: صحيحة موافقة للأئمة الثلاثة، والثانية: ضعيفة مخالفة لهم، وما ذكره ابن الملقن عن أحمد هي الرواية الضعيفة، قال ابن قدامة المقدسي في «المغني» (١٣٩/٨): « واحتلفت الرواية في التحريم بهما فأصح الروايتين: أن التحريم يثبت بذلك كما يثبت بالرضاع، وهو قول الشعبي، والثوري، وأصحاب الرأي، وبه قال مالك في الوجور .

والثانية: لا يثبت بهما التحريم، وهو اختيار أبي بكر، ومذهب داود، وقول عطاء الخراساني في السعوط ؛ لأن هذا ليس برضاع وإنما حرم الله تعالى ورسوله بالرضاع ، ولأنه حصل من غير ارتضاع فأشبهه ما لو دخل من جرح في بدنه » .

(٨) هو: سالم مولى أبي حذيفة، قال موسى بن عقبة: هو سالم بن معقل أصله من إصطخر، وإلى أبا حذيفة، وإنما الذي أعتقه هي ثبينة بنت يعار الانصارية زوجة أبي حذيفة بن عتبة، وتبناه أبو حذيفة، وهو من السابقين الأولين البدرين المقربين العالمين . انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦٧/١) وما بعدها .

(٩) عن مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير، فقال: أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وكان من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - قد كان شهد بدرًا ، وكان قد تبني سالمًا الذي يقال: هل سالم مولى أبي حذيفة ؟ كما تبني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زيد بن حارثة ، وأنكح أبو حذيفة

قال: وَكَذًا إِسْعَاطُ، [أي]<sup>(٣)</sup>: وهو صب اللبن في الأنف<sup>(٤)</sup>، عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>؛ لَأَن

سالمًا وهو يرى أنه ابنه، فأنكحه بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهي يومئذ من المهاجرات الأولى، وهي يومئذ من أفضل أيامي قريش، فلما أنزل الله في زيد بن حارثة ما أنزل، فقال: {ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ} [الأحزاب: ٥]، رد كل واحد من أولئك من تبني إلى أبيه، فإن لم يعلم أباه رده إلى الموالي، فجاءت سهلة بنت سهيل، وهي امرأة أبي حذيفة، وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله كنا نرى سالمًا ولدًا وكان يدخل علي وأنا فضل، وليس لنا إلا بيت واحد، فماذا ترى في شأنه؟ فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما بلغنا - : ((أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنها)) ففعلت، وكانت تراه ابناً من الرضاعة، فأخذت بذلك عائشة فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أختها يرضعن لها من أحببت أن يدخل عليها من الرجال، وأبى سائر أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس، وقلن: ما نرى الذي أمر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده .

أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب الرضاع - باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبير، (٦٠٥/٢-٦٠٦) برقم (١٢)، وعنه الشافعي في «الأم»، كتاب النكاح - رضاعة الكبير، (٢٨/٥)، وفي «مسنده»، ومن كتاب الرضاع (١٧٠٤-١٧٠٥) برقم (١٤٩٦)، وهذا الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» مختصراً، كتاب الرضاع - باب رضاعة الكبير، (١٠٧٦/٢-١٠٧٧) برقم (١٤٥٣) .

(١) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (يرد) تبعاً «للحاوي الكبير» و «الكفاية»، والله أعلم . انظر: الحاوي الكبير (٣٧٢/١١)، كفاية النبيه (١٣٩/١٥)

(٢) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه (١٣٨/١٥-١٣٩)

(٣) زيادة في (أ) .

(٤) السراج الوهاج (٤٦٠)، وانظر: الحاوي الكبير (٣٧٢/١١)، المغرب في ترتيب المغرب (٣٩٧/١) مادة (سعط)، لسان العرب (٣١٤/٧) مادة (سعط) .

(٥) كذا قال النووي في «الروضة»، وهو الأصح عند الرافعي، والمشهور عند العمراني . انظر: الأم (٢٩/٥)، البيان (١٥٠/١١)، المحرر (٣٧٠)، العزيز شرح الوجيز (٥٥٩/٩)، روضة الطالبين (٦/٩) .

(٦) وبهذا قال مالك، وأحمد في أشهر الروايتين عنه . انظر: المدونة الكبرى (٤٠٥/٥)، المغني (١٣٩/٨) .



الدماغ<sup>(١)</sup> جوف التغذية كالمعدة<sup>(٢)</sup>، ولأنه سبيل يحصل بالواصل منه الفطر، فتعلق به التحريم كالفم<sup>(٣)</sup>.

والطريق الثاني<sup>(٤)</sup> : أن في ثبوت الحرمة قولين<sup>(٥)</sup>، كما هما في [الحقنة]<sup>(٦)(٧)</sup>.

وعن أبي حنيفة<sup>(٨)</sup> : أنه لا حرمة ، وهو رواية عن أحمد<sup>(٩)</sup>.

فائدة: الوجور، قال الجوهر<sup>(١٠)</sup> : هو الجعل في وسط الفم، تقول منه وجرتُ الصبي وأوجرته، ويقال: لكل واحد من الوجور والسعوط: النشوع<sup>(١١)</sup> بالعين المهملة والمعجمة، ذكرهما ابن مالك في كتابه «وفاق الاستعمال»<sup>(١٢)</sup>.

قال: لَا حَقْنَةَ<sup>(١٣)</sup> فِي الْأَظْهَرِ<sup>(١٤)(\*)</sup>؛ لأن الرضاع يُراد لإثبات اللحم وإنشاز العظم<sup>(١)</sup>،

(١) في (ب) الرضاع ، والصحيح ما أثبت . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٩/٩) .

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٣٩/١٥) .

(٣) ابن الرفعة المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٥٩/٩) .

(٥) أحدهما: يثبت به التحريم، والثاني: لا يثبت به التحريم . انظر: البيان (١٥١/١١)، العزيز شرح الوجيز (٥٦٠/٩).

(٦) هكذا في (ب) وفي (أ) الحصية، وكليهما خطأ، والصواب (الحقنة) . انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥٥٩/٩).

(٧) الحقنة هي: ما يدخل في القبل أو الدبر من دواء . مغني المحتاج (٤١٦/٣) .

(٨) ما نقله المؤلف عن أبي حنيفة هو نفس ما تناقله فقهاء الشافعية عنه وصرحوا بهذا في كتبهم كالماوردي والبغوي

والرافعي حيث قالوا : لا يثبت التحريم بالسعوط عنده، لكن ما وقفت عليه في كتب المذهب الحنفي هو: ثبوت

الحرمة بالسعوط عنده . انظر: الحاوي الكبير (٣٧٢/١١)، التهذيب (٣٠٠/٦)، المبسوط للسرخسي (١٣٤/٥)

و (٢٩٦/٣٠)، العزيز شرح الوجيز (٥٦٠/٩)، تحفة الفقهاء (٢٣٨/٢)، البحر الرائق (٢٤٦/٣) .

(٩) وهذه الرواية ضعيفة ، والأصح عنه يحرم . انظر: المغني (١٣٩/٨)، المبدع (١٦٨/٨) .

(١٠) انظر: الصحاح (٨٤٤/٢) مادة (وجر) .

(١١) النشوع والنشوغ بالعين والغين معاً هو السعوط والوجور الذي يوجره المريض أو الصبي، يقال : نشع الصبي

ونشع، وقد نشعه نشعاً وأنشعه سعطه، مثل وجره وأوجره، ونشغت الصبي وجوراً فانتشغه . انظر: لسان

العرب (٣٥٤/٨) مادة (نشع) ، (٤٥٥/٨) مادة (نشع) .

(١٢) انظر: المطلع على أبواب المقنع (٣٥١) .

(١٣) في (ب) حقنة، والصحيح ما أثبت . انظر: منهاج الطالبين (١١٧) .

(١٤) وهو الأظهر أيضاً في «الروضة»، والأصح في «الشرح الكبير»، ويقال: إنه الجديد، وهو مذهب أبو حنيفة

ومالك وأحمد . انظر: المغني (١٤٠/٨)، العزيز شرح الوجيز (٥٦٠/٩)، تحفة الفقهاء (٢٣٨/٢)، روضة

الطالبين (٦/٩)، منح الجليل (٣٧٣/٤) .

وهذا معدوم في الحقنة ؛ لأنها لا تصل إلى محل الغذاء، وتُراد للإسهال وخروج ما في الجوف، فخالفت حكم ما يصل إلى الجوف<sup>(٢)</sup>، والثاني<sup>(٣)</sup>: يثبت كما يثبت به الفطر .  
 فرع: الأشبه أن الصب في الأذن كالحقنة، قاله الرافعي<sup>(٤)</sup>، وفي «البحر»<sup>(٥)</sup>: أنه يحرم، وفي «التهذيب»<sup>(٦)</sup>: لا ، ويُحكى عن النص<sup>(٧)</sup>، وقيل: إن علم وصوله إلى جوف الرأس حرم، وإلا فلا<sup>(٨)</sup>، وفي «النهاية»<sup>(٩)</sup>: إن قلنا: أنه لا يفطر لا يحرم، وإن قلنا: يفطر فالوجه تخريجه على قول الحقنة، أما الصب في العين فلا يُحرم قطعاً<sup>(١٠)</sup>.

فرع: لو ارتضع وتقياً في الحال بعد أن وصل إلى جوفه، فهل يحصل التحريم؟  
 فيه أوجه: أصحابها: نعم<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup>، وثالثها: أن تقياً وقد تغير اللبن ثبت التحريم ، وإلا فلا<sup>(١٣)</sup>.

وقد وضع رمزاً يشير إليهم في النسختين فوق كلمة (حقنة) فرمز لأبي حنيفة بـ (ح) ولمالك بـ (م) ولأحمد بـ (أ) .

(١) إنشاز العظم: أي: ما رفعه وأعلاه وأكبر حجمه، وهو مأخوذ من النشر، أي: المكان المرتفع من الأرض . انظر: لسان العرب (٤١٨/٥) مادة (نشر) .

(\*) [٢١/ب/ب] .

(٢) انظر: كفاية النبيه (١٣٩/١٥) .

(٣) وهو اختيار المزني . انظر: مختصر المزني (٣٠٠)، العزيز شرح الوجيز (٥٦٠/٩) .

(٤) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) لم أقف عليه، ولكن كذا نقله الرافعي عن الروياني . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) لأنه لا ينفذ منها إلى الدماغ . انظر: البغوي (٣٠٠/٦) .

(٧) حكاه الشيخ أبو علي . انظر: نهاية المطلب (٣٥٦/١٥) .

(٨) كذا قال العمراني في البيان، ونقله ابن الرفعة من زوائده . انظر: البيان (١٥١/١٥)، كفاية النبيه (١٣٩/١٥)،

حاشية قليوبي (٦٤/٤)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٤٧٨/٤) .

(٩) انظر: إمام الحرمين الجويني (٣٥٦/١٥) .

(١٠) انظر: التهذيب (٣٠٠/٦)، العزيز شرح الوجيز (٥٦٠/٩)، روضة الطالبين (٧/٩)، كفاية النبيه (١٣٩/١٥) .

(١١) وهو الصحيح أيضاً في «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦٠/٩)، روضة الطالبين (٧/٩) .

(١٢) لأن الاعتبار بوصوله إلى الجوف، وقد وصل، ولأنه يبقى شيء وإن قل، وحكى القاضي الروياني أن جده روى

فيه وجهاً آخر . الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

فلا<sup>(١)</sup>، أما قبل الوصول فلا قطعاً<sup>(٢)</sup>.

قال: وَشَرْطُهُ<sup>(٣)</sup>: رَضِيعٌ حَيٌّ، أي: فلا أثر للوصول إلى معدة الصبي الميت؛ لخروجه عن التغذية ونبات اللحم<sup>(٤)(٥)</sup>.

قال: لَمْ يَبْلُغْ سَنَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، أي: فمن بلغ سنتين فلا أثر [لإرضاعه]<sup>(٧)(٨)</sup>؛ لقوله تعالى:

(١) روضة الطالبين (٧/٩).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦٠/٩)، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) في (أ) شرط، والصحيح ما أثبت. انظر: منهاج الطالبين (١١٧).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦١/٩)، روضة الطالبين (٧/٩).

(٥) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٠٣/٨): «وكان الأولى للمصنف أن يقول: وحياة رضيع؛ لأن الرضيع ركن لا شرط».

(٦) وبهذا قال أحمد. انظر: المغني (١٤٢/٨)، المبدع (١٦٥/٨).

(٧) انظر: روضة الطالبين (٧/٩).

(٨) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (لارتضاعه)، كما في «الروضة». انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

{وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ<sup>(\*)</sup> حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ<sup>(١)</sup>}، فجعل إتمام الرضاع في حولين، فأشعر بأن الحكم بعد الحولين بخلافه، ويعضده حديث جابر المرفوع: ((لا رضاع بعد فصال))<sup>(٢)</sup>، والكتاب دل على أن<sup>(٣)</sup> [الفصل]<sup>(٤)</sup> في عامين<sup>(٥)</sup>، وكذلك حديث عائشة المرفوع: ((إنما الرضاعة من المجاعة)) متفق عليه، وكذلك حديث أم سلمة المرفوع: ((لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام)) رواه الترمذي<sup>(٦)</sup>، ثم قال: حسن صحيح<sup>(٧)</sup>، وأصرح من هذا كله حديث ابن عباس المرفوع: ((لا رضاع إلا ما كان في الحولين))<sup>(٨)</sup>، رواه البيهقي<sup>(٩)</sup>، وقال: وقفه، هو الصحيح<sup>(١٠)</sup>، [و]<sup>(١١)</sup> قال الدارقطني<sup>(١٢)</sup>: لم يسنده غير الهيثم بن جميل<sup>(١٣)</sup><sup>(١٤)</sup>، قلت: هو ثقة حافظ فلا

(\*) [i/i/٢٣٨] .

(١) سورة البقرة، آية رقم: ٢٣٣ .

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده»، الأفراد عن جابر رضي الله عنه، (٢٤٣/١) برقم (١٧٦٧)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب الخلع والطلاق - باب الطلاق قبل النكاح، (٣١٩/٧) برقم (١٤٦٥٧-١٤٦٥٨)، ورواه ابن عدي في «الكامل» وأعله بحرام، ونقل عن الشافعي وابن معين أنهما قالوا: الرواية عن حرام بن عثمان حرام . انظر: نصب الراية لأحاديث الهداية (٢١٩/٣)، البدر المنير (٣٢٢/٧)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٤٧/٢) .

(٣) في (أ) أنه .

(٤) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (الفصال) . انظر: كفاية النبيه (١٣٠/١٥) .

(٥) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) أخرجه الترمذي في «سننه»، كتاب الرضاع - باب ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تُحرم إلا في الصغر دون الحولين، (٤٥٨/٣) برقم (١١٥٢) .

(٧) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) في (ب) حولين .

(٩) رواه البيهقي في «سننه الكبرى»، كتاب الرضاع - باب ما جاء ي تحديد ذلك بالحولين، (٤٦٢/٧) برقم (١٥٤٤٦) موقوفاً من حديث سعيد بن منصور، والمرفوع من طريق الدارقطني برقم (١٥٤٤٧) .

(١٠) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، الأثر (١٥٤٤٦)، خلاصة البدر المنير (٢٥٠/٢) .

(١١) سقط في (أ) .

(١٢) انظر: سنن الدارقطني، كتاب الرضاع، (٤١٧/٤) رقم (١٠) .

(١٣) في (ب) حمير .

يضر، وحديث سالم في تأثير إرضاعه كبيراً،<sup>(٢)</sup> قد روى الشافعي<sup>(٣)</sup> عن أم سلمة قالت: في الحديث هو خاص به، ولم يُخالَف فيه سوى عائشة، وعن أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>: مدة الرضاع ثلاثون شهراً، وعن مالك<sup>(٥)</sup>: رواية كمذهبننا، وأخرى أن مدته شهران .  
فائدتان: الأولى: قال المصنف في «شرح المذهب»<sup>(٦)</sup>: في الكلام على القلتين<sup>(٧)</sup> مدة

(١) هو: الحافظ الإمام الكبير الثبت، الهيثم بن جميل، أبو سهل الأنطاكي، وهو بغدادى، سكن أنطاكية، حدث عن: حماد بن سلمة، والليث، وزهير بن معاوية، ومالك بن أنس، وغيرهم، حدث عنه: أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهبي، ويوسف بن مسلم، وآخرون، قال الدارقطني: ثقة حافظ، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة، وأما ابن عدي فقال: ليس هو بالحافظ، يغلط على الثقات، وأرجو أنه لا يعتمد الكذب، توفي في سنة: ثلاث عشرة ومئتين .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٩٦/١٠)، شذرات الذهب (٢٩/٢) .

(٢) حرف الواو مُزاد في (أ) في هذا الموضع، والأصح عدم إضافته، والله أعلم .

(٣) رواه الشافعي في «الأم»، كتاب النكاح - رضاعة الكبير، (٢٨/٥) .

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي (١٣٦/٥)، بدائع الصنائع (٦/٤)، فتح القدير (٤٤١/٣) .

(٥) انظر: الاستذكار (٢٤٨/٦)

(٦) وسبب ذلك هو: أن هذه المدة المقدرة منصوبة، ولتقديرها حكمة فلا يسوغ مخالفتها . انظر: المجموع (١٨٤/١) .

(٧) القلة لغة: شبه جب يأخذ جراراً من الماء، وسميت قلة: لأن الرجل القوي يقلها، أي: يحملها، وكل شيء حملته فقد أقللته، والقالل مختلفة في القرى العربية، وقال هجر من أكبرها . انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٦٠) .

وأما في الشرع: قال النووي في «روضة الطالبين» (١٩/١) : «القلتان خمس قرب، وفي قدرها بالأرطال أوجه: الصحيح المنصوص: خمس مئة رطل بالبغدادى، والثاني: ست مئة، قاله أبو عبد الله الزيرى، واختاره القفال والغزالي، والثالث: ألف رطل، قاله أبو زيد .

والأصح: أن هذا التقدير تقريب، فلا يضر نقصان القدر الذي لا يظهر بنقصانه تفاوت في التغير بالقدر المعين من الأشياء المغيرة، والثاني: أنه تحديد فيضر أي شيء نقص .

قلت: الأشهر تفريغاً على التقريب أنه يعنى عن نقص رطلين، وقيل: ثلاثة ونحوها، وقيل: مائة رطل» .

وتقدير القلة بالكيلو غرام :

عند الحنفية: ١٠١,٥٦٢٥ كيلو غراماً .

وعند الجمهور: ٩٥,٦٢٥ كيلو غراماً . انظر: الموازين والمكاييل والأطوال (٦٩٢)، وهو ملحق بكتاب المنهاج ط. دار المنهاج .

الرضاع: تحديد قطعاً، وعبارته في «الأصول والضوابط»<sup>(١)</sup> السن الذي يُؤثر فيه الرضاع: تحديد قطعاً، ورأيت في «شرح الوسيط» للشيخ نجم الدين القمولي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في كتاب الطهارة أيضاً عدة الرضاع بدل مدة ، وقال [صاحب]<sup>(٣)</sup> «التهذيب»<sup>(٤)</sup>: فيما إذا ارتضع أربع رضعات فانقضى الحولان قبل فراغ الخامسة المذهب الحرمة ؛ لأن المحرم غير مقدر، وقيل: لا تحصل .

الثانية: تعتبر السنتين بالأهله، فإن انكسر الأول<sup>(\*)</sup> اعتبر ثلاثة وعشرون شهراً بعده بالأهله، ويكمل<sup>(٥)</sup> المنكسر ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين، ويُحسب ابتداء الحولين من وقت انفصال الولد بتمامه<sup>(٦)</sup>، أو بصفة، أو خروج البعض كيف قدر، أو جمعها في «الكفاية»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: النووي (٣٤) .

(٢) لم أقف عليه، وهو: أحمد بن محمد بن مكّي، نجم الدين، أبو العباس القمولي، نسبة إلى قمولة وهي: بلد بصعيد مصر، من مصنفاته: «البحر المحيط في شرح الوسيط» و «جواهر البحر» ، و «شرح مقدمة ابن الحاجب في النحو»، وغير ذلك، توفي في سنة : سبع وعشرين وسبع مئة .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢٥٤/٢)، شذرات الذهب (٧٥/٦) .

(٣) سقط في (ب) .

(٤) انظر: البغوي (٢٩٨/٦) .

(\*) [١/٢٢] .

(٥) في (ب) فكمل .

(٦) انظر: روضة الطالبين (٧/٩) .

(٧) قال ابن الرفعة في «كفاية النبيه» (١٣١/١٥-١٣٢) : «قال الرافعي: والقياس أن ابتداءهما يكون من وقت استكمال خروج الولد .

وقال في «البحر»: «ولو خرج نصف الولد ثم بعد مدة خرج الباقي ، فابتداء الحولين في الرضاع عند ابتداء خروجه»، هذا لفظه .

وحكى القاضي ابن كج فيه وجهين، وحكى وجهين - أيضاً - فيما لو ارتضع قبل انفصل جميعه، هل تتعلق به الحرمة ؟

وحكى ابن يونس عن الصيمري: أن الاعتبار بخروج بعض الولد، لا خروج جميعه، فإن أراد البعض: النصف، كان موافقاً لما ذهب إليه صاحب «البحر»، وإن أراد غيره تحصل في ابتداء المدة ثلاثة أوجه: خروج الكل، خروج النصف، خروج البعض كيف قدر»

قال: **وَحَمْسَ رَضَعَاتٍ<sup>(١)</sup>**؛ لما روى مسلم<sup>(٢)</sup> عن عائشة قالت: ((كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرم، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهن فيما يقرأ من القرآن))، فلما أخبرت أن التحريم بالعشر منسوخ بالخمس، دل على ثبوت التحريم بالخمس، لا بما<sup>(٣)</sup> دونها، ولو وقع التحريم بأقل منها بطل أن تكون الخمس ناسخاً، وصار منسوخاً كالعشر؛ لقول عائشة: ((وهن فيما يُقرأ من القرآن)) محمول على قراءة حكمها أو العمل بها<sup>(٤)</sup>، وقال الماوردي<sup>(٥)</sup>: إنما أضافت عائشة ذلك إلى القرآن - مع أن العشر نسخن بالخمس إنما كان بالسنة - لما في القرآن من وجوب العمل بالسنة، وفي مسلم<sup>(٦)</sup> عن عائشة مرفوعاً: ((لا تحرم المصة ولا المصتان))، وهذا هو المذهب الصحيح<sup>(٧)(٨)</sup>، ووراءه وجهان:

أحدهما: أنه يثبت برضعة واحدة<sup>(٩)</sup>، وثانيهما<sup>(١٠)</sup>: بثلاث رضعات<sup>(١١)</sup>.

قال ابن المنذر<sup>(١٢)</sup>: واختاره مشايخنا، كذا هو في «الكفاية»<sup>(١)</sup>، وفي الرافعي<sup>(٢)</sup>: وبه قال

(١) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٠٤/٨): «مراده: وما في حكمهن من اللبن والزبد وغيرهما مما يُتخذ منه. والحكمة في كون التحريم بخمس: أن الحواس خمس وهي أسباب الإدراك، فلم يحصل له علم باطن بغيرها، والرضاع أمر يظهر تأثيره في الباطن من إنشاز العظم وإنبات اللحم، فكانت الخمس حينئذ مؤثرة في ذلك. فإن قيل: من قاعدة الشافعي الأخذ بأقل ما قيل، فلم أخذ هنا بالأكثر؟

فالجواب: أنه إنما يأخذ بالأقل إذا لم يجد دليلاً سواه، وهنا السنة نصت على الخمس فلم يعدل عنها».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الرضاع - باب التحريم بخمس رضعات، (١٠٧٥/٢) برقم (١٤٥٢).

(٣) في (أ) لأنها.

(٤) انظر: كفاية النبيه (١٣٢/١٥).

(٥) المرجع نفسه والصفحة نفسها، انظر: الحاوي الكبير (٣٦٤/١١).

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الرضاع - باب في المصة والمصتان، (١٠٧٣/٢) برقم (١٤٥٠).

(٧) عبارة الرافعي في «العزیز شرح الوجيز» (٥٦٧/٩): «ظاهر المذهب»، أما النووي في «روضة الطالبين» (٧/٩) فقال: «هذا هو المنصوص».

(٨) وقيل: يكفي رضعة واحدة، وهو مذهب أبو حنيفة ومالك. انظر: بدائع الصنائع (٧/٤)، القوانين الفقهية

(١٣٨)، تبين الحقائق (١٨٢/٢)، مغني المحتاج (٤١٦/٣)، الفواكه الدواني (٥٤/٢).

(٩) كمذهب أبو حنيفة. انظر: الكاساني المرجع نفسها والصفحة نفسها.

(١٠) وبه قال أبو عبيد وأبو ثور. انظر: بداية المجتهد (٢٧/٢).

(١١) انظر: العزیز شرح الوجيز (٥٦١-٥٦٢، ٥٦٧)، كفاية النبيه (١٣٣/١٥-١٣٤).

(١٢) هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوري، سمع: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومحمد بن ميمون

ابن المنذر واختاره مشايخنا، قلت: بل قال الرافعي<sup>(٣)</sup>: وعن أحمد روايتان<sup>(٤)</sup>(٥) كمذهبنا<sup>(٦)</sup>، وأخرى كمذهب أبي حنيفة<sup>(٧)</sup>، فعلى الصحيح<sup>(٨)</sup> لو حكم حاكم بالتحريم لم ينقض، خلافاً للإصطخري .

**قال: وَضَبُّهُنَّ بِالْعُرْفِ ؛** لأن الشرع لما ورد باعتبار خمس رضعات وجب تحديد الرضعة<sup>(\*)</sup> وتقديرها، والمقادير تُؤخذ من أحد ثلاثة أشياء: من شرع أو لغة أو عرف، وليس في الشرع واللغة لذلك حد، فوجب<sup>(٩)</sup> أن يُؤخذ من العرف كالحرز<sup>(١٠)</sup> والإحياء والقبض<sup>(١١)</sup>(١٢) .

**قال: فَلَوْ قَطَعَ إِعْرَاضًا تَعَدَّدَ؛** لقضاء العرف بذلك، وكذا قطعها على الأصح<sup>(١٣)</sup> .

، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، روى عنه: أبو بكر بن المقرئ، ومحمد بن يحيى الدمياطي، وغيرهما، صنف كتباً معتبرة عند أئمة الإسلام منها: «الإشراف في معرفة الخلاف»، و «الأوسط»، و «الإجماع»، و «الإقناع»، وغيرهم، توفي سنة: ثمان عشرة وثلاث مئة .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩٨/١)، شذرات الذهب (٢٨٠/٢) .

(١) كفاية النبيه (١٣٤/١٥) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦٧/٩) .

(٣) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: المغني (١٣٧/٨) .

(٥) وقيل: ثلاث روايات، الأولى: رضعة واحدة، والثانية: ثلاث رضعات، والثالثة: خمس رضعات . انظر: المبدع (١٦٦/٨) .

(٦) أي: خمس رضعات فصاعداً، وهذا هو ظاهر المذهب والصحيح . انظر: المغني (١٣٧/٨) .

(٧) أي: رضعة واحدة . انظر: المبدع (١٦٦/٨) .

(٨) وهو الصحيح في الروضة، وزاد «على المنصوص» . انظر: روضة الطالبين (٧/٩) .

(٩) في (ب) يوجب .

(\*) [٢٣٨/ب/أ] .

(١٠) الحرز لغة: الموضع الحصين، يُقال: أحرزه إذا جعله في الحرز . انظر: المغرب في ترتيب المعرب (١٩٤/١) .

وشرعاً: ما يُحفظ فيه المال عادةً، أي: المكان الذي يُحرز فيه؛ كالدَّار، والحانوت، والخيمة، والشخص نفسه، والحرز: ما لا يُعد صاحبه مضيقاً . البحر الرائق (٦٢/٥) .

(١١) انظر: كفاية النبيه (١٣٧/١٥) .

(١٢) قال الماوردي في «الحاوي الكبير» (٣٧٠/١١): «والعرف في الرضعة: أنها ما اتصل شرها ثم انفصل تركها» .

(١٣) وهو الأصح أيضاً في «الشرح الكبير» و «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦٧/٩)، روضة الطالبين



قال: أَوْ لِلَّهِوِ وَعَادَ فِي الْحَالِ، أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ ثَدْيِي إِلَى ثَدْيِي<sup>(١)</sup>، فَلَا<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ<sup>(٣)</sup> العرف ماضٍ بذلك<sup>(٤)</sup>.

قال: وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا دَفْعَةً وَأَوْجَرَهُ خَمْسًا أَوْ عَكْسُهُ، أَي: حلب منها خمسًا وأوجره دفعة<sup>(٥)</sup> فَرَضْعَةً<sup>(٦)</sup>، أما في الأولى؛ فلأن طرف الانفصال أولى بالاعتبار<sup>(٧)</sup>، وقطع بهذا<sup>(٨)</sup> وأما في الثانية؛ فلأنه لم يحصل اللبن في جوفه إلا دفعة واحدة<sup>(٩)</sup>.

قال: وَفِي قَوْلٍ: خَمْسٌ، فتتريلاً للإناء المنتقل منه مترلة الثدي<sup>(١٠)</sup>، وأما في الثانية: فيُنظر

(٨-٧/٩).

(١) الثدي - بفتح الثاء - : يُذكر ويُؤنث، والتذكير أشهر، ويكون للرجل والمرأة، ولكن استعماله في المرأة أكثر، حتى أن بعضهم خصه بها . مغني المحتاج (٤١٧/٣)، وانظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٨٧)، تهذيب الأسماء (٤١/٣).  
(٢) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٠٥/٨) : «وقيد في «الروضة» مسألة اللهو ببقاء الثدي في فيه، وهو يوهم اشتراطه، وليس كذلك؛ فالمنصوص في «المختصر» أن ذلك لا يشترط، وكذا لو قطع للتنفس أو الازدراء أو نام نومة خفيفة، فلو طال نومه ثم انتبه وارتضع فرضعة إن كان الثدي في فيه، وإلا فننتان».  
والمراد من قوله: من ثدي إلى ثدي، أي: في الرضعة الواحدة، فلو تحول من ثدي امرأة إلى ثدي أخرى في الحال فإنه يتعدد في الأصح؛ لأن الرضعة أن يترك الثدي، ولا يعود إليه إلا بعد مدة طويلة، وقد وجد . مغني المحتاج (٤١٧/٣).

(٣) في هذا الموضع من (ب) كتب (لأن) ثم شطب عليها، وكتب حرف الجر (من)، ولم تصفه المحققة للمتن؛ لأنه لن يستقيم الكلام بوجوده فيه .

(٤) انظر: النجم الوهاج (٢٠٥/٨) .

(٥) انظر: كفاية النبيه (١٤٠/١٥) .

(٦) وهو الأصح . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦٨ / ٩)، روضة الطالبين (٩/٩) .

(٧) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٩/٩) .

(٩) انظر: كفاية النبيه (١٤٠/١٥) .

(١٠) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦٨ / ٩) .

إلى حال الانفصال من الضرع<sup>(١)</sup>، وصحح المصنف في أصل «الروضة»<sup>(٢)</sup> في الأولى: طريقة القولين، وفي الثانية: طريقة القطع بأن ذلك رضة، فقال فيها<sup>(٣)</sup>: «فالمذهب أنه رضعه، وقيل: على الطريقتين».

قال: وَلَوْ شُكَّ هَلْ خَمْسًا أَمْ أَقَلَّ، أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدُ؟ فَلَا تَحْرِيمَ<sup>(٤)</sup>؛ رجوعاً إلى الأصل<sup>(٥)</sup>.

قال: فِي الثَّانِيَةِ<sup>(٦)</sup> قَوْلٌ، أَوْ وَجْهٌ<sup>(٧)</sup>؛ لأن الأصل بقاء المدة<sup>(٨)(٩)</sup>.

قال: وَتَصِيرُ الْمُرْضِعَةُ أُمًّا<sup>(١٠)</sup>، وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبْنُ أَبَاهُ، وَتَسْرِي الْحُرْمَةُ إِلَى أَوْلَادِهِ<sup>(١١)</sup>؛ للحديث الصحيح المتقدم: ((يحرم<sup>(\*)</sup> من الرضاع ما يحرم من النسب))<sup>(١٢)</sup>، وفي

(١) وهذا الطريق قال صاحب «الإفصاح»، وأبو إسحاق . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٤١/١٥).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٩/٩) .

(٣) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) في المسألتين، وهذا القول في المسألة الثانية هو الأصح كما عند الراعي، والأظهر أو الأصح كما عند النووي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦٩ / ٩)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) انظر: الراعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) أي: المسألة الثانية: لو شك هل رضع في حولين أم بعد؟ . انظر: روضة الطالبين (٩/٩)، مغني المحتاج (٤١٧/٣).

(٧) ووجه التحريم محكي عن الصيمري . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٦٩ / ٩)، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٠٦/٨): «وأشار في «المطلب» إلى أنه ينبغي أن يثبت التحريم دون الحرمة؛ فإن الأصل في الإبضاع التحريم، والأصل عدم الحرمة، وهو حسن .

والراجع في «الشرح الصغير»: أن الخلاف قول» .

(١٠) قال الدميري في المرجع نفسه والصفحة نفسها: «لقوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ} فنص على هاتين لا لاختصاص الحكم بهما، بل للتنبيه بهما على ما في معناهما؛ لأن النسب مشتمل على قطب وجوانب، فنبه بالأمر على قطب النسب، وبالأخوات على الجوانب؛ لأنهن أصل الجوانب لكونهن أول فصل».

(١١) وهو الصواب، وبه قال عامة العلماء . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧٠/٩)، روضة الطالبين (١٠/٩) .

(\*) [٢٢/ب/ب] .

(١٢) سبق تخريجه في ص (٢٤٤) من الرسالة .

الصحيحين<sup>(١)</sup> عن عائشة: أن أفلح أخوا أبي القُعَيْس<sup>(٢)</sup>، استأذن علي بعد ما أنزل الحجاب، فقلت: والله لا أذن له حتى استأذن رسول الله [صلى الله عليه وسلم]<sup>(٣)</sup>، فقلت: فإن أخوا أبي القُعَيْس ليس هو أرضعني، وإنما أرضعتني امرأة أبي القُعَيْس، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله إن الرجل ليس هو أرضعني وإنما أرضعتني امرأته، فقال: (( ائذني له فإنه عمك تربت يمينك ))، قال عروة: فبذلك كانت عائشة تقول: «حرّموا من الرضاعة ما يحرم من النسب»، ولأن الولد مخلوق من مائهما فكان الولد لهما<sup>(٤)</sup>.

وفي «الذخائر»: أن بعض أصحابنا، حكى عن الشافعي أنه قال: نشر الحرمة إلى الفحل خارج عن القياس، فإن اللبن لا ينفصل عنه، وإنما ينفصل عنها<sup>(٥)</sup>.  
 وذهب ابن بنت الشافعي إلى أن الحرمة لا تثبت معه<sup>(٦)</sup>.

وفي «الجليلي» حكاية وجه: أن [ابن]<sup>(٧)</sup> أم الولد لا يُحرّم المرضعة على السيد بناء على أصليين:

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التفسير - باب قوله: { إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ... }، (١٨٠١/٤) برقم (٤٥١٨)، كتاب الأدب - باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (( تربت يمينك وعقرى حلقى ))، (٢٢٧٩/٥) برقم (٥٨٠٤)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الرضاع - باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل (١٠٦٩/٢) برقم (١٤٤٥).

(٢) هو: أفلح أخو أبي القُعَيْس، وقيل: أفلح بن أبي القُعَيْس، وقيل: أفلح أبو القُعَيْس، والصحيح الأول، وهو عم عائشة رضي الله عنها من الرضاع، ويكنى بأبي الجعد. انظر: أسد الغابة (١/١٦٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٩٩/١).

(٣) زيادة في (ب).

(٤) كفاية النبيه (١٣٥/١٥).

(٥) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (لبن) كما في «الكفاية». انظر: كفاية النبيه (١٣٥/١٥).

أحدهما: أنه لا يجوز له أن يتزوجها.

الثاني: لا يجوز إجبار المملوك على النكاح<sup>(١)</sup>.

قال: وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ مُسْتَوْلَدَاتٍ، أَوْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَأُمُّ وَلَدٍ، فَرَضَعَ طِفْلٌ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ صَارَ ابْنُهُ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّ لَبْنَ<sup>(٣)</sup> الْجَمِيعِ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>، وَالثَّانِي<sup>(٥)</sup>: لَا تَصِيرُ؛ لِأَنَّ الْأَبَوَةَ تَابِعَةٌ لِلْأُمومة، لِتَحَقُّقِ انْفِصَالِ اللَّبَنِ عَنْهَا، وَلَمْ يَحْصُلْ<sup>(٦)</sup>(٧).

قال: فَيَحْرُمَنَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُنَّ مَوْطُوَاتُ أَبِيهِ<sup>(٨)</sup>، أَي: لَا لِكُونِهِنَّ أُمَهَاتٍ لَهُ<sup>(٩)</sup>.

قال: وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ [أَوْ]<sup>(١٠)</sup> أَخَوَاتٌ، فَلَا حُرْمَةَ فِي الْأَصَحِّ<sup>(١١)</sup>؛

(١) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٢) وهو الأصح في «الشرح الكبير» و «الروضة» ، وبه قال أبو إسحاق وابن القاص . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧٠/٩)، روضة الطالبين (١٠/٩) .

(٣) في (أ) ابن، والصحيح ما أثبت . انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) وهو ما ذهب إليه أبو القاسم الأنماطي، وابن سريج، وابن الحداد . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (١٠/٩) .

(٦) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٥٣/١٥) .

(٧) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٠٧/٨) : «وصورة الأربع نسوة أن يكون مدخولاً بهن، فإن لم يدخل بهن أو ببعضهن لم يحرم من واحدة كما قاله في «التلخيص» كالربيبة ، وهذا مفهوم من ذكر الإرضاع» .

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧٠-٥٧١/٩) ، روضة الطالبين (١٠/٩) .

(٩) النجم الوهاج (٢٠٧/٨) .

(١٠) سقط في (أ)، وهي مثبتة في المنهاج . انظر: (١١٨) .

(١١) وهو الأصح في «الشرح الكبير» و «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧١/٩)، روضة الطالبين (١١/٩) .

لأنه لو ثبت التحريم لكان يصير الرجل جدًّا لأم في صورة البنات، وخالًّا في إرضاع الأخوات، وتصير المرأة جدة لأم أو خالة، والجدودة والخؤولة لا تثبتان إلا بتوسط الأمومة، وما مضى من اللبن مشترك بين الرجل والمستولدات، ولا استحالة في ثبوت الأبوة دون الأمومة، [كما لا استحالة في ثبوت الأمومة دون الأبوة]<sup>(١)</sup>، بأن در لبن بكر أو خلية أو<sup>(\*)</sup> دفع<sup>(٢)</sup> بعض الخمس بلبن زوج، وبعض بلبن آخر<sup>(٣)</sup>، والثاني<sup>(٤)</sup> نعم تنزيلاً للبنات والأخوات منزلة الواحدة كما في المستولدات .

قال: **وَأَبَاءُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ أَجْدَادٍ لِلرَّضِيعِ،** حتى إذا ارتضعت أنثى حرم<sup>(٥)</sup> عليهم [نكاحهن]<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، **وَأُمّهَاتُهَا جَدَّاتُهَا،** أي: حتى إذا ارتضعت ذكر حرم عليه نكاحهن كما صرح بذلك في «المحرر»<sup>(٨)</sup> .

قال : **أَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبِ أَوْ رَضَاعِ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ وَإِخْوَتِهَا أَخْوَالُهُ وَخَالَاتُهُ، وَأَبُو اللَّبَنِ،** أي: المنسوب إليه جدُّه، وأخوه عمُّه وكذا الباقي، أي: مثل جدته وأولاد إخوته<sup>(٩)</sup> .

فرع: لا تثبت الحرمة بين الرضيع وبين أولاد إخوة المرضعة وأخواتها، فإنهم أولاد أخواله وخالاته<sup>(١٠)</sup>، ولا تسري الحرمة من المرتضع إلى آبائه وأمهاته وإخوته وأخواته، فلا يبيح أن

(١) سقط في (أ) .

(\*) [٢٣٩/١] .

(٢) (أو دفع) مكررة في (أ) .

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧١/٩) .

(٤) وبه قال ابن القاص . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (١١/٩) .

(٥) هذه الكلمة مكررة في (ب) .

(٦) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (نكاحها) كما في «المحرر» وغيره. انظر: المحرر (٣٧١)، الرافعي المرجع

نفسه (٥٧٦/٩)، النووي المرجع نفسه (١٥/٩)، النجم الوهاج (٢٠٧/٨)، مغني المحتاج (٤١٨/٣)

(٧) العزيز شرح الوجيز (٥٧٦/٩) .

(٨) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧٦/٩)، روضة الطالبين (١٥/٩)، النجم الوهاج (٢٠٨/٨)، مغني المحتاج

(٤١٨/٣)، نهاية المحتاج (١٧٨/٧) .

(١٠) العزيز شرح الوجيز (٥٧٦/٩) .

ينكح المرضعة [ إذ لا منع من نكاح أم الابن، وأن ينكح بنتها، وإن كانت أخت ولده، ولأخيه أن ينكح المرضعة<sup>(١)</sup>، وأن ينكح بنتها<sup>(٢)</sup> .

قال: **وَاللَّبْنُ لِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ<sup>(\*)</sup> وَلَدٌ نَزَلَ بِهِ بِنِكَاحٍ أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ<sup>(٣)</sup>**، [كما في الولد]<sup>(٤)</sup> إتباعاً للرضاع بالنسب<sup>(٥)</sup>، وفي قول<sup>(٦)</sup>: أن وطء الشبهة لا يحرم على الفحل إذ<sup>(٧)</sup> لا ضرورة إليه بخلاف النسب والعدة<sup>(٨)</sup>، وشرط ابن القاص<sup>(٩)</sup> في لحوق الولد في النكاح: أن يكون الأب أقر بالدخول، فإن لم يُقر به ولحقه لمجرد الإمكان فلا تثبت المحرمية بين الرضيع وأبي الوليد، وجعل هذا مما خالف فيه ولد النسب ولد الرضاع<sup>(١٠)</sup> .

قال: **لَا زَنًا ؛ لَأَنَّهُ لَا حَرَمَةَ لَهُ<sup>(١١)</sup>**، قال الرافعي<sup>(١٢)</sup>: **وَيُشْبَهُ أَنْ يَجِيءَ<sup>(١٣)</sup>** الوجه المحكي في

(١) سقط في (أ) .

(٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(\*) [٢٣/أ/ب] .

(٣) قال الرافعي: هذا هو الصحيح، وقال النووي: هذا هو المشهور . المرجع نفسه (٥٧٨/٩)، روضة الطالبين (١٦/٩) .

(٤) سقط في (ب) .

(٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) عن صاحبي «التقريب» و «التلخيص» و «الجامع الكبير» للمزني . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) في (أ) أو .

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (١٦/٩) .

(٩) هو: أحمد بن أبي أحمد الطبري، أبو العباس، المعروف بابن القاص، أحد أئمة المذهب، أخذ الفقه عن: ابن سريج، وتفقه عليه أهل طبرستان، صنف التصانيف الكثيرة ومنها: «التلخيص»، وكتاب «دلائل القبلة»، وغيرهما، توفي في سنة: خمس وثلاثين وثلاث مئة .

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (١٠٦/١ - ١٠٧)، شذرات الذهب (٣٣٩/٢) .

(١٠) انظر: النجم الوهاج (٢٠٩/٨) .

(١١) انظر: مغني المحتاج (٤١٩/٣) .

(١٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧٧/٩) .

(١٣) في (أ) يُحَكَّى .

أنه لا يجوز له نكاح بنت زناه الذي تحقق ألها من مائه هنا، قلت: كلام الإمام<sup>(١)</sup> كالمصرح به، وقد صرح به الغزالي في «البسيط»<sup>(٢)</sup>.

قال: وَلَوْ نَفَاهُ، أي: الولد بِلَعَانٍ انْتَفَى اللَّبْنُ عَنْهُ كالنَّسَبِ، ولو استلحق الولد بعد ذلك لحق الرضيع<sup>(٣)</sup>، قال الرافعي<sup>(٤)</sup>: ولم يذكروا الوجهين في نكاح المنفية باللعان، ولا يبعد أن يُسَوَّى بينهما.

قال: وَلَوْ وَطِئَتْ مَنْكُوحَةً بِشُبْهَةٍ، أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ بِشُبْهَةٍ فَوَلَدَتْ فَالْلَّبْنُ لِمَنْ لِحَقُّهُ الْوَلَدُ<sup>(٥)</sup> بِقَائِفٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لأن اللبن تابع للولد<sup>(٦)</sup>، وفي «النهاية»<sup>(٧)</sup> قول في الثانية: أن المرضع يكون ابناً لهما<sup>(٨)</sup>، قال المصنف أو غيره: لأنه قد يلحق أحدهما بغير قائف؛ لانحصار الإمكان في حقه، أو أنه إذا لم يكن قائف فبلغ [وانتسب]<sup>(٩)</sup> إلى أحدهما أو نحوه<sup>(١٠)</sup>.

قال: وَلَا تَنْقَطِعُ نِسْبَةُ اللَّبْنِ عَنْ زَوْجٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ، وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ، أي: كعشر سنين فأكثر<sup>(١١)</sup>، أَوْ انْقَطَعَ وَعَادَ؛ لأنه لم يحدث ما يُحَالِ اللبن عليه، فهو على استمراره منسوب إليه، وقيل: إن انقطع وعاد بعد مضي أربع سنين من وقت الطلاق لم يكن منسوباً

(١) انظر: نهاية المطلب (٣٩٥/١٥-٣٩٦).

(٢) لم أقف عليه، ولكن كذا أشار إليه الدميري. انظر: النجم الوهاج (٢٠٩/٨).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧٧/٩)، روضة الطالبين (١٦/٩).

(٤) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٥) في (ب) ارتجع وبالوطء، بدلاً عن (لم يلحقه الولد)، والصحيح ما أثبت كما في «المنهاج». انظر: (١١٨).

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٧٨/٩)، روضة الطالبين (١٦/٩-١٧).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٣٩٦/١٥-٣٩٧).

(٨) قال إمام الحرمين الجويني: «وهذا القول ضعيف، وإن كان مشهوراً». المرجع نفسه (٣٩٧/١٥).

(٩) هكذا في (ب) وفي (أ) فانتسب، والأفضل أن يكون (فيتنسب) كما في «الشرح الكبير». انظر: (٥٧٨/٩).

(١٠) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (١٦/٩-١٧).

(١١) انظر: روضة الطالبين (١٨/٩).

إليه، كما لو أتت بولد بعد هذه المدة لا يلحقه، هكذا خصص البغوي<sup>(١)</sup> هذا الوجه فيما<sup>(٢)</sup> إذا انقطع وعاد ، ومنهم من يُشعر كلامه بطرده في صورة استمرار اللبن<sup>(٣)</sup>، وكيف كان، فالصحيح ما جزم به المصنف<sup>(٤)</sup>.

قال: فَإِنْ نَكَحَتْ آخَرَ وَوَلَدَتْ مِنْهُ فَاللَّبْنُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ كَالْوَلَدِ<sup>(٥)</sup>، وعن أحمد<sup>(٦)</sup>: أنه يكون لهما جميعاً.

قال: وَقَبْلَهَا لِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتَ ظُهُورِ لَبْنٍ، حَمْلٍ الثَّانِي، أي: سواء زاد على ما كان أم لا، انقطع ثم عاد أم لا ؟ ، ويُقال: أقل مدة يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوماً، كذا قاله ابن الصباغ والبندنجي<sup>(٧)</sup>، وقال الماوردي<sup>(٨)</sup>: أقله زمن إمكان ولادته حياً، أي: بعد أربعة أشهر، وقال الشيخ أبو حامد والإمام: يُراجع فيه القوابل<sup>(٩)</sup>.

قال: وَكَذَا إِنْ دَخَلَ<sup>(١٠)</sup>(١١)؛ لأن اللبن<sup>(\*)</sup> تبع للولد وغذاؤه، لا غذاءً للحمل فيتبع الولد

(١) انظر: التهذيب (٣١٢/٦).

(٢) في (ب) ما .

(٣) قال ابن الرفعة في «كفاية النبيه» (١٤٧/١٥): «ومنهم الإمام في الحكاية عن رواية أبي علي، وزيفه»، وانظر: نهاية المطلب (٤٠٣/١٥).

(٤) انظر: روضة الطالبين (١٨/٩).

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨١/٩)، المرجع نفسه (١٨/٩-١٩).

(٦) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: المغني (٤٤/٨).

(٧) انظر: روضة الطالبين (١٩/٩).

(٨) انظر: الحاوي الكبير (٣٩٩-٣٩٨/١١).

(٩) وهو المنصوص . انظر: الأم (٣١/٥)، نهاية المطلب (٤٠٤/١٥)، الوسيط (١٨٩/٦).

(١٠) وقت ظهور لبن حمل الثاني يكون اللبن أيضاً للأول دون الثاني . مغني المحتاج (٤١٩/٣).

(١١) وهو أصحها في «الشرح الكبير»، وأظهرها في «الروضة»، وبه قال أبو حنيفة . انظر: المبسوط للسرخسي

(١٣٣/٥)، العزيز شرح الوجيز (٥٨٢/٩)، روضة الطالبين (١٩/٩)، تبين الحقائق (١٨٤/٢).

وقد وضع في النسختين (أ/٢٣٩/ب) و (ب/٢٣/ب) فوق كلمة (دخل) ما يشير إليه فرمز له بـ (ح) .



المنفصل<sup>(١)</sup>.

قال: وَفِي قَوْلٍ: لِلثَّانِي<sup>(٢)</sup>؛ لقرب وقت الولادة، بسبب ظهور اللبن، فأشبهه النازل بعد الولادة<sup>(٣)</sup>.

قال: وَفِي قَوْلٍ: لَهُمَا؛ لتقابل المعنيين<sup>(٤)</sup>(\*) .

واعلم أن المصنف أطلق حكاية القول الثاني وهو مخصوص بما إذا انقطع اللبن مدة طويلة ثم عاد، أما إذا لم ينقطع أو انقطع مدة يسيرة فليس فيه قول أنه للثاني، بل للأول<sup>(٥)</sup>، أو لهما، أو للأول إن لم يزد، ولهما إن زاد، كذا حكاها في أصل «الروضة»<sup>(٦)</sup>، تبعاً للرافعي<sup>(٧)</sup>، وفي «المطلب»<sup>(٨)</sup>، عن ابن داود عن صاحب «التقريب» أنه نزل الأقوال على أحوال: فقال: إن لم يحتمل إلا كونه من الأول فهو له، وإن لم يحتمل إلا كونه من الثاني فهو له، وإن احتمل كونه منهما فهو لهما .

## فَصْلٌ فِي الْمَرْجِعِ

تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهِ أَوْ زَوْجَتُهُ أُخْرَى انْفَسَخَ نِكَاحُهُ أَي: [منهما]<sup>(٩)</sup>،

(\*) [٣٩/ب/أ] .

(١) العزيز شرح الوجيز (٥٨٢/٩) .

(٢) لأن الولد قد انقطع . العزيز شرح الوجيز (٥٨٢/٩) .

(٣) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) العزيز شرح الوجيز (٥٨٢/٩) .

(\*) [٢٣/ب/ب] .

(٥) وهو المشهور . انظر: روضة الطالبين (١٩/٩) .

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٢/٩) .

(٨) لم أقف عليه .

(٩) هكذا في النسختين، وأرى أن الصواب (منها)؛ لأن الحديث خاص بالزوجة الصغيرة. انظر: مغني المحتاج (٤٢٠/٣).

فإن الصغيرة صارت بنتًا للكبيرة بإرضاعها<sup>(١)</sup> إياها، وبنت الزوجة حرام عليه، وأخته بإرضاع أمه، وبنت أخته<sup>(٢)</sup> برضاع أخته<sup>(٣)</sup>

قال: وَلِلصَّغِيرَةِ نِصْفُ مَهْرِهَا، أي: المسمى إن كان صحيحًا، ونصف مهر المثل إن كان فاسدًا، كما صرح به في «المحرر»<sup>(٤)</sup> وقد تقدم توجيهه في بابها، قال في أصل الروضة<sup>(٥)</sup>: إلا أن يكون الانفساخ من جهتها، بأن دبت فرضعت من نائمة لا شيء لها على المذهب، وهذا سيأتي<sup>(٦)</sup>.

قال: وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلِ<sup>(٧)</sup>؛ لأنه لا يغرم إلا النصف فلا نغرم له إلا النصف، ويخالف شهود الطلاق بعد الرجوع فإن النكاح باق حقيقة بزعم الكل<sup>(٨)</sup>، لكن الشاهدين حالا بين البضع والزوج فعليهما قيمته كالغاصب<sup>(٩)</sup>، قال في «المحرر»<sup>(١٠)</sup>: وهذا ما رجحه الأكثرون.

قال: وَفِي قَوْلٍ: كُلُّهُ<sup>(١١)</sup>؛ لأن قيمة البضع مهر المثل، وإتلاف الشيء المتقوم يُوجب

(١) في (أ) إرضاعه.

(٢) في (ب) أخيه.

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٣/٩-٥٨٤)، روضة الطالبين (٢٠/٩).

(٤) انظر: الرافعي (٣٧٢).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٢٠/٩).

(٦) انظر: ص (٢٧٣) من الرسالة.

(٧) في (أ) وله على المرضعة نصف المهر، والصحيح ما أثبت، كما في «المنهاج». انظر: (١١٨).

(٨) زعم الكل أو زعم فلان: هو بمعنى: قال، إلا أنه أكثر ما يقال فيما شك فيه. انظر: سلم المتعلم المحتاج (٦٥٥).

(٩) وذلك بأن يشهدوا على رجل بطلاق الثلاث، فيفرق الحاكم بينهما ثم يرجع الشهود، فهي ممنوعة من الزوج بعد نفوذ الحكم بطلاقها، وعلى الشهود مهر مثلها للزوج؛ لأنهم حالوا بينه وبين البضع، فغرموا قيمته، كالغاصب الحائل بين المالك والمغصوب، أما فرقة الرضاع حقيقية فلا توجب إلا النصف كالمفارقة بالطلاق.

انظر: الحاوي الكبير (٢٦١/١٧) العزيز شرح الوجيز (٥٨٤/٩-٥٨٥)، روضة الطالبين (٢١/٩)، مغني المحتاج (٤٢٠/٣).

(١٠) انظر: الرافعي (٣٧٢).

(١١) وبهذا القول قال الإصطخري، كما قاله الرافعي. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٤/٩).

قيمته<sup>(١)</sup>، وفي المسألة قولان آخران<sup>(٢)</sup>: أحدهما: أن الواجب نصف المسمى ؛ لأنه الذي يفوت على الزوج<sup>(٣)</sup>، والثاني: كله ؛ لأنه التزمه، والتشطير يثبت على خلاف القياس، ويختص بالزوجين<sup>(٤)</sup>.

ولا فرق [بين]<sup>(٥)</sup> أن تقصد المرضعة فسخ النكاح أو لم تقصده، لزمها الإرضاع أم لا؛ لأن حكم إتلاف الأموال لا يختلف بذلك، وفيما إذا لزمها الإرضاع بأن لا يكون هناك مرضعة أخرى، احتمال للشيخ أبي حامد، حكاه العمراني، والماوردي: وجهًا<sup>(٦)</sup>. وعن مالك<sup>(٧)</sup>: أنه لا غرم على المرضعة، وعن أبي حنيفة<sup>(٨)</sup>: أنه لا غرم عليها أن لم تقصد فسخ النكاح.

فرع: لم يتعرض المصنف - رحمه الله - لمهر الكبيرة، وحكمه: إن كانت مدخولاً بها فلها المهر، وإلا فلا<sup>(٩)</sup>.

قال: وَلَوْ رَضَعَتْ مِنْ نَائِمَةٍ فَلَا غُرْمَ، أي: عليها على الصحيح<sup>(١٠)</sup>؛ لأنها لم تصنع

(١) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٢) حكاهما الشيخ أبو علي وآخرون، كما قاله الرافعي وابن الرفعة . انظر: المرجع نفسه (٥٨٥/٩)، كفاية النبيه (١٥٧/١٥) .

(٣) وهذا القول ينسب إلى رواية القفال . انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) سقط في (ب) .

(٦) قال ابن الرفعة في «كفاية النبيه» (١٥٨/١٥) : «حكاه العمراني في «الزوائد» في النكاح عند الكلام في مسائل شتى وجهًا عن الأصحاب» . وانظر: الحاوي الكبير (٣٨٢-٣٨١/١١)، البيان (١٧٤/١١) وما بعدها .

(٧) انظر: التاج والإكليل (١٨٠/٤)، شرح مختصر خليل (١٨٠/٤) .

(٨) انظر: المبسوط للسرخسي (١٤١/٥، ج ٣٠٧/٣٠٨)، الهداية شرح البداية (٢٢٥/١)، تحفة الفقهاء (٢٤٠/٢) .

(٩) النجم الوهاج (٢١٢/٨) .

(١٠) وهو الظاهر في «الشرح الكبير» والصحيح في «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٧/٩)، روضة الطالبين (٢٣/٩) .

شيئاً<sup>(١)</sup>، ووجه مقابله: أن اللبن لها<sup>(٢)</sup>.

وقد يُعد نومها بحيث تصل الصغيرة إلى [الإرضاع]<sup>(٣)</sup> منها، نوعاً من التقصير<sup>(٤)</sup>.

فرع: لو كانت مستيقظة ساكنة، فالأصح في «الروضة»<sup>(٥)</sup> كذلك.

قال: وَلَا مَهْرَ لِلْمَرْتَضِعَةِ، أي: على الأصح؛ لأن انفساخ النكاح حصل بفعلها، وذلك يُسقط المهر [قبل الدخول]<sup>(٦)(٧)</sup>.

قال: وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ، فَأَرْضَعَتْ<sup>(\*)</sup> أُمُّ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ، انْفَسَخَتْ الصَّغِيرَةُ؛ لأنها صارت أختاً للكبيرة، ولا سبيل إلى الجمع بين الأختين<sup>(٨)</sup>.

قال: وَكَذَا الْكَبِيرَةُ فِي الْأَظْهَرِ<sup>(٩)</sup>؛ لأنهما صارتا أختين، فأشبه ما لو أرضعتها معاً<sup>(١٠)</sup>.

(١) الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٢) قاله الداركي. انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٢٣/٩).

(٣) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (الارتضاع)؛ لمقتضى السياق، وخاصة أن المؤلف نقله عن الرافعي بالنص. انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٥) في هذه المسألة وجهان حكاهما ابن كنج:

أحدهما: الغرم، والثاني: كالنائمة لا غرم، وصحح النووي الثاني. انظر: روضة الطالبين (٢٣/٩).

(٦) سقط في (أ).

(٧) وهذا الوجه هو الأصح أيضاً في «الشرح الكبير» وفي «الروضة».

والوجه الثاني: لها نصف المسمى، ولا يُعتبر فعلها في الإسقاط. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٧/٩)، روضة الطالبين (٢٣/٩)، النجم الوهاج (٢١٣/٨).

(\*) [٢٤/ب].

(٨) الرافعي المرجع نفسه (٥٨٦/٩).

(٩) وهو الأشبه في «الشرح الكبير»، والأصح في «الروضة»، وعلى هذا تكون الكبيرة على القولين، وبه قال القاضي

أبو الطيب. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٢/٩)، روضة الطالبين (٢٨/٩).

(١٠) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

ومنهم من قطع به (\*)، حكاها الرافعي (١) بعد ذلك، والثاني (٢): يختص الاندفاع بالصغيرة؛ لأن الجمع بما حصل، فأشبه ما لو نكح أختًا على أخت، فإن البطلان يختص بالثانية، ونسب الماوردي (٣) هذا إلى الجديد، والأول إلى القديم (٤).

قال: وَلَهُ نِكَاحُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، أي: من غير جمع (٥)، وَحُكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ، أي: على الزوج (٦)، وَتَغْرِيمُهُ الْمُرْضِعَةَ مَا سَبَقَ، أي: في إرضاع أمه ونحوها الصغيرة، وقد تقدم واضحاً (٧).

قال: وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ (٨)، كما لو شهدوا على الطلاق بعد الدخول، ثم رجعوا يغرمون مهر المثل (٩)، والثاني: لا غرم عليها؛ لأن البضع بعد الدخول لا يتقوم للزوج بدليل ما لو ارتدت وأصرت لا غرم عليها (١٠).

فرع: على الزوج مهرها المسمى كما صرح به [في] (١١) «المحرر» (١٢)، وحذفه المصنف؛ لأنه معلوم من بابه.

(\*) [٢٤٠/أ].

(١) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٥٥/١٥).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣٨٧/١١).

(٤) وبه قال أبو حنيفة، وأحمد، واختاره المزني، وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب. انظر: مختصر المزني (٣٠١)،

المعني (١٥١/٨)، العزيز شرح الوجيز (٥٩٢/٩)، البحر الرائق (٢٤٧/٣).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٢٢/٩)، النجم الوهاج (٢١٤/٨).

(٦) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) النجم الوهاج (٢١٤/٨).

(٨) وهو الأصح في «الشرح الكبير» و «الأظهر أيضاً في «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٧/٩)، روضة الطالبين (٢٢/٩).

(٩) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٠) وبه قال ابن الحداد، ويُنسب إلى رواية المزني في «المنثور». انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه

(١٥٨/١٥)، النجم الوهاج (٢١٤/٨).

(١١) سقط في (أ).

(١٢) انظر: الرافعي (٣٧٢).

قال: وَلَوْ أَرْضَعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا، وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً ؛ لَكُونَهَا رَبِيبَتَهُ<sup>(١)</sup>(٢).

قال: وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَطَلَّقَهَا فَأَرْضَعَتْهَا امْرَأَةً، صَارَتْ أُمَّ امْرَأَتِهِ، أَي: فَتَحْرَمَ عَلَيْهِ، وَلَا نَظَرَ فِي ذَلِكَ إِلَى التَّاقِدِ والتَّأَخُرِ، وَقَدْ دَخَلَتْ تَحْتَ أُمّهَاتِ النِّسَاءِ<sup>(٣)</sup>.

قال: وَلَوْ نَكَحَتْ مُطَلَّقَتُهُ صَغِيرًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ، حُرِّمَتْ عَلَى الْمُطَلَّقِ وَالصَّغِيرِ أَبَدًا، أَمَا عَلَى الْمُطَلَّقِ: فَمِنْ جِهَةٍ أَمَّا زَوْجَةُ الصَّغِيرِ، وَقَدْ صَارَ ابْنًا لَهُ، وَأَمَا عَلَى الصَّغِيرِ: فَمِنْ جِهَةٍ أَمَّا أُمُّهُ وَزَوْجَةُ أَبِيهِ، كَذَا عَلَّيْهُمَا فِي «الْمَحْرَرِ»<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ لَا نَحْ لَاشْكَ فِيهِ .

قال: وَلَوْ زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ عَبْدُهُ الصَّغِيرَ، فَأَرْضَعَتْهُ لَبَنَ السَّيِّدِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ، أَي: لِأَنَّ أُمَّهُ وَمَوْطُوءَةُ أَبِيهِ<sup>(٥)</sup>، وَعَلَى السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ<sup>(٦)</sup>، وَحُكِيَ قَوْلُ<sup>(٧)</sup>: أَنَّهَا لَا تَحْرَمُ عَلَى السَّيِّدِ، فَغُلَطُ<sup>(٨)</sup> وَخُرُجُ<sup>(٩)</sup> عَلَى قَوْلٍ فِي أَنَّ الْمُسْتَوْلِدَةَ لَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا بِحَالٍ، أَوْ قَوْلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجْبَارُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ عَلَى النِّكَاحِ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَصْلَحِ النِّكَاحُ لَمْ تَكُنْ زَوْجَةَ الْإِبْنِ فَلَا تَحْرَمُ عَلَى السَّيِّدِ ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَمْ يَصِرْ ابْنًا لَهُ فَلَا تَكُونُ هِيَ زَوْجَةَ الْإِبْنِ<sup>(١٠)</sup>.

وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، يَقْتَضِي الْقَطْعَ بِجَوَازِ تَزْوِيجِ عَبْدِهِ الصَّغِيرِ، فَإِنْ

(١) روضة الطالبين (٢٢/٩) .

(٢) الرِّيبَةُ هِيَ: بِنْتُ امْرَأَةِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِهِ، وَمَعْنَاهَا مَرْبُوبَةٌ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ هُوَ يَرْبِيهَا، قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ تَسْمَى رِيبِيَّةً؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّى تَرْبِيَّتَهَا وَكَانَتْ فِي حَجَرِهِ، أَوْ لَمْ تَكُنْ تَرْبِي فِي حَجَرِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ بِأَمْعَةٍ سَمِيَ رِيبِيَّهَا، وَالْعَرَبُ تَسْمِي الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ بِمَا يَقَعُ بِهِمْ وَيُوقَعُونَهُ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْتُولٌ، أَي: قَدْ وَقَعَ بِهِ الْقَتْلُ، وَهَذَا قَاتِلٌ، أَي: قَدْ قَتَلَ . تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ (١٠٩/٣) .

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٨/٩)، روضة الطالبين (٢٢/٩) .

(٤) الرَّافِعِي (٣٧٢) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٩/٩) .

(٦) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ وَالصَّفْحَةُ نَفْسُهَا .

(٧) حَكَاهُ ابْنُ الْحَدَّادِ مِنْ رَوَايَةِ الْمَزْنِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ . انظر: الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ وَالصَّفْحَةُ نَفْسُهَا .

(٨) أَي: الْمَزْنِيُّ، كَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ . انظر: الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ وَالصَّفْحَةُ نَفْسُهَا .

(٩) هَذَا التَّخْرِيجُ نَقْلُهُ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ عَنِ الشَّيْخِ أَبُو عَلِيٍّ . انظر: الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ وَالصَّفْحَةُ نَفْسُهَا، روضة الطالبين (٢٥/٩) .

(١٠) قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي «الْعَزِيزِ شَرْحِ الْوَجِيزِ» (٥٨٩/٩) : «وَمَعْنَاهُمَا أَمَّا تَخْرِيجُ الْمَنْقُولِ عَلَى تَتْرِيْلَاتٍ صَحِيْحَةٍ، لَمْ يَجْزِ الْحَمْلُ عَلَى الْغُلَطِ الْمَطْلُوقِ» .

هذا أمر مفروغ منه، وإنما الكلام في فرع يتعلق به، وذلك مخالف لما صححه قبيل باب ما يحرم من النكاح، فإنه صحح أنه لا يُجبر العبد مطلقاً عليه، فيكون هذا تفريراً على أحد الأقوال<sup>(١)</sup>.

قال: وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَتُهُ الْأُمَّةُ صَغِيرَةً تَحْتَهُ بِلَبْنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ، أُمَّا الْأُمَّةُ؛ فَلَأُمُّهَا أُمُّ زَوْجَتِهِ<sup>(\*)</sup>، وَأُمَّا الصَّغِيرَةُ؛ فَلَأُمُّهَا بِنْتُهُ إِذَا رَضَعَتْ مِنْ لَبْنِهِ، أَوْ بِنْتُ زَوْجَتِهِ الْمَدْخُولِ بِهَا إِنْ كَانَ بِلَبَنٍ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

قال: وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً فَأَرْضَعَتْهَا، أَيُّ: الْكَبِيرَةُ الصَّغِيرَةُ انْفَسَخَتْ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْبِنْتِ فِي النِّكَاحِ مَمْتَنَعٌ، وَقَدْ صَارَتِ الصَّغِيرَةُ بِنْتًا وَالْكَبِيرَةُ أُمًّا دَفْعَةً وَاحِدَةً فَانْدَفَعَا<sup>(٤)</sup>.

قال: وَحُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا؛ لِأَنَّهَا أُمُّ زَوْجَتِهِ<sup>(٥)</sup>.  
قال: وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِلَبْنِهِ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُهُ<sup>(٦)</sup>.  
قال: وَإِلَّا، أَيُّ: وَإِنْ كَانَ الرِّضَاعُ بِلَبَنٍ غَيْرِهِ فَرَبِيبَةً، أَيُّ: فَإِنْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَدْخُولًا بِهَا، فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ أَيْضًا، وَإِلَّا لَمْ تَحْرَمِ الصَّغِيرَةُ عَلَى التَّأْيِيدِ<sup>(٧)</sup>.

قال: وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةً، وَثَلَاثُ صَغَائِرٍ فَأَرْضَعَتْهُنَّ حُرِّمَتْ أَبَدًا، وَكَذَا الصَّغَائِرُ إِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ بِلَبْنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ وَهِيَ<sup>(\*)</sup> أَيُّ<sup>(٨)</sup>: الْكَبِيرَةُ - مَوْطُوءَةٌ، أَيُّ: سِوَاءِ أَرْضَعَتْهُنَّ مَعًا

(\*) [٢٤/ب/ب].

(١) انظر: منهاج الطالبين (٩٨)، عجالة المحتاج (١٢٤٤/٣).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٨٩/٩)، روضة الطالبين (٢٥/٩).

(٣) في (ب) أو، والصحيح ما أثبت كما في «المنهاج». انظر: (١١٨).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٠/٩)، روضة الطالبين (٢٥/٩).

(٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(\*) [٢٤٠/ب/أ].

(٨) في (ب) أم.

أو مرتبًا ؛ لأن الكبيرة أم زوجاته، والصغائر بناته أو ربائب زوجته المدخول بها<sup>(١)</sup>.  
**قال:** **وَاللَّا، أَي:** وإن لم يكن اللبن له، ولا كانت الكبيرة مدخولًا بها، **فَإِنْ أَرْضَعْتَهُنَّ مَعًا بِإِجَارِهِنَّ، أَي:** اللبن المخلوط في **الْخَامِسَةِ، انْفَسَخْنَ ؛** لصيرورتهم أخوات، ولا اجتماعهن مع الأم في النكاح<sup>(٢)</sup>.

**قال:** **وَلَا يَحْرُمْنَ، أَي:** الصغائر **مُؤَبَّدًا؛** لأنهن بنات امرأة لم يدخل بها، فله أن يجدد نكاح واحدة منهن، ولا<sup>(٣)</sup> يجمع بينهما ؛ لأنهن أخوات، وتحرم الكبيرة على التأييد ؛ لأنها أم<sup>(٤)</sup> زوجاته<sup>(٥)</sup>، كما صرح به في «المحرر»<sup>(٦)</sup>، وأفهمه كلام المصنف .

**قال:** **أَوْ مُرْتَبًا لَمْ يَحْرُمْنَ، أَي:** وإن أرضعتهم على الترتيب، فكذلك تحرم الكبيرة على التأييد، ولا تحرم الصغائر<sup>(٧)</sup>.

**قال:** **وَتَنْفَسَخُ نِكَاحُ الْوَلِيِّ ؛** لاجتماع الأم والبنت في النكاح<sup>(٨)</sup>.

**قال:** **وَالثَّالِثَةُ ؛** لأنها صارت أختًا للثانية التي هي في نكاحه<sup>(٩)</sup>.

**قال:** **وَتَنْفَسَخُ الثَّانِيَةُ بِإِرْضَاعِ الثَّالِثَةِ ؛** لأنها صارتا أختين<sup>(١٠)</sup> معًا، فأشبهه ما إذا أرضعتهم معًا<sup>(١١)</sup>.

**قال:** **وَفِي قَوْلٍ لَا يَنْفَسَخُ، أَي:** وتخص الانفساخ بالثالثة ؛ لأن الجمع تم بإرضاعها، فاخص الفساد بها، كما لو نكح أختًا على أخت<sup>(١٢)</sup>، قال في «المحرر»<sup>(١)</sup>: والأول أصح

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩١/٩) .

(٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) في (ب) فلا .

(٤) في (أ) أمهات .

(٥) انظر: المرجع نفسه (٥٩١/٩-٥٩٢) .

(٦) انظر: الرافعي (٣٧٣) .

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٢/٩) .

(٨) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٠) في (أ) أختان .

(١١) العزيز شرح الوجيز (٥٩٢/٩) .

(١٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .



القولين، وقال في الشرحين<sup>(٢)</sup>: نسب هذا القول - أعني الثاني - إلى الجديد<sup>(٣)</sup>، والأول إلى القديم، لكنه الذي عليه عامة الأصحاب، وبه قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup> والمزني<sup>(٦)</sup>، قال في «الكبير»<sup>(٧)</sup>: فعلى هذا المسألة من المسائل التي رجح فيها القديم، قلت: لكن نص عليه في الجديد أيضاً، ففي «الأم»<sup>(٨)</sup> حكاية القولين معاً، كما أفاده صاحب «المطلب».

فرع: لو أرضعتهم على التعاقب، لكن أرضعت اثنتين معاً ثم الثالثة فإنه يفسخ نكاح الأولين<sup>(٩)</sup> مع الكبيرة؛ لثبوت الأخوة بينهما، ولا اجتماعهما مع الأم في النكاح، ولا يفسخ نكاح الثالثة؛ لانفرادها ووقوع إرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختها<sup>(١٠)</sup>.  
آخر: ولو أرضعت<sup>(\*)</sup> واحدة أولاً، ثم اثنتين معاً اندفع نكاح الأولى؛ للاجتماع مع الأم والآخرين؛ لأنهما صارتا أختين معاً<sup>(١١)</sup>.

**قال: وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِيمَنْ تَحْتَهُ صَغِيرَتَانِ أَرْضَعْتَهُمَا أَجْنَبِيَّةٌ مُرْتَبًا أَيْتَفْسِيحَانِ أُمُّ الثَّانِيَةِ؟**  
وجه الأول: ما تقدم، وأيضاً فلو أرضعت زوجته الكبيرة زوجته الصغيرة انفسخ نكاحهما؛ [لصيورتها]<sup>(١٢)</sup> أمّا وبنّتاً معاً، فكذلك هنا، ووجه الثاني: ما تقدم أيضاً<sup>(١)</sup>، ولا خلاف

(١) انظر: الرافعي (٣٧٣).

(٢) أي: الشرح الكبير والشرح الصغير. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) ورجحه الشيخ أبي حامد في «تعليقه»، كما قاله الرافعي. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي (٣٠٠/٣٠)، بدائع الصنائع (١٣/٤).

(٥) انظر: المغني (١٥٢/٨)، شرح الزركشي (٥٥٧/٢)، المبدع (١٧٢/٨).

(٦) انظر: مختصر المزني (٣٠١).

(٧) روضة الطالبين (٢٨/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٢/٩).

(٨) انظر: الشافعي (٣٣/٥).

(٩) في (ب) الأولى.

(١٠) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٢/٩).

(\*) [٢٥/أ/ب].

(١١) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٢٧/٩).

(١٢) هكذا في النسختين، وهو خطأ نحوي، ولعل الصواب (لصيورتها)؛ لأن المؤلف تكلم عن مثنى (زوجته الكبيرة وزوجته الصغيرة) كما ورد في المسألة، فالأنسب استخدام ضمير التثنية «هما»؛ ليعود عليهما، هذا

على القولين أن المرضعة حرمت عليه على التأييد ؛ لأنها صارت من أمهات زوجاته<sup>(٢)</sup>.  
 واحترز بقوله: (مُرْتَبًا) عما إذا أرضعتها معًا فإنه يفسخ [نكاحها]<sup>(٣)</sup> قولًا واحدًا؛ لأنهما  
 صارتا أختين معًا<sup>(٤)</sup>.

### فَقِيلَ

قَالَ: هِنْدُ بِنْتِي أَوْ أُخْتِي أَوْ قَالَتْ هُوَ أَخِي، أي: أو ابني كما في «المحرر»<sup>(٥)</sup> حَرُمَ  
 تَنَاقُحُهُمَا، أي: بشرط الإمكان، كما صرح به في أصل «الروضة»<sup>(٦)</sup>، تبعًا للرافعي في

والله أعلم . انظر: الباب (٤٧٨/١) ، العزيز شرح الوجيز (٥٩٢/٩) .

(١) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٢) كفاية النبيه (١٥٥/١٥)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٢/٩) .

(٣) هكذا في النسختين، وهو خطأ نحوي، ولعل الصواب (نكاحهما) ؛ لنفس السبب الذي سبق ذكره في كلمة

(لصيورتها)، هذا والله أعلم . انظر: الباب (٤٧٨/١)، النجم الوهاج (٢١٨/٨) .

(٤) انظر: روضة الطالبين (٢٨/٩)، الدميري المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٥) الرافعي (٣٧٣) .

(٦) النووي (٣٤/٩) .

شرحيه<sup>(١)</sup> ولم يذكره هنا<sup>(٢)</sup>؛ لأنه أسلفه في باب الإقرار<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>؛ لأنه إقرار من أحدهما أو منهما على نفسه، وليس فيه ضرر على غيره فيؤاخذ بموجبه<sup>(٥)</sup>، فإن لم يُمكن بأن قال: فلانة بنيت وهي أكبر سنًا منه فهو لغو<sup>(٦)</sup>، خلافًا لأبي حنيفة<sup>(٧)</sup>.

قال: وَلَوْ قَالَ زَوْجَانِ بَيْنَنَا رِضَاعٌ مُحَرَّمٌ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا عَمَلًا بقولهما<sup>(٨)</sup><sup>(\*)</sup>.

قال: وَسَقَطَ الْمُسَمَّى إِذْ لَمْ يَصَادَفْ مَحَلًّا<sup>(٩)</sup>.

قال: وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ لَثْلًا يَخْلُو الوطء عنه، فإن لم يَطَأْ فلا شيء عليه<sup>(١٠)</sup>.

قال: وَإِنْ ادَّعَى رِضَاعًا فَأَنْكَرَتْ، انْفَسَخَ عَمَلًا بقوله<sup>(١١)</sup>.

قال: وَلَهَا الْمُسَمَّى إِنْ وَطِئَ وَإِلَّا - أي: وإن لم يَطَأْ - فَصَفُّهُ تَرْجِيحًا لْجَانِبِهِ<sup>(١٢)</sup>.

قال: وَإِنْ ادَّعَتْهُ فَأَنْكَرَ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ إِنْ زُوِّجَتْ بِرِضَايَا؛ لتضمن رضاها الإقرار بحلها<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٧/٩).

(٢) أي: في كتاب الرضاع.

(٣) انظر: منهاج الطالبين (٦٦).

(٤) الإقرار لغة: الإثبات، يقال: قر الشيء بقر قرارًا إذا ثبت. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٢٢/٦)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٦٦/٣)، مختار الصحاح (٢٢١) مادة (قر).

وشرعًا: إخبار عن حق ثابت على المخبر، فإن كان بحق له على غيره فدعوى، أو لغيره على غيره فشهادة هذا إذا كان خاصًا، فإن اقتضى شيئًا عامًا فإن كان عن أمر محسوس فهو الرواية، وإن كان عن حكم شرعي فهو الفتوى، ويسمى الإقرار اعترافًا أيضًا. مغني المحتاج (٢٣٨/٢).

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٧/٩).

(٦) روضة الطالبين (٣٤/٩)، وانظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي (١٤٣/٥-١٤٤)، بدائع الصنائع (١٤/٤)، البحر الرائق (٢٤٩/٣-٢٥٠).

(٨) مغني المحتاج (٤٢٣/٣).

(\*) [١/٢٤١].

(٩) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٠) انظر: النجم الوهاج (٢١٩/٨)، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١١) النجم الوهاج (٢١٩/٨).

(١٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

قال: وَإِلَّا إِنْ زَوْجَتْ جَبْرًا، فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُهَا، أي: ونص عليه كما نقله الرافعي<sup>(١)</sup> عن حكاية القفال؛ لأن ما تدعيه محتمل، و[إن]<sup>(٢)</sup> لم يسبق ما يُناقضه، فأشبهه ما لو قالت ابتداءً يمتنع تزويجها منه، وهذا ما حكاه الإمام<sup>(٣)</sup> عن معظم الأصحاب<sup>(٤)</sup>، والثاني<sup>(٥)</sup>: المنع استدامة للنكاح الجاري على الصحة ظاهرًا وحسماً للباب<sup>(٦)</sup>، قال الرافعي<sup>(٧)</sup>: وهو ظاهر النص.

واعلم أن عبارة «المحرر»<sup>(٨)</sup> في ترجيح هذا ما نصه، فيه وجهان: رجح منهما تصديق الزوجة، وكأنه توقف في الترجيح، وهو ما يفهمه عبارته في الشرحين حيث نقل هنا<sup>(٩)</sup>، وفي النكاح<sup>(١٠)</sup> ترجيح كل عن جماعة، بإطلاق المصنف التصحيح عنه ليس بجيد لذلك، وأطلق المصنف - رحمه الله - تصحيح القولين، بأنها إذا زوجت بغير رضاها أن الأصح تصديقها، وشرطه<sup>(١١)</sup> ألا تكون مكنت من وطئها مختارة، فإن مكنت منه لم يُقبل قولها، كما ذكره في أصل «الروضة»<sup>(١٢)</sup> تبعًا للشرح<sup>(١٣)</sup>.

قال: وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ<sup>(١٤)</sup>، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ [لَهَا]<sup>(١٥)</sup> لما تقدم<sup>(١٦)</sup>.

(١) يُراجع آخر «كتاب النكاح». انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٢٢/٨).

(٢) زيادة في (أ).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤٠٧/١٥).

(٤) وهو الأصح عند الشيخ أبو علي وجماعة، وبه أجاب ابن الحداد، والبغوي، والمتولي. انظر: التهذيب (٣١٧/٦)،

العزيز شرح الوجيز (٥٩٨/٩)، روضة الطالبين (٢٤٤/٧).

(٥) قاله الشيخ أبو زيد، وحكي عن اختيار ابن سريج، واختاره الغزالي. انظر: الوجيز (٢٨/٢)، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٢٢/٨).

(٧) انظر: المرجع نفسه (٥٩٨/٩).

(٨) انظر: الرافعي (٣٧٣).

(٩) أي: كتاب الرضاع. انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٨/٩).

(١٠) انظر: المرجع نفسه (٢٢٢/٨).

(١١) في (أ) شرط.

(١٢) انظر: النووي (٣٥/٩).

(١٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥٩٨/٩).

(١٤) قال الدميري في «النجم الوهاج»: «المراد: أنه ليس لها طلب المسمى؛ لاعترافها بفساد النكاح».

قال: وَيُحْلَفُ مُنْكَرُ رَضَاعٍ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ ؛ لأنه ينفي فعل الغير<sup>(٣)</sup>.

قال: وَمُدَّعِيهِ<sup>(٤)</sup> عَلَى بَتٍّ<sup>(٥)(٦)</sup>؛ لأن الغير يثبت<sup>(\*)</sup> ويستوي في ذلك الرجل والمرأة، فلو نكلت عن اليمين، ورددناها على الزوج أو عكسه، فاليمين المردودة تكون على البت، وقال القفال: على نفي العلم، والمذهب الأول<sup>(٧)</sup>.

قال: وَيَثْبُتُ، أي: الرضاع بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَبِأَرْبَعِ نِسَوَةٍ ؛ لأنه مما يختص النساء بالاطلاع عليه غالباً فأشبهه الولادة، ولا يثبت بما دون أربع نسوة، فإن كل امرأتين بمثابة رجل<sup>(٨)</sup>، وهذا قد كرره<sup>(٩)</sup> المصنف في كتاب الشهادات<sup>(١٠)(١١)</sup>، وسيأتي بزيادة وجه: أن الرضاع إنما يثبت<sup>(١٢)</sup> بشهادة النساء الخالص .

قال<sup>(١٣)(١٤)</sup> في «التتمة»: وهذا يعني قبول شهادتين إذا كان النزاع في الارتضاع من الشدي، أما إذا كان النزاع في الشرب أو الإيجار من ظرف فلا تُقبل فيه شهادة النساء

(١) هذه الكلمة قامت المحققة بإضافتها ؛ لأنها مثبتة بمقتضى المصنف . انظر: منهاج الطالبين (١١٨) .

(٢) (لما تقدم) كان موضعها في (ب) بعد عبارة : «ولها مهر مثل إن وطئ».

(٣) العزيز شرح الوجيز (٥٩٩/٩) .

(٤) أي: الإرضاع من رجل أو امرأة . مغني المحتاج (٤٢٤/٣) .

(٥) لأنه حلف على إثبات فعل الغير، وخالف في هذا القفال أيضاً، وقال: يحلف على نفي العلم . المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) البت: القطع والجزم، يقال: بت الشيء بيته بئاً، إذا قطعه . المطلع على أبواب المقنع (٤١٢)، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم (٤٦٨/٩)، الأفعال (٩٤/١)، لسان العرب (٦/٢) مادة (بتت) .

(٧) انظر: روضة الطالبين (٣٥/٩) .

(٨) العزيز شرح الوجيز (٦٠٠/٩) .

(٩) في (أ) ذكره .

(١٠) انظر: منهاج الطالبين (١٥٣)، عجالة المحتاج (١٨٣٨/٤) .

(١١) الشهادات: جمع شهادة، وهي لغة: خبر قاطع، يقال: شهد على كذا من باب سلم، وقيل: هي مأخوذة من الإعلام، وهي في الأصل مصدر شهد، وقوم شهود، أي: حضور. انظر: مختار الصحاح (١٤٧)، لسان العرب (٢٣٩/٣) مادة (شهد) .

(١٢) في (ب) لا يثبت .

(١٣) في (أ) قاله، والصحيح ما أثبت .

(١٤) أي: المتولي، وقد نقله عنه الرافعي والنووي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠٠/٩)، روضة الطالبين (٣٦/٩) .

المتمحضات؛ لأنه لا اختصاص لمن<sup>(١)</sup> بالاطلاع عليه .  
 وقال أبو حنيفة: لا يثبت الرضاع بالنسوة المتمحضات<sup>(٢)</sup>.  
 وقال مالك<sup>(٣)</sup>: يثبت بقول اثنين.  
 وقال أحمد<sup>(٤)</sup>: تثبت بشهادة المرضعة وحدها ؛ لحديث عقبة بن الحارث<sup>(٥)</sup> في البخاري<sup>(٦)</sup>.

قال: وَالْإِقْرَارُ بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ ؛ لأن الإقرار بما يطلع عليه الرجال غالباً يُخالف نفس الرضاع<sup>(٧)</sup>.

قال: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ، إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً، أَي: وَإِنْ طَلَبْتُهَا فَلَا ؛ لأنها متهمة تشهد لنفسها<sup>(٨)</sup>، وقيل: تُقبل في ثبوت الحرمة دون الأجرة، والصحيح المنع فيهما<sup>(٩)</sup>.

- (١) في (أ) له .  
 (٢) وإنما يثبت الرضاع عند الحنفية بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين . انظر: المبسوط للسرخسي (١٣٧/٥) - (١٣٨)، بدائع الصنائع (١٤/٤)، الهداية شرح البداية (٢٢٦/١) .  
 (٣) انظر: القوانين الفقهية (١٣٨)، الخرشني على مختصر سيدي خليل (١٨٢/٤)، حاشية الدسوقي (٥٠٦/٢) .  
 (٤) انظر: المغني (١٥٣/٨)، شرح الزركشي (٥٥٧/٢)، منار السبيل (٢٦٤/٢) .  
 (٥) هو: عقبة بن الحارث بن عامر، يُكنى بأبي سروعة النوفلي، وقيل: سروعة أخوه، وهو قاتل حبيب، أسلم يوم الفتح، وروى عن: النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر، روى عنه: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد بن أبي مریم المكي، وغيرهما، توفي في خلافة ابن الزبير .  
 انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٠٧٢/٣)، تاريخ الإسلام (١٨٧/٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥١٨/٤) .

(٦) عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث : « أنه تزوج ابنة لأبي إهاب بن عزيز فأنته امرأة فقالت: إني قد أرضعت عقبة والتي تزوج، فقال لها عقبة: ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني، فأرسل إلى آل أبي إهاب يسألهم فقالوا : ما علمنا أرضعت صاحبتنا، فركب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة فسأله فقال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كيف ؟ وقد قيل: ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره »

أخرجه البخاري في «صحيح»، كتاب الشهادات - باب إذا شهد شاهد أو شهود بشيء فقال آخرون ما علمنا ذلك يُحكم بقول من شهد، (٩٣٣/٢) برقم (٢٤٩٧) ورواه من طرق أخرى، باب شهادة الإماء والعييد... إلخ (٩٤١/٢) برقم (٢٥١٦)، باب شهادة المرضعة، (٩٤١/٢) برقم (٢٥١٧)، وانظر: البدر المنير (٢٨٤/٨)، تلخيص الحبير (١١/٤) ح (١٨٤٣) .

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠٠/٩)، روضة الطالبين (٣٦/٩) .

(٨) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٦٠١/٩) .

قال: وَلَا ذَكَرَتْ فِعْلَهَا، [أي]<sup>(٢)</sup>: بل شهدت برضاع محرم، ولا نظر إلى ما يتعلق به من ثبوت المحرمية وجواز الخلوة والمسافرة، فإن الشهادة لا تُرَدُّ بمثل هذه<sup>(٣)</sup> الأغراض، ولهذا لو شهد رجلان أن زيدا طلق زوجته، أو أعتق أمته<sup>(\*)</sup> قُبِلَ، وإن استفاد حل مناعتها<sup>(٤)</sup>.

قال: وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ، أي: فعلها، فَقَالَتْ: أَرْضَعْتُهُ فِي الْأَصَحِّ؛ لأنها لم تجر بها نفعا، ولا تدفع ضررا وفعلها غير مقصود بالإثبات، بل الاعتبار بوصول اللبن إلى الجوف<sup>(٥)</sup>، والثاني<sup>(٦)</sup>: لا تُقْبَل، كما لو شهدت على ولادتها، أو شهد الحاكم على حكم نفسه بعد العزل أو القَسَام<sup>(٧)</sup> على القِسْمَة<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>، وفرق الأول بأن الولادة يتعلق بها حق النفقة والإرث وسقوط القصاص وغيرها، وفعل الحاكم والقَسَام مقصود<sup>(١٠)</sup>، وفعل المرضعة غير مقصود، كما تقدم، ولأن الشهادة بالحكم والقِسْمَة تتضمن تزكية النفس<sup>(١١)</sup>.

قال: وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ مُحَرَّمٌ، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدَدٍ، أي: بأن

(١) هذان الوجهان حكاهما النووي عن الماوردي، ونقلهما عنه المؤلف بلفظه في روضة الطالبين (٣٦/٩). والوجه الأول محكي عن: أبي إسحاق المروزي، أما الثاني فهو محكي عن: أبي علي بن أبي هريرة، كما قاله الماوردي. انظر: الحاوي الكبير (٤٠٥/١١).

(٢) زيادة في (أ).

(٣) في (أ) هذا، والصحيح ما أثبت.

(\*) [٢٤١/ب/أ].

(٤) انظر: روضة الطالبين (٣٧-٣٦/٩).

(٥) وهو الأصح أيضا في «الشرح الكبير» و«الروضة»، وبه قطع الأكثرون. انظر: الحاوي الكبير (٤٠٤/١١)،

الوجيز (١١٣/٢)، العزيز شرح الوجيز (٦٠١/٩)، روضة الطالبين (٣٧/٩).

(٦) وهو الأصح عند البغوي. انظر: التهذيب (٣١٥-٣١٦/٦).

(٧) القَسَام: الذي يقسم الأشياء بين الناس. المحكم والحيط الأعظم (٢٤٧/٦) مادة (قسم).

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠١/٩)، روضة الطالبين (٣٧/٩).

(٩) القِسْمَة - بكسر القاف - هي لغة: اسم للاقتسام، يقال: تقسموا المال بينهم، وتقاسموه، واقتسموه.

انظر: المغرب في ترتيب المعرب (١٧٧/٢)، تحرير ألفاظ التنبيه (٣٣٦).

وشرعا: تمييز بعض الأنصاء من بعض. مغني المحتاج (٤١٨/٤).

(١٠) في (ب) مقسوم.

(١١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠١/٩)، روضة الطالبين (٣٧/٩).

يشهد أنها أَرْضَعَتْهُ أو ارتضع في الحولين خمس رضعات [متفرقات] <sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>؛ لاختلاف المذاهب في شروط الرضاع، فاشتراط التفصيل لعمل القاضي باجتهاده <sup>(٣)</sup>، قال في «المحرر» <sup>(٤)</sup>: وهذا قول الأكثرين، وكذا في الشرحين <sup>(٥)</sup><sup>(\*)</sup>، ومقابل الأصح في كلام المصنف، هو ما أطلقه جماعة منهم الإمام <sup>(٦)</sup>، أن الشهادة المطلقّة مقبولة، وصرح به البغوي <sup>(٧)</sup>، قال الرافعي في شرحه <sup>(٨)</sup>: ويحسن أن يتوسط، فيقال: إن أطلق فقيه يوثق بمعرفته قبلَ وإلا فلا، ويُنزَل الكلامان عليه أو يُخَصَّص الكلام بغير الفقيه، وقد سبق مثله في الإخبار بنجاسة الماء، والمانعون من قبول المطلقّة ذكروا وجهين في قبول الشهادة المطلقّة على الإقرار بالرضاع، ولو قال: هي أختي من الرضاع ففي «البحر» وغيره: أنه لا يفتقر إلى ذكر الشروط إن كان فقيهاً، وإلا فوجهان: وفرقوا بين الشهادة والإقرار، بأن المقر يحتاط لنفسه فلا يُقر إلا عن تحقيق، واعترض صاحب «المطلب» <sup>(٩)</sup> على الرافعي فيما سبق، فقال: لا ينبغي أن يكتفي في هذا بكونه فقيهاً، بل ينبغي أن يكون فقيهاً على مذهب القاضي وكلاهما مقلداً، ما لو كانا مجتهدين ففيه نظر؛ لأنه قد يتغير اجتهاد أحدهما عند الشهادة.

قال: ونظير ذلك: ما ذكره ابن أبي الدم <sup>(١٠)</sup>، فيما إذا شهد أن لفلان في ذمة فلان كذا،

(١) في (ب) مفرقات .

(٢) انظر: النووي المرجع نفسه (٣٨/٩) .

(٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) انظر: الرافعي (٣٧٤) .

(٥) أي : الشرح الكبير والشرح الصغير. انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠٢/٩)

(\*) [٢٦/أب] .

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤١٠/١٥) .

(٧) انظر: التهذيب (٣١٦-٣١٧) .

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠٢-٦٠٣)، روضة الطالبين (٣٨/٩) .

(٩) لم أقف عليه، ولكن نقله عنه عميرة في حاشيته . انظر: (٧٠/٤) .

(١٠) هو: إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الحمداني الحموي، أبو إسحاق، يُعرف: بابن أبي الدم، ولد في سنة:

ثلاث وثمانين وخمسة مئة، وسمع من: ابن سكيّنة وغيره، ومن تصانيفه: «شرح مشكل الوسيط» و «أدب

القاضي»، توفي في سنة: اثنتين وأربعين وست مئة .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (١١٥/٨-١١٦)، شذرات الذهب (٢١٣/٥) .



ولم يذكر مستنداً، فهل يُقبل منه أو لا بد من التفصيل أو يُقبل إن وافق مذهبه مذهب القاضي؟ ثلاثة أوجه .

قال: **وَوُصُولِ اللَّبَنِ جَوْفَهُ**، اعلم أنه قد يقرر أن الأصح أنه لا يكفي الشهادة المطلقة في الرضاع، بل لا بد من التفصيل بالتعرض للوقت والعدد<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في اشتراط ذكر وصول اللبن إلى الجوف على وجهين: أصحهما<sup>(٢)</sup>: نعم، كما يشترط ذكر الإيلاج في شهادة الزنا<sup>(٣)</sup>.

والثاني: لا ؛ لأنه [...] <sup>(٤)</sup> يُشاهد<sup>(٥)</sup>.

وهذا الخلاف ذكره الرافعي في «المحرر»، فإنه قال<sup>(٦)</sup>: والأظهر أنه يشترط ذكر وصول اللبن إلى الجوف، فحذفه المصنف في الكتاب، و[جزم]<sup>(٧)</sup> بالاشتراط كما قدمته لك، فهما منه عود الخلاف المذكور أولاً في قوله، والأصح إليه وليس كذلك ؛ لأن الخلاف المذكور مفرع عليه كما ذكره [في]<sup>(٨)</sup> «الروضة»<sup>(٩)</sup>، فإنه ذكر الخلاف أولاً، في أنه هل يكفي الشهادة المطلقة أم لا ؟ ثم قال: الخامسة لا بد من التعرض للوقت والعدد ، ثم ذكر هذا الخلاف، وكذا هو مذكور في الشرحين<sup>(١٠)</sup>، وكان ينبغي أن يقول: بل يجب ذكر وقت وعدد ، وكذا وصول لبن إلى جوفه في الأصح ، وفاء بما في «المحرر»<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠٣/٩) .

(٢) وهو الأظهر في «الشرح الكبير»، والأصح في «الروضة» . انظر: المرجعان السابقان .

(٣) وبه قطع المتولي وغيره . انظر: النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) هكذا في النسختين، وأرى أن الأصح إضافة (لا) النافية في الموضع ؛ لأنه بدونها ستُصبح العبارة مثبتة ، والصحيح أنها منفية . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، عجلة المحتاج (١٤٦٤/٣)، النجم الوهاج (٢٢٢/٨) .

(٥) روضة الطالبين (٣٨/٩) .

(٦) الرافعي (٣٧٤) .

(٧) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (جزمه) حتى يستقيم الكلام .

(٨) زيادة في (ب) .

(٩) انظر: روضة الطالبين (٣٨/٩) .

(١٠) أي : الشرح الصغير والشرح الكبير . انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠٣/٩) .

(١١) انظر: الرافعي (٣٧٤) .

قال: وَيُعَرَفُ ذَلِكَ: أي وصول اللبن<sup>(\*)</sup> إلى جوفه بِمُشَاهَدَةِ<sup>(١)</sup> حُلْبٍ: أي بفتح اللام كما ضبطه بخطه<sup>(٢)</sup>، وَإِجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قَرَائِنَ كَالْتِقَامِ ثَذْيٍ وَمَصَّةٍ، وَحَرَكَةِ حَلْقِهِ بِتَجَرُّعٍ، وَازْدِرَادٍ بَعْدَ عِلْمِهِ بِأَنَّهَا لَبُونٌ أَي: ذات لبن؛ لأن مشاهدة القرائن قد تُفيد اليقين، وبتقدير أن لا تُفيدة فتُفيد الظن القوي، وذلك يُسلط على الشهادة<sup>(٣)</sup>، وإن لم يعلم أنها ذات لبن، فهل يحل له الشهادة بمشاهدة القرائن المذكورة، فيه وجهان<sup>(٤)</sup>: أحدهما: نعم، أخذًا بظاهر الحال، وأظهرهما: المنع<sup>(٥)</sup>، كما أفهمه تقييد المصنف بقوله: (بَعْدَ عِلْمِهِ<sup>(\*)</sup> بِأَنَّهَا لَبُونٌ)، لأن الأصل أن لا لبن لها<sup>(٦)</sup>، [والله أعلم]<sup>(٧)</sup>.

## كتاب النفقات

(\*) [١/٢٤٢].

(١) أي: معاينة. مغني المحتاج (٤٢٥/٣).

(٢) كذا قاله الدميري، وهو اللبن المخلوب. النجم الوهاج (٢٢٢/٨).

وقيد في «الأم» المشاهدة بغير حائل، فإن رآه من تحت الثياب لم يكف. مغني المحتاج (٤٢٥/٣) انظر: الأم (٣٤/٥).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٦٠٤/٩).

(٤) حكاهما أبو فرج السرخسي، كما قاله الرافعي. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٥) وهو الأشبه في «الشرح الكبير»، والأصح في «الروضة». انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٣٩/٩).

(\*) [٢٦/ب/ب].

(٦) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) زيادة في (أ).

النفقة من الإنفاق وهو الإخراج ، قاله في التحرير<sup>(١)</sup> ، والنفقات جمع نفقة ، والنفقة الدراهم ونحوها من الأموال ، ويجمع على نفاق أيضاً كثرة وثمار ، وسميت بذلك: إما لشبهها بذهاهما بالموت ، وإما لرواجها من نفقت السوق ، وإما من نفق المبيع [إذا]<sup>(٢)</sup> كثر طلابه، وإما لنفاذها من نفق الزاد بالكسر إذا ذهب ؛ لأنها عرضة للنفاذ<sup>(٣)</sup>.

وأسباب وجوبها ثلاثة: ملك النكاح، وقراءة العصوبة<sup>(٤)</sup>، وملك اليمين ، وقد ذكرها المصنف<sup>(٥)</sup> في الباب على هذا الترتيب، وبدأ بنفقة ملك النكاح تبعاً لإمامه<sup>(٦)</sup> - [قدس الله وجهه ونور ضريحه]<sup>(٧)</sup> - ؛ لأنها تجب بطريق المعاوضة في مقابلة التمكين من الاستمتاع، ولا تسقط بمضي الزمان، فهي أقوى من غيرها، فلهذا بدأ بها<sup>(٨)</sup>، والأصل في وجوبها الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فأيات منها: ما بدأ بها في «المحرر»<sup>(٩)</sup>، وهو قوله تعالى: {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} <sup>(١٠)</sup>، فنص على وجوبها بالولادة في الحال التي تتشاغل بولدها عن استمتاع الزوج ؛ ليكون أدل على وجوبها عليه في حال استمتاعه<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup>، ومنها: قوله تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ} <sup>(١٣)</sup>، والدليل فيها من وجهين<sup>(١٤)</sup>:

(١) أي: النووي في تحرير ألفاظ التنبيه . انظر: (٢٨٨) .

(٢) سقط في (ب)

(٣) انظر: المطلع على أبواب المقنع (٣٥٢) .

(٤) في (ب) العصبة .

(٥) انظر: منهاج الطالبين (١١٩) .

(٦) أي : الرافعي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٣/١٠) .

(٧) زيادة في (أ) .

(٨) كفاية النبيه (١٦٣/١٥)، وانظر: النجم الوهاج (٢٢٧/٨)، مغني المحتاج (٤٢٦/٣) .

(٩) انظر: الرافعي (٣٧٥) .

(١٠) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٣٣ .

(١١) في (ب) الاستمتاعه .

(١٢) الحاوي الكبير (٤١٥/١١) .

(١٣) سورة النساء ، آية رقم : ٣٤ .

الأول: (٢) قوله: {قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ}، والقيم على غيره هو المتكفل بأمره، والثاني: (٣) قوله: {وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ} (٤)، ومنها: قوله تعالى: {قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ} (٥)، فدل على وجوب النفقة؛ لأنها من جملة الفروض (٦)، وأما السنة فأحاديث كثيرة صحيحة منها: قوله عليه السلام: ((حق الزوجة على الزوج أن تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ)) رواه أبو داود (٧) والنسائي (٨) وابن ماجه (٩) والحاكم (١٠)، وقال: «صحيح الإسناد» (١١)، وأجمعت الأمة على وجوب نفقة الزوجات على الجملة (١٢).  
قال: عَلَى مُوسِرٍ لِرَوْجَتِهِ أَي: مسلمة، أو ذمية حرة، أو أمة شريفة وغيرها (١٣)، كُلَّ يَوْمٍ مُدًّا طَعَامٍ، وَمُعْسِرٍ مُدًّا، وَمُتَوَسِّطٍ مُدًّا وَنِصْفٌ، أما التفاوت بين المعسر والموسر، فالدليل عليه قوله تعالى: {لَيَنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ} (١٤) [أي: ضيق] (١).

- (١) معقول ونص، كما قاله الماوردي . انظر: الحاوي الكبير (٤١٤/١١) .
- (٢) وهو المعقول، كما قاله الماوردي . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .
- (٣) وهو النص، كما قاله الماوردي . انظر: المرجع نفسه (٤١٤/١١-٤١٥) .
- (٤) كفاية النبيه (١٦٣/١٥) .
- (٥) سورة الأحزاب ، آية رقم : ٥٠ .
- (٦) كفاية النبيه (١٦٣/١٥) .
- (٧) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب النكاح - باب في حق المرأة على زوجها، (٢٤٤/٢) برقم (٢١٤٢) .
- (٨) أخرجه النسائي في «سننه الكبرى»، كتاب عشرة النساء - باب تحريم ضرب الوجه في الأدب، (٣٧٣/٥) برقم (٩١٧١) .
- (٩) أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب النكاح - باب حق المرأة على الزوج، (٥٩٣/١) برقم (١٨٥٠) .
- (١٠) أخرجه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب النكاح، (٢٠٤/٢) برقم (٢٧٦٤) .
- (١١) ولم يخرجاه . المرجع نفسه والصفحة نفسها .
- وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٩٠/٨): «هذا الحديث صحيح» .
- (١٢) كفاية النبيه (١٦٤/١٥)، وانظر: المغني (١٥٦/٨)، العزيز شرح الوجيز (٣/١٠)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٤٢٦/٣)، البحر الرائق (١٨٨/٤)، شرح الخرشي على مختصر خليل (١٨٣/٤)، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي (١١٧٧/٣) .
- (١٣) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٥/١٠)، النجم الوهاج (٢٢٩/٨) .
- (١٤) سورة الطلاق، آية رقم : ٧ .

{فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ} <sup>(٢)</sup>، وأما اعتبار ما ذكره في حق الموسر والمعسر والمتوسط فقد تمسك الأصحاب فيه ، بأن الشرع قدر النفقة بالاجتهاد ، ولا يجوز اعتبارها بقدر الحاجة ؛ لأنه لو كان كذلك لسقطت نفقة المريضة، ومن هي مستغنية بالشعب في بعض الأيام، وإذا بطل هذا <sup>(\*)</sup> المأخذ وجب أن يلحق بما هو شبيه بها، وأشبه شيء بها الكفارات <sup>(٣)</sup> <sup>(\*)</sup> ؛ لأن كل واحد منهما طعام واجب بالشرع لسد الجوعة، يستقر في الذمة، فالمد الواحد يكتفي به الزهيد ويتبلى به الرغيب، والمدان قدر المتوسعين، وأيضاً فقد اعتبر الله تعالى جنس الإطعام في الكفارة بنفقة الأهل، بقوله تعالى: {مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ} <sup>(٤)</sup>، وذلك يدل على المشابهة والمقارنة، وأكثر ما أوجبه الشرع في الكفارة مدان للمسكين الواحد في كفارة الأذى في الإحرام، وأقل ما أوجبه للواحد فيها مد في كفارة اليمين <sup>(٥)</sup> والظهار <sup>(٦)</sup> والوقاع، فوجب أن يكون هنا كذلك، وأما اعتبار المد ونصف في حق المتوسط؛ فلأننا لو أوجبنا عليه المدين لأضررنا به، ولو أوجبنا المد لأضررنا بها، وهو متردد بينهما، فوجب عليه من نفقة

(١) زيادة في (ب) .

(٢) سورة الطلاق، آية رقم : ٧ .

(\*) [٢٤٢/ب/أ] .

(٣) يُراجع كتاب الكفارة . انظر: مغني المحتاج (٣/٣٥٩) وما بعدها .

والكفارة : أي جنسها، لا كفارة الظهار فقط ، وهي مأخوذة من الكفر وهو الستر ؛ لسترها الذنب تخفيفاً من الله تعالى، وسمي الزارع كافراً ؛ لأنه يستر البذر . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(\*) [٢٧/ب/أ] .

(٤) سورة المائدة ، آية رقم : ٨٩ .

(٥) وهي مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء ، فيخير المكفر الحر الرشيد ولو كافراً في كفارة يمين بين إعتاق كما في كفارة الظهار، وهو إعتاق رقبة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب، وتمليك عشرة مساكين كل منهم إما مدّاً من جنس فطرة، أو مسمى كسوة مما يعتاد لبسه، فإن عجز عن كل من الثلاثة، لزمه صوم ثلاثة أيام ولو مفرقة . انظر: فتح الوهاب (٢/٣٤٥-٣٤٦) .

(٦) يُراجع كتاب الظهار . انظر: مغني المحتاج (٤/٣٢٠) و (٣/٣٥٢) .

الظهار لغة : مأخوذ من الظهر ، وذلك بأن يقول لها : أنتِ عليّ كظهر أمّي ، وخصوا الظهر دون البطن والفخذ والفرج ؛ لأن الظهر موضع الركوب والمرأه مركوب الزوج . انظر: تهذيب اللغة (٦/١٣٥) مادة (ظهر) .  
وشرعاً : تشبيه الزوجة غير البائن بأنثى لم تكن حلاً . مغني المحتاج (٣/٣٥٢) .

كل واحد منهما نصفها دفعًا للضرر<sup>(١)</sup> .

ووراء ما ذكره المصنف قولان ووجه:

أحدهما<sup>(٢)</sup>: أن الواجب كفاية المرأة من غير تقدير، كنفقة القريب، وقد يحتج له بقوله عليه السلام لهند<sup>(٣)</sup>: ((خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف))<sup>(٤)</sup>؛ ولأنها في مقابلة التمكين وهو مقدر بكفاية الزوج، فكذلك النفقة .

الثاني: أن الاعتبار بالقاضي فيجتهد ويقدر، حكاه الرافعي<sup>(٥)</sup> عن صاحب «التقريب»، وعبرة الإمام<sup>(٦)</sup> في حكايته عنه: تقتضي أنه إنما يرجع إلى اجتهاد القاضي في الزيادة على المد في حق المتوسط، وفي نفقة الخادم فقط، لا في أصل النفقة .

وقال ابن خيران<sup>(٧)</sup>: المعتبر عُرِفَ الناس في البلد<sup>(٨)</sup>، وعند أبي حنيفة<sup>(٩)</sup> ومالك<sup>(١٠)</sup>: الاعتبار

(١) انظر: كفاية النبيه (١٦٤/١٥) .

(٢) وهو ما حكاه الشيخ أبو محمد (والد إمام الحرمين الجويني)، انظر: نهاية المطلب (١٦٤/١٥)، العزيز شرح الوجيز (٥/١٠)، روضة الطالبين (٤٠/٩)، كفاية النبيه (١٦٥/١٥) .

(٣) هي: هند بنت عتبة، أم معاوية، من النساء اللاتي بايعن النبي - صلى الله عليه وسلم -، أسلمت عام الفتح، بعد إسلام زوجها أبي سفيان بن حرب، روت عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، روى عنها: ابنها معاوية وأم المؤمنين عائشة، توفيت في: خلافة عمر بن الخطاب، في اليوم الذي مات فيه أبو قحافة والد أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما -، وقيل: في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - . انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٩٢٢/٤ - ١٩٢٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (١٥٦/٨) .

(٤) هذا الحديث متفق عليه من رواية هشام عن أبيه عن عائشة وله ألفاظ عندهما .

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب النفقات - باب إذا لم يُنفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف، (٢٠٥٢/٢) برقم (٥٠٤٩)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الأفضية - باب قضية هند، (١٣٣٨/٣) برقم (١٧١٤) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٥/١٠) .

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤٢٠/١٥) .

(٧) هو: علي بن أحمد بن خيران البغدادي، أبو الحسين، صنف «اللطيف»، ولم أقف على سنة وفاته .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاشي شعبة (١٤١/١ - ١٤٢) .

(٨) وهذا القول حكاه عنه القاضي ابن كج، ونقله عنه الرافعي والنووي . انظر: العزيز شرح الوجيز (٥/١٠)، روضة الطالبين (٤٠/٩) .

الاعتبار بحال المرأة ويختلف القدر برغبتها وزهادتها، ويُقال: النظر عند أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> إلى شرفها وحسنها، وعند أحمد<sup>(٤)</sup> يُنظر إلى حال الزوجين جميعاً فتجب على الموسر للفقيرة نفقة متوسط .

قال: **وَالْمُدُّ مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثُ دِرْهَمٍ**<sup>(٥)</sup>، هذا تفريع منه<sup>(٦)</sup> على أن رطل بغداد<sup>(٧)</sup> مائة وثلاثون درهماً<sup>(٨)</sup>، والمصنف<sup>(٩)</sup> يُخالفه في ذلك، ويقول: أنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، لا جرم استدرك عليه .

فقال: **قُلْتُ: الْأَصَحُّ مِائَةٌ وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ**، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وهو موافق لما صححه في رطل بغداد، وقد تقدم في زكاة النبات<sup>(١٠)</sup> الخلاف فيه واضحاً .

(١) انظر: فتح القدير (٣٨٠/٤) .

(٢) انظر: شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل (١٨٤/٤)، حاشية الدسوقي (٥٠٩/٢)، منح الجليل (٣٨٧/٤) .

(٣) انظر: شرح فتح القدير (٣٨٢/٤) .

(٤) انظر: المغني (١٥٦/٨)، العزيز شرح الوجيز (٥/١٠)، المبدع (١٨٦/٨) .

(٥) وتقدير المد بالغرام :

عند الحنفية : ٨١٢,٥ غراماً .

أما الجمهور: ٥١٠ غراماً . انظر: الموازين والمكاييل والأطوال .

(٦) أي: الراجعي .

(٧) وتقدير الرطل بالغرام أو الكيلو غرام :

الرطل العراقي عند الحنفية: ٤٠٦,٢٥ غراماً ، أما الجمهور: ٣٨٢,٥ غراماً .

الرطل الشامي عند الحنفية: ١,٨٧٥ كيلو غراماً ، أما الجمهور: ١,٧٨٥ غراماً .

الرطل المصري: ٤٩٩,٢٨ غراماً .

انظر: الموازين والمكاييل والأطوال (٦٨٩) .

(٨) انظر: روضة الطالبين (٤٠/٩) .

(٩) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٠) قال المصنف في «منهاج الطالبين» ص (٣١) في باب زكاة النبات: «ونصابه خمسة أوسق، وهي ألف وست

مئة رطل بغدادية، وبالدمشقي ثلاث مئة وستة وأربعون رطلاً وثلثان، قلت: الأصح ثلاث مئة واثنتان وأربعون

وستة أسباع رطل؛ لأن الأصح أن رطل بغداد مئة وثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع درهم، وقيل: بلا

أسباع، وقيل: ثلاثون، والله أعلم» وانظر توضيح الخلاف في: روضة الطالبين (٢٣٣/٢-٢٣٤، ٣٠١)، عجلة

الاحتاج (٤٧٨/١-٤٧٩)، مغني المحتاج (٣٨٣-٣٨٢/١) .

وقال الخطيب الشربيني في المرجع نفسه والصفحة نفسها: «وما صححه المصنف في تحرير الرطل البغدادي هو

قال: وَمِسْكِينُ الزَّكَاةِ مُعْسِرٌ، وَمَنْ فَوْقَهُ إِنْ كَانَ لَوْ كُفِّ مَدَّيْنِ رَجَعَ مِسْكِينًا فَمَتَوَسَّطٌ، وَإِلَّا فَمُوسِرٌ، هذا أحسن<sup>(١)</sup> الأوجه في ضبط اليسار والإعسار والمتوسط، كما قاله الرافعي في شرحه<sup>(٢)</sup>.

وفي المسألة ثلاثة أوجه<sup>(٣)</sup> أخر:

أحدها<sup>(٤)</sup>: أن ذلك يُضبط بالعادة، وتختلف باختلاف الأحوال والبلاد، ونقله صاحب «المطلب» عن مقتضى إطلاق الأكثرين .

والثاني: من زاد دخله على خرجه موسر<sup>(\*)</sup>، والمعسر عكسه، والمتوسط من ساوى دخله خرجه<sup>(٥)</sup>.

والثالث: أن الاعتبار بالكسب فمن قدر على نفقة الموسرين في حق نفسه، وحق من في نفقته من كسبه، لا من أصل ماله، فهو موسر، ومن قدر على أن ينفق من كسبه نفقة المتوسطين فمتوسط، ومن لا يقدر على أن ينفق من كسبه فمعسر<sup>(٦)</sup>.

قال: وَالْوَاجِبُ غَالِبٌ<sup>(\*)</sup> قُوتِ الْبَلَدِ، أي: من الحنطة أو الشعير أو التمر أو غيرها، حتى

الصحيح؛ لأنه تسعون مثقالاً، والمثقال: درهم وثلاثة أسباع درهم، فيضرب بسط الكسر وهو ثلاثة في عدد تكرره وهو تسعون تبلغ مئتين وسبعين، يقسم على مخرجه وهو سبعة يخرج ثمانية وثلاثون وأربعة أسباع، يجمع مع الدراهم يخرج ما قاله» وانظر: عمدة المحتاج ص (١٦٠-١٦٢) رسالة ماجستير بتحقيق ميمونة موسى .

(١) الأحسن: هذا المصطلح أورده الرافعي في «المحرر» مع الأوجه والطرق والأقوال، والنووي في «المنهاج»، لكن لم أقف له على تعريف علمي عند الفقهاء . انظر: القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي (١٣٩) .

(٢) وهو ما ذكره الإمام والغزالي . انظر: نهاية المطلب (٤٢٣/١٥-٤٢٤)، الوجيز (١١٤/٢)، الوسيط (٢٠٥/٦)، العزيز شرح الوجيز (٦/١٠)، روضة الطالبين (٤١/٩) .

(٣) في (أ) وجوه .

(٤) وهو ما حكاه المتولي وغيره . انظر: التهذيب (٣٣٢/٦)، الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٦٧/١٥) .

(\*) [٢٧/ب/ب]

(٥) وبه قال القاضي الحسين وذكره صاحب «التهذيب». انظر: البغوي المرجع نفسه (٣٣٣/٦)، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) وهو ما ذكره الماوردي . انظر: الحاوي الكبير (٤٢٥/١١)، النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .



يجب الأقط في أهل البادية الذين يقتاتونه<sup>(١)</sup> ؛ لأن الله تعالى أوجب النفقة والكسوة بالمعروف ومن المعروف، وأن يُطعمها مما يَطْعَمُ أهل البلد ، وأيضًا اعتبارًا بالفطرة والكفارة<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن سريج: أن المعتبر ما يليق بحال الزوج إلحاقًا للجنس بالقدر<sup>(٣)(٤)</sup>.

قال: قُلْتُ: فَإِنْ اِخْتَلَفَ، أَي: قوت البلد ولم يكن غالب<sup>(٥)</sup>، وَجَبَ لَأَيْقُ بِهِ، أَي: بحال الزوج، أَي: إن كان يأكل مما يليق به، فإن كان قوته أقل من الحال اللائق به كالمترهدين، فلا يعتبر اللائق به، قاله مجلي<sup>(٦)</sup>.

وفي «الحاوي»<sup>(٧)</sup>: أنه إذا اختلف قوت بلدهما وجب لها الغالب من قوت مثلهما، فإن كان مختلفًا كان الزوج مخيرًا دونها .

قال: وَيُعْتَبَرُ الْيَسَارُ وَغَيْرُهُ، أَي: وهو الإعسار والتوسط<sup>(٨)</sup>، طُلُوعُ الْفَجْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٩)</sup>، أَي: فإن كان موسرًا حينئذٍ فعليه نفقة الموسرين، وإن أعسر في أثناء النهار، وإن

(\*) [ ٤٣ / ٢ / أ / ١ ] .

(١) انظر: روضة الطالبين (٤٢/٩) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٧/١٠) .

(٣) روضة الطالبين (٤٢/٩) .

فكما أن مقدار النفقة الواجبة على الزوج لزوجته يعتبر فيها حال الزوج، فجعلت المدان في حق الموسر، والمد في حق المعسر، والمد والنصف في حق المتوسط، فكذاك يعتبر في الجنس حال الزوج كأن يكون فقيرًا اعتاد اقتنيات قوت غير قوت البلد الغالب فينفق عليها مما يقتات به، أو غنيًا فينفق عليها مما يليق بحاله .

(٤) قال النووي في المرجع نفسه والصفحة نفسها : «والصحيح الأول» .

(٥) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) انظر: كفاية النبيه (١٦٦/١٥) .

(٧) المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الحاوي الكبير (٤٢٦/١١) .

(٨) انظر: مغني المحتاج (٤٢٧/٣) .

(٩) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٣١/٨) : «هذا في الممكنة قبل الفجر، وأما الممكنة بعده فيعتبر الحال عقب

كان [موسراً] <sup>(١)</sup> لم يلزمه إلا نفقة المعسرين، وإن أيسر في أثناء النهار <sup>(٢)(٣)</sup>.  
قال في «المطلب»: ومقتضى قول من جعل وقت <sup>(٤)</sup> الوجوب طلوع الشمس <sup>(٥)</sup> أن يُعتبر  
حاله عنده <sup>(٦)</sup>.

فرع: ليس على العبد إلا نفقة المعسر، وكذا المكاتب؛ لضعف ملكه، والأصح أن  
المُبْعُص كذلك وإن كثر ماله؛ لنقص حاله <sup>(٧)(٨)</sup>.

قال: وَعَلَيْهِ تَمْلِيكُهَا <sup>(٩)</sup> حَبًّا <sup>(١٠)</sup> أي: لا الخبز والدقيق <sup>(١١)</sup>، وبالقياس على الكفارات <sup>(١٢)</sup>.  
وفي «تعليق القاضي حسين» <sup>(١٣)</sup>: أن بعض أصحابنا، قال: إن كان الأغلب في بعض  
البلاد أنهم لا يطحنون الأطحمة بأيديهم، لم يُفرض لها إلا الدقيق، وإن كانت العادة أن المرأة  
تطحنه برحَى يَدٍ، فلا بأس أن يُفرض لها الحنطة.

تمكينها».

- (١) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (معسراً) كما في «الشرح الكبير». انظر: (٦/١٠).
- (٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (٣) قال الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٤٢٧/٣): «وإنما وجب لها ذلك بفجر اليوم؛ لأنها تحتاج إلى طحنه،  
وعجنه، وخبزه».
- (٤) في (أ) قوت.
- (٥) في (أ) الفجر.
- (٦) لم أقف عليه.
- (٧) انظر: روضة الطالبين (٤١/٩-٤٢).
- (٨) والثاني: أن عليه ببعضه الحر نفقة الموسر إذا كثر ماله، فعلى هذا إن كان نصفه حرّاً ونصفه رقيقاً فعليه مد  
ونصف. المرجع نفسه (٤٢/٩).
- (٩) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٣٢/٨): «وتعبيره بـ (التمليك) يقتضي اعتبار الإيجاب والقبول، وليس  
مراداً، بل الواجب الدفع، ويكفي الوضع على قياس الخلع، وأما تملك التصرف فيه بإبدال وهبة وغير ذلك، لكن  
يستثنى من ذلك الزوجة الأمة؛ فإن الدفع لملكها لا لها».
- وقال الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٤٢٧/٣): «لو قال: وعليه دفع الحب؛ لسلم من الاعتراضين».
- (١٠) لأن الحب أكمل منفعة من مطحونه ومخبوزه؛ لإمكان إدخاره وازدراعه، ولثبوته في الذمة التي لا يثبت فيها إلا  
الحب دون الدقيق. انظر: الحاوي الكبير (٤٢٦/١١).
- (١١) فإنهما لا يصلحان لكل ما يصلح له الحب. العزيز شرح الوجيز (٢١/١٠).
- (١٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٥٣/٩).
- (١٣) كفاية النبیه (١٦٥/١٥).

قال: وَكَذَا طَحْنُهُ وَخَبْزُهُ فِي الْأَصَحِّ<sup>(١)</sup>، أي: مؤنة الطحن والخبز يبذل المال، أو بأن يتولاهما بنفسه أو بغيره<sup>(٢)</sup>، ووجه ذلك: أنها في حبسه فتجب مؤنتها<sup>(٣)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٤)</sup>: فعلى هذا عليه مؤنة طَبَخِ اللَّحْمِ وما يُطَبَخُ به .  
والثاني: لا تلزم كالكفارات<sup>(٥)</sup> .

والثالث: إن كانت من أهل القرى الذين عادتهم<sup>(٦)</sup> الطحن والخبز بأنفسهم فلا، وإلا فنعم، وبه قال الماوردي<sup>(٧)</sup> .

ولو كانت مما لا تتعاطى بنفسها، وكانت العادة أن يتعاطاه الخادم، وكانت ممن لا تخدم، فينبغي أن لا تجب عليه أيضاً، كما قاله في «المطلب»<sup>(٨)</sup>.

قال: <sup>(٩)</sup> وينبغي<sup>(\*)</sup> أن يجب عليه تحصيل آلة الطحن والخبز من الوقود وغيره كما يدل عليه إيجابهم الحطب والملح؛ لإصلاح اللحم .

قال: ولو كان الواجب لها التمر والأقط لم يجب معه شيء؛ لأنه يؤكل كذلك<sup>(١٠)</sup>.  
فرع: لو باعت الحب أو أتلفته، ففي استحقاقها مؤنة إصلاحه تردد للإمام<sup>(١١)</sup>، قال

(١) وهو الأظهر كما في «المحرر» و «الشرح الكبير»، والأصح كما في «الروضة». انظر: المحرر (٣٧٥)، العزيز شرح الوجيز (٢١/١٠)، روضة الطالبين (٥٣/٩) .

(٢) كما صرح به في «المحرر». انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) انظر: العزيز الوجيز (٢١/١٠)، روضة الطالبين (٥٣/٩) .

(٤) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) وبه قطع القاضي ابن كعب . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٥٣/٩) .

(٦) في (أ) عادتهم .

(٧) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الحاوي الكبير (٤٢٦/١١) .

(٨) لم أقف عليه .

(٩) أي: ابن الرفعة في «المطلب»، ولم أقف عليه لكن كذا نقله عنه الدميري . انظر: النجم الوهاج (٢٣٣/٨) .

(\*) [٢٨/أ/ب] .

(١٠) كذا قاله الدميري . انظر: المرجع نفسه (٢٣٢/٨) .

(١١) أحدهما: الاستحقاق؛ لأنه بعض ما وجب عليه .

وثانيهما: المنع؛ لأنها تجب تبعاً للحب؛ فلا تُفَرَّد بالإيجاب وقد يؤيد ذلك أنهم ذكروا أن الزوج يُخَيَّرُ بين أن يبذل المؤنة مع الحب، وبين أن يكفيها مؤنة الطحن والخبز بنفسه، أو بأن يُقِيمَ لذلك من يتولاه، ولو مكنها من التصرف في المأخوذ وطلب المؤنة بطلت خيرته . العزيز شرح الوجيز (٢١/١٠)، وانظر: نهاية المطلب

الغزالي<sup>(١)</sup>: الظاهر نعم ، وكلام الرافعي<sup>(٢)</sup>: يميل إلى ترجيح مقابله .

قال: وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا بَدَلَ الْحَبِّ ، لَمْ يُجْبَرْ الْمُتَمَتِّعُ ؛ لأنه خلاف الواجب<sup>(٣)</sup> .

قال: فَإِنْ اِعْتَضَتْ أَيُّ: دراهم ودنانير<sup>(٤)</sup>، جَازَ فِي الْأَصَحِّ ؛ لأنه طعام مستقر في الذمة لمعين فجاز أخذ العوض عنه كالقرض<sup>(٥)(٦)</sup>، وقولنا: لمعين يخرج الكفارة ، فإنها لا تستقر لمعين، وقولنا: مستقر يخرج المسلم فيه<sup>(٧)(٨)</sup>، [والثاني: لا ؛ لأنه طعام ثبت في الذمة عوضاً فلم يجوز الاعتياض عنه قبل القبض كالمسلم فيه]<sup>(٩)(١٠)</sup>، ولأنه طعام واجب في الذمة بالشرع، فلم يجوز أخذ العوض عنه كطعام الكفارة<sup>(١١)</sup>.

وفي «تعليق القاضي حسين»<sup>(١٢)</sup> حكاية وجه<sup>(\*)</sup> ثالث: فارق بين النفقة المستقرة الثابتة في الذمة، فيجوز الاعتياض عنها، وبين النفقة المستقبلية فلا يجوز، قال في «الكفاية»<sup>(١٣)</sup>:

. (٤٣٣/١٥)

(١) انظر: الوسيط (٢١١/٦) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢١/١٠)، روضة الطالبين (٥٤/٩) .

(٣) والاعتياض شرطه التراضي . النجم الوهاج (٢٣٣/٨) .

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٢/١٠) .

(٥) كفاية النبيه (١٦٩/١٥) .

(٦) القرض لغة: القطع . انظر: لسان العرب (٢١٦/٧)، مادة (قرض) .

واصطلاحاً: هو تمليك الشيء على أن يرد بدله . مغني المحتاج (١١٧/٢) .

(٧) السِّلْم لغة: بمعنى السلف . انظر: مختار الصحاح (١٣١)، مادة (سلم) .

واصطلاحاً: هو بيع شيء موصوف في الذمة . السراج الوهاج (٢٠٥) .

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٢/١٠) .

(٩) سقط في (أ) .

(١٠) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١١) كفاية النبيه (١٦٩/١٥) .

(١٢) كفاية النبيه (١٦٩/١٥) .

(\*) [٢٤٣/ب/أ] .

(١٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

وكأنه يُشير - والله أعلم - إلى نفقة اليوم قبل مضيه، فإنها متعرضة للسقوط بالنشوز .  
**قال: إِلَّا خُبْرًا أَوْ دَقِيقًا** أو سويقاً<sup>(١)</sup>، كما في أصل «الروضة»<sup>(٢)</sup> **عَلَى الْمَذْهَبِ** ؛ لأنه ربا، وقطع البغوي<sup>(٣)</sup> بالجواز؛ لأنها تستحق الحب وإصلاحه، وقد فعله، هذا كله لفظ «الروضة»<sup>(٤)</sup>، وهو وافٍ بما ذكره المصنف .  
وعبارة «الشرح الكبير»<sup>(٥)</sup>: لو اعتاضت عنه الخبز أو الدقيق أو السَّوِيق فوجهان : وجه الجواز: أنها تستحق الحبَّ والإصلاح، فإذا أخذت الطعام المصلح فقد أخذت حقها، وأيضاً فقد يشق عليها تكليف الإصلاح والمعالجة، وعليه بذل المؤنة، ووجه المنع: أن بيع الخنطة بالخبز و الدقيق ربا ، ورتب في «الوجيز» لهذا المعنى الخلاف في اعتياض الخبز على الخلاف في اعتياض الدراهم وجعله أولى بالمنع ، وإلى ترجيح المنع ذهب أصحابنا العراقيون وتابعهم القاضي الروياني وغيره ، وأجاب صاحب «التهذيب» بالجواز، ولم يذكر فيه خلافاً مع حكاية الخلاف في اعتياض الدراهم والدنانير، والأول أقوم .  
وفي «الكفاية»<sup>(٦)</sup>: أن الذي حكاه ابن يونس والفوراني أنه يخرج على الخلاف في الذهب والفضة .

وفي «الشامل»<sup>(٧)</sup>(١): أن الذي يجري على قول أصحابنا ، أنه لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

(١) السويق : هو الدقيق الذي يُتخذ من القمح أو الشعير ويُقلى ثم يطحن . انظر: تاج العروس (٤٨٠/٢٥) مادة (سوق) .

(٢) انظر: روضة الطالبين (٥٤/٩) .

(٣) انظر: التهذيب (٣٣٣/٦) .

(٤) النووي (٥٤/٩) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٣-٢٢/١٠) .

(٦) انظر: ابن الرفعة (١٦٩/١٥) .

(٧) الشامل: ويراد به الشامل الكبير شرح مختصر المزني لابن الصباغ المتوفى سنة (٤٧٧هـ)، وهو من أجود كتب الشافعية وأصحها نقلاً وأكملها أدلة، وله شروح وتعليقات منها: شرح للامام أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي المتوفى سنة (٥٠٧هـ) سماه (الشافي)، وشرح لعثمان بن عبد الملك الكردي المتوفى سنة (٧٣٨هـ)، وشرح لابن خطيب الجبريني المتوفى سنة (٧٣٩هـ) . انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢١٧/٣)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٤٥)، كشف الظنون (١٠٢٥/٢) .

فرع: لا يجوز الاعتياض عن نفقة الزمن المستقبل، ولا بيع نفقة حالة لغير الزوج قبل قبضها قطعاً، قاله الرافعي<sup>(٣)</sup>.

قال صاحب «المطلب»<sup>(٤)</sup>: ومقتضى تعليلهم جوازه .

قال: وَلَوْ أَكَلَتْ مَعَهُ<sup>(٥)</sup>، عَلَى الْعَادَةِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا فِي الْأَصَحِّ، أَي: وهو أولى الوجهين في «المحرر»<sup>(٦)</sup>، وأحسنها في «الشرح الصغير»<sup>(٧)</sup>، كما في «الوجيز»<sup>(٨)</sup>؛ لجريان الناس عليه في الأعصار واكتفاء الزوجات به<sup>(\*)</sup>، ولأنها لو طلبت النفقة للزمن الماضي والحالة هذه لاستنكر<sup>(٩)</sup>، والثاني: لا تسقط، وإن جريا على ذلك سنين؛ لأنه لم يُؤدَّ الواجب وتطوع بغيره<sup>(١٠)</sup>، وبني بعضهم الخلاف على المعاطاة، إن جعلناها [بيعاً]<sup>(١١)</sup> برئت ذمته عن [النفقة]<sup>(١٢)</sup>، وإلا فلا، وعليها غرامة ما أكلت<sup>(١٣)</sup>.

قال الرافعي في شرحه<sup>(١٤)</sup> تبعاً للغزالي<sup>(١)</sup>: والأقيس<sup>(٢)</sup> الثاني.

(١) كفاية النبيه (١٦٩/١٥).

(٢) لما فيه من الربا . المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٣/١٠)، روضة الطالبين (٥٤/٩) .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٣٤/٨): «وقول المصنف (معه) ليس بقيد، فلو أرسل إليها الطعام أو أحضرته وأكلته وحدها فكذلك الحكم، ويبقى النظر فيما لو أضافها رجل فأكلت عنده .. هل تسقط؟ والظاهر: لا، إلا أن يكون المقصود إكرام الزوج فتسقط».

(٦) انظر: الرافعي (٣٧٥) .

(٧) لم أقف عليه، لكن كذا قاله الرافعي في «الشرح الكبير». انظر: العزيز شرح الوجيز (٢١/١٠) .

(٨) انظر: الغزالي (١١٥/٢) .

(\*) [٢٨/ب/ب] .

(٩) روضة الطالبين (٥٣/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٢٢-٢١/١٠) .

(١٠) وهو الذي ذكره الروياني في «البحر» . النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الرافعي المرجع نفسه (٢١/١٠) .

(١١) سقط في (أ) .

(١٢) شبه بياض في (ب) .

(١٣) انظر: روضة الطالبين (٥٣/٩) .

(١٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢١/١٠) .

قال [مجلي]<sup>(٣)</sup>: وهذا إذا لم ترض بذلك عوضاً، فإن رضيت به عوضاً سقطت، وجهاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

وقال البندنجي: ترجع عليه بالنفقة، ويرجع عليها ببدل ما أكلت<sup>(٥)</sup>.

قال الرافعي في شرحه<sup>(٦)</sup>: وهذان الوجهان فيما إذا كانت المرأة بالغة أو صغيرة، وكانت تأكل معه بإذن القِيم، فأما إذا لم يأذن القِيم، فالزوج متطوع ولا تسقط نفقتها، بلا خلاف، فلذلك اعترض المصنف.

**فقال: قُلْتُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَشِيدَةٍ، وَلَمْ يَأْذَنْ وَلِيِّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ،** لكن قبض الصغيرة غير معتد به وإن أذن الولي، اللهم إلا أن يُجعل الزوج كالوكيل في شراء الطعام وإنفاقه عليها.

ثم اعلم أن تعبير المصنف بالأصح، [يقتضي]<sup>(٧)</sup> قوة الخلاف، وهو خلاف ما في «الروضة»<sup>(٨)</sup>، حيث قال: قلت<sup>(\*)</sup>: الصحيح من الوجهين سقوط نفقتها إذا أكلت معه برضاها، وهو الذي رجحه الرافعي في «المحرر»<sup>(٩)</sup>، وعليه الناس في زمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعده من غير نزاع ولا إنكار ولا خلاف، ولم يُنقل أن امرأة طالبت بنفقة بعده، ولو كانت لا تسقط مع علم النبي - صلى الله عليه وسلم - بإطباقتهم عليه، لأعلمهم

(١) انظر: الوسيط (٢١١/٦).

(٢) الأقيس: قال الزبيدي: «ما قوي قياسه أصلاً وجامعاً أو واحداً منهما كذلك» وقال: «وهذا المعنى قد يستعمل في موضع الأظهر والأصح» وقال: «وقد يستعمل بمعنى الأقيس بكلام الشافعي أو بمسائل الباب» وهذا المصطلح لم يورده النووي في المنهاج إلا أن الغزالي أورده في الوسيط وكذلك أورده الرافعي في المحرر و شرحه. انظر: القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي (١٣٧-١٣٨).

(٣) بياض في (ب).

(٤) كفاية النبيه (١٧٠/١٥).

(٥) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٢/١٠).

(٧) شبه بياض في (ب).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٥٣/٩-٥٤).

(\*) [٢٤٤/١].

(٩) انظر: الرافعي (٣٧٥).

بذلك، ولقضاءه من تركة من مات ولم يوفه ، وهذا مما لا شك فيه .

أما وجوب أصل الأُدم ؛ فلأن الله تعالى قال : (وَعَاثِرُوهُنَّ<sup>(١)</sup>) (١) وليس من المعروف أن يدفع إليها القوت بلا أُدم، فإن الطعام لا [ينساغ]<sup>(٢)</sup> [أكله]<sup>(٣)</sup> في الغالب إلا به ، وأما كونه يرجع فيه إلى أُدم أهل البلد ؛ فلأن الشرع لم يضبطه<sup>(٤)</sup> بشيء ، ولا له [نظر]<sup>(٥)</sup> في الشرع يقاس عليه فتعين حملة على العرف كالحرز والإحياء، ولما كان العرف يختلف رجعنا في ذلك إلى الغالب .

قال الأئمة: إن كان بالعراق فالأُدم فيه الشيرج<sup>(٦)</sup> والزيت، وإن [كان]<sup>(٧)</sup> بخراسان أو بالحجاز فالأُدم فيه السمن، وإن كان بالشام - قال القاضي حسين: أو مصر - فالأُدم فيه الزيت، وإنما خص بذلك ؛ لأنها أصلح للبدن وأخف مؤنة، فإنه لا يحتاج في التأدم بها إلى طبخ ولا كلفة، هذا كلام ابن الصباغ وظاهره يقتضي الحصر في الأدهان .

قال مجلي: وكذلك كلام الشيخ أبي حامد، فإنه ذكر هذه العلة وزاد فيها، أنه قل طعام يُطبخ إلا وفيه الدهن، فلهذا خص الدهن من بين سائر الإدام بالإيجاب، ثم قال: وهذا الذي قاله ظاهر قول الشافعي في «الأم»<sup>(٨)</sup> رأيته .

وقال: بعض أصحابنا لا يختص بجنس الدهن<sup>(\*)</sup> . انتهى<sup>(٩)</sup> .

وهو ما حكاه الرافعي<sup>(١)</sup>، وتبعه المصنف<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة النساء ، آية رقم ١٩ .

(٢) شبه بياض في (ب) .

(٣) سقط في (أ) .

(٤) في (ب) يضبط .

(٥) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (نظير) كما في «كفاية النبيه» . انظر: (١٧٠/١٥) .

(٦) الشيرج - بفتح الشين والراء - : معرب من شيره وهو دهن السمسم، وربما قيل: للدهن الأبيض، وللعصير قبل

أن يتغير (شيرج) تشبيهاً به لصفائه . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢١١)، المصباح المنير (٣٠٨/١) .

(٧) سقط في (ب) .

(٨) انظر: الأم (٨٨/٥) .

(\*) [٢٩/أ/ب] .

(٩) انظر: كفاية النبيه (١٧٠-١٧١) .



فائدة: الأُدْم والإِدَام<sup>(٣)</sup> ما يُؤْتَدَم به ، تقول: أَدَمْتُ الطعام وأَدَمْتَهُ ، إذا جعلت فيه إِدَامًا<sup>(٤)</sup>.

قال: وَيَخْتَلِفُ بِالْفُصُولِ، أي: يختلف ما ذكرناه باختلاف الفصول، وقد تغلب الفواكه في أوقاتها فتجب<sup>(٥)</sup>.

قال القاضي حسين: الرطب في وقته واليابس في وقته<sup>(٦)</sup>.

قال الراعي<sup>(٧)</sup>: والوجه المذكور في جنس [القوت]<sup>(٨)</sup>، أنه يُنْظَرُ إلى عادة الزوج دون الغالب، يعود في الأُدْم أيضًا.

قال: وَيُقَدَّرُهُ [قَاضٍ]<sup>(٩)</sup> بِاجْتِهَادِهِ ، أي: فينظر في جنس الأُدْم، وما يحتاج إليه المد من الطعام، فيفرضه على [المعسر]<sup>(١٠)</sup>، وعلى الموسر [مثلته]<sup>(١١)</sup>، والمتوسط بينهما<sup>(١٢)</sup>، وهذا معنى قول المصنف بعد: وَيُفَاوِتُ بَيْنَ مُوسِرٍ وَغَيْرِهِ .

ووقع [في]<sup>(١٣)</sup> كلام الشافعي<sup>(١٤)</sup>: أنه قدر الأُدْم بمكيلة سمن أو زيت، ويقال: [أنه]<sup>(١٥)</sup> أراد بها الأوقية<sup>(١٦)</sup>، قال الأئمة: وإنما أمر بذلك على التقريب لا على التقدير<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: المحرر (٣٧٥)، العزيز شرح الوجيز (٧/١٠) .

(٢) انظر: منهاج الطالبين (١١)، روضة الطالبين (٤٢/٩) .

(٣) الأُدْم: بضم الهمزة وسكون اللام، والإِدَام: بكسر الهمزة وزيادة ألف . انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٧٨) .

(٤) انظر: المطلع على أبواب المقنع (٣٥٢) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٨-٧/١٠)، روضة الطالبين (٤٢/٩)، كفاية النبيه (١٧١/١٥) .

(٦) كفاية النبيه (١٧١/١٥) .

(٧) العزيز شرح الوجيز (٨/١٠)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) بياض في (ب) .

(٩) بياض في (ب) .

(١٠) بياض في (ب) .

(١١) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (مثليه) كما في «الروضة» . انظر: (٤٢/٩) .

(١٢) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٣) سقط في (أ) .

(١٤) انظر: الأم (٨٨/٥) .

(١٥) شبه بياض في (ب) .

(١٦) وتقدير الأوقية بالغرام :

وفي «الجيلي» وجه: أن المراد بمكيلة السمن أو الزيت أربعون درهماً<sup>(٢)</sup>.

قال: وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِيَسَارِهِ ، وَإِعْسَارِهِ كَعَادَةِ الْبَلَدِ، أي: يجب اللحم أيضاً على عادة البلد، في أكلهم اللحم مرة في الجمعة ومرتين، كما يليق بيسار الزوج وإعساره<sup>(٣)</sup>، وقول الشافعي<sup>(٤)</sup>: يُطْعَمُهَا فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ رَطْلَ لَحْمٍ، قال الأكثرون: ذكره على عادة أهل مصر لعزة اللحم عندهم يؤمئذ، فأما حيث يكثر اللحم فيُزاد بحسب [حالة البلد]<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

وفي «الرافعي»<sup>(٧)</sup>: أنه محمول على المعسر، وعلى الموسر رطلان، وعلى المتوسط<sup>(\*)</sup> رطل ونصف، ويستحب أن يكون الإعطاء يوم [الجمعة]<sup>(٨)</sup>، فإنه أولى بالتوسع فيه، كذا في أصل «الروضة»<sup>(٩)</sup> [تبعاً]<sup>(١٠)</sup> للرافعي.

وفي «الكفاية»<sup>(١١)</sup>: الأولى أن يكون في يوم الجمعة مرة، وفي يوم الثلاثاء أخرى. وقال [البغوي]<sup>(١٢)</sup><sup>(١٣)</sup>: يجب في وقت الرخص على الموسر في كل يوم رطل، وعلى المتوسط في كل يومين أو ثلاثة، وعلى المعسر في كل أسبوع، وفي وقت الغلاء يجب في أيام مرة على ما يراه الحاكم.

عند الحنفية: ١٢٥ غراماً، أما الجمهور: ١١٩ غراماً.

انظر: الموازين والمكاييل والأطوال (٦٨٧).

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٨/١٠)، كفاية النبيه (١٧١/١٥).

(٢) انظر: كفاية النبيه (١٧١/١٥).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٨/١٠)، روضة الطالبين (٤٢/٩)، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) انظر: الأم (٨٨/٥).

(٥) سقط في (أ).

(٦) انظر: الوسيط (٢٠٦/٦)، العزيز شرح الوجيز (٨/١٠)، روضة الطالبين (٤٢/٩)، كفاية النبيه (١٧١/١٥).

(٧) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(\*) [٢٤٤/ب/أ].

(٨) سقط في (أ).

(٩) انظر: روضة الطالبين (٤٢/٩).

(١٠) بياض في (ب).

(١١) انظر: ابن الرفعة (١٧١/١٥).

(١٢) بوسط الاسم طمس في (ب).

(١٣) روضة الطالبين (٤٢/٩-٤٣)، وانظر: التهذيب (٣٣٣-٣٣٤).

وقال آخرون منهم القفال<sup>(١)</sup>: لا مزيد على ما ذكره الشافعي؛ لأن فيه كفاية لمن قنع .  
 فرع: هل يجب لها في اليوم الذي يُعطيها فيه اللحم<sup>(٢)</sup> أدم؟ أبدى الرافعي فيه تردد<sup>(٣)</sup> لنفسه<sup>(٤)</sup> .

فرع: لو تبرمت بالجنس الواحد من الأدم، فقليل: عليه إبداله؛ لتكون مكفية المؤنة، والأصح<sup>(٥)</sup>: لا، بل تبدل هي إن شاءت، قال الإمام<sup>(٦)</sup>: وهو ظاهر النص، وأبدى الأول احتمالاً، ورواه الغزالي<sup>(٧)</sup> والرافعي<sup>(٨)</sup> وجهاً .

قال: وَلَوْ كَانَتْ تَأْكُلُ الْخُبْزَ وَحْدَهُ ، وَجَبَ الْأَدَمُ أَي: ولا يسقط حقها منه ، كما لا يسقط حقها من الطعام بأن تأكل بعضه<sup>(٩)</sup> .

قال الرافعي<sup>(١٠)</sup>: ويجيء [فيه]<sup>(١١)</sup> وجه أن للزوج أن يمنعها من ترك التأدم ؛ لأنه حُكي وجه [أن له]<sup>(١٢)</sup> أن يمنعها من إبدال الجنس الشريف من الأدم الخسيس .

فائدة: النفقة تُستحق يوماً فيوماً، ولها<sup>(\*)</sup> المطالبة بها إذا طلع الفجر كل يوم ، كذا قاله

(١) انظر: النووي المرجع نفسه (٤٣/٩) .

(٢) في هذا الموضع في (أ) زيادة حرف الجر (فيه) ، ورأت المحققة أنه من الأنسب ألا تُضاف للمتن ؛ لأن الكلام لن يستقيم بعد إضافتها .

(٣) سقط في (أ) .

(٤) كفاية النبيه (١٧٢/١٥) .

قال الرافعي في «العزیز شرح الوجیز» (٨/١٠): « لا يجب الأدم في اليوم الذي يُعطيها اللحم، ويكفي ذلك

للإيدام، ولم يتعرضوا له، ويُمكن أن يقال: إذا أوجبنا على المוסر اللحم في كل يوم، يلزمه الإدام أيضاً ؛ ليكون

أحدهما غداء والآخر عشاء على العادة » .

(٥) وهو الأظهر كما في «العزیز شرح الوجیز» . انظر: (٨/١٠) .

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤٣٠/١٥) .

(٧) انظر: الوسيط (٢٠٦/٦) .

(٨) انظر: العزیز شرح الوجیز (٨/١٠) .

(٩) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٤٣/٩) .

(١٠) انظر: العزیز شرح الوجیز (٨/١٠ - ٩) .

(١١) سقط في (ب) .

(١٢) شبه بياض في (ب) .

الجمهور، وفي «المهذب»<sup>(١)</sup>: إذا طلعت الشمس<sup>(٢)</sup>.

قال في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>: وهو ما حكاه الرافعي في كتاب الضمان<sup>(٤)</sup>، وهو قضية<sup>(٥)</sup> كلام الماوردي<sup>(٦)</sup>.

قال: وَكِسْوَةٌ تَكْفِيهَا، أي: ويجب عليه كسوتها على قدر كفايتها، حتى تختلف بطولها وقصرها وهزالها وسمنها، كما صرح به في «المحرر»<sup>(٧)</sup>؛ لقوله تعالى: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ}<sup>(٨)</sup>، وللحديث السالف<sup>(٩)</sup>(١٠) في أول الباب؛ لأن الكسوة كالقوت، في أن البدن لا يقوم إلا بها، ولا تقاس الكسوة هنا بالكسوة في الكفارة بل بما قدمته؛ لأن هناك يكفي فيما يقع عليه الاسم، وهاهنا لا يكفي بالإجماع<sup>(١١)</sup>، ولا يختلف عدد الكسوة بيسار الزوج ولا إعساره، ولكنهما يؤثران في الجودة والرداءة، وفي كلام السرخسي وإبراهيم

(\*) [٢٩/ب/ب].

(١) انظر: المهذب (١٦٢/٢).

(٢) روضة الطالبين (٥٤/٩).

(٣) انظر: ابن الرفعة (١٨٠/١٥).

(٤) الضمان لغة: الالتزام، يقال: ضمن المال منه كفل له به، وهو ضمينه وهم ضمانؤه، والرجل ضمناً وضماً وضماناً وضمانته لزمته علة. انظر: الأفعال (٢٧٥/٢) مادة (ضمن)، أساس البلاغة (٣٧٩).

وشرعاً يقال: لإلتزام حق ثابت في ذمة الغير، أو إحضار من هو عليه، أو عين مضمونة، ويقال: للعقد الذي يحصل به ذلك. مغني المحتاج (١٩٨/٢).

(٥) القضية والمقتضى: هو الحكم بالشيء لا على وجه الصراحة. سلم المتعلم المحتاج (٦٥٥).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٤٥٧/١١).

(٧) الرافعي (٣٧٥).

(٨) سورة البقرة، آية رقم: ٢٣٣.

(٩) في (ب) السابق.

(١٠) عن حكيم بن معاوية القُشَيْرِيِّ عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: ((أن تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبَ وَجْهَهُ، وَلَا تُفَبِّحَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ))، وقد سبق تخريجه في ص (٢٨٩) من الرسالة.

(١١) انظر: مراتب الإجماع ص (٨٠)، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي (١١٧٦/٣).

المروذي<sup>(١)</sup>: أنه يُعتبر في الكسوة حال الزوجين جميعاً، فيجب عليه ما لبس<sup>(٢)</sup> مثله مثلها<sup>(٣)</sup>. وفي «الذخائر» وجه: أنه يعتبر بحال الزوجة، ثم قال: وينبغي أن يُعتبر بحالها أيضاً، إذا قلنا: إنها إمتاع<sup>(٤)</sup>.

قال: **فَيَجِبُ قَمِيصٌ، وَسَرَاوِيلٌ وَخِمَارٌ وَمِكَعَبٌ**، أي: وهو مداس الرجل<sup>(٥)</sup>، **وَيَزِيدُ فِي الشِّتَاءِ جُبَّةً**، أي: محشوة بالقطن؛ لأجل حصول الكفاية بذلك<sup>(٦)</sup>، وجمع في أصل «الروضة»<sup>(٧)</sup> بين المكعب والنعل.

قال المتولي: وقد يُقام<sup>(٨)</sup> الإزار مقام السراويل، والفرو مقام الجُبَّة، إذا كانت العادة لبسهما<sup>(٩)</sup>، وحزم بذلك في «الكفاية»<sup>(١٠)</sup> من غير عزو إلى أحد. وعن «المنهاج» للجويني: أن السراويل لا تجب في الصيف، وإنما تجب في الشتاء<sup>(١١)</sup>.

وعن «الحاوي»<sup>(١٢)</sup>: أن نساء أهل القرى إذا جرت عادتهن أن لا يلبسن في أرجلهن<sup>(١٣)</sup> شيئاً في البيوت، لا يجب لأجلهن شيء، بخلاف ما إذا جرت عادتهن بعدم لبس شيء أصلاً؛

(١) هو: إبراهيم بن أحمد بن محمد، أبو إسحاق المروروذي، ولد في سنة: ثلاث وخمسين وأربع مئة، تفقه على: أبي المظفر السمعاني، والحسن النيهي، توفي في سنة: ست وثلاثين وخمس مئة.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٣١/٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢٩٨/١).

(٢) في (ب) يلبس.

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٤/١٠).

(٤) والثاني: يُعتبر بحال الزوج. انظر: كفاية النبيه (١٧٦/١٥).

(٥) انظر: كفاية النبيه (١٧٦/١٥)، النجم الوهاج (٢٤٠/٩).

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) انظر: روضة الطالبين (٤٧/٩).

(٨) في (أ) يقوم.

(٩) العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠)، العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠) ..

(١٠) انظر: ابن الرفعة (١٧٧/١٥).

(١١) روضة الطالبين (٤٧/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠)، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(١٢) انظر: الحاوي الكبير (٤٣٠/١١)، روضة الطالبين (٤٧/٩).

(١٣) أي: إذا جرت عادتهن أن لا يلبسن في أرجلهن السراويل لا الأحذية.

لأن في ذلك هتك عورة فيؤخذن به في حق الله تعالى بخلاف الأول .  
قال السرخسي: وإذا لم تستغن في البلاد الباردة بالثياب<sup>(\*)</sup> عن الوقود ، يجب من الحطب  
أو الفحم بقدر الحاجة<sup>(١)</sup> .

فرع: لو لم تكف الجبة الواحدة حيث اشتد البرد، قال الرافعي<sup>(٢)</sup>: قياس الباب الزيادة.  
قلت: وبه صرح الخوارزمي في «كافيه» حيث قال: وفي الشتاء جبة أو جبتان على قدر  
شدة البرد .

قال: وَجَنَسُهَا قُطْنٌ ؛ لأن الشافعي قال<sup>(٣)</sup>: أن الموسر يُعطي من لين البصرة أو الكوفة أو  
واسط، والمعسر من غليظها، والمتوسط ما بينهما، قالوا: وأراد المتخذ من القطن؛ لأن هذا  
لباس أهل الدين، وما زاد عليه رعونة<sup>(٤)</sup> .

قال: فَإِنْ جَرَتْ عَادَةُ الْبَلَدِ لِمِثْلِهِ بَكْتَانٍ أَوْ حَرِيرٍ، وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٥)</sup> إِتْبَاعًا لِلْعَادَةِ<sup>(٦)</sup>،  
وتفاوت بين الموسر والمعسر في مراتب ذلك الجنس<sup>(٧)</sup> .

(\*) [١/٢٤٥] .

(١) روضة الطالبين (٤٨/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠) .

(٢) انظر: الرافعي المرجع نفسه (١٧/١٠) .

(٣) انظر: الأم (٨٩/٥) .

(٤) انظر: كفاية النبيه (١٧٥/١٥) .

(٥) وهو الأصح في «الشرح الكبير» و «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠)، روضة الطالبين  
(٤٨/٩) .

(٦) النجم الوهاج (٢٤٠/٨) .

(٧) روضة الطالبين (٤٨/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠) .

قال الأصحاب: وإنما ذكر الشافعي ما ذكر على عادة ذلك الوقت، لكن لو كانت عادة البلد الثياب الرقيقة، كالقصب الذي لا يصلح ساتراً ولا تصح فيها الصلاة، لم يُعْطَها منه، لكن من الصفيق الذي يقرب منه في الجودة كالديقي<sup>(١)</sup> (\*)، والكتان المرتفع<sup>(٢)</sup>.  
[والوجه الثاني: لا يجب، [...] <sup>(٣)</sup>الاقتصار على القطن] <sup>(٤)</sup>(٥).  
وقال الماوردي<sup>(٦)</sup>: الاعتبار في الكسوة والطعام بموضع مقامها، فلو كانت بدوية وهو حضري وأقام بها في البادية وجب عرفهم، ولو كانا بالعكس فإن أقام بها في الحاضرة اعتُبر عرفهم، أو في البادية اعتُبر عرفهم، وكلام القاضي قريب منه.

فائدة: الكتان: بالفتح والكسر، حكاهما ابن هشام<sup>(٧)</sup> وابن طلحة<sup>(٨)</sup> وابن الأنباري<sup>(٩)</sup>،

(١) اللبقي - بفتح الدال - : من دَقَّ ثياب مِصْرَ، وتُنسب إلى قرية دَبِيق. انظر: تهذيب اللغة (٥٤/٩) مادة (قذب)، المصباح المنير (١٨٩/١).  
(\*) [٣٠/أ/ب].

(٢) روضة الطالبين (٤٨/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠).  
(٣) هكذا في النسختين، وأرى أنه ينبغي في هذا الموضع إضافة (بل له) حتى تصبح العبارة صحيحة. انظر: العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠).  
(٤) سقط في (أ).

(٥) وهذا الوجه يُحكى عن الشيخ أبي محمد (والد إمام الحرمين الجويني). انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.  
(٦) انظر: الحاوي الكبير (٤٣٥/١١)، كفاية النبيه (١٧٧/١٥).

(٧) هو: عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري الحنبلي، أبو محمد، ولد في سنة: ثمان وسبع مئة، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتفقه للشافعي ثم تحنبل، وأتقن العربية، وله كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعراب»، توفي في سنة: إحدى وستين وسبع مئة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (١٩١/٦).

(٨) هو: محمد بن طلحة بن محمد الإشبيلي، أبو بكر، أخذ القراءات عن: أبي بكر بن صاف، والعربية عن أبي: إسحاق بن ملكون، وسمع من: أبي بكر بن الجلد كتاب سيويوه، وسمع من: أبي زيد السهيلي بعض كتابه الروض

وقال يعقوب<sup>(٢)</sup> في [«الاصطلاح»]<sup>(٣)</sup> لا يُقال: كنان بالكسر، وذكر[ه]<sup>(٤)</sup> ثعلب<sup>(٥)</sup> في «فصيحته» في المفتوح من الأسماء<sup>(٦)</sup>.

وهل هو عربي أو معرب؟ فيه خلاف ذكره صاحب «الواعي في اللغة»<sup>(٧)</sup> مأخوذ من كتن وذلك ؛ لأنه يتلبد بعضه على بعض<sup>(٨)</sup>.

الأنف، قرأ عليه خلق كثير: كابن عبد النور، والسقطي، وغيرهما، توفي في سنة: خمس وأربعين وخمسمائة، وقيل: ثمان عشرة وست مئة .

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٤٤/٤٢١-٤٢٢)، البلغة (١٩٨-١٩٩) .

(١) هو: محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر بن الأنباري، ولد في سنة: إحدى وسبعين، كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين، وأكثرهم حفظاً للغة، أخذ عن: أبي العباس ثعلب، وأبي العباس الكديمي، وأحمد بن الهيثم البزاز، وغيرهم، حدث عنه: أحمد الشذائي، والدارقطني، وأحمد بن محمد بن الجراح، وصنف كتباً كثيرة في النحو والأدب، وعلوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف، والإبتداء ومنها: كتاب «غريب القرآن»، وكتاب «الأضداد»، وكتاب «المذكر والمؤنث»، وكتاب «الهاءات»، توفي في سنة: سبع وعشرين وثلاث مئة، وقيل: ثمان وعشرين وثلاث مئة .

انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٥/٤١٠) وما بعدها، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٤/٣٤٢)، تذكرة الحفاظ (٣/٨٤٢) .

(٢) هو: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، والسكيت لقب أبيه، أخذ عن: أبي عمرو الشيباني وطائفة، روى عنه: أبو عكرمة الضبي، وأحمد بن فرح المفسر، وجماعة، وصنف التصانيف المفيدة ومنها: كتاب إصلاح المنطق، وكتاب فعل وأفعال وكتاب الأضداد، وغير ذلك، توفي في سنة: ثلاث وأربعين ومئتين، وقيل: سنة أربع وأربعين ومئتين، وقيل: سنة ست وأربعين ومئتين . انظر: ترجمته في: معجم الأدباء (٥/٦٤٢-٦٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٢/١٦) وما بعدها .

(٣) هكذا في النسختين، ولعل الصواب في الاصلاح أي: إصلاح المنطق .

انظر: إصلاح المنطق (١٦٣) .

(٤) سقط في (أ) .

(٥) هو: أحمد بن يحيى بن يسار، أبو العباس ثعلب، ولد في سنة: مئتين، سمع من: محمد بن سلام الحمصي، ومحمد بن زياد الأعرابي، وإبراهيم بن المنذر الحراي، وغيرهم، روى عنه: محمد بن العباس اليزيدي، والأخفش الصغير، وابن الأنباري، من مصنفاته: كتاب «الفصيح»، وكتاب «القراءات» وكتاب «إعراب القرآن»، توفي في سنة: إحدى وتسعين ومئتين في خلافة المكتفي ابن المعتضد .

انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢/٥٥) وما بعدها، شذرات الذهب (٢/٢٠٧) .

(٦) انظر: ص (٢٩٠) .

(٧) وهو: عبد الحق الإشبيلي، وقد سبقت ترجمته في ص (١٨٧) من الرسالة .

(٨) لم أقف عليه، لكن انظر: المصباح المنير (٢/٥٢٥) .



قال: وَيَجِبُ مَا تَقَعْدُ عَلَيْهِ كَزَلِّيَّةٍ أَوْ لَبْدٍ أَوْ حَصِيرٍ، كذا عبر عنه في «المحرر»<sup>(١)</sup> أيضاً وهو خلاف عبارة الشرحين<sup>(٢)</sup> و «الروضة»<sup>(٣)</sup>، فإن فيهما على الزوج أن يُعطيها ما تفرشه للعقود عليه، ويختلف ذلك باختلاف حال الزوج .

قال المتولي: فعلى الموسر طنفسة<sup>(٤)</sup> في الشتاء، ونطع<sup>(٥)</sup> في الصيف، وعلى المتوسط زلية، وعلى الفقير حصير في الصيف ولبد في الشتاء<sup>(٦)</sup> .

قال الرافعي<sup>(٧)</sup>: ويشبه أن تكون الطنفسة والنطع بعد بسط زلية أو حصير، فإن الطنفسة والنطع لا ينبسطان وحدهما .

قال الرافعي<sup>(٨)</sup>: وحكى في «الوجيز» في الزلية بالنهار وجهين، وفيه ما يشعر بأنها زائدة عليهم، والمفهوم مما أجراه الجمهور، أن المفروش على الأرض من الزلية أو اللبد أو الحصير واحد بالليل والنهار، والوجهان في فراش النوم كما سيأتي وناقشه في «المطلب» في ذلك .  
فائدة: الزِّلِّيَّة بكسر الزاي وتشديد اللام والياء، وجمعها زلالي، قاله الجوهري<sup>(٩)</sup>، قيل: أنها الطنفسة، وهي البساط من الصوف<sup>(١٠)</sup>، واللبد بكسر اللام جمعه لبود<sup>(١١)</sup>، والحصير ما

(١) انظر: الرافعي (٣٧٥) .

(٢) أي: الشرح الكبير و الشرح الصغير . انظر: العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠) .

(٣) روضة الطالبين (٤٨/٩) .

(٤) الطنفسة: بكسر الطاء والفاء، وبضمهما، وبكسر الطاء وفتح الفاء، البساط الذي له حمل رقيق، وجمعه طنافس .  
النهاية في غريب الحديث والأثر (١٤٠/٣)، وانظر: مختار الصحاح (١٦٧) مادة (طنفس)، لسان العرب (١٢٧/٦) مادة (طنفس) .

(٥) النَّطْعُ: معروف، وهو البساط المتخذ من الأديم، وفيه أربع لغات مشهورة: كسر النون وفتحها، مع إسكان الطاء وفتحها، وأفصحها: كسر النون وفتح الطاء، وجمعه: نطوع، وأنطاع، وتنطع في الأمر وفي الكلام، أي: تعمق وبالغ فيه . انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥٥٠/١) مادة (نطع)، تهذيب الأسماء (٣/٤٣٣)، لسان العرب (٣٥٧/٨) مادة (نطع)، المصباح المنير (٦١١/٢) مادة (نطع) .

(٦) روضة الطالبين (٤٨/٩) .

(٧) العزيز شرح الوجيز (١٥/١٠) .

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) انظر: الصحاح (١٧١٨/٤)، تحرير ألفاظ التنبيه (٢٨٩) .

(١٠) انظر: المطلع على أبواب المقنع (٣٥٣) .

(١١) تحرير ألفاظ التنبيه (٢٨٩) .

يُسط في البيت، جمعه حُصر بضم الضاد وتُسكن تخفيفاً، قاله ابن الأثير<sup>(١)</sup> في «نهايته»<sup>(٢)</sup>، قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: سميت بذلك؛ لمنعها الجالس على الأرض من أذى الأرض، ويجوز أن يكون حصيراً؛ لأنه حصر، أي: ربط بعضه ببعض<sup>(٤)</sup>.

قال: وَكَذَا فِرَاشٌ لِلنَّوْمِ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٥)</sup>؛ للعادة الغالبة، فعلى هذا تلزمه مضربة<sup>(\*)</sup> وثيرة أو قطيفة<sup>(٦)</sup>، والثاني: لا يجب عليه ذلك وتنام على ما يفرشه نهاراً<sup>(٧)</sup>، والثالث: أنه يجب ذلك لامرأة الموسر دون المعسر حكاه صاحب «المطلب»<sup>(٨)</sup>، والرابع: أنه لا يجب لأهل الاقتار<sup>(٩)</sup>،

(١) هو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، أبو السعادات، المعروف بابن الأثير، ولد في سنة: أربع وأربعين وخمسمئة، سمع من: يحيى بن سعدون القرطي، والطوسي، وابن كليب، وغيرهم، روى عنه: ولده، والشهاب القوصي، وجماعة، وآخر من روى عنه بالإجازة: فخر الدين ابن البخاري، جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث، ومن تصانيفه: كتاب «جامع الأصول»، وكتاب «النهاية في غريب الحديث»، وكتاب «الشافى»، وكتاب «الباهر في الفروق في النحو»، توفي في سنة: ست وست مئة .  
انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٤٩/٥) وما بعدها، طبقات الشافعية الكبرى (٣٦٦/٨-٣٦٧)، شذرات الذهب (٢٢/٥) .

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٩٥/١) .

(٣) هو: محمود بن عمر بن أحمد، أبو القاسم الزمخشري، ولد في سنة: سبع وستين وأربع مئة، كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب، أخذ الأدب عن: أبي مضر محمود الضبي، وأبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وسمع من: أبي منصور نصر الحارثي، وأبي سعد الشقائي، من تصانيفه: كتاب «الكشاف»، وكتاب «الفائق في غريب الحديث»، وكتاب «أساس البلاغة»، توفي في سنة: ثمان وثلاثين وخمس مئة .

انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٤٨٩/٥) وما بعدها، شذرات الذهب (١١٨/٤) .

(٤) لم أقف عليه، لكن كذا قيل في «لسان العرب» . انظر: (١٩٦/٤)، مادة (حصر) .

(٥) وهو الأصح في «الشرح الكبير» و «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (١٦/١٠)، روضة الطالبين (٤٨/٩) .

(\*) [٢٤٥/ب/أ] .

(٦) انظر: النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٦/١٠)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) لم أقف عليه، لكن كذا قاله في «الكفاية»، وكذلك قاله الدميري . انظر: كفاية النبيه (١٧٨/١٥)، النجم الوهاج (٢٤٢/٨) .

(٩) أهل الاقتار: هم الفقراء الذين ضاق عيشهم، فضيقوا على زوجاتهم وعبائهم في النفقة . انظر: المعجم الوسيط (٧١٤/٢) .

وسكان القرى الذين يكتفون في بيوتهم بالبسط المستعملة للجلوس، ويجب لغيرهن قتله الماوردي<sup>(١)</sup>.

قال: وَمِخْدَةٌ وَلِحَافٌ، أي: أو كساء في الشتاء، أي: في البلاد الباردة، كما قيدهما في أصل «الروضة»<sup>(٢)</sup>.

قال الغزالي<sup>(٣)</sup>: وشعار.

قال في «المطلب»: ما ولي الجسد من الثياب، ولم يتعرض له الأكثرون كما قتله<sup>(٤)</sup> الرافعي<sup>(٥)</sup>، قال<sup>(٦)</sup>: [ويمكن تخصيصه بالصيف كما خصص اللحاف بالشتاء]<sup>(٧)</sup>(\*)، ويمكن وجوبه مع اللحاف في الشتاء كالقميص مع الجبة.

قال صاحب «المطلب»<sup>(٨)</sup>: ويجيء في الملحفة المكنى عنها بالشعار، أربعة أوجه: الوجوب ومقابله، والوجوب في الصيف دون الشتاء، والوجوب في الصيف لمن عادتكن التغطية [بها]<sup>(٩)</sup> فيه، وإلا فلا.

قال الرافعي<sup>(١٠)</sup>: ويكون ذلك لامرأة الموسر من المرتفع، ولامرأة المعسر من النازل، والمتوسط بينهما، والحكم في جميع ذلك مبني على العادة نوعاً وكيفية، حتى قال الروياني في «البحر»: لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم<sup>(١١)</sup> يلزم شيء آخر.

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤٣٣/١١).

(٢) روضة الطالبين (٤٨/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١٦/١٠).

(٣) الوجيز (١١٥/٢)، الوسيط (٢٠٩/٦).

(٤) في (أ) قال.

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٦/١٠).

(٦) أي: الرافعي. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) سقط في (أ).

(\*) [٣٠/ب/ب].

(٨) لم أقف عليه.

(٩) سقط في (أ).

(١٠) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٦/١٠).

(١١) في (ب) بل.

فائدة: المخدة بكسر الميم، كما تقدم في الجنائز، قال الجوهرى<sup>(١)</sup>: لأنها توضع تحت الخد، واللحاف معروف<sup>(٢)</sup>، قال ابن مالك في «مثلته»<sup>(٣)</sup>: المِلْحَفَة والمِلْحَف: اللحاف .

قال: وَآلَةُ تَنْظِيفٍ كَمُشْطٍ، وَدُهْنٍ، وَمَا تَغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ، [أي: ويجب على الزوج أن يُعْطِيَهَا مَا تَنْظِفُ بِهِ، وتزيل الأوساخ كالمشط والدهن]<sup>(٤)</sup>، وما تغسل به الرأس من سدر أو خطمي أو طين على عادة البقعة<sup>(٥)</sup>؛ لأنها تحتاج إلى ذلك لإصلاح شعرها، فوجب عليه كنفقة بدنها<sup>(٦)</sup>، ويلتحق بما ذكرناه الصابون والقلي<sup>(٧)</sup> للثياب، صرح به في «التهذيب»<sup>(٨)(٩)</sup> .

قال في «الكفاية»<sup>(١٠)</sup>: والمراد بالمشط - على ما حكاه الماوردي<sup>(١١)</sup> - : آلة المشط من الأفاوية<sup>(١٢)</sup>، والغسلة، إذا كان [ذلك]<sup>(١٣)</sup> من عرف بلادهم .

(١) الصحاح (٤٦٨/١) .

(٢) المِلْحَفَة - بالكسر - هي: الملاءة التي تلتحف بها المرأة، واللحاف كل ثوب يغطي به، والجمع لحف . انظر: المصباح المنير (٥٥٠/٢) .

(٣) انظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام (٦٧٣/٢) .

(٤) سقط في (ب) .

(٥) انظر: روضة الطالبين (٤٩/٩) .

(٦) كفاية النبيه (١٧٢/١٥) .

(٧) القلي: شيء تُغسل به الثياب . انظر: تهذيب اللغة (١٢٢/٤) .

(٨) في (ب) المهذب .

(٩) انظر: البغوي (٣٣٤/٦) .

(١٠) كفاية النبيه (١٧٣/١٥) .

(١١) الحاوي الكبير (٤٢٨/١١) .

(١٢) الأفاوية: جمع الفوه، وهي - بالضم - الطيب، وقيل: ما يُعالج به كالتوابل من الأطعمة . انظر: المغرب في

ترتيب المعرب (١٥٣/٢)، مختار الصحاح (٢١٦) مادة (فوه) .

(١٣) سقط في (أ) .

قال<sup>(١)</sup>: والذي يظهر أن مراد الشيخ - يعني صاحب التنبيه - الآلة المعروفة، قلت: وكذا المصنف .

ثم المرجع في جنس الدهن وغيره إلى العرف، حتى لو كانت<sup>(٢)</sup> مما لا يعتادون الأدهان إلا بما طيب بالورد والياسمين وجب، [و]<sup>(٣)</sup> في قدره إلى كفاية مثلها، ووقته<sup>(٤)</sup> في كل أسبوع مرة، قاله الماوردي<sup>(٥)(٦)</sup>.

وفي «ابن يونس»: أنه قيل: إن ذلك لا يجب، وأبداه الإمام<sup>(٧)</sup> وغيره<sup>(٨)</sup> احتمالاً في الدهن، فيما إذا قال الزوج: هذا للتجمل والتزين وأنا<sup>(٩)</sup> لا أريده<sup>(١٠)</sup>. وأطلق المصنف<sup>(١١)</sup> الدهن، وقيده في «التنبيه»<sup>(١٢)</sup> للرأس .

قال في «الكفاية»<sup>(١٣)</sup>: وهو يُفهم أنه لا يجب عليه الدهن للجسد؛ لأجل أنه لا يُراد للزينة، بخلاف الرأس فإنه من الزينة التي تدعو إلى الاستمتاع بها .

قال<sup>(١٤)</sup>: وفي «الحاوي»: إلحاق الدهن للجسد بالدهن للرأس في الوجوب .  
فرع: ما لا يقصد للتلذذ والاستمتاع كالكحل والخضاب، فلا يلزم<sup>(١٥)</sup> الزوج بل ذلك

(١) انظر: كفاية النبيه (١٧٣/١٥) .

(٢) في (أ) كان .

(٣) سقط في (ب) .

(٤) في (ب) وقتها .

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٤٢٨/١١)، كفاية النبيه (١٧٣/١٥).

(٦) وهو المشهور، وبه قطع الأصحاب . انظر: العزيز شرح الوجيز (١٨/١٠)، روضة الطالبين (٥٠/٩) .

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤٤٣/١٥) .

(٨) كالغزالي . انظر: الوسيط (٢١٠/٦) .

(٩) في (ب) إنما .

(١٠) كفاية النبيه (١٧٣/١٥) .

(١١) انظر: منهاج الطالبين (١١٩) .

(١٢) انظر: أبو إسحاق الشيرازي (٢٠٧/١) .

(١٣) انظر: كفاية النبيه (١٧٣/١٥-١٧٤) .

(١٤) المرجع نفسه (١٧٤/١٥)، وانظر: الماوردي (٤٢٨/١١) .

(١٥) في (ب) فإنه لا يلزم .

إلى اختياره، فإن شاء هيأه لها، وإذا هيأ لها أسباب الخضاب لزمها الاختضاب، ومن هذا القبيل الطيب<sup>(١)</sup>.

وفي «الحاوي»<sup>(٢)</sup> أن الكحل الذي يُراد للزينة كالأثمد، يجب على الزوج الإتيان به، ولا يجب من الطيب إلا ما يُقصد به قطع السهوكة<sup>(٣)(٤)</sup>.

قال: وَمَرَّتْكَ<sup>(٥)</sup> وَنَحْوَهُ لِدَفْعِ صُنَانٍ<sup>(٦)</sup>، أي: إذا<sup>(٧)</sup> لم ينقطع بالماء والتراب، كما قيده في أصل «الروضة»<sup>(٨)</sup>، وفيه وجه ضعيف<sup>(٩)</sup>.

قال: لَا كُحْلٌ<sup>(\*)</sup> وَخِضَابٌ وَمَا تَزَيَّنُ بِهِ، أي: فإنه لا يجب كما قدمته واضحاً .  
قال<sup>(\*)</sup>: وَدَوَاءٌ مَرَضٍ، وَأُجْرَةٌ طَبِيبٍ وَحَاجِمٍ، أي: لا يجب ذلك؛ لأن الزوج بمثلة المستأجر، والزوجة بمثلة الدار المستأجرة، والدواء وما في معناه لحفظ البدن، فلا يجب على الزوج كما لا يجب على المستأجر عمارة الدار، بخلاف الدهن وما في معناه، فإن ذلك في معنى غسل الدار وكنسها، وذلك على المكثري، فلا جرم وجب على الزوج<sup>(١٠)</sup>.

(١) روضة الطالبين (٥٠/٩) .

(٢) انظر: الماوردي (٤٢٨/١١) .

(٣) في (ب) السهوكة .

(٤) السهوكة: هي الرائحة الكريهة التي تجدها من الإنسان إذا عرق . انظر: لسان العرب (٤٤٥/١٠) مادة (سهك) .

(٥) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٤٣/٨): «المرتك: بفتح الميم وكسرهما أصله من الرصاص، يقطع رائحة الإبط؛ لأنه يحبس العرق، وإن طُرح في الخل أبدل حموضته حلاوة» . وانظر: القانون في الطب (٣٨٠/٣)، المغرب في ترتيب المعرب (٢٦٤/٢) مادة (مرتك)، لسان العرب (٤٨٦/١٠) مادة (مرتك)، المصباح المنير (٥٦٧/٢) مادة (مرتك)، نفح الطيب (١٢٧/٣) .

(٦) في (أ) الصنان، والصحيح ما أثبت . انظر: منهاج الطالبين (١١٩) .

(٧) في (أ) إن .

(٨) النووي (٥٠/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١٨/١٠) .

(٩) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(\*) [٢٤٦/٢٤٦] .

وفي «التتمة» في قسم الصدقات<sup>(١)</sup> عند الكلام في أنه هل يجوز أن يُصرف لزوجة الفقير من سهم الفقراء شيء أم لا ؟ إشارة إلى وجه في أن مداواتها تجب على الزوج، كما قدمته هناك<sup>(٢)</sup>، ولعله مفرع على القول بأن نفقتها مقدرة بالكفاية، فإنها حينئذ تكون<sup>(٣)</sup> كالقريب<sup>(٤)(٥)</sup>.

(\*) [٣١/ب].

(١٠) انظر: كفاية النبيه (١٧٤/١٥).

(١) أي: الزكوات على مستحقيها، وسميت بذلك؛ لإشعارها بصدق باذنها. الإقناع للشريبي (٢٢٩/١).

(٢) انظر: عمدة المحتاج (ل ٨٥/١).

(٣) في (أ) تكون حينئذ.

(٤) انظر: كفاية النبيه (١٧٥/١٥).

(٥) ذهب جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة إلى أن الزوج لا يجب عليه نفقة العلاج والدواء لزوجته، ومنهم من علل ذلك بأنه ليس من الحاجات الضرورية المعتادة، بل هو أمر طارئ.

قال المزني في «المختصر» (٣٠٥): «وليس على رجل أن يضحي لامرأته ولا يؤدي عنها أجر طبيب ولا حجام» انتهى.

وقال البهوتي في «شرح منتهى الإرادات» (٢٢٧/٣): «ولا يلزمه دواء ولا أجرة طبيب إن مرضت؛ لأن ذلك ليس من حاجتها الضرورية المعتادة بل لعارض فلا يلزمه» انتهى.

وينظر: حاشية ابن عابدين (٥٧٥/٣)، شرح الخرشي على مختصر خليل (١٨٧/٤).

وسئلت «اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (١٦٩/٢١ - ١٧٠) عن علاج الرجل لزوجته، فأجابت: «وردت الأدلة من الكتاب والسنة بالأمر بالإحسان وفعل المعروف إلى الناس عموماً وإلى الأقربين خاصة، قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ} [النحل: ٩٠]، وقال: {وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا} [النساء: ٣٦]، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي)) فالواجب على المسلم إحسان عشرته لأهل بيته وصنع المعروف إليهم. وأما نفقة العلاج ومصاريفه فليست واجبة على الزوج، كالنفقة والسكنى، ولكن يشرع له بذلها مع القدرة؛ لعموم قوله سبحانه وتعالى: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [النساء: ١٩]، ولعموم الحديث السابق» انتهى.

وذهب بعض العلماء إلى وجوب نفقة العلاج على الزوج؛ لأن ذلك داخل في المعاشرة بالمعروف، ولأن الحاجة إلى الدواء قد لا تقل عن الحاجة للطعام والشراب.

قال الدكتور وهبة الزحيلي: «قرر فقهاء المذاهب الأربعة أن الزوج لا يجب عليه أجور التداوي للمرأة المريضة من أجرة طبيب وحاجم وفاسد وثن دواء، وإنما تكون النفقة في مالها إن كان لها مال، وإن لم يكن لها مال

قال: وَلَهَا طَعَامٌ أَيَّامِ الْمَرَضِ وَأُذْمُهَا، أي: ولها صرف ما تأخذه للدواء ونحوه<sup>(١)</sup>.  
 قال: وَاللَّصَحُّ وَجُوبُ أُجْرَةِ حَمَّامٍ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، اعلم أن هذه العبارة تُوهم أنه يجب  
 أجره الحمام مطلقاً، لكن يكون قدره بحسب العادة، وذلك خلاف ما في الشرحين<sup>(٢)</sup>  
 و«الروضة»<sup>(٣)</sup>، إذ فيها هل على الزوج أجره الحمام؟  
 لها وجهان: أحدهما: لا تجب إلا إذا اشتد البرد وعسر الغسل إلا في الحمام، واختاره  
 الغزالي<sup>(٤)</sup>، وتبعه «الحاوي الصغير»<sup>(٥)</sup>.  
 وأصحهما - وهو الذي أو رده البغوي<sup>(٦)</sup> والرويان وغيرهما - : الوجوب، إلا إذا كانت  
 من قوم لا يعتادون دخولها كأهل القرى، فإن أوجبناها، قال الماوردي<sup>(٧)</sup>: إنما تجب في كل  
 شهر مرة .

وهذا تفريع على جواز دخول المسلمة الحمام، وهو الأصح كما قدمته في الفصل المعقود

وجبت النفقة على من تلزمه نفقتها - كالابن والأب ومن يرثها من أقاربها - ؛ لأن التداوي لحفظ أصل  
 الجسم، فلا يجب على مستحق النفقة، كعمارة الدار المستأجرة، تجب على المالك لا على المستأجر ... ويظهر  
 لي أن مداواة لم تكن في الماضي حاجة أساسية، فلا يحتاج الإنسان غالباً إلى العلاج؛ لأنه يلتزم قواعد الصحة  
 والوقاية، فاجتهاد الفقهاء مبني على عرف قائم في عصرهم، أما الآن فقد أصبحت الحاجة إلى العلاج كالحاجة  
 إلى الطعام والغذاء، بل أهم؛ لأن المريض يفضل غالباً ما يتداوى به على كل شيء، وهل يمكنه تناول الطعام وهو  
 يشكو ويتوجع من الآلام والأوجاع التي تبرح به وتجهده وتهدده بالموت؟! لذا فإني أرى وجوب نفقة الدواء  
 على الزوج كغيرها من النفقات الضرورية ... وهل من حسن العشرة أن يستمتع الزوج بزوجه حال الصحة،  
 ثم يردها إلى أهلها لمعالجتها حال المرض؟! انتهى انظر: الفقه الإسلامي وأدلته (٧٣٨٠/١٠)، فتوى هل يجب  
 على الزوج علاج زوجته؟ على موقع الإسلام سؤال وجواب:

<http://islamqa.info/ar/ref/٨٣٨١٥>

(١) انظر: النووي (٥٠/٩) .

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٩/١٠) .

(٣) انظر: روضة الطالبين (٥١/٩) .

(٤) انظر: الوجيز (١١٥/٢) .

(٥) انظر: القزويني (٥٤٣) .

(٦) انظر: التهذيب (٣٣٤/٦) .

(٧) انظر: الماوردي (٤٢٩/١١) .



لدخول الحمام في آخريات الغسل<sup>(١)</sup>، وحكى هناك وجهًا، أنه لا يجوز لها دخولها إلا لضرورة، وبه جزم الغزالي في «الأحياء»<sup>(٢)</sup>، فقال: يُحرم عليها دخولها إلا لنفاس أو مرض، وفرع عليه: أنه يُكره للزوج إعطائها الأجرة .

قال: وَثَمَنَ مَاءٍ غُسْلٍ جَمَاعٍ وَنَفَاسٍ<sup>(٣)</sup>؛ لأنه بسببه<sup>(٤)</sup>، والثاني: لا يجب<sup>(٥)</sup>، ولم يوجهه الرافعي في شرحه، ولا ابن الرفعة في كفايته ومطلبه، وحكى الحناطي<sup>(٦)</sup>: طريقة جازمة بأن ثمن ماء الاغتسال عليها لا عليه<sup>(٧)</sup>، وجزم البغوي<sup>(٨)</sup> والمتولي في كتاب الصيام بأنه عليه

وقاسا<sup>(٩)</sup> عليه، وكأتهما قدرًا<sup>(١٠)</sup> رآه متفقًا<sup>(١١)</sup> عليه<sup>(١٢)</sup>، وقال الروياني في كتاب الصيام من «البحر»<sup>(١٣)</sup>، قال القاضي أبو الطيب: لا أعرف هذه المسألة لأصحابنا، والذي عندي أنه

(١) انظر: عمدة المحتاج (ل ٥٦/ب) نسخة أم القرى .

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (١٤٠/١) .

(٣) وهو الأصح كما في «الشرح الكبير» و«الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (١٩/١٠)، روضة الطالبين (٥٠/٩) .

(٤) روضة الطالبين (٥١/٩) .

(٥) لأنه تولد من مستحق، ويؤيده: أنها إذا ماتت من الطلق لا يجب عليه ضمانها كما قاله الرافعي في (كتاب الرهن) وعلمه بهذا . النجم الوهاج (٢٤٤/٨) .

(٦) هو: الحسين بن محمد بن الحسين الطبري، أبو عبد الله الحناطي، والحناطي: بجاء مهملة بعدها نون مشددة، وهذه النسبة لجماعة من أهل طبرستان منهم هذا الإمام، ولعل بعض آبائه كان يبيع الحنطة، وهو من أصحاب الوجوه، أخذ الفقه عن: أبيه عن ابن القاص، وأبي إسحاق المروزي، روى عنه: أبي الطيب، وأبي منصور الروياني، وله مصنفات نفسية ومنها: «الفتاوى»، توفي: بعد الأربع مئة بقليل أو قبلها بقليل والأول أظهر .

انظر ترجمته في: الأنساب (٢٧٥/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٦٧/٤-٣٦٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٧٩/١-١٨٠) .

(٧) انظر: حبايا الزوايا (٣٩٣) .

(٨) انظر: التهذيب (١٦٨/٣) و(٣٣٦/٦) .

(٩) في (أ) قاسه .

(١٠) في (ب) قد .

(١١) في (أ) متفق .

(١٢) انظر: حبايا الزوايا (٣٩٣) .

(١٣) انظر: بحر المذهب (٢٨٨/٤) .

بمثلة النفقة لقضاء الحج إذا وطئها [الزوج]<sup>(١)</sup> فأفسد عليها، والظاهر في المذهب: أنها في ماله.

قال: لَا حَيْضٌ وَاحْتِلَامٌ فِي الْأَصَحِّ، إذ لا صنع منه<sup>(٢)</sup>، واعلم أن الخلاف في الاحتلام غريب، لم يذكره في شرحه ولا ابن الرفعة في كفايته ومطلبه، بل قطع المصنف في «الروضة» بعدم وجوبه، فقال: «إن كانت تغتسل من الاحتلام لم يلزم الزوج قطعاً»<sup>(٣)</sup>، نعم تبع<sup>(٤)</sup> هنا ظاهر عبارة «المحرر»<sup>(٥)</sup>، فإنه ذكر الخلاف في أجرة الحمام وثن ماء الغسل لأجل الجماع والنفاس، ثم عطف هذا الخلاف على ذلك<sup>(\*)</sup>، فقال: وأنه لا يجب إذا كانت تغتسل من الحيض أو<sup>(٦)</sup> الاحتلام<sup>(٧)</sup>، وهو ظاهر في ذلك أو صريح، فصرح به المصنف، قال الرافعي<sup>(٨)</sup>: ويُنظر على هذا القياس في ماء الوضوء إلى أن السبب من جهته كاللمس أو لا من جهته<sup>(٩)</sup>.

فرع: لا يلزمه أن يُضحى عن زوجته نذرت التضحية أم لا<sup>(١٠)</sup>.

قال: وَلَهَا، أي: وتجب<sup>(\*)</sup> لها آَلَاتُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَطَبْخٍ، كَقَدْرِ وَقَصْعَةٍ وَكُوزٍ وَجَرَّةٍ

(١) سقط في (أ) .

(٢) كفاية النبيه (١٧٣/١٥) .

(٣) روضة الطالبين (٥١/٩) .

(٤) في (ب) يقع .

(٥) انظر: الرافعي (٣٧٦) .

(\*) [٣١/ب/ب] .

(٦) في (أ) و .

(٧) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٩/١٠) .

(٩) هذه المسألة ليست محل اتفاق بين الفقهاء: ففي المذهب الحنفي منهم من وافق الشافعية في عدم وجوب ثن ماء الاغتسال على الزوج إذا كان من احتلام أو حيض، ومنهم من خالف المذهب الشافعي في وجوبه على الزوج، أما المذهب المالكي والمذهب الحنبلي فقد أوجبا على الزوج ثن ماء الاغتسال والوضوء قطعاً . انظر: بدائع الصنائع (٣٨/١) ، لسان الحكام (٣٣٦)، كشف القناع (٤٦٣/٥)، شرح الخرشي على مختصر خليل (١٨٥/٤)، الشرح الكبير (٥١٠/٢)، حاشية ابن عابدين (٥٨٠/٣) .

(١٠) روضة الطالبين (٥١/٩)، وانظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

وَنَحْوَهَا، أي: سواء كان ذلك من خشب أو حجر أو خزف، وفي الظروف النحاسية احتمالان للإمام<sup>(١)</sup> وغيره، وعزاهما في «الكفاية»<sup>(٢)</sup> للرافعي نفسه، أحدهما: المنع، ويُقال: أنه من رعونات الأنفس، والثاني: أنه يجب للشريفة للعادة<sup>(٣)</sup>.

فائدة: القصعة بفتح القاف، كذا ذكره ثعلب في «فصيحته»<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>، ولا أعرف الكسر فيها.

قال: وَمَسْكَنٌ يَلِيقُ بِهَا، أي: ويجب عليه تهئية مسكن يليق بحالها؛ لأن المعتدة تستحقها، فالزوجة<sup>(٦)</sup> أولى، وقال في «المهذب»<sup>(٧)</sup>: يليق به، وقال المتولي: يكون لائقاً بالزوجين<sup>(٨)</sup>.  
قال: وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مِلْكَهُ، أي: بل يجوز أن يكون مستعاراً أو مستأجرًا قطعاً لحصول المقصود<sup>(٩)</sup>.

فرع: لو سكنت هي وهو في منزلها مدة، سقط فيها حق السكنى، ولا مطالبة لها بأجرة سكنه معها، إن كانت أذنت له في ذلك؛ لأن الإذن المطلق العري عن ذكر العوض<sup>(١٠)</sup> منزل على الإعارة والإباحة، قاله ابن الصلاح<sup>(١١)</sup>(١٢).

(\*) [٤٦٠/ب/أ].

(١) انظر: نهاية المطلب (٤٤٤/١٥).

(٢) انظر: كفاية النبيه (١٧٤/١٥).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٦/١٠)، روضة الطالبين (٤٣/٩-٤٤).

(٤) لم أستطع الوقوف عليها في الفصيح، ولكن ما وقفت عليه فيه هي (الجفنة). انظر: (٢٩١).

(٥) انظر: مختار الصحاح (٢٢٥) مادة (قصع)، المصباح المنير (٥٠٦/٢) مادة (قصع).

(٦) في (ب) فالرجعة.

(٧) انظر: أبو إسحاق الشيرازي (١٦٢/٢).

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٩/١٠-٢٠)، روضة الطالبين (٥٢/٩)، كفاية النبيه (١٨٢/١٥-١٨٣).

(٩) انظر: ابن الرفعة المرجع نفسه (١٨٣/١٥).

(١٠) في (ب) عوض.

(١١) انظر: فتاوى ابن الصلاح (٤٥١/٢-٤٥٢).

(١٢) هو: عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الشهرزوري، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح، ولد في

سنة: سبع وسبعين وخمس مئة، تفقه على: والده، وسمع من: ابن السمين، وابن سكين، والمؤيد الطوسي، وابن

قدامة، وغيرهم، روى عنه: الكرجي، والشيخ الفركاح، وغيرهما، من مصنفاته: كتاب «علوم الحديث»،

وكتاب «مشكل الوسيط»، وكتاب «الفتاوى»، توفي في سنة: ثلاث وأربعين وست مئة. انظر ترجمته في:

قال: وَعَلَيْهِ لِمَنْ لَا يَلِيقُ بِهَا خِدْمَةُ نَفْسِهَا إِخْدَامُهَا ؛ لأنه من المعاشرة بالمعروف، وقال عليه السلام لهند: ((خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف))<sup>(١)</sup>، وهذا من جملة الكفاية ؛ ولأنه يجب عليه نفقتها، فوجب عليه إخدامها إذا كانت ممن تُخدم، كالأب لما وجب عليه نفقة ولده، وجب عليه أجره من يخدمه، وهو الحضانة<sup>(٢)</sup>، وأشار المزني إلى اختلاف قول في وجوب الإخدام، وقد أثبتته بعضهم والجمهور قطعوا بالوجوب، وحملوا النصوص المشعرة بخلافه على ما إذا لم تكن ممن تُخدم<sup>(٣)</sup>.

فرع: الاعتبار بحال المرأة في بيت أبيها، فلو ارتفعت بالانتقال إلى الزوج بحيث صار يليق بحالها في بيت الزوج الخادم لم تجب، صرح به أبو حامد، وقال الماوردي<sup>(٤)</sup>: تجب إذا كانت<sup>(٥)</sup> من أهل الأمصار دون البوادي<sup>(٦)</sup>.

فرع: يكفي خادم واحد ولو كان الزوج موسراً على الأصح؛ لأن الذي يجب على الزوج كفايته في حق المخدومة الشريفة - على ما قاله أبو الفرج السرخسي - الطبخ والغسل ونحوهما، دون حمل الماء إليها للشرب، وحمله إلى [المستخدم]<sup>(٧)</sup>، فإن الترفع<sup>(٨)</sup> عن ذلك محض رعونة لا عبرة بها، وعلى ما حكاه في «التهذيب»<sup>(٩)</sup>: حمل الماء إلى [المستخدم]<sup>(١٠)</sup>.

طبقات الشافعية الكبرى (٣٢٦/٨)، طبقات الحفاظ (٥٠٣)، شذرات الذهب (٢٢٢-٢٢١/٥).

- (١) سبق تخريجه في ص (٢٩١) من الرسالة .
- (٢) الحضانة - بفتح الحاء - لغة: الضم ، مأخوذة من الحِضْن بكسر الحاء ، وجمعه أحضان وهو الجنب ؛ لأنها تضمه إلى حضنها، يقال: أحضنت الشيء جعلته في حضني ، وحضنت الصبي . انظر: لسان العرب (١٢٣/١٣) مادة (حضن)، تحرير ألفاظ التنبيه (٢٩١) . وشرعاً: تربية من لا يستقل بأموره ، بما يصلحه ويقويه عما يضره ، ولو كبيراً مجنوناً، كأن يتعهده بغسل جسده، وثيابه، ودهنه، وكحله، وربط الصغير في المهد وتحريكه لينام . الإقناع للشريبي (٤٨٩/٢) .
- (٣) كفاية النبيه (١٨٣/١٥)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (٩/١٠) .
- (٤) انظر: الحاوي الكبير (٤١٨/١١) .
- (٥) في (أ) كان .
- (٦) انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/١٠)، روضة الطالبين (٤٤/٩)، كفاية النبيه (١٨٣/١٥) .
- (٧) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (المستحم) .
- (٨) في (ب) الرفع .
- (٩) انظر: التهذيب (٣٣٢/٦) .
- (١٠) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (المستحم) . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

وصبه على يدها، وغسل خروق الحيض ونحوها ، وذلك كله يحصل بالواحد<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>.  
وبهذا قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>، وقال مالك<sup>(٥)</sup>: إن كانت تخدم في بيت أبيها بخادمين أو أكثر وجب ذلك العدد .

ولا يلزمه تملكها<sup>(\*)</sup> جارية، بل الواجب [إخدامها]<sup>(٦)</sup> بجرة أو أمة، [أو]<sup>(٧)</sup> مستأجرة [له]<sup>(٨)</sup> [أو مملوكة]<sup>(٩)</sup>، أو بالإئفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة<sup>(١٠)</sup>، كما صرح به المصنف حيث قال: بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ [لَهُ]<sup>(١١)</sup> أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ، أَوْ بِالْإِئْفَاقِ عَلَى مَنْ صَحَبَتْهَا مِنْ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ لِحِدْمَةٍ.

قال: وَسَوَاءٌ فِي هَذَا، أَيُّ: فِي وَجوب الإخدام موسر ومعسر وعبد ؛ لأن المعاشرة بالمعروف لا تفرق بذلك ، كذا جزم به الرافعي<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: كفاية النبيه (١٨٤/١٥) .

(٢) قال النووي في «روضة الطالبين» (٤٥/٩-٤٦): «الذي أثبتته الزاز من الطبخ والغسل ونحوهما هو فيما يختص بالمخدومة ، والذي نفاه البغوي منهما هو فيما يختص بالزوج كغسل ثيابه والطبخ لأكله ونحوه ، والطرفان متفق عليهما فلا خلاف بين الجميع في ذلك».

(٣) انظر: الهداية شرح بداية المبتدي (٤١/٢)، تبين الحقائق (٥٤/٣)، البحر الرائق (١٩٩/٤)، حاشية ابن عابدين (٥٩٠/٣) .

(٤) انظر: المغني (١٦٠/٨)، المبدع (١٩٠/٨) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/١٠)، القوانين الفقهية (١٤٧)، شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل (١٨٦/٤)، حاشية العدوي (١٧٥-١٧٤/٢) .

(\*) [٣٢/أ/ب] .

(٦) سقط في (أ) .

(٧) سقط في (ب) .

(٨) زيادة في (أ) .

(٩) زيادة في (ب) .

(١٠) انظر: روضة الطالبين (٤٤/٩) .

(١١) ليست موجودة في النسختين ، ولكن قامت المحققة بإضافتها ؛ لأنها مثبتة بمن المصنف . انظر: منهاج الطالبين (١١٩) .

(١٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/١٠) .

قال في «الكفاية»<sup>(١)</sup>: وفي «التتمة» - عند الكلام في دليل وجوب الخدمة - : أن اليسار شرط في وجوب الخدمة .

فرع: يُشترط كون الخادم امرأةً أو صبيًا أو محرماً لها، وفي مملوكها اختلاف، وفي الذمية وجهان ؛ لأن النفس تعاف استخدامها<sup>(٢)</sup>، واختار ابن أبي عصرون<sup>(\*)</sup> الجواز مع الكراهية .

قال الماوردي<sup>(٣)</sup> وتبعه الروياني<sup>(٤)</sup>: ولو قيل: بجوازه في الخدمة الخارجة دون الداخلة كان وجهًا .

وما سلف في [الحرم بطرقه تفصيل، وهو الفرق بين أن يكون أبًا أو غيره، وكذا ما سلف في] الصبي بطريقة<sup>(٥)</sup> الاختلاف في الاحتجاب منه ، إذا كان فيه أهلية لحكاية ما يقع ؛ لأنه إنما يصلح للحرمة إذا كان بهذه المثابة، نبه على ذلك صاحب «المطلب» .  
 فرع: لا يجب عليه أن يستأجر بأكثر من نفقة الخادم، سواء كان المستأجر حرًا أو رقيقًا، قاله مجلي<sup>(٧)</sup> .

قال في «الكفاية»<sup>(٨)</sup>: وفي كلام الماوردي ما يدل على خلافه .  
 فرع: المرجع في تعيين الخادم إليه ابتداء<sup>(٩)</sup>؛ لأن الواجب كفايتها<sup>(١٠)</sup>، هذا أصح الوجهين<sup>(١١)</sup>، أما أمتها فإليها إلا إذا ظهرت ريبة فله الإبدال .

(١) كفاية النبيه (١٨٤-١٨٣/١٥) .

(٢) روضة الطالبين (٤٤/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١٠/١٠) .

(\*) [١/٢٤٧] .

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤١٩/١١) .

(٤) انظر: النجم الوهاج (٢٤٦/٨) .

(٥) سقط في (ب) .

(٦) في (ب) بطريقه .

(٧) انظر: كفاية النبيه (١٨٤/١٥) .

(٨) كفاية النبيه (١٨٤/١٥) .

(٩) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٠) روضة الطالبين (٤٦/٩) .

(١١) وهو الأظهر كما في «الشرح الكبير»، والصحيح كما في «الروضة» . انظر: العزيز شرح الوجيز (١٢/١٠)،

قال: فَإِنْ أَخْدَمَهَا بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ بِأَجْرَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا أَوْ [بـ] <sup>(٢)</sup> أَمَّتِهِ أَنْفَقَ عَلَيْهَا بِالْمِلْكِ أَوْ بِمَنْ صَحِبَتْهَا لَزَمَهُ نَفَقَتُهَا ؛ لأنه من المعاشرة بالمعروف ، ووجهه ابن الخل <sup>(٣)</sup> : بأن الواجب يقف على ذلك <sup>(٤)</sup> .

قال: وَجِنْسُ طَعَامِهَا جِنْسُ طَعَامِ الزَّوْجَةِ <sup>(٥)</sup> ، أي : كما تقدم بيانه واضحاً .  
قال: وَهُوَ مُدٌّ عَلَى مُعْسِرٍ أَي: وإن كان فيه تسوية بين الخادمة والمخدومة ؛ لأن النفس لا تقوم بما دون المد غالباً <sup>(٦)</sup> .

قال: وَكَذَا مُتَوَسِّطٌ فِي الصَّحِيحِ، قياساً على المعسر، والثاني: عليه مد وثلث كالموسر <sup>(٧)</sup> ، والثالث: مد وسدس <sup>(٨)</sup> ؛ لتفاوت المراتب في حق الخادمة، كما تتفاوت في حق المخدومة <sup>(٩)</sup> ، وفي «الوسيط» <sup>(١٠)</sup> أن المد والثلث مذكوران على التقريب، إذ لا تقدير للشرع

المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١) والوجه الثاني: المتبع اختيار المخدومة؛ لأن الخدمة لها، وقد تكون التي عينتها أرفق بها، وأسرع موافقة . النووي  
المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٢) لعل حرف الجر سقط من النسختين ؛ لأنه مثبت . بمن المصنف . انظر: منهاج الطالبين (١١٩) .

(٣) هو: محمد بن المبارك بن محمد، أبو الحسن، المعروف بابن الخل، ولد سنة: خمس وسبعين وأربع مئة، وتفقه على: الشاشي، وحدث عن: أبي عبد الله النعالي، وأبي الخطاب نصر بن البطر، وأبي بكر الطوسي، وأبي غالب الباقلائي، وغيرهم، روى عنه: عبد الخالق بن أسد، وأحمد بن طارق الكركي، والفتح بن عبد السلام وآخرون، صنف «توجيه التنبيه» وهو أول شرح وضع على التنبيه، وله كتاب في أصول الفقه، توفي في سنة: اثنتين وخمسين وخمس مئة .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (١٧٦/٦)، شذرات الذهب (١٦٤/٤) .

(٤) كفاية النبيه (١٨٦/١٥)

(٥) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٤٧/٨): «وسكت المصنف عن النوع، وذكر الرافعي في الكلام على الأدم أنه يُطرد فيه الوجهان، والأصح: أنه يُجعل نوع المخدومة أجود للعادة»، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١١/١٠) .

(٦) انظر: الرافعي المرجع نفسه (١٠/١٠) .

(٧) وهو ما حكاه الروياني في «البحر» وغلط قائله، ولهذا عبر المصنف بـ ( الصحيح ) . انظر: العزيز شرح الوجيز (١٠/١٠)، النجم الوهاج (٢٤٧/٨) .

(٨) حكاه أبو الفرج السرخسي ، وهو ما استحسنته الأصحاب . انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٩) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٠) انظر: الغزالي (٢٠٧/٦)، المرجع نفسه (١١/١٠) .

فيه، والصحيح أن النظر إلى كفايتها في الغالب .

قال: **وَمُوسِرٌ مُدٌّ وَثُلُثٌ** ؛ لأن نفقة المخدومة مدان، وهذه تابعة لها فلا تساويها، ولا يمكن إيجاب مد ونصف، لثلاثاً<sup>(١)</sup> يساوي بينها وبين نفقة المتوسط، فاقصر فيه على مد وثلث، وهو ثلثا نفقة المخدومة<sup>(٢)</sup>، كذا وجهه الماوردي<sup>(٣)</sup>، وثم توجيه آخر فيه طول ذكره الرافعي<sup>(٤)</sup> تبعاً للقفال، وفي «أما لي السرخسي»<sup>(٥)</sup>: أن نفقة الخادمة تتقدر بمد ولا تختلف باختلاف حال الزوج، والصحيح ما أورده المصنف<sup>(٦)</sup>.

قال: **وَلَهَا كِسْوَةٌ تَلِيْقُ بِحَالِهَا** كالنفقة ؛ لأنها بالمعاشرة والمعروف<sup>(٧)</sup>، فلا بد من قميص لا سراويل على الأصح<sup>(٨)</sup>، والصحيح في «الروضة»<sup>(٩)</sup>: القطع بوجوب المقنعة مطلقاً، وقيل: إن كانت أمة، وعادة إماء البلد كشف الرأس<sup>(\*)</sup> لم تجب في الصيف، وقياس هذا وجوب

(١) في (أ) لكيلا .

(٢) كفاية النبيه (١٨٦/١٥)

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤٢٧/١١) .

(٤) حيث قال في «العزیز شرح الوجیز» (١٠/١٠): «أشهرها: أن للخادمة والمخدومة في النفقة حالة كمال، وحالة نقصان، وهما في حالة النقصان يستويان، وفي حالة الكمال يُزاد للمفضولة ثلث ما يزداد للفاضلة، كما أن للأبوين في الميراث حالتا كمال ونقصان، وهما في حالة النقصان، وهو أن يكون للميت ابن يستويان فيكون لكل واحد منهما السدس، وفي حالة الكمال، وهو إذا انفردا، يكون المال بينهما أثلاثاً، فيُزاد للأم ثلث ما يُزاد للأب» .

(٥) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٦) حيث قال: مد على معسر، وكذا متوسط في الصحيح، وموسر مد وثلث . منهاج الطالبين (١١٩) .

(٧) انظر: كفاية النبيه (١٨٨/١٥)

(٨) وهو الأصح عند البغوي والرويان، وكلام الجمهور يميل إلى عدم الوجوب ؛ لأن المقصود من السراويل الزينة وكمال الستر، والخادمة لا تحتاج إلى الزينة، ولا إلى كمال الستر إذا كانت أمة ، فإن ساقها ليست من العورة .

انظر: التهذيب (٣٣٤/٦)، العزیز شرح الوجیز (١٧/١٠)، روضة الطالبين (٤٩/٩) .

(٩) انظر: النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .



السراويل في الشتاء ؛ لدفع البرد دون الصيف<sup>(١)</sup>، قال في «المطلب»<sup>(٢)</sup>: ولم أرَ من صرح به. ويجب لها الخف ؛ لحاجة الخروج دون المخدومة، وتجب لها في الشتاء جُبَّة أو فرو وما تلتحف به عند الخروج<sup>(٣)</sup>، قال في المطلب<sup>(٤)</sup>: ولا تجب الملحفة للمخدومة؛ لعدم احتياجها إليها.

قال: **وَكَذَا أُدَمُّ عَلَى الصَّحِيحِ**، كما يجب للمخدومة ؛ وذلك لأن العيش لا يتم بدونه<sup>(٥)</sup>، والثاني: لا يجب، ويكتفي بما يفضل عن المخدومة<sup>(٦)</sup>، فعلى الأول جنسه جنس أُدَمِّ المخدومة<sup>(٧)</sup>، وفي نوعه وجهان: أحدهما: كالمخدومة .

وأصحهما: وهو نصه، دون نوع أُدَمِّ المخدومة للعرف<sup>(٨)</sup>. فرع: هل يجب للخادم اللحم ؟ فيه وجهان، بناهما<sup>(\*)</sup> البندنجي وغيره على أن الأُدَمِّ يجب من أُدَمِّ المخدومة أم لا ؟<sup>(٩)</sup>. فرع: قدر الإدام بحسب الطعام<sup>(١٠)</sup>.

قال: **لَا (١١) آلَةٌ تَنْظِيفٍ (١٢)**؛ لأنها تُراد للزينة، والخادم لا تترين له، بل اللائق بحال الخادم

(\*) [٣٢/ب/ب] .

(١) قاله المتولي ونقله عنه الرافعي والنووي . انظر: العزيز شرح الوجيز (١٧/١٠)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٧/١٠) .

(٤) لم أقف عليه، ولكن كذا قال الماوردي . انظر: الحاوي الكبير (٤٢٩/١١) .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (١١/١٠) .

(٦) وهو محكي عن ابن أبي هريرة . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) انظر: روضة الطالبين (٤٩/٩) .

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(\*) [٢٤٧/ب/أ] .

(٩) انظر: كفاية النبيه (١٨٨/١٥) .

(١٠) انظر: العزيز شرح الوجيز (١١/١٠)، روضة الطالبين (٤٥/٩) .

(١١) في (أ) إلا، ولعل الصواب ما أثبت؛ لأنه المثبت في متن المصنف . انظر: منهاج الطالبين (١١٩) .

(١٢) في (أ) التنظيف، والصحيح ما أثبت كما في متن المصنف . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

أن تكون شعبة كي لا تمتد إليها الأعين بخلاف الزوجة<sup>(١)</sup> .

قال: فَإِنْ كَثُرَ وَسَخٌ وَتَأَذَّتْ بِقَمَلٍ وَجَبَ أَنْ تُرَفَّهَ، كذا استدركه القفال واستحسنوه، وقريب منه ما حكي عن الصيدلاني: أنها إن احتاجت إليه عند تلييد شعرها وجب، وأطلق صاحب «العدة»<sup>(٢)</sup> وجهين في أنه هل يُعطي الخادم المشط والدهن؟<sup>(٣)</sup> .

وقال الفوراني<sup>(٤)</sup>: ليس لها المشط وإن تأذت بالهوام كالدواء .

قال: وَمَنْ تَخْدُمُ نَفْسَهَا فِي الْعَادَةِ إِنْ احْتَأَجَتْ إِلَى خِدْمَةٍ لِمَرَضٍ أَوْ زَمَانَةٍ، وَجَبَ إِخْدَامُـ[هَا]<sup>(٥)</sup>، أي: سواء كانت الزوجة حرة أو أمة، هذا ما أطلقه الشافعي<sup>(٦)</sup>، وجمهور الأصحاب في المرض<sup>(٧)</sup> .

ومنهم من قال: إن كان المرض دائماً وجب الإخداف؛ لأن الدائم لا ينقص عن مراعاة الحشمة، وإلا فلا كأسباب المعالجة، وعلى ذلك جرى<sup>(٨)</sup> الآخذون عن الإمام<sup>(٩)</sup> .

وفرق الماوردي<sup>(١٠)</sup> بينه وبين المعالجة، بأن الخدمة من جنس ما يجب على الزوج بخلاف المعالجة<sup>(١١)</sup>(١٢) .

(١) انظر: كفاية النبيه (١٨٨/١٥) .

(٢) من اصطلاحات الشافعية في كتبهم أنهم إذا أطلقوا كتاب دون تعريف به أو بصاحبه فهم يعنون به كتاب معين والعدة هنا هو «العدة في فروع الشافعية» لإبراهيم بن علي الطبري المعروف بأبي المكارم الروياني وهو ابن أخت صاحب البحر (عبد الواحد بن إسماعيل الروياني) توفي سنة (٥٢٣ هـ) . انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣١٥/١)، كشف الظنون (١١٢٩/٢)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (٢٤٥) .

(٣) انظر: كفاية النبيه (١٨٨/١٥) .

(٤) انظر: المرجع نفسه (١٨٠/١٥) .

(٥) في النسختين (إخداف)، والمثبت من «المنهاج» . انظر: (١١٩) .

(٦) انظر: الأم (٨٧/٥) .

(٧) انظر: روضة الطالبين (٤٧/٩) .

(٨) في (أ) وجرى ذلك جرى .

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤٢٥/١٥)، العزيز شرح الوجيز (١٠/١٣-١٤)، المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٨٥/١٥) .

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (٤١٨/١١-٤١٩) .

(١١) كفاية النبيه (١٨٥/١٥) .

(١٢) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٨/٢٤٨-٢٤٩): «وهذا القسم يُخالف ما قبله في أمرين:

وأفهم كلام المصنف أنها إذا لم تحتج إلى الخدمة لا يجب عليه، والأمر كذلك<sup>(١)</sup>، ولو أرادت أن تتخذ خادماً من مالها فله منعه من دخول داره<sup>(٢)</sup>.

قال المتولي: وعلى الزوج أن يكفيها حمل الطعام إليها، والماء إلى المنزل، وشبه ذلك<sup>(٣)</sup>.

قال: وَلَا إِخْدَامَ لِرَقِيقَةٍ؛ لأنها ناقصة بالرّق، وحقها أن تَخْدُم دون أن تَسْتَحْدِم<sup>(٤)</sup>.

قال: وَفِي الْجَمِيلَةِ وَجَةٌ؛ لجريان العادة بذلك<sup>(٥)</sup>، والأصح<sup>(٦)</sup> المنع، وهو نصه في «الأم»<sup>(٧)</sup> لما سلف.

واعلم أن المصنف في «الروضة»<sup>(٨)</sup>، قال: «لم يجب إخدامها على المذهب، وبه قطع الأكثرون لنقصها، وقيل: وجهان، ثانيهما: يجب للعادة» انتهى.

فهذا يقتضي أن الراجح طريقة القطع، لا طريقة الخلاف، لكن عبارة الرافعي<sup>(٩)</sup> فيه وجهان:

أحدهما: يجب للعادة.

وأصحهما: واقتصر الأكثرون على إيراد المنع.

فجعل المصنف في الروضة الإيراد طريقة على عادته.

فرع: المبعضة كالأمة، قاله القاضي<sup>(١٠)</sup>.

أحدهما: أن الاعتبار في الإخدام هنا بالكفاية، حتى لو لم تحصل إلا بأكثر من واحدة وجب، بخلاف ما تقدم؛ فإنه لا يُزاد على واحدة.

والثاني: أنه لا فرق بين الأمة والحرة، بخلاف ما تقدم؛ فإنه خاص بالحرة.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٤/١٠)، روضة الطالبين (٤٧/٩).

(٢) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها، وانظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) الرافعي المرجع نفسه (١٣/١٠).

(٥) ورجحه العزالي في «الوجيز». انظر: الوجيز (١١٥/٢)، النجم الوهاج (٢٤٩/٨).

(٦) وهو الأظهر كما في «الشرح الكبير». انظر: العزيز شرح الوجيز (١٣/١٠).

(٧) انظر: الأم (٩٠/٥).

(٨) روضة الطالبين (٤٦/٩).

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (١٣/١٠).

(١٠) انظر: كفاية النبيه (١٨٥/١٥).

فرع: [...] <sup>(١)</sup> أرادت استخدام ثانية وثالثة من مالها، فللزواج منعهن دخول داره <sup>(\*)</sup>، وكذا لو حملت معها أكثر من واحدة، فله أن يُخرج من داره من زاد على واحدة، وله أن يمنع أبويها من الدخول إليها، وله أن يُخرج ولدها [من غيره إذا استصحبتة] <sup>(٢)(٣)</sup>.  
 فرع <sup>(٤)</sup>: لو قالت أنا أخدم نفسي، وطلبت الأجرة أو نفقة الخادم، لم يلزمه ذلك؛ لأنها أسقطت مرتبتها وله أن لا يرضى بذلك <sup>(٥)</sup>، وأشار الغزالي <sup>(٦)</sup> إلى خلاف فيه، فعلى المذهب لو اتفقا على ذلك، قال المتولي: هو على الخلاف في الاعتياض عن النفقة <sup>(٧)</sup>.  
 فرع <sup>(٨)</sup>: لو قال: أنا أخدمها بنفسي وأراد إسقاط مؤنة الخادمة، فأوجه:  
 أصحابها <sup>(٩)</sup>: المنع فإنه تتعير به، وثانيها: يُجاب، فإن الخدمة حق عليه فله أن يوفيه بنفسه وبغيره <sup>(١٠)</sup>، وثالثها: - وهو ما في «الحاوي الصغير» <sup>(١١)</sup> تبعاً «للوجيز» <sup>(١٢)</sup> - : يُجاب فيما لا تستحي منه كغسل الثياب والطبخ، بخلاف ما يرجع إلى خدمة نفسها كصب الماء على يدها، وحمله إلى المستحم ونحوهما <sup>(١٣)</sup>.

- (١) هكذا في النسختين، وأرى أنه من الأفضل إضافة (لو) في هذا الموضع كما في بداية الفرع في «الروضة». انظر: (٤٦/٩).
- (\*) [٣٣/ب].
- (٢) سقط في (أ).
- (٣) انظر: روضة الطالبين (٤٦/٩).
- (٤) في (ب) قال، والصحيح ما أثبت؛ لأنه ليس من متن المصنف حتى يُصدره يقال.
- (٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (١١/١٠).
- (٦) في «البسيط» و«الوسيط» بأن الظاهر: أنه لا يلزمه ذلك؛ لأنها أسقطت مرتبتها. انظر: الوسيط (٢٠٨/٦)، الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (٧) روضة الطالبين (٤٥/٩)، وانظر: العزيز شرح الوجيز (١١/١٠).
- (٨) في (ب) قال، والصحيح ما أثبت؛ لأنه ليس من متن المصنف حتى يُصدره يقال.
- (٩) وهو الأظهر كما في «الشرح الكبير». انظر: العزيز شرح الوجيز (١٢/١٠).
- (١٠) وبه قال أبو إسحاق، واختاره الشيخ أبو حامد. انظر: المرجع نفسه (١١/١٠)، روضة الطالبين (٤٥/٩).
- (١١) انظر: القزويني (٥٤٣).
- (١٢) انظر: الغزالي (١١٤/٢).
- (١٣) وبه قال القفال وغيره. انظر: العزيز شرح الوجيز (١٢/١٠)، روضة الطالبين (٤٥/٩).

فرع: لو تبرع أجنبي بخدمتها عنه أو عنها، سقطت خدمتها<sup>(\*)</sup>، قاله الماوردي<sup>(١)</sup>.  
قال في «المطلب»<sup>(٢)</sup>: ولعل مراده إذا وافقت ، أما إذا امتنعت فيظهر أن يُقال: لها الامتناع  
عند تبرعه عليها، وكذا عند تبرعه عليه بغير إذنه<sup>(٣)</sup> في الأصح لما في القبول من المنة.

قال: وَيَجِبُ فِي الْمَسْكَنِ إِمْتَاعٌ<sup>(٤)</sup>، أي: بلا خلاف كما صرح به في «المحرر»<sup>(٥)(٦)</sup>.  
قال: وَمَا يُسْتَهْلَكُ [كَطَعَامٍ]<sup>(٧)</sup> تَمْلِكُ كما في الكفارة<sup>(٨)</sup>.  
قال: وَتَتَصَرَّفُ فِيهِ، أي: في البيع<sup>(٩)</sup> وغيره<sup>(١٠)</sup>.  
قال: فَلَوْ قُتِرَتْ بِمَا يَضُرُّهَا مَنَعَهَا ؛ لأجل الإضرار، وعبارة «المحرر»<sup>(١١)</sup> والشرحين<sup>(١٢)</sup>:  
فله منعها .

قال: مَا دَامَ نَفْعُهُ كَكِسْوَةٍ، أي: وفرش وَظُرُوفِ طَعَامٍ وَمُشْطٍ تَمْلِكُ كالنفقة والأدم

(\*) [١/٢٤٨].

- (١) انظر: الحاوي الكبير (٤٢٠/١١) .
- (٢) لم أقف عليه، لكن كذا نقله عنه الدميري . انظر: النجم الوهاج (٢٤٩/٨) .
- (٣) في هذا الموضع من (ب): في إذنه، ولم تضيفها المحققة للمتن؛ لأن الكلام مستقيم بدونها ومع إضافتها سيختل المعنى .
- (٤) لأنه مجرد انتفاع كالخادم . المرجع نفسه والصفحة نفسها .
- (٥) الرافعي (٣٧٧) .
- (٦) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٤٩/٨): «وليس كذلك، بل فيه قول حكاه الرافعي قبيل (باب الاستبراء) عند الكلام في مسكن المعتدة، وصرح به أبو الفرج الزاز في تعليقه هنا، وهذه المسألة تُفهم من قوله: (ولا يُشترط كونه ملكه)» .
- (٧) في النسختين (طعام) والمثبت من «المنهاج» . انظر: (١١٩)
- (٨) العزيز شرح الوجيز (٢٠/١٠) .
- (٩) في (ب) بالبيع .
- (١٠) قال الدميري في «النجم الوهاج» (٢٥٠/٨): «لأن ذلك شأن المالك فيما ملك، وكان الأحسن أن يأتي بالفاء بدل الواو، ولا يخفى أن هذا في الحرية، أما الأمة فالمتصرف فيه سيدها» .
- (١١) انظر: الرافعي (٣٧٦) .
- (١٢) أي: الشرح الكبير والشرح الصغير . انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٠/١٠) .

وكسوة الكفارة، وليست الكسوة كالمسكن، فإن الكسوة تُدفع إليها والمسكن لا يُدفع<sup>(١)</sup>.  
**قال: وَقِيلَ إِمْتَاعٌ كالمسكن والخادم، وألحق الغزالي في «بسيطه»: الفرش والظروف بالمسكن<sup>(٢)</sup>، وهذا الوجه يُقال: أنه قضية نصه في «الإملاء» كما ذكره صاحب «المطلب»<sup>(٣)</sup>، والأول تُسبب إلى النص أيضاً، كما قاله الرافعي<sup>(٤)</sup>.**  
**قال: وَتُعْطَى الْكِسْوَةُ أَوَّلَ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ** إذ هو وقت الحاجة إليها، وما تبقى سنة فأكثر كالفرش، والبسط يُجَدَّد في وقت تجديده، وكذلك جُبَّة الإبريسم والخز لا يجدد في كل سنة، وعليه نظريتها على العادة<sup>(٥)(٦)</sup>.  
**قال: فَإِنْ تَلَفَتْ فِيهِ بِلَا تَقْصِيرٍ<sup>(٧)</sup> لَمْ تُبَدَّلْ إِنْ قُلْنَا: تَمْلِكُ ؛** لأنه قد وفي ما عليه فأشبهه ما إذا سلمها النفقة فتلفت في يدها، وفي وجه ضعيف: أنه يلزمه البذل ؛ لأن المقصود الكفاية، أما إذا قلنا: أنها إمتاع فعليه البذل<sup>(٨)</sup>  
 فرع: لو أتلقتها أو تمزقت قبل [الحول]<sup>(٩)</sup> أو ان التمزق ؛ لكثرة ترددها فيها وتحاملها عليها، فعلى التملك: لا إبدال، وعلى الإمتاع: يلزمها<sup>(١٠)</sup> قيمة ما أتلقت ويلزمه الإبدال<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) انظر: المرجع نفسه (٢٤/١٠) .  
 (٢) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٤/١٠) ، روضة الطالبين (٥٥/٩) .  
 (٣) وبه قال ابن الحداد، وهو اختيار القفال . انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٤/١٠)، كفاية النبيه (١٧٩/١٥) .  
 (٤) وهو أصحهما على ما ذكر البغوي والرويانى . انظر: التهذيب (٣٣٥/٦)، الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها.  
 (٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٥٥/٩) .  
 (٦) والمراد بالشتاء : ما يشمل الربيع، وبالصيف: ما يشمل الخريف، فالسنة عند الفقهاء: فصلان، وإن كانت في الأصل أربعة، وهي: الشتاء، والربيع، والصيف، والخريف . إعانة الطالبين (٦٨/٤) .  
 (٧) قال الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٤٣٥/٣) : «قوله: ( بلا تقصير ) ليس شرطاً لعدم الإبدال ، فإنه مع التقصير أولى، ولكن شرط المفهوم قوله: إن قلنا: تملك، فإنه يفهم الإبدال، إن قلنا : إمتاع، كما تقدم بشرط عدم التقصير، ويمكن أن يقال: المراد بلا تقصير من الزوج، فلو دفع إليها كسوة سخيصة فبليت لسخافتها وجب عليه إبدالها، كما في الكفاية ؛ لتقصيره» .  
 (٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٥/١٠) .  
 (٩) زيادة في (أ) .  
 (١٠) في (أ) لزمها .  
 (١١) انظر: روضة الطالبين (٥٥/٩) .

قال: فَإِنْ مَاتَتْ فِيهِ، أي: في الفصل لَمْ تُرَدَّ، أي: على القول بالتمليك، وكذا لو مات الزوج، كما لو سلم إليها نفقة اليوم فمات فيه، وهذا هو الأصح<sup>(١)(\*)</sup>، والثاني: له الاسترداد؛ لأن الكسوة مدفوعة إليها للزمن المستقبل، فأشبهه ما إذا أعطاه نفقة أيام، أما إذا قلنا: بالإمتناع فإنه يسترد جزماً<sup>(٢)</sup>.

فرع: لو وقع الموت أو البينونة بالطلاق في أثناء الفصل قبل قبض الزوجة الكسوة، فهل هو كما لو وقع بعد<sup>(٣)</sup> قبضها، حتى يأتي فيه ما سلف؟ قال صاحب «المطلب»: لم أر فيه نقلاً<sup>(٤)</sup>، وهو كثير الوقوع، ويشبه أن يُقال: إذا قلنا: يسترد فلا يجب هنا إلا بالقسط، وهو ما لا يجب استرداده لو قبض، وإن قلنا: لا يسترد فهو محل التردد، وبالجملة<sup>(٥)</sup> فيبعد كل البعد أن ينكح ويُطلق في يومه، ويوجب عليه كسوة فصل كامل، ولعل الأولى أن تتوزع على أيام الفصل، ويجب لها من قيمة الكسوة ما يُقابل زمن العصمة.

قال: وهذا ما عليه فُرَّاضُ زمننا عملاً من غير بحث وتحقيق، ونقل غيره<sup>(٦)</sup> عن «الإيضاح» للصيمري<sup>(٧)(١)</sup> أن الكسوة تجب بالقسط، فلو دخل بامرأته وأقامت معه شهراً ثم أبانها، فعليه

(١) وهو الظاهر في «الشرح الكبير»، والصحيح في «الروضة». انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٥/١٠)، روضة الطالبين (٥٥/٩).

(\*) [٣٣/ب/ب].

(٢) انظر: الرافعي المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٨١/١٥-١٨٢).

(٣) في (أ) قبل.

(٤) لم أر فيه نقلاً: من مصطلحات الشافعية، والمراد به: نقلاً خاصاً. انظر: سلم المتعلم المحتاج (٦٥٤).

(٥) بالجملة: مصطلح من مصطلحات الشافعية، يستعمل في الكليات والتفصيل. انظر: المرجع نفسه (٦٥٦).

(٦) كالشيخ نجم الدين القمولي. انظر: النجم الوهاج (٢٥٢/٨).

(٧) هو: عبد الواحد بن الحسين، أبو القاسم الصيمري، والصيمري بصاد مهملة مفتوحة ثم ياء ساكنة بعدها ميم مفتوحة ضمها بعضهم منسوب إلى صيمرة، نهر من أنهار البصرة، عليه عدة قرى، وهو أحد أئمة الشافعية، وأصحاب الوجوه، حضر مجلس القاضي أبي حامد المروذي، وتفقه بصاحبه أبي الفياض البصري، أخذ عنه:

سدس الكسوة، وكذا لو زاد أو نقص، لكن في «فتاوى المصنف» ما يقتضي أنها تستحق كسوة كاملة، فإنه سئل عن رجل دفع إلى زوجته كسوة فصل من فصلي السنة ثم طلقها قبل انقضاء الفصل وهي حامل منه طلاقاً بائناً<sup>(\*)</sup>، فهل تجب عليه<sup>(٢)</sup> كسوة الفصل الذي شرعت فيه، فلو مضى لحملها ثمانية أشهر ووضعت الولد بعد شهر ونحوه، هل تُسترجع منها؟ فأجاب: بأنها تستحق ذلك الفصل الذي شرعت فيه؛ لأن الكسوة تجب بأول الفصل، فإن انقضت عدتها بعد شهر ونحوه، لم يسترجع منها ذلك على الأصح، كما لو ماتت في أثناء الفصل<sup>(٣)</sup>.

قال: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُدَّةً فَدَيْنٌ، أي: ولو لم يكسها مدة، صارت الكسوة ديناً في ذمته، أي: إن قلنا: بالتملك، وإلا فلا<sup>(٤)</sup>.

فرع: ليس للزوج أن يدفع إليها ثمن الكسوة، بل يجب تسليم الثياب وعليه مؤنة الخياطة<sup>(٥)</sup>.

قال: فَصْلُ: الْجَدِيدُ أَنَّهَا، أي: النفقة تَجِبُ بِالْتَّمَكِينِ لَا الْعَقْدِ؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج عائشة ودخل بها بعد سنتين، وما نُقِلَ أنه أنفق عليها قبل أن [دخل]<sup>(٦)</sup> بها، ولو كان لنقل، ولو كان حقاً لساقه إليها، ولما استحل أن يُقيم على الامتناع من حق

المأوردي، ومن تصانيفه: «الإيضاح» و «الكفاية» و «الإرشاد شرح الكفاية»، قال ابن الصلاح: وكانت وفاته بعد سنة ست وثمانين وثلاث مئة، وقال الذهبي: كان موجوداً في السنة الخامسة بعد أربع مئة، وقال: ولا أعلم تأريخ موته، وقال ابن شعبة: لا أعلم تأريخ موته.

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٢١٩/٢٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٨٤/١-١٨٥).

(١) كذا حكاه عنه الدميري. انظر: النجم الوهاج (٢٥١/٨-٢٥٢).

(\*) [٢٤٨/ب/أ].

(٢) في (ب) لها.

(٣) انظر: فتاوى النووي المسماة بالمسائل المنتورة (١١٥/٣).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٥٥/٩).

(٥) المرجع نفسه (٥٦/٩).

(٦) هكذا في النسختين، وأرى أنه ينبغي إضافة (حرف الباء) على كلمة (دخل) فتصبح (يدخل)؛ حتى يستقيم الكلام

كما في «الكفاية». انظر: (١٩٦/١٥).



واجب عليه، ولكن إن أعوزه الحال أن يسوقها<sup>(١)</sup> إليها من بعد، أو يعلمها بحقها ثم يستحلها لبراءة ذمته، وذلك يدل على عدم الوجوب بالعقد، ولأن النفقة مجهولة والعقد لا يُوجب مالاً مجهولاً، وإذا لم تجب بالعقد فتجب بالتمكين يوماً فيوماً، ولأن المهر يجب به والعقد لا يُوجب عوضين مختلفين<sup>(٢)</sup>.

والقديم: أنها تجب بالعقد كالمهر، ولا تتوقف على التمكين، بدليل وجوبها للمريضة والرتقاء<sup>(٣)</sup>، لكن لو نشزت سقطت، فالعقد موجب والنشوز مسقط، وإذا حصل<sup>(\*)</sup> التمكين استقر الواجب يوماً فيوماً كالأجرة المعجلة، إلا أن الأجرة يجب تسليمها بالعقد جملة للعلم بها، وجملة النفقة غير معلومة؛ لأن نهاية النكاح غير معلومة<sup>(٤)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٥)</sup>: وهذان القولان ادعى السرخسي أنهما منقولان في «الإملاء». وقال قائلون<sup>(٦)</sup>: هما مستخرجان من معاني كلام الشافعي غير منصوص عليهما<sup>(٧)</sup>، وشرع الرافعي<sup>(٨)</sup> يُؤيد هذا.

وقال البصريون<sup>(٩)</sup>: تجب بالعقد والتمكين جميعاً، وهو يحتمل أن كلياً منهما جزء السبب، ويحمل أن السبب العقد والتمكين شرط، عكس الجديد، [و]<sup>(١٠)</sup> بالثاني صرح الماوردي<sup>(١١)</sup> عنهم.

(١) في (ب) يسوقه.

(٢) وهذا قوله في الجديد، والأظهر كما في «الشرح الكبير» و«الروضة». انظر: الحاوي الكبير (٤٣٧/١١)، العزيز شرح الوجيز (٢٧/١٠) روضة الطالبين (٥٧/٩)، كفاية النبيه (١٩٦/١٥-١٩٧).

(٣) الرتقاء: هي الملتحمة الفرج بحيث لا يمكن دخول الذكر. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٥٥).

(\*) [٣٤/ب].

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٦/١٠-٢٧)، روضة الطالبين (٥٧/٩).

(٥) انظر: الرافعي المرجع نفسه (٢٧/١٠)، كفاية النبيه (١٩٧/١٥).

(٦) ومنهم إمام الحرمين الجويني. انظر: نهاية المطلب (٤٤٦/١٥).

(٧) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٧/١٠).

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٧/١٠)، كفاية النبيه (١٩٦/١٥).

(١٠) سقط في (ب).

(١١) انظر: الحاوي الكبير (٤٣٧/١١).

قال ابن الرفعة في «الكفاية»<sup>(١)</sup>: واعلم أن قولهم: تجب بالعقد والتمكين فيه تساهل، فإن الإمام<sup>(٢)</sup> قال - ما ملخصه - : أنها ليست عوضاً على التحقيق، بل كفاية في مقابلة ارتباطها بالزوج وحبسها واستمتاعه بها، والصدّاق المذكور على صيغة الأعواض قد صح عند المحققين أنه ليس عوضاً حقيقياً، فكيف يتخيل ذلك في النفقة، لكن لما سقطت بالنشوز وعدم توفية المنفعة، كسقوط العوض المحقق بالامتناع من بدل مقابله، قال قائلون: تجب بالعقد، أي: بالاحتباس الواجب به، وقال آخرون: تجب بالتمكين<sup>(٣)</sup>.

قال: **فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِيهِ، أَي: فِي التَّمَكِينِ [صُدَّقَ]<sup>(٤)</sup>، [أَي]<sup>(٥)</sup>: وَعَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي «الْمَحَرَّرِ»<sup>(٦)</sup>؛** لأن الأصل عدم التمكين هذا إن قلنا بالجديد<sup>(٧)</sup>، كما أشار إليه المصنف بإثباته الفاء في قوله: (فإن اختلفا)، فإن قلنا بالقديم فالقول قولها؛ لأن الأصل الاستمرار، وما وجب بالعقد، وهو يدعي السقوط، فعليه بينة النشوز المسقط، هذا<sup>(\*)</sup> هو المشهور، وأشار الروياني إلى طريقة قاطعة بأن القول قول الزوج<sup>(٨)</sup>.

قال: **فَإِنْ لَمْ تَعْرِضْ عَلَيْهِ مُدَّةً فَلَا نَفَقَةَ فِيهَا؛** لعدم التمكين هذا إن قلنا بالجديد، وإن قلنا بالقديم فلها النفقة؛ لوجود الموجب وعدم المسقط، وهو النشوز<sup>(٩)</sup>.

قال: **وَإِنْ عَرَضَتْ وَجَبَتْ مِنْ بُلُوغِ الْخَبَرِ؛** لوجوده فالتقصير منه حينئذٍ<sup>(١٠)</sup>.

قال: **فَإِنْ غَابَ كَتَبَ الْحَاكِمُ لِلْحَاكِمِ بَلَدَهُ لِيُعْلِمَهُ فَيَجِيءَ أَوْ يُوكِّلَ وَكِيلًا** ليتسلمها<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: كفاية النبيه (١٩٧/١٥).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤٤٦/١٥).

(٣) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، كفاية النبيه (١٩٧/١٥).

(٤) في النسختين (أ) و (ب) صدقت، والصحيح ما أثبت؛ لأنه هو المثبت بمتن المصنف. انظر: منهاج الطالبين (١١٩).

(٥) زيادة في (ب).

(٦) الرافعي (٣٧٧).

(٧) قال الرافعي: «وهو الأصح». انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٧/١٠).

(\*) [١/٢٤٩].

(٨) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٥٧/٩).

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٨/١٠)، روضة الطالبين (٥٧/٩).

(١٠) انظر: النجم الوهاج (٢٥٣/٨).

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَمَضَى زَمَنُ وَصُولِهِ فَرَضَهَا الْقَاضِي، أَي: وجعل كالمتسلم لها ؛ لأن الامتناع منه<sup>(٢)</sup>.

قال المتولي: فإن لم يُعرف موضعه، كتب الحاكم إلى حكام<sup>(٣)</sup> البلاد التي تَرِدُهَا القوافل من تلك البلدة في العادة ؛ لِيُطْلَبَ وَيُنَادَى باسمه، فإن لم يظهر فرض القاضي<sup>(٤)</sup> نفقتها في ماله الحاضر، وأخذ منها كفيلاً بما يُصْرَفُ إليها؛ لأنه لا يؤمن وفاته أو طلاقه<sup>(٥)</sup>، ومن الأصحاب من لم يتعرض للرفع إلى القاضي ولا لكتابة، وقال: تجب النفقة من حين يصل الخبر إليه ويمضي زمن إمكان القدوم عليها، وكذا ذكره البغوي<sup>(٦)</sup>.

قال: وَالْمُعْتَبَرُ فِي مَجْنُونَةٍ<sup>(٧)</sup> وَمُرَاهِقَةٍ عَرَضٌ وَلِيٌّ<sup>(٨)</sup>، [أَي]<sup>(٩)</sup>: لا عرضهما<sup>(\*)</sup>، وبذلهما الطاعة<sup>(١٠)</sup>.

فرع: لو سلمت المرأة نفسها إلى الزوج المراهق بغير إذن الولي وجبت النفقة، بخلاف تسليم المبيع للمراهق؛ لأن المقصود هناك أن تصير اليد للمشتري، واليد في [عقده]<sup>(١١)</sup> المراهق<sup>(١٢)</sup> للولي لا له<sup>(١٣)</sup>.

(١) كما صرح به في «المحرر» (٣٧٧)، وانظر: روضة الطالبين (٥٨/٩) .

(٢) العزيز شرح الوجيز (٢٨/١٠) .

(٣) في (أ) حاكم .

(٤) في (أ) الحاكم .

(٥) انظر: روضة الطالبين (٥٨/٩) .

(٦) انظر: التهذيب (٣٤١/٦)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) في (ب) المجنونة، والصحيح ما أثبت كما في «المنهاج» . انظر: (١١٩) .

(٨) لأنه المخاطب بذلك . النجم الوهاج (٢٥٣/٨) .

(٩) زيادة في (أ) .

(\*) [٣٤/ب/ب] .

(١٠) انظر: روضة الطالبين (٥٨/٩) .

(١١) هكذا في النسختين، ولعل الصواب (عقد) كما في «الروضة» . انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(١٢) في (ب) للمراهق .

(١٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٢٩/١٠)، المرجع نفسه والصفحة نفسها .

قال: وَتَسْقُطُ<sup>(١)</sup> بُشُوزٌ، أي: وإن كانت المرأة مراهقة أو مجنونة كما صرح به في «الحرر»<sup>(٢)</sup>؛ لأنها تجب بالتسليم أو تستقر به، فسقطت بالمنع كالأجرة إذا امتنع الآخر من تسليم العين حتى مضت مدة فإنه يسقط ما بإزائها؛ ولأنها وجبت لكونها معطلة المنافع بسبب الزوج محبوسة عنده، ولهذا لو امتنع من الإنفاق عليها كان لها أن تمتنع من التمكين، فإذا نشزت سقط ما يُقابل التمكين، ولا فرق في النشوز بين الحامل والحائل.

وفي «تعليق القاضي حسين»: أن من أصحابنا من قال: إن قلنا: أن النفقة للحمل، وجبت، والأصح خلافه؛ لأن ذلك بعد البيونة<sup>(٣)</sup>.

ولا بين أن يكون في جملة اليوم أو بعضه على الأصح في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>، والأوفق في الرافعي<sup>(٥)</sup>.

قال: وَلَوْ بَمَنْعٍ لَمْ يَسْلَمْ بِلَا عُذْرٍ، أي: فإن كان لها عذر كما إذا كان بها قرح يضر بها الوطء فهي معذورة عن الامتناع عنه، وعليه النفقة إذا كانت عنده<sup>(٦)</sup>، لا جرم بينه المصنف بعد ذلك، فقال: وَعِبَالَةُ زَوْجٍ، أي: وهي كبر ذكره، أَوْ مَرَضٌ يَضُرُّ مَعَهُ الْوَطْءُ عُذْرٌ، فلو أنكر الزوج لمانع من الوطء، فلها إثباته بقول النسوة وهن أربع لا واحدة في الأصح؛ لأنها<sup>(٧)</sup> شهادة<sup>(٨)</sup>، وكذا لو أنكر الضرر بسبب العبالاة يُرجع فيه إلى النسوة، ولا بأس بنظرهن إليه عند اجتماعهما ليشهدن، وليس لها الامتناع من الزفاف بعذر عبالته<sup>(٩)</sup>، ولها الامتناع من

(١) والمراد (بالسقوط): عدم الوجوب، وإلا فالسقوط حقيقة إنما يكون بعد الوجوب. مغني المحتاج (٤٣٦/٣).

(٢) الرافعي (٣٧٧).

(٣) انظر: كفاية النبيه (٢٠١/١٥).

(٤) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٥) والوجه الثاني: أنها توزع بحسب زمان الطاعة والنشوز، واستثنى عن التوزيع هكذا ما إذا أطاعت نهاراً ونشرت ليلاً أو بالعكس، وحكم بشطر النفقة، كما في مسألة الأمة، ولم يُنظر في الليل والنهار إلى الطول والقصر، وبهذا

الوجه قطع السرخسي. انظر: العزيز شرح الوجيز (٣٠/١٠).

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) في (ب) لأنه.

(٨) وهو الأظهر في «الشرح الكبير»، والأصح في «الروضة»، والوجه الثاني: تكفي امرأة واحدة، وبه قال أبو

إسحاق. انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٥٩/٩).

(٩) في (أ) عبالاة.

المرض ؛ لأنه متوقع الزوال<sup>(١)</sup>.

قال: **وَالْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهِ بِلَا إِذْنٍ**، أي: كسفر<sup>(٢)</sup> وغيره كما في «المحرر»<sup>(٣)</sup> **تُشَوِّزُ**؛ لمخالفتها الواجب عليها<sup>(٤)</sup>.

قال: **إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ عَلَى انْهِدَامٍ**، أي: فلا يكون نشوزًا، وكذا لو كان المنزل لغير الزوج<sup>(\*)</sup> فأخرجت<sup>(٥)</sup>.

قال: **وَسَفَرُهَا بِإِذْنِهِ مَعَهُ أَوْ لِحَاجَتِهِ لَا يُسْقِطُ**، أما إذا كانت معه فلوجود التمكين، وأما إذا كان لحاجة ؛ فلأنه أسقطه لأجله<sup>(٦)</sup>.

قال: **وَلِحَاجَتِهَا يَسْقُطُ فِي الْأَظْهَرِ** ؛ لأنها غير ممكنة، وقطع به بعضهم وحمل النص على ما إذا سافر معها فإنها تجب اتفاقًا، والثاني: [أنها]<sup>(٧)</sup> تجب ؛ لأنها سافرت بالإذن فأشبه ما إذا سافرت في حاجته، فإنه لا نزاع في وجوب النفقة<sup>(٨)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٩)</sup>: والأول مبني على وجوبها بالتمكين، والثاني: على وجوبها بالعقد إذ لا نشوز.

وعن ابن الوكيل<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>: طرد القولين فيما إذا كانت معه لحاجتها نفسها، وقطع الجمهور

(١) انظر: النووي المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٢) في (أ) لسفر .

(٣) انظر: الرافعي (٣٧٧) .

(٤) النجم الوهاج (٢٥٦/٨) .

(\*) [٢٤٩/ب/أ] .

(٥) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣١/١٠) .

(٦) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٧) زيادة في (ب) .

(\*) [٣٥/أ/ب] .

(٨) وهو الأظهر في «الشرح الكبير» و «الروضة»، وبه قال أبو حنيفة وأحمد . انظر: المغني (١٨٤/٨)، المرجع نفسه والصفحة نفسها، روضة الطالبين (٦٠/٩) .

وقد وضع في النسختين فوق كلمة (يسقط) ما يشير إليهما، فرمز لأبي حنيفة بـ (ح) و لأحمد بـ (أ) .

(٩) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣١/١٠) .

(١٠) هو: عمر بن مكّي بن عبد الصمد، أبو حفص، المعروف بابن المرحل وابن الوكيل، تفقه على: ابن عبد السلام،

في هذه الصورة بالوجوب .

قال: وَلَوْ نَشَرْتَ فَعَابَ فَأَطَاعَتْ، كما إذا خرجت من مسكنه بغير إذنه ثم عادت وهو غائب، لَمْ تَجِبْ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٢)</sup>؛ لأنها خرجت عن قبضته فلا بد تسليم وتسليم مستأنفين وهما لا يحصلان بمجرد عودتهما مسكنه، والثاني: تجب؛ لأن الاستحقاق زال بعارض الخروج، فإذا زال العارض عاد الاستحقاق .

وفي «التتمة» حكاية هذا الخلاف<sup>(\*)</sup> قولين<sup>(٣)</sup>، وكلام الرافعي<sup>(٤)</sup> في «شرحيه» يقتضي رجحان ما في الكتاب<sup>(٥)</sup>، حيث قدم حكاية الوجهين على حكاية القولين .

قال: وَطَرِيقُهَا أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ كَمَا سَبَقَ، أي: وطريقها في عود الاستحقاق أن ترفع الأمر إلى القاضي، كما ذكرناه في ابتداء التسليم<sup>(٦)</sup>.

قال في «المحرر»<sup>(٧)</sup>: وغيبية الزوج في دوام طاعتها لا تؤثر، أي: في إسقاط النفقة، وحذفه المصنف؛ لوضوحه.

قال: وَلَوْ خَرَجَتْ فِي غَيْبَتِهِ، أي: لبيت أبيها كما صرح به في «المحرر»<sup>(٨)</sup>؛ لِزِيَارَةِ وَنَحْوِهَا، أي: كالعياد[ة]<sup>(٩)</sup> لا على وجه النشوز لَمْ تَسْقُطْ، قاله البغوي في «تهذيبه»<sup>(١٠)</sup>،

وقرأ الأصول على: عبد الحميد الخسروشاهي، وسمع من: الحافظ عبد العظيم المنذري وغيره، توفي في سنة: إحدى وتسعين وست مئة .

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١٩٠/٢)، شذرات الذهب (٤١٩/٥) .

(١) انظر: روضة الطالبين (٦٠/٩) .

(٢) وهو الأظهر في «الشرح الكبير» . انظر: العزيز شرح الوجيز (٣٢/١٠) .

(\*) [٢٥٠/١] .

(٣) انظر: المرجع نفسه (٣٢-٣١/١٠)، روضة الطالبين (٦٠/٩) .

(٤) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٥) أي: «منهاج الطالبين» . انظر: (١١٩) .

(٦) انظر: المحرر (٣٧٧-٣٧٨)، العزيز شرح الوجيز (٣٢/١٠)، روضة الطالبين (٦٠/٩-٦١) .

(٧) الرافعي المرجع نفسه (٣٧٧) .

(٨) انظر: الرافعي (٣٧٨) .

(٩) سقط في (ب) .

(١٠) انظر: (٣٤٦/٦) .

وهو أصح .

فرع: لو قالت المرأة لا أمكنه إلا في موضع كذا أو بلد كذا فهي ناشزة ؛ لأن التمكين التام لم يوجد<sup>(١)</sup> .

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد:

فسأذكر هنا أهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات :

**أولاً: النتائج :**

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣١/١٠) .

- ١- الكتاب صحت تسميته بـ (عمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج) وثبتت نسبته لمؤلفه أبي حفص عمر بن علي النحوي الشهير بابن الملقن، وهو يعتبر من الشروح المتوسطة، فليس طويلاً مملاً ولا قصيراً مختلاً .
- ٢- ظهور شخصية المؤلف في هذا الكتاب فقد كان يصدر قوله بكلمة (قلت) ثم يعرض رأيه بأدب جم مع مخالفه .
- ٣- سعة اطلاعه على الكثير من الكتب حتى أن بعضها صعب الوقوف عليه لكونه مخطوطاً أو مفقوداً .
- ٤- دقته في التمييز بين عبارات النووي في منهاجه وروضته والرافعي في محرره وشرحيه وهذا يدل على قوة حفظه .
- ٥- عُرف ابن الملقن في شرحه باقتباساته الكثيرة وأنه لا يعرض أفكاره وآراءه الخاصة إلا مؤخراً خلافاً لبعض المؤلفين الذين يعتمدون على بنات أفكارهم أولاً.
- ٦- تجنب العدة بعد الوطء لا بالخلوة فقط .
- ٧- اختلف الفقهاء في المراد بالقرء في آية العدة فمذهب الشافعية وأهل الحجاز أنه الطهر، ومذهب أبي حنيفة وأهل العراق أنه الحيض .
- ٨- عدة حرة ذات أقراء ثلاثة قروء، وعدة مستحاضة بأقراءها المردودة إليها، وعدة متحيرة بثلاثة أشهر في الحال، وعدة الأمة قرأين .
- ٩- إذا طلقت المرأة في زمن الطهر فإن عدتها تنقضي بالطعن في الحيضة الثالثة، أما إذا طلقت في زمن الحيض فإن عدتها تنقضي بالطعن في الحيضة الرابعة .
- ١٠- إذا وقع الطلاق وقد بقي من الطهر بقية فإن هذا قروء كاملاً، أما إذا وقع في آخر جزء من الطهر فالمذهب أنه لا يعتد بذلك قرءاً .
- ١١- إذا عتقت الأمة فإنها تتم عدة حرة في الطلاق الرجعي، وعدة أمة في الطلاق البائن .
- ١٢- عدة الحرة التي لا تحيض لصغر أو كبر ولم تبلغ سن اليأس أو بلغت سن اليأس ثلاثة أشهر، أما الأمة فشهر ونصف .
- ١٣- من كانت تحيض ثم ارتفع حيضها لعدة معلومة كمرض أو رضاع فإنها إذا طلقت



- تصبر حتى تحيض، أو تبلغ سن اليأس فتعتد بالأشهر، وكذا إذا ارتفع حيضها بلا علة .
- ١٤ - من حاضت بعد اليأس في الأشهر يجب عليها الاعتداد بالأقراء .
- ١٥ - المعتبر في سن اليأس هو يأس جميع النساء في ذلك العصر على الأظهر .
- ١٦ - عدة الحامل تنقضي بوضع الحمل بشرط نسبته إلى ذي العدة ولو احتمالاً كمنفي بلعان، ويشترط أيضاً أن ينفصل بتمامه .
- ١٧ - الحامل بتوأمين لا تنقضي عدتها حتى ينفصل الحمل الثاني بتمامه .
- ١٨ - المعتدة إذا ألفت جنيناً ميتاً ظهر عليه التخلق فإنه يُحكم بانقضاء العدة، أما إذا ألفت علقه فلا حكم له، ولو ألفت لحماً وقالت القوابل: فيه صورة آدمي، فقد نص الشافعي على أن العدة تنقضي به، ونص في أمهات الأولاد على أن الاستيلاد لا يحصل به، ونص في الجنائيات على أن الغرة لا تجب بسببه .
- ١٩ - المرتابة بالحمل لا تنكح حتى تزول الرية، فإن نكحت فالنكاح باطل .
- ٢٠ - البائنة إذا أتت بولد لأربع سنين فإنه يلحق الزوج، أما إذا أتت به لأكثر من أربع سنين فلا يلحقه .
- ٢١ - إذا اجتمعت العدتان وكانتا من شخص واحد ومن جنس واحد بالأقراء أو الأشهر فالمذهب أنهما تتداخلان، أما إذا اجتمعت العدتان من شخصين وكانتا متفقتين في الجنس فلا تداخل .
- ٢٢ - إذا طلق الزوج زوجته ثم عاشها معاشرة الأزواج في عدة أقراء أو أشهر فإن عدتها تنقضي إن كانت بائناً، أما إن كانت رجعية فعدتها لا تنقضي .
- ٢٣ - المرأة إذا توفي زوجها وكانت حائلاً حرة اعتدت بأربعة أشهر وعشر ليالٍ، وإن كانت أمة تربصت شهرين وخمس ليالٍ بأيامها، وإن كانت حاملاً فعدتها تنقضي بوضع الحمل بشرط انفصاله بتمامه وأن يكون ظاهراً منه أو احتمالاً .
- ٢٤ - عدة زوجة الصبي عن الوفاة إن كانت حاملاً بالأشهر لا بالوضع لأن الولد منفي عنه، وكذا عدة زوجة المسوخ ولا يلحقه الولد؛ لأنه لا يُترل .
- ٢٥ - عدة زوجة المحبوب الباقي الأنثيين عن الوفاة إن كانت حاملاً بالوضع ويلحقه الولد، وكذا زوجة المسلول الذي بقي ذكره .

٢٦- الزوج إذا طلق إحدى امرأتيه ومات قبل بيان وتعيين فإن كان لم يطق واحدة منهما اعتدتا لوفاة، وكذا إن وطئ كلياً منهما وهما ذواتا أشهر وأقراء والطلاق رجعي، أما إن كان بائناً اعتدت كل واحدة منهما بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقرائها .

٢٧- امرأة المفقود لا تنكح حتى تتيقن موته أو طلاقه .

٢٨- يجب الإحداد على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ويحرم على غيرها إلا ثلاث ليالٍ، ولا فرق في وجوب الإحداد بين المسلمة والذمية إذا كان زوجها مسلماً أو ذمياً، ولا بين الحرة والأمة، ولا بين المكلفة والصبية والمجنونة .

٢٩- المعتدة عن وطء شبهة أو نكاح فاسد وأم الولد لا إحداد عليهن قطعاً .

٣٠- تجب السكنى لمعتدة وفاة، وفسخ، ولمعتدة طلاق، ولو بائن إلا ناشزة .

٣١- يجوز لمعتدة وفاة وكذا بائن الخروج في النهار لشراء طعام ونحوه، وفي الليل إلى دار جارة لغزل أو حديث بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها .

٣٢- يجب عليها الاعتداد في المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة ولا يحق للزوج أو غيره إخراجها منه، ولا لها الخروج منه إلا إذا خافت على نفسها من اللصوص أو هدم أو غرق أو تأذت بالجيران ونحو ذلك .

٣٣- إذا انتقلت الزوجة إلى مسكن بإذن زوجها فوجبت العدة قبل وصولها إليه اعتدت فيه، وإن كان بغير إذنه اعتدت في الأول، وكذا لو أذن ثم وجبت قبل الخروج .

٣٤- لا يجوز للزوج مساكنتها ولا الخلوة بها إلا أن يكون لها في الدار ذكر مميز، أو يكون له أنثى أو زوجة أخرى أو أمة أو امرأة أجنبية .

٣٥- الاستبراء بقرء في حق ذات الأقراء، وبشهر في حق ذات الأشهر، وحامل مسببة أو زال عنها فراش سيد بوضعه .

٣٦- من أهم آثار الرضاع في الإسلام تحريم النكاح، وثبوت المحرمية المفيدة لجواز النظر والخلوة .

٣٧- لا يترتب على التحريم بالرضاع بقية الحقوق التي تثبت بالنسب كالميراث، والنفقة، والعق بالملك، وسقوط القصاص، ورد الشهادة، وغيرها من أحكام النسب .

٣٨- هناك شروط يجب أن تتوفر في المرضعة والرضيع فيشترط في المرضعة: أن تكون

آدمية، وعلى قيد الحياة، وبلغت تسع سنين، ويشترط في الرضيع: أن يكون حيًا، ولم يبلغ سنتين، وأن تكون خمس رضعات مشبعات، مع تحقق وصول اللبن إلى جوفه بشتى الطرق من سعوط ووجور وغيرهما .

٣٩- أن الشك في عدد الرضعات هل هي خمس أم لا، أو هل رضع في حولين أم بعد؟ لا يثبت به التحريم، لأن الأصل عدم الرضاع، والشك لا يُزيل اليقين .

٤٠- لا يثبت التحريم بلبن الرجل أو لبن البهيمة .

٤١- يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو بأربع نسوة .

٤٢- لوجوب النفقة ثلاثة أسباب وهي: ملك النكاح وعصوبة القرابة وملك اليمين .

٤٣- تجب نفقة الزوجة على الزوج سواء مسلمة أو ذمية، حرة أو أمة، شريفة أو غيرها .

٤٤- يجب على المוסر لزوجته كل يوم مدين، وعلى المتوسط مد ونصف، وعلى المعسر مد .

## ثانيًا التوصيات :

### من أهم ما أوصي به :

١- التسابق في تحقيق ما تبقى من هذا الشرح الكبير الذي طال انتظار طلبة العلم له، فبالرغم من أنه قد حقق منه أجزاء في رسائل جامعية كثيرة إلا أنه لم يكتمل تحقيقه حتى الآن.

٢- إلزام طالب الدراسات العليا في المرحلة المنهجية بتحقيق قطعة من مخطوط وتقويم عمله وبهذا يمكن تفادي كثيرًا من السلبيات التي تقع في التحقيقات المقدمة للحصول على درجة علمية.

٣- تحري الدقة والأمانة العلمية في إخراج المخطوط لا أن يجعل المحقق همه الحصول على الدرجة أو التبرج من وراءه .

٤- الاطلاع على المصادر والمراجع التي نقل منها المؤلف أو نقلت عنه لا سيما للمخطوط اليتيم الذي لا يتوفر له نسخه، وبهذا يمكن إخراج النص كما أراده المؤلف لا ما

يفعله بعض المحققين من التخمين في قراءة النصوص غير الواضحة .

٥- ينبغي أن يُعاد النظر في قسم الدراسة للمخطوط الكبير الذي يقوم على تحقيقه مجموعة من طلاب الدراسات العليا، وذلك لأن مخطوطة قدمت فيها إحدى عشرة رسالة أو أكثر لا أرى أن الباحث سيأتي بشيء جديد في هذا القسم، بل وإن أتى فهو ضئيل جداً، فلو غيرت منهجية الدراسة للمخطوط الكبير لكان هذا أفضل من إضاعة وقت الباحث في حشو رسالته بمعلومات مكررة في كل رسالة.

٦- دعوة الأساتذة وأهل الاختصاص بأن يحذوا حذو غيرهم في جمع هذه الرسائل المتفرقة في مجلدات وطباعتها؛ ليخرج شرح ابن الملقن إلى النور ويستفيد منه طلاب العلم، لا أن تبقى تلك الرسائل الجامعية على رفوف مكتبات الجامعات التي قد يصعب على طالب العلم الحصول على نسخة كاملة منها مما يجعل بعض دور النشر تسعى في تحقيقها فيخرج تحقيقاً تجارياً لا علمياً.

وفي الختام أسأل الله أن يلهمنا جميعاً الصواب ، وأن يوفقنا لطاعته ورضاه ويتقبل منا إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## الفهارس العامة :

١/فهرس الآيات القرآنية .

٢/فهرس الأحاديث النبوية.

٣/ فهرس الآثار.

٤/ فهرس الأعلام.

٥/ فهرس غريب الكلمات.

٦/ فهرس المصطلحات الفقهية والأصولية.

٧/ فهرس المصادر والمراجع.

٨/ فهرس الموضوعات.